امرالله جعفری
۸٦۱۹/۲۰

بخانة
شورای
می
۱۸

دمامینی
نسخهٔ خوب خط و کاغذ ممتاز است

۱۸۵۴۰
۲۰۹۷۰۵

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب تحفة الغریب (شرح مغنی)
مؤلف محمد دمامینی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۸۵۴۰
شماره ثبت کتاب ۲۰۹۷۰۵

خطی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۸۵۴۰

۱۸۵۴۰
۲۰۹۷۰۵

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب ۲۰۹۷۰۵
کتاب تحفة الغریب (شرح مغنی)
مؤلف محمد دمامینی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۸۵۴۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
خطی
۱۸۵۴۰

دمامینی
از حیث خط و کاغذ ممتاز است

۱۸۵۴۰
۲۰۹۷۰۵

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب تحفة الغریب (شرح مغنی)
مؤلف محمد دمامینی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۸۵۴۰
شمارهٔ ثبت کتاب ۲۰۹۷۰۵

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
۱۸۵۴۰

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب رب يسر واعن وتمم بالخير يا كريم

قال المصنف علیه الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذكر اقسامها واحكامها اقول الباب
مبتداء والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبره ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال
على عاملها المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف واما حال من المبتداء على حد ما اجاز
سيبويه في قول الشاعر لمية موحشا طلل اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما
يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به فكذا ما نحن فيه وغاية ما يلزم كون العامل في الحال
غير العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده واما صفة للمبتداء موكدة بان تقدر متعلقه معرفة اي الباب الثاني
الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتاخرين
خصوصا مولانا معين الدين في حواشيه المشهورة ببلاد الهند فان قلت لم لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في
الثاني اذ هو اسم فاعل من ثني يثني قلت لانه هنا ليس بمعنى التثنية فلا يكون مشتقا فلا يحتمل ضميرا وانما يكون كذلك
لو كان مرادا به التثنية وهو غير مراد هنا واقسام الجملة مثل الاسمية والفعلية والصغرى والكبرى وذات الوجهين
مثلا والمراد من احكامها مثل عروض الاعراب لها بحسب المحل رفعا ونصبا وجرا وجزما ومثل لزوم كونها خبرية اذا كانت
صفة او صلة او حالا مثلا او انشائية اذا كانت جوابا لقسم استعطافي وجواز الامرين اذا وقعت خبر لان المفتوحة
المخففة قال الكلام القول المفيد بالقصد اقول اثر القول على اللفظ لانه يطلق على المهمل والقول لا يطلق
عليه فكان جنسا للكلام قريبا بالنسبة الى اللفظ وقد يعارض بان القول يطلق على الراي والاعتقاد اطلاقا متعارفا
نحو هذا قول الشافعي وقول سيبويه واشتهر ذلك حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض في اللفظ واحترز بقيد
القصد عن حديث النائم ونحوه فانه عار من القصد قال ابن الصايغ وهذا غير محتاج اليه لان الصادر من الصاحي
النائم قد خرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال النائم زيد قام مثلا او وافق ذلك قيامه فلا فائدة
لم يحصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القيام فتامله قال وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم
الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما اقول اما المثال الاول وهو ضرب اللص بيناء الفعل للمفعول فهو بمنزلة
الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع به نائب عن الفاعل واما على راي من ذهب الى انه فاعل اصطلاحا كالزمخشري فهو
فعل وفاعل لا منزل منزلة ذلك واما الثاني وهو اقائم الزيدان فهو منزل منزلة المبتداء وخبره فان الوصف فيه
مبتداء لكن مرفوعه ليس خبرا عنه وانما هو بمنزلة الخبر عند كثيرين وسياتي تحقيقه واما الثالث وهو كان زيد قائما
فيحتمل ان يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوعه كان شبيها بالفاعل لا فاعل اصطلاحا واما الرابع وهو ظننته قائما

فيراده

فيراده فيما نزل منزلة احدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما نزل
منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتداء والخبر فان قلت لعله تسامح ونبه على ان جعله تماما نزل منزلة المبتداء والخبر باعتبار المفعول
الاول والثاني فانهما مبتداء وخبر في الاصل وبعد دخول الناسخ لم يزالا يتسلط على العمل في كل واحد منهما قال
وبهذا ظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس اقول لا شك ان من النحاة من يرى ترادفهما بل ظاهر كلام الزمخشري
في شرح المفصل انه راى الجمهور وذلك انه قال في باب المبتداء والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام
ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف الكلام فقال في مختصره الاصلي والجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا ابعد وهما
فانه اصطلاح عمل به هؤلاء القوم وتواطوا عليه ووافق له المصنف اصطلاح لقوم اخرين فليس توهيم اولئك بناء على اعتبار
اصطلاحه باولى من توهيمه بناء على اعتبار ذلك المصطلح والامر في هذا قريب ولا مشاحة في الاصطلاح قال وهو
ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة اقول ليس ذلك بظاهر فيه لانه لا يلزم من
تسميته الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لاحتمال كونها اعم منه على رايه قال ابن الحاجب وتبعه الزمخشري وتسمى الجملة يجوز ان يكون
بالتاء والياء وضابطه ان يكون كل لفظين وضعا لذات واحدة احدهما مونثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز
تانيث الضمير وتذكيره والتانيث هنا احسن لان الجملة هنا مونثة وهي خبر عنه يشير الى ان اصل التركيب الكلام الجملة
ثم دخل الفعل وقيل يسمى على الكلام الجملة وان كانت الان مفعولا ثانيا فهو خبر بحسب الاصل فالتانيث باعتبارها
احسن لان الخبر محط الفائدة فلو ذكر الضمير لكان في ظاهره ان الذوات معلومة في الاغلب لاوصافها واحوالها ولا يخفى ان اعتبار ما
هو محط الفائدة اولى وفي هذا التقرير ما يشير الى ان الكلام والجملة متساويان في المفهوم وفيه ما قال المص فتامله
قال ويعد في القولين نظر اقول تقدير الكلام واقول بعد تنبيه في القولين نظر وقد مر نظير هذا التركيب
في حرف الفاء حيث قال وبعد فعندي ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي وتكلمنا عليه هناك ومر له في غير ذلك
الموضع ايضا وسياتي له نظيره وعند المرور به ننبه عليه قال اما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها
ثمانيا بجمل اقول بل كان من حقه ان يعدها على مساق راي المصنف تسعا والتاسعة هي قوله بكسبون فان قلت لم يعد
لانها خبر كانت في من تمام الثامنة قلت فيلزم ان لا تعد امنوا جملة لانها خبر ان ثم ان ليس في كلام الزمخشري ولا
ابن مالك ما يدل على عدم قوله وهم لا يشعرون من جمل الاعتراض اما الزمخشري فانه قال في الكشاف المعطوف عليه
فاخذناهم بغتة وقوله ولو ان اهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه انتهى فصرح
بان مبدا الاعتراض ولو ان اهل القرى وان منتهاه يكسبون فعلم ان مقصوده بالجملة المعطوف عليها مجموع قوله
فاخذناهم بغتة وهم لا يشعرون غير انه ترك بعض الجملة اعتمادا على فهم المقصود من مبدا الاعتراض ونهايته واما
ابن مالك فقال في باب الحال في شرح التسهيل قال الزمخشري في الكشاف ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا الفتحنا

والجملة مستقلة

قلت لو كان كذلك لكان الكل ... مبتداء والخبر ...

عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه و
هما فاخذناهم واما من اهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى فنقل كلام الزمخشري نقلا محررا ولم ينقل
ان لقوله وهم لا يشعرون مدخلا في الاعتراض قال والمركبة من ان وصلتها مع ثبت مقدرا او مع ثابت مقدر
على الخلاف في انها اسمية او فعلية اقول اجراء الخلاف ههنا غير ظاهر لانه تصدى لبيان ما لزم على كلام الزمخشري
وهو يرى ان هذه فعلية ليس الا قال وهذا هو التحقيق اقول يعني على جعل الاعتراض في هذه الاية تاما
وهذا لا تحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله ثم ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء و
الارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون يعد مجموعه جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فجملة الاعتراض لا يكون الا
كلاما تاما والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض وان اشتمل على جمل واما كل واحد من نحو له ثم ولكن كذبوا
ونحو له فاخذناهم بما كانوا يكسبون فهو هنا جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود يفوت بترك
اعتباره وعده كلاما نظرا اليه في نفسه مبني على الغاء العاطف المعتبر وهو بعيد عن التحقيق وقد استبان لك ان
قول ابن مالك وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل صواب من حيث انه جعل مجموع الجمل كلاما واحدا معترضا لكن في
عدها سبعا مناقشة قال انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد و
ضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم اقول المثال الاول للفعلية التي فعلها ماض مبني
للفاعل والثاني لما فعلها ماض مبني للمفعول والثالث لما فعلها ناسخ مختلف الاثر والرابع لما فعلها ناسخ متفق الاثر والخامس لما فعلها مضارع والسادس
لما فعلها امر وكلام المصنف مقتض لان كان مسندة الى اسمها وهو خلاف ما يقوله البيانيون من انها قيد لخبرها فمعنى
قولك كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمن الماضي والاسناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها
وما قالوه واضح على راي من ذهب الى انها مسلوبة الدلالة على الحدث ولكنه غير صحيح واما على قول الجمهور بان لها حدثا
وزمانا فهو مشكل اذ لم يعهد فعل يقع في التركيب غير زائد ولا مؤكد وليس مسندا الى شيء ولو قيل بانها مسندة الى
اسمها وليست مقيدة للخبر كما قاله البيانيون لاتجه ولا يضر اسناد خبرها الى الاسم لانه قد عهد ان الاسم يسند اليه
شيئان كما في قولك ظن زيد قائما وجاء عمرو ضاحكا على ان بعض المتاخرين جوز ايضا في جواز جعل القائم من نحو قولك زيد
القائم حضر مبتدأ بالنسبة الى حضر وخبرا بالنسبة الى زيد وان لم يقولوا به وكذا قوله تعالى جزاؤه من وجد في رحله
فهو جزاؤه بجعل من وجد في رحله خبرا عما قبله مبتدأ لما بعده وهذا وان لم يجوزه احد لكن الشان في قيام دليل على المنع منه
وفي حاشية الكشاف للتفتازاني عندما ذكر الزمخشري في قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الاخرة عند الله خالصة من دون
الناس ان خالصة نصب على الحال من الدار الاخرة ما نصه ومن لم يجوز الحال عن اسم كان بناء على انه ليس بفاعل جعلها حالا
من الضمير المستكن في لكم لكن الراي بالنظر الحري انه فاعل اذ قد اسند اليه الفعل على طريقة القيام به وان لم يكن

فاعلا

في ثمانيه وكذا لم يعدوه في المخففات بالفاعل ولقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل
على صفته وذلك لان الافعال الناقصة افعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل هذا كلامه قال وانتقل الضمير
الى الظرف بعد ان عمل فيه اقول فيه نظر لان عمل الظرف في الضمير انما هو عند انتقاله اليه لا قبل ذلك وقد يقال
المعنى بعد ان اريد عمله فيه ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه ان يفصل فيه قال احدها صدر الكلام من
نحو اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية او
اقول الذي يظهر لي ان صدر الكلام في هذا المثال فعل سواء جعل العامل في اذا شرطها او ما في جوابها من فعل
او شبهه اما الاول فظاهر واما الثاني فلان المانع من جعل الفعل الواقع في جملة الجواب عاملا قائم وهو فاء الربط فانها
مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فينبغي ان يقدر فعل يدل عليه الجواب اي اكرم زيدا اذا قام وقد تقدم في فصل اذا
من حروف الالف ان المصنف قال في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ان العامل في اذا فعل
يفهم مما بعده اي عسر ذلك اليوم اذا نقر في الناقور فقد قدر فعلا مع كون الجواب جملة اسمية وانما قدر العامل ولم يجعل
قوله عسير عاملا فيه لكونه صفة ولا يتقدم معمولها على الموصوف قال وعكسه قوله فبينا نحن نرقبه اتانا
اقول هذا صدر بيت عجزه معلق وفضة وزناد راع ونرقبه نرصده وننتظره والوفضة جعبة السهام واراد بها
هنا شيئا يصنع مثل الخريطة يكون مع الفقراء والرعاة يجعلون فيها زادهم كذا قال بعض شراح ابيات المفصل وفي القاموس
والوفضة خريطة الراعي لزاده وادواته والجعبة من ادم وفي الصحاح الوفضة شيء كالجعبة من ادم ليس فيها خشب والجمع
الوفاض وفيه ايضا والزند العود الذي تقدح به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهي الانثى فاذا اجتمعا
قيل زندان ولم يقل زندتان والجمع زناد وازند وازناد وفي بعض النسخ لبعض شراح ابيات المفصل هو له معلق وفضة من
اضافة الصفة اسم الفاعل الى المفعول كانه قال معلقا وفضة فلذا نصب الزناد بالعطف على وفضة تقديرا قلت ان ثبتت
الرواية بالنصب فالتوجيه وذاك على راي من جوز العطف على المحل في مثله واما من منع وهم الخلاف على ما نقله المصنف
في الباب الرابع في اقسام العطف فالنصب بمقدر اي وعلق زناد راع ولا مانع من العطف على اللفظ هنا بل هو
الظاهر قال وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية اقول جرى على ما يقوله كثيرون من ان الفاعل مغن
عن الخبر في مثل اقائم الزيدان والتحقيق ان هذا المبتدأ لا خبر له اصلا ولا يتصور ان يكون مخبرا عنه وكيف
وهو في نفسه مسند الى ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الغلط تسميته مبتدأ فظن ان كل مبتدأ مخبر عنه وليس
كذلك قال الثالث يومان في نحو ما رايته مذ يومان الى اخره اقول يومان على كل اعراب ذكره مفرد اما
مبتدأ او خبر او فاعل واذا كان مفردا فكيف يحتمل ان يكون جملة اسمية او فعلية نعم مذ يومان تحتمل لها لا يومان
بمفرده قال ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر اقول قد مر ان ثم من يرى ان ماذا من

بين ادوات الاستفهام فخرج عن الصدريه ذكرناه ذلك في فصل كي من حروف الكاف وفي فصل ما من حروف الميم قال
وتقدير الاسميه في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا اقول تقدم في فصل ام من حروف الالف ان تقدير
الاسميه والفعليه في قوله تعالى انتم تخلقونه متساويان فان للفعليه مرجحا من حيث غلبه ايلاء الفعل للهمزة
وللاسميه مرجحا من حيث مناسبتها للاسميه التي هي المعادله لها وهذا لا يعارض ما وقع له هنا من ان تقدير الاسميه في
انتم تخلقونه ارجح لان الارجحيه بالنسبه الى شيء خاص وهو قوله تعالى ابشر يهدوننا فلا تعارض قال
وتقدير الفعليه في قوله اهي سرت ام عاد في حلم اقول تقدم في فصل ام انشاد البيت الذي هذا عجزه
وهو قوله ضمن للطيف مزارا واتت فحن فقلت اهي سرت ام عاد في حلم وتم الكلام عليه هناك قال التاسع
قولهم ما جاءت حاجتك اقول على هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال فيه مشكل فانه
لبس مع الرفع الا الفعليه ولبس مع النصب الا الاسميه والاعراب ظاهر لا لبس معه ولا احتمال وهذا الكلام اول
من اتى له الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين جاء اليهم رسولا من امير المومنين علي بن ابي طالب عليه السلام
قال اذ لا بد من تقدير فعل حينئذ اي ما تكون او ما تصنع اقول فعلى تقدير ما تكون يجعل ما خبرا لها مقدما
وعلى تقدير ما تصنع يجعل ما مفعولا به مقدما قال واما النصب فيجوز كونه على الخبريه او الحاليه اقول كونه
على الخبريه بتقدير ان يجعل انت اسما ليكون محذوفه اي كيف تكون انت فلما حذف تكون وحدها ابرز الضمير منفصلا
بعد ان كان مستكنا متصلا او الحاليه على تقدير كيف تصنع فحذف الفعل وانفصل الضمير المستكن فيه قال واما نحو زيد
قام فالجملة اسميه لا غير اقول عبر هنا بلا غير مع تقريره فيما سبق انه لحن وقد تقدم التنبيه عليه مرات انقسام
الجملة الى الصغرى والكبرى قال فمجموع هذا الكلام جمله كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير اقول هذا من
النمط الاول ويقع في بعض النسخ ليس غير في هذين الموضعين قال ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا
قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا اقول ذكر المصنف هذين القولين فيما تقدم
في ان المكسورة المخففة من حروف الالف في الباب الاول حيث ذكر الوجه الثالث من اوجه ان الاربعه ورد هناك
القول الثاني المذكور هنا بان المحذوف لعله بمنزلة الثابت ولهذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع لان حذف اليا
للساكنين فهي مقدرة الثبوت فيمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير وقد اسلفت فيه بحثا في ذلك المحل
فراجعه قال ولذلك لحن من قال كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب اقول هذا
البيت لابي نواس ورايت بهذه البلاد الهنديه في شرح المفصل للفخر الاسفندري ما نصه قلت لقول ابي نواس
وجه صحيح وهو ان يكون تقديره كان صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف الاول مضاف اليه لدلالة الثاني عليه كما في علالة او بداهة
سابح على ما مر ذكره في باب الاضافه ومن لا تفرنا لانها للبيان ونحوه باب حديد وباب من حديد وهما بمعنى وقد

فانقسام الجملة الى الصغرى والكبرى

وكبرى فواقعها

بحر

بمثل هذا التنبيه في شرح سر الصناعه في قوله ولا بد من موقف منك الوداعا اي من موقفك ومن فواقعها اي من فواقع
الخمر والفاقعه النفاخه التي تعلو الماء كالقارورة قال الجوهري الفقاقيع هذه النفاخات التي ترتفع فوق الماء
كالقوارير وفي الكشاف وعن المأمون انه ليلة زفت اليه بوران وهو على بساط منسوج من ذهب وقد نثرت عليه
نساء دار الخلافة اللؤلؤ فنظر اليه منثورا على ذلك البساط فاستحسن المنظر وقال لله در ابي نواس كانه ابصر
هذا حيث يقول كان صغرى وكبرى البيت قال على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد اقول هذا عجز بيت للفرزدق وصدره
يا من راى عارضا اسر به وقد انشد المصنف هذا العجز في الباب الخامس في خاتمة الحذف حيث ترجم بقوله اذا دار
الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى وهناك انشدنا الصدر وتكلمنا على البيت قد يحتمل الكلام الكبرى
وغيرها قال نحو انا اتيك به اقول يريد الاية التي في سورة النمل وهي قوله تعالى وانا اتيك به قبل ان يرتد
اليك طرفك قال الثالث نحو انما انت سيرا اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في مسئلة
قبلها اقول يشير الى الخلاف الذي جرى فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد في الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل
في العمل الافعال فعند الاحتمال يكون الاولى تقدير ما هو الاصل او هو اسم فاعل نظرا الى انه خبر واصل الخبر
ان يكون مفردا فعند التردد يقدر ما هو الاصل وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف في المسئلة السابقه او
احال عليه لشهرته وفي قوله وينبغي الخ اشعار بانهم لم يصرحوا باجراء الخلاف في عامل المصدر من نحو انما انت سيرا
وهي مثل مسئلة الظرف من غير فرق فينبغي جريان الخلاف فيه ايضا قال تنبيه يتعين في قوله الاعمرو ولى
رجوعه تقدير رجوعه مبتدا او مستطاع خبره الى اخره اقول هذا المصرع صدر بيت عجزه فيرأب ما اثات يد
الغفلات وقد تقدم انشاد هذا البيت بكماله والكلام عليه في فصل الا بفتح الهمزة والتخفيف في الباب الاول
واسلف المصنف هناك غالب ما ذكره في هذا التنبيه المذكور هنا الجمل التي لا محل لها من الاعراب قال الثاني
الجملة المنقطعه عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله اقول مراده بالمنقطعه التي قطع تعلقها بما قبلها لفظا او معنى
فالاول كالامثلة التي اوردها فان جملة الدعاء بالرحمة متعلقة بالاولى من جهة المعنى لا من جهة اللفظ اذ لا رابط
لفظيا يربطها بها والثاني نحو اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فالربط المعنوي مفقود كما سيقوله المصنف
بعد من ان اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها مع ان الرابط اللفظي موجود وهو حرف العطف وقد سالني بعض
مدرسي تبريز في بعض الايام التي اجتمع بي فيها سؤال هول الامر فيه وعظمه على عادته فيما يورده فقال ما
معناه انهم احاروا فيما من قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا كما امن الناس ان تكون كافة وعليه اشكال من وجهين
احدهما ان الكاف متسلطة في المعنى على ما بعدها اذ المعنى كايمان الناس فكيف تقطع عن العمل فيه مع قيام المقتضى
له والثاني ان الجملة الواقعه بعد ما الكافة لا تدخل في شيء من الجمل التي ضبطوها اما عدم دخولها فيما له محل

من الاعراب فظاهر اذ لا محل لها بالغرض واما عدم دخولها في الجمل التي لا محل لها فكذلك لانها مضبوطة محصورة في
الصلة والاستئناف الى اخرها وليست هذه بشئ منها والجواب عن كل من الامرين سهل اما عن الاول فنقول التحقيق
من جهة المعنى بلفظ اخر لا يقتضي عمله فيه وكيف والحرف لابد من دلالته على معنى في غيره فيلزم ان يكون كل حرف عاملا
وبطلانه كالشمس في الظهور والجلاء وليت شعري ماذا يصنع هذا السائل بمثل لام الابتداء في قولك لزيد قائم
وقد من قولك قد يصدق الكذوب وما النافية في قولك ما ان زيد فاضل الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة واذا كان
كذلك فعدم عمل كاف التشبيه في الجملة الواقعة بعد ما الكافة مع تسلطها عليها من جهة المعنى غير مستبعد ولا مستغرب
وما يتخيل من ان حرف الجر لا يعلق عن العمل كما هو مشهور من قواعدهم وقد علق هنا ساقط لان معنى تعليقه هو عمله في
الجملة بحسب المحل وهنا قطع عن العمل اصلا ورأسا بادخال ما الكافة نعم لو لم يكن هنا ما يكفه عن العمل ودخل على جملة
غيرها او له بمفرد اشكل والتبس الامر هنا كذلك واما عن الثاني فنقول هذه الجملة داخلة في المستأنفة اذ هي كما قد عرفت
نوعان ما يفتتح به النطق كقولك ابتداء قام زيد وما ينقطع عما قبله نحو مات فلان رحمه الله وما نحن فيه من النوع الثاني
اذ هي منقطعة عما سبقها فانها لا عامل يتسلط عليها لفظا من شئ مما قبلها ولا يضر تعلق التشبيه بها معنى اذ التعلق المعنوي
لا يضر في كون الجملة ليست ذات محل من الاعراب الا ترى ان جملة الصلة يتعلق بالموصول ولا محل لها وجملة جواب القسم
يتعلق بالقسم معنى ولا محل لها وجملة العامل الملغى في نحو زيد قائم اظن يتعلق بما قبلها معنى لانها تفيد ان قيام زيد امر
ثابت في ظن المتكلم لا في علمه ومع ذلك فلا محل لها فقد ظهر لك ان ما قاله هذا المدرس السائل من قبيل استشكال
الواضحات والكمال لله تعالى قال وقد استؤنفت جملتا القول في قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى
قالوا سلاما قال سلام اقول الجملة الاولى جواب لسؤال مقدر اي فما ذا قالوا له حين جاؤه والثانية كذلك اي
فماذا قال لهم حين سلموا عليه قال ومن الاستئناف البياني ايضا قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن
غمرتي لا تنجلي اقول هذا البيت مما يدل على ان زعم يستعمل في القول الصحيح وهل هو كل قول قام الدليل على بطلانه
او كل قول لم يقم الدليل على صحته قولان وفي القاموس الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال
فيما يشك فيه انتهى وفي عروس الافراح للشيخ بهاء الدين السبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن العظيم الا للباطل واستعمل
في غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير لكن اذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول
لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر قال وقد يستشكل قوله صدقوا بعود ضمير المذكرين والعواذل
جمع عاذلة مؤنث قلت يحل اشكاله بما قيل من ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة واطلاق مثله على المذكرين جائز فتقول
هؤلاء الرجال جماعة عاذلة فالمعنى زعم الجماعات العواذل الذكور فلا اشكال والغمرة الشدة ولا تنجلي لا تنكشف
قال اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هي استئناف نحوي ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى ايضا

اقول هذا ماخوذ من كلام الزمخشري قال في الكشاف ما نصه فان قلت لا يسمعون كيف اتصل بما قبله قلت لا يخلو اما
ان يتصل بما قبله على ان يكون صفة لكل شيطان او استئنافا فلا يصح الصفة لان الحفظ من شياطين لا يسمعون ولا
يتسمعون لا معنى له وكذلك الاستئناف لان سائلا لو سأل لم تحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم فبقي
ان يكون كلاما منقطعا مبتدأ اقتصاصا لما عليه حال المسترقة للسمع وانهم لا يقدرون ان يسمعوا الى كلام الملائكة
او يتسمعوا وهم مقذوفون بالشهب مدحورون عن ذلك هذا كلامه قلت فالاستئناف بالمعنى الاول هو الذي اشار
اليه المصنف بقوله ولا تكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى وانما يفسد بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السؤال عن العلة
كما اشار اليه الزمخشري ولو جعل استئنافا بيانيا على تقدير ان يكون هذا الكلام جوابا للسؤال عن حال الشياطين
بعد الحفظ منهم لا عن السبب المقتضي للحفظ منهم لاستقام المعنى فاطلاق المصنف القول بامتناع الاستئناف البياني
لما يترتب عليه من فساد المعنى غير ظاهر قال ابن مشبب يصح في لا يسمعون ان يكون وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال
الزمخشري الذي اشار اليه بقوله اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع هو ان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه
فالشيطان حال كونه محفوظا منه هو حال كونه لا يسمع واحدى الحالين لا تنفك عن الاخرى فلا مانع ان يجمع الحفظ منه وكونه
موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترضه الشيخ
بان الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه بها والا لم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى
الفهم واما تسمية الشئ باسم ما يؤول اليه فمجاز والاصل الحقيقة هذا كلامه وللسائل ان يقول اذا جعل استئنافا نحويا
كان اخبارا عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا معنى للحفظ ممن هو في نفس الامر لا يسمع
كما اخبر عنه فيكون المصنف قد وقع فيما فر منه فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح
مع جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير بحالة الاستئناف يكون تحكما قال فارتفاع الفعل كما في قوله الا ايهذا
الزاجري احضر الوغى اقول هذا صدر بيت من معلقة طرفة بن العبد وان اشهد اللذات هل انت مخلدي وقد انشد المصنف
البيت بتمامه في الباب الخامس في تراجم الحذوف حيث تكلم على حذف ان الناصبة قال واستضعف الزمخشري الجمع
بين الحذفين اقول اعترضه ابن المنير بان اجتماع حذفين سائغ كما في قوله يبين الله لكم ان تضلوا يريد لان لا تضلوا لان الاصل لئلا
تضلوا على ما ذكره جماعة فحذف الجار وحرف النفي قال اليمني وهذا غير وارد على الزمخشري لانه لم يذكره بل قال المعنى كراهة
ان تضلوا قلت هذا كلام على المثال والرد وقع بامر كلي وهو ان استضعاف الجمع بين حذفين غير متجه لانه سائغ في كلام العرب
واللغة مشحونة منه فلا معنى لاستضعافه قال فان قلت اجعلها حالا مقدرة اي محفوظا من كل شيطان مارد مقدرا
عدم سماعه اي بعد الحفظ قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في قولك مررت برجل معه صقر صائدا
به غدا اي مقدرا حال المرور انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه قال ما استشكله

فى وضع الحال المقدرة ضعيف اما اولا فلا نسلم ان الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدرها غيره
ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به فى الغد على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان
هو المقدر او غيره واما ثانيا فعلى تقدير تسليم ان الذى يقدر هو صاحبها لا يمتنع فى الاية ان يكون الشياطين يقدرون
عدم سماعهم بعد الحفظ لما راوه من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق ولما ثالثا فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل
له فى كون الحال مقدرة لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما لو قال الامير لمظلوم ادخل السجن خالدا فيه
وانما عدلت عن التمثيل بقوله ثم ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقال عدوا مريدين بما ارتكبوه من موجبه
الكفر قال الثانى انا نعلم ما يسرون وما يعلنون بعد قوله ثم فلا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر الذهن الى انه محكى بالقول
اقول انما يتبادر الى هذا ذهن من لا يتامل ولا يتثبت فى فهم المعنى ومن هو بهذه الصفة لا عبرة به ولا يلتفت اليه قال
الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم وهى كالتى قبلها اقول ثبت فيما رايته من نسخ هذا الكتاب فلا يحزنك بالفاء
والتلاوة فيه انما هى بالواو لا بالفاء قال الخامس زعم ابو حاتم ان من ذلك شبر الارض اقول ابو حاتم هذا هو سهل
بن محمد السجستانى النحوى اللغوى نزيل البصرة وعالمها قرا كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية عن ابى
زيد وابى عبيدة والاصمعى عالما باللغة حسن العلم بالعروض واخرج المعمى اماما فى القراءات جماعة للكتب يبيع كتبه بعد
وفاته باربعة عشر الف دينار على ما حكاه الوزير القفطى قال ابن دريد مات ابو حاتم بالبصرة فى رجب سنة خمس وخمسين
ومائتين وصلى فى الحرم وكتابه فى القراءات يفتخر به اهل البصرة كذا قال الوزير فى كتابه تاريخ النحاة وانما ذكرت هذه الترجمة
لوقوع سؤال من بعض طلبة القاهرة عنها عند قراءة هذا المحل علىّ فى سنة ثمانى عشرة وثمانمائة قال ورده ابو البقا
بان ولا انما يعطف بها بعد النفى اقول العاطف انما هو الواو فقط وقوله ولا والمصنف ترك هذا التعقيب بعد مع شغفه
بمناقشة ابى البقاء قال وبانه يجب تكرارها اقول قد يكون ابو حاتم ذهب الى ان لا اسم بمعنى غير كما قال الكوفيون وصح
ابن السخاوى وغيره مثل غضب من لا شئ وجئت بلا زاد لكن لكونها فى صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كالا اذا كانت
بمعنى غير وعليه فلا حاجة الى التكرير لانك لو قلت غير ذلول اكتفى به والتكرير انما هو فى حرف النفى وهذا اسم لا حرف
قال احدهما ما اذا حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد اقول
ليس زيد مما يحتمل ان يكون استينافا لانه مفرد والكلام فى الجمل قال قال الزمخشرى الاحسن والابلغ ان تكون
مستانفات على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يالونكم وقد بدت صفتين
لبطانة عنوا بطانة غيركم فسادا بادية بغضاؤهم اقول عبارته فى الكشاف فان قلت كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز ان يكون لا يالونكم
صفة للبطانة وكذلك قد بدت البغضاء كانه قيل بطانة غير مالتكم خبالا بادية بغضاؤهم واما قد بينا فكلام مبتدا واحسن
وابلغ ان تكون مستانفات كلها على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطانة انتهى قلت والتعبير هنا يمكن بنون الاناث

اول

اولى من التعبير قال التفتازانى قوله كيف موقع هذه الجمل يعنى لا يالونكم قد بدت البغضاء قد بينا لكم الايات لظهور
ان قوله وما تخفى صدورهم اكبر حال وان قوله ودوا ما عنتم بيان وتاكيد لقوله لا يالونكم خبالا فحكمه حكمه ولذا لم يذكر
عند تفصيل المواقع وقيل انه لما وقع بين الصفتين تعين انه صفة وقوله واحسن منه اى مما ذكر وذلك لما فى الا
ستيناف من الفوائد وما فى الصفات من الدلالة على خلاف المقصود او ايهامه وهو تقييد النهى بكون البطانة على
هذه الصفات وليس معنى قوله مستانفات كلها ان الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان كلا منها علة للنهى بالاستقلال لتراد
فها على تناسبها فيها على الاستقلال كما فى قوله وذلك بانهم كانوا وذلك بما عصوا او بمعنى انها مستانفات للتعليل على طريق الترتيب
بان يكون اللاحق علة للسابق الى ان تكون الاولى علة للنهى ويتم التعليل بالمجموع اى لا تتخذوا منهم بطانة لانهم لا يالونكم
خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انه قد بدت البغضاء من افواههم وان كانوا يخفون الكبيرة لكن لا يجب ذلك فى
قد بينا اذ لا يصلح تعليلا لبدو البغضاء ويصلح تعليلا للنهى اى فانا بينا الايات الدالة على وجوب معاداة اعداء الله وان كان
الاحسن ان يكون ابتداء كلام ولا يبعد ان يكون قوله مستانفات كلها اشارة الى ما سواه الى هنا كلام التفتازانى قال و
حسن للامام فى تفسير هذه الاية سهو فانه سال لم الحكمة فى تقديم من دونكم على بطانة واجاب بان محط النهى هو من دونكم لا
بطانة فقدم الاهم وليست التلاوة كما ذكر اقول سهو الامام ظاهر وذلك انه تلا الاية اولا على ما هى عليه ثم لما اخذ فى التفسير
قال اما قوله من دونكم ففيه مسائل وذكر مسالة ثم قال المسالة الثانية فى قوله من دونكم احتمالان احدهما ان يكون متعلقا
بقوله لا تتخذوا اى لا تتخذوا من دونكم بطانة والثانى ان يجعل وصفا لبطانة والتقدير بطانة كائنة من دونكم فان قيل ما الفرق
بين قوله لا تتخذوا من دونكم بطانة وبين قوله لا تتخذوا بطانة من دونكم قلنا قال سيبويه انهم يقدمون الاهم والذى هم بشانه
اعنى وههنا ليس المقصود اتخاذ البطانة انما المقصود ان لا يتخذوا منهم بطانة فكان قوله لا تتخذوا من دونكم بطانة اقوى
فى افادة المقصود هذا كلامه فانت ترى كيف جوز فى قوله من دونكم ان يكون صفة لبطانة وذلك لا يتم الا بتقدير ان يكون
مؤخرا ثم قال فى جواب السؤال ما قال وهو سهو ظاهر لكنه لم يورد السؤال على الوجه الذى حكاه المصنف عنه قال ويرده
التزامهم فى مثل ذلك كون الشرط ماضيا اقول وجه التأييد انه قد استقر من قواعدهم ان الجواب متى حذف لزم مجئ الشرط
بصيغة الماضى او المضارع المقرون بلم ولا يجئ على خلاف ذلك الا فى الضرورة فلا يقول اقوم ان يقم زيد فى السعة
قال والثانية انه اذا جئ بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم ام لا اقول الظاهر ان الجملة الاستفهامية
جواب اذ لو فاء لا دونه لا تنزل الا فى الضرورة على ما صرح به المصنف فى غير موضع والظاهر ايضا ان ام من قوله هل يجزم
ام لا معادلة لهل وفيه كلام مرّ فى اوائل الكتاب وفى هل من حروف الهاء وقد يدعى فيها الانقطاع قال والجزم بالعطف
على محل الفاء المقدرة وما بعدها اقول هذا الكلام ظاهر فى ان الجملة الواقعة بعد الفاء لا محل لها وهو خلاف ما ياتى
له من ان الجملة الواقعة بعد الفاء جوابا لشرط جازم فى محل جزم قال التكملة مذ ومنذ وما بعدهما فى نحو ما رايته مذ يومان فقال

السيرافي في موضع نصب على الحال وليس بشيء لعدم الرابط اقول بل هو شيء له وجه وذلك لان المعنى عند بعضهم يلبي ويبني
لقائه يوما فالرابط بحسب المعنى موجود ولا يضر كونه بحسب اللفظ مفقودا قال الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله حتى ماء
دجلة اشكل اقول اذا الغرض من الكلام في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها محل من الاعراب اولا
فان القائل بان الجملة بعد حتى في محل جر لا يرى حتى ابتدائية ومن يرى الجملة مستانفة يرى حتى ابتدائية فمع ثبوت القول بانها
ابتدائية يتعين استيناف الجملة الواقعة بعدها ولا يتصور اجراء الخلاف في هذه الحالة وما انشده المصنف هنا هو بعض عجز
من قول جرير فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وقد انشد البيت بكماله في الباب الاول في الحاء المهملة
في فصل حتى الجملة الثانية المعترضة قال احداها بين الفعل ومرفوعه كقوله شجاك اظن ربع الظاعنينا ويروى بنصب الربع
على انه مفعول اول وشجاك مفعول الثاني وفيه ضمير مستتر اقول الغاء ما بين الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد يجوز عند راجع اليه
البصريين ويجب عند الكوفيين ونقل ابن هشام الخضراوي وابو حيان مذهبهم بانه انما ينتصب بظننت ما كان مبتداء قبل
مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل وهو كلام متجه وتمسك البصريون بمثل المصراع الذي انشده فانه يروى برفع
ربع ونصبه وانما يتاتى ذلك على رايهم لا على راي الكوفيين واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف
اليه فعلى تقدير رفع الربع يكون شجاك مبتداء وربع الظاعنين خبر عنه والفعلية الواقعة بينهما الغي فعلها عن العمل لاجل
التوسط بين المعمولين وهو جائز بلا نزاع وعلى تقدير نصب الربع يكون شجاك منصوبا بفتحة مقدرة على الالف على انه مفعول اول لظن
وربع الظاعنين مفعول ثان والظن عامل ولا الغاء والشجي الحزن والمعنى ان سبب حزنك ربع الاحباب المرتحلين باعتبار ما شاهدت
عنده رؤيته خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر اوقات الانس الفائتة وهذا مثل المعنى عند من يرى شجي فعلا اي احزنك ربع
الظاعنين والاسناد مجاز من قبيل الاسناد الى السبب اي احزنك الله عند رؤيته الربع الخالي من الاحبة قال وقوله وقد
ادركتني والحوادث جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل اقول الحوادث نوازل الدهر التي وجدت بعد ان لم تكن والجمة بفتح
الجيم الكثيرة والاسنة جمع سنان وهو الحديد المسنن الذي يجعل في طرف الرمح والضعاف جمع ضعيف والعزل جمع اعزل وهو الذي
لا سلاح معه والظاهر ان هذه الواو المقترنة بالجملة المعترضة واو الاستيناف فان قيل ليس هذا موضعه قلنا انما كانت الجملة في
الاصل متوسطة عما هي معترضة بين اجزائه وكانت حينئذ للاستيناف ثم قدمت وبقيت بحالها ابتداء انما كانت عليه قال وهو الثالث
وقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد اقول هذا البيت لقيس بن زهير وبعده ومحبسها على القرشي تشرى
بادراع واسياف حداد الانباء جمع النبأ وهو الخبر وتنمي تشيع وتنتشر في الاطراف واللبون هنا جماعة الابل ذات اللبن وبنو
زياد ربيع بن زياد واخوته ومحبسها بفتح الموحدة اي حبسها والقرشي عبد الله بن جدعان وتشرى تباع والادراع بدال مهملة
جمع درع وهي ما يصنع من الحديد ليلبس في الحرب وقصة هذا الشعر ان الربيع بن زياد اخذ لقيس بن زهير درعا فاخذ قيس بعد
ذلك ابل الربيع وساقها الى مكة فباعها من ابن جدعان بادراع واسياف [illegible] احدهما انه ضمير يعود الى النبأ الدال عليه تنمي و

وقد عرفت ان المصنف حكى في المتن وجهين في فاعل ياتي وحكى غيره وجهين ٣

الانباء

والانباء تنمي عليه والثاني انه ليكون على حذف مضاف اي الم ياتيك خبر لبون بني زياد بما لاقته قال الثاني بينه وبين
مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمال اقول الهيف بفتح الهاء مثل الخوف بعينها وهو ريح
حارة تاتي من قبل اليمن وهي النكباء التي تجري بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل وفي المثل هبت هيف لا دنيا فيها
لعاذنها لانها تجفف كل شيء وتيبسه والصبا ريح مهبها المستوى اي تهب من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والشمال
ريح تهب من ناحية القطب هذا كله في الصحاح والشمال في البيت بميم ساكنة قبلها همزة مفتوحة وهي احدى اللغات وقد دخلت
الباء فيه على المتروك وجود الحاصل منها على ما هو الاستعمال المشهور وقد سمع خلافه فادخلت الباء على الحاصل وجود المتروك
وعلى هذا جاء قول ابي تمام يمدح ابي العباس بعد ما اذ لنا تخفض وسرنا بعد جزر الى مد فادخل الباء على الخفض وهو الحاصل
وجرد المتروك منها وهو المتوطن منها الاول اي الضيق والجزر رجوع الماء الى خلف والمد خلافه قال والثالث بين
المبتداء وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح اقول الذي انشده ابو علي القالي لمعن بن اوس
رايت رجالا يكرهون بناتهم وفيهن لا تكذب نساء صوالح وفيهن والايام يعثرن بالفتى عوائد لا يمللنه ونوائح وفي كلا
البيتين شاهد لما قاله المصنف وضمير يمللنه فيما انشده القالي يعود الى الفتى المفهوم من قوله عوائد وفيما انشده المصنف
يعود الى المندوب المفهوم من نوادب قال وقول الشاعر نحن بنات طارق نمشي على النمارق اقول هذا من نظم امراة لا من
نظم رجل ثم قيل لهند بنت عتبة وقيل لبنت الفند الزماني وبعد ذلك المسك في المفارق والدر في المخانق ان تقبلوا نعانق
ونفرش النمارق او تدبروا نفارق فراق غير وامق ولا يخفى ان قولها ونفرش النمارق يقتضي ان يكون الروي ساكنا
في الكل والا لزم الاصراف وهو اختلاف حركة الروي بالفتح مع غيره وهو قبيح جدا فان قلت من اي بحر هذا فانا لا نعهد مثله
في الاوزان قلت هو من منهوك الرجز الا انه دخله القطع والخبن شذوذا وذلك ان منهوكه عبارة عن جزئين كل منهما مستفعلن
كقوله يا ليتني فيها جذع هذا هو المعروف في استعماله وقد جاءت هذه القطعة على مستفعلن فعولن فحذف نون مستفعلن الثاني
وسكنت لامه بالقطع وحذفت سينه بالخبن فصار متفعل على زنة فعولن غير انه دخل في الاول من قولها نحن بنات طارق
الطي ومن قولها ونفرش النمارق وقولها فراق غير وامق الخبن قال الرابع بين ما اصلها المبتداء والخبر كقوله واني لرام
نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها اقول انشد المصنف هذا البيت ثانيا في الباب الخامس في النوع الثاني
من الجهة السادسة وشطت بعدت ونواها جهة قصدها من السفر قال وكقوله لعلك والموعود حق لقاؤه بدا لك في تلك
القلوص بداء اقول القلوص بفتح القاف الشابة من الابل وهي بمنزلة الجارية من النساء تجمع على قلص وقلائص والبداء
انتقال الراي عن شيء الى شيء اخر كان مجهولا قال وقوله يا ليت شعري والمنى لا تنفع هل اغدون يوما وامري مجمع اقول
المنى جمع منية وهي التمني قال كثير جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي ومجمع معزوم عليه مضبوط غير منتشر
واغدو الظاهر كونه تاما والجملة بعده حال ويحتمل النقصان فهذه الجملة الثانية خبر لكن اقتران الخبر بالواو قليل كما ستعرفه

فی الجمل التی لها محل من الاعراب **قال** وقول الحماسی ان الثمانین وبلغتها قد احوجت سمعی الی ترجمان **اقول** یعنی ان الثمانین

سنة التی انتهى الیها سنه احدثت فی سمعه ثقلا یحوج معه علیه الکلام فیحتاج الی مترجم یبلغه اياه ویکرره علیه من قرب

والترجمان المفسر للسان بضم الجیم مع فتح التاء او ضمها کذا فی الصحاح وظاهر کلامه ان التاء زائدة وزاد فی القاموس حکایة

لغة ثالثة وهی فتح التاء والجیم کزعفران **قال** وقد ترجمه وعنه ای ترجم عنه والفعل یدل علی اصالة التاء واعلم

ان الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانین فیه تاکید لتحقیق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانین صدق فی احتیاج سمعه الی ترجمان

واعترض بان هذه الجملة لیس فیها تشدید للکلام وتقویته لا الابهة الطریقة الموهمة للدعاء علیه بالضعف وتوزه الی

صنعف سمعه واحتیاجه الی ترجمان **قال** وقول ابن هرمة ان سلیمی والله یکلاها ضنت بشیء ما کان یرزؤها **اقول** هذا

بیت ولحاء مفقی من بحر المنسرح وابن هرمة بفتح الهاء وسکون الراء ویکلوها یحفظها وضنت بخلت ویرزؤها ینقصها یقال

ما رزئته ماله ای ما نقصته من باب علم یعلم فان فتحت الراء فقلت رزان الرجل فمعناه اصیبت منه خیرا **قال** وقول رؤبة

انی واسطار سطرن سطرا لقائل یا نصر نصر نصرا **اقول** هذان بیتان من مشطور السریع وقد انشد المصنف بعض اولهما

الی غلامه ونیابی المسئلة التی عقدها للامور التی تمیز المعترضة من الحالیة عند الاشتباه وانشدناهما فی الباب الرابع

فی ترجمة ما افترق فیه عطف البیان والبدل وقد تبع المصنف سیبویه فی نسبة هذا الشعر الی رؤبة وکذا قد فعل لکن فی

العباب ان الصغانی قال انشد سیبویه هذا البیت لرؤبة ولیس لرؤبة وهو مع ذلک تصحیف والروایة یا نضر نضرا بالضاد

المعجمة ونضر هذا حاجب نصر بن سیار والاسطار جمع سطر بفتح الطاء وهو الخط مثل سبب واسباب ولا ینبغی ان یجعل جمع سطر

بسکون الطاء لان جمع فعل بسکون العین الصحیحة علی افعال قلیل کافرخ وافراء والمراد بنصر المنصوب العطاء ونصر الاول

منادی والثانی تاکید لفظی اتبع علی اللفظ **قال** الرضی وفی جعل الجمل الی علی یا زید زید بدلا وجعل سیبویه ایاه عطف بیان

نظر لان البدل وعطف البیان یفیدان ما یفیده الاول من غیر معنی التاکید والثانی فیما نحن فیه لا یفید الا التاکید فان

وصف الثانی نحو یا زید زید الطویل فابو عمرو یضم الثانی ایضا علی انه توکید لفظی للاول موصوف او بدل بما حصل له

من الوصف کما فی قوله تعالی بالناصیة ناصیة کاذبة ولا یجوز ان یکون الثانی مع وصفه وصفا للاول لان العلم لا یوصف

به وحکی یونس عن رؤبة انه کان یقول یا زید زیدا بنصب الثانی علی انه توکید مثل یا تمیم اجمعین فلا یمتنع اذن رفعه

الی هنا کلامه قلت انما انشد الجوهری هذا الشعر لرؤبة بنصب نصر الثانی والثالث فظاهر کلامه انه کلیهما بمعنی العطاء

فیکون الثالث تاکیدا للثانی والثانی لیس بتابع وانما هو مفعول بفعل محذوف **قال** وقول کثیر ولیّ ونهاهی بعزة بعد ما

تخلیت مما بیننا وتخلت لکالمرتجی ظل الغمامة کلما تبوأ منها للمقیل اضمحلت **اقول** الهیام بمعنی الهیام وهو شبه الجنون

من العشق وتخلیت تجنبت وتخلت تجنبت وتبوا اتخذ مباءة ای منزلا وهو من التقلیل ای کلما اتخذ لاجل ظل الغمامة منزلا لاجل

مقیل ای قیلولة فی وقت الحر اضمحلت تلک الغمامة ای تقشعت وذهبت **قال** وقال ابو علی تهیامی بعزة جملة معترضة بین اسم

ان وخبرها وقال ابو الفتح یجوز ان یکون الواو للقسم **اقول** الجملة علی کلا القولین معترضة لکن الاعتراض علی قول ابی علی بجملة

اسمیة والواو اعتراضیة وعلی رای ابی الفتح بن جنی بجملة فعلیة والواو قسمیة **قال** والظاهر ان الجواب فحیاکم الله بهما اولی بها

اقول الجواب مسبب عن الشرط عند المصنف وجماعة وهنا لیس کذلک لان اولویة الله تعالی بهما ثابتة علی کل حال سواء

وجد الشرط او لم یوجد فالجواب محذوف والتقدیر فلا باس وقد صرح المصنف فی الباب الخامس فی تراجم الحذف فی التنبیه

الذی ذکره فی اخر ترجمة حذف جملة جواب الشرط بان التحقیق ان من حذف الجواب مثل من کان یرجو لقاء ربه فان اجل الله لات ای فلیبادر

العمل فان اجل الله لات وان تجهر بالقول ای فاعلم انه غنی عن جهرک فانه یعلم السر وان یکذبوک ای فاصبر فقد کذبت رسل

من قبلک ومن یتبع خطوات الشیطان ای یفعل الفواحش والمنکرات فانه یامر بالفحشاء والمنکر ومن یتول الله ورسوله

والذین امنوا ای یغلب فان حزب الله هم الغالبون وان عزموا الطلاق ای فلا یؤاخذوهن بقول ولا فعل فان الله سمیع لذلک

ویعلمه فان تولوا ای فلا لوم علی فقد ابلغتکم ومبنی ذلک کله علی ما ذکر من انه لا بد من اعتبار کون الجواب مسببا عن الشرط فاحتیج

الی هذا التقدیر وحینئذ فما استظهره المصنف هنا من ان الجواب هو فالله اولی بهما خارج عما ذکره هنا انه التحقیق **قال**

ولا یرد ذلک تثنیة الضمیر کما توهموا لان او هنا للتنویع وحکمها حکم الواو فی وجوب المطابقة نص علیه الابذی وهو الحق

اقول لا یرد علی وجوب المطابقة مع الواو مثل قولک اذا جاءک واحد من زید وعمرو فاکرمه لان الحکم هنا علی واحد لا علی اثنین

وکذا اذا قلت ما جاءنی زید ولا عمرو ولا اکرمته اذ المعنی ما جاءنی واحد منهما واما ما نقله المصنف هنا عن الابذی فقد

حکی فی حواشیه عن ابن عصفور انه قال ان کانت او للاباحة جاز فیها الجمع بین المتعاطفین جاز الافراد والجمع نحو الحسن او ابن سیرین

جالس او جالسهما او الاثم او الکفور لا تطعه او لا تطعهما **قال** وهذا هو التحقیق ونص علیه الابذی فتامل هذا فهل

هو کما حکاه فی المغنی وفی قوله تثنیة الضمیر لا یثنی ولا یجمع ضمیر یعود علی اثنین نحو زید وعمرو قام او مثنی کالزیدان ذهبا

او علی جماعة نحو زید وبکر وعمرو ذهبوا او جمع نحو الزیدون قاموا والابذی بهمزة مضمومة وباء موحدة مشددة مفتوحة

وذال معجمة وباء النسبة منسوب الی ابذة بلدة من بلاد الاندلس هذا ضبطته عن شیخنا برهان الدین الاندلسی رحمه الله

وهو عارف ببلاد اقلیمه لکن فی القاموس فی باب الدال المهملة وابدة کقبرة بلد بالاندلس والله اعلم **قال** احدهما

احق خبر عنهما او سهل افراد الضمیر ان معنوی وهو ان ارضاء الله سبحانه وتعالی ارضاء لرسوله صلعم وبالعکس **اقول**

تعرض الزمخشری لهذه الایة فی اول سورة البقرة عند الکلام علی قوله تعالی یخادعون الله والذین امنوا وحاصل ما قاله

فیها هو وشارح کلامه ان الضمیر وحد دلالة علی ان المقصود ارضاء الرسول وانما ذکر الله لافادة قوله قوة اختصاص

الرسول به وکونه بمکان منه وکذا یؤذون الله ورسوله فانهم لا یؤذون حقیقة الا الرسول وحده ومثله فی افادة

قوة اختصاص المعطوف بالمعطوف علیه قولک اعجبنی زید وکرمه دلالة علی ان شخص زید صار معجبا باعجاب کرمه واحاط

العاطف علی کرمه مؤذن بالمغایرة کما فی عطف جبریل علی الملائکة موصول فی ازالة الابهام علی شهادة العقل فافادة قوة الاختصاص

ترجمة ابن هرمة

ترجمة الابذی

قال بل في موضع دفع بل لامن احد الاسمين وحذف من الاخر مثل ذلك اقول يلزم عليه حذف البدل وهو محل نظر
فينبغي ان يجرب بالنقل فيه قال والسادس بين القسم وجوابه كقوله لعمري وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلا على الاقارع
اقول في الصحاح عمر الرجل بالكسر يعمر عمرا وعمرا على غير قياس لان قياس مصدره التحريك اي عاش زمانا طويلا ومنه قولهم
اطال الله عمرك وعمرك فهما وان كانا مصدرين بمعنى الا انه استعمل في القسم احدهما وهو المفتوح انتهى وكانهم لما كثر دوره
في كلامهم اثروا فيه الفتح طلبا للخفة والبطل مصدر قولك بطل الشيء يبطل اذا كان غير حق وهو هنا صفة محذوف اي لقد
نطقت نطقا بطلا على المبالغة او ذا بطل وهو بمعنى باطل والاقارع جمع الاقرع وفي الصحاح الاقرعان الاقرع ابن حابس
واخوه مرثد وانشد للفرزدق واني واحد دعني صعود اجراثيم الاقارع والحباب والجراثيم الاصول جمع جرثومة
قال وقال الزمخشري جر الثاني على ان المعنى واقول والحق اي هذا اللفظ فاعمل القول في واو القسم ومجرورها على سبيل
الحكاية اقول لم يعبر الزمخشري في الكشاف بذلك ونصه قرئ و فالحق والحق منصوبين على ان الاول مقسم به كالله في
ان عليك الله ان تبايعا وجوابه لاملان والحق اقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا اقول الا الحق والمراد
بالحق اما اسمه عز وعلا الذي في قوله ان الله هو الحق المبين او الحق الذي هو نقيض الباطل اعظم الله باقسامه به ومرفوعين
على ان الاول مبتداء محذوف الخبر كقولك لعمرك اي فالحق مني والحق اقول اي اقوله كقوله كله لم اصنع ومجرورين على ان
الاول مقسم به اضمر حرف قسمه كقولك الله لافعلن والحق اقول اي ولا اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه
التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز في المنصوب والمرفوع ايضا وهو وجه دقيق حسن وقرئ برفع الاول وجره مع نصب
الثاني وتخريجه على ما ذكرنا هذا كلامه وليس فيه ما حكاه المصنف عنه من ان القول اعمل في لفظ واو القسم ومجرورها وقوله
وهو وجه حسن دقيق قال الطيبي اي الثاني حكاية عن الاول ومعربا باعرابه فالتقدير على الاول الجر فالحق لاملان جهنم
والحق ان هذا القسم حق وعلى النصب فالحق لاملان جهنم والحق ان هذا القول حق وعلى الرفع والحق مني والحق اقول اي هو مني
وعادني تمحل هذا لا يكون اعتراضا بل يكون لمجرد التوكيد كالتكرير ثم اورد سؤالا هو ان الحصر على قراءة النصب جاء من تقديم
المعمول على عامله فمن اين استفيد على قراءة الجر وذكر ان الطيبي اجاب بان الجر على القسم والقسم في المعنى يفيد معنى الحصر كذا
قال رحمه الله قال وبجملة قوله واني لرام نظرة البيت اقول البيت المذكور هو واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت
نواها ازورها وقد تقدم انشاده قريبا في الجملة المعترضة بين ما اصلهما المبتداء والخبر قال كقولهم مكره اخاك اقول
هذا بعض مثل للعرب وهو مكره اخاك لا بطل واصله ان يتحاد اي في موقف حرب ولبس من رجال ذلك فسئل فقال هذا
الكلام اي اني لم اشهد الحرب لكوني بطلا شجاعا بل اكرهت على شهوده من غير اختيار مني قال الثاني عشر بين الحرف الناسخ
وما دخل عليه كقوله كان وقد اتى حول كميل اثافيها حمامات مثول كذا قال قوم ويمكن ان تكون هذه الجملة حالية تقدمت
على صاحبها وهو اسم كان اقول هذا مبني على جواز تقديم الحال المصدرة بالواو ومنعه المقارنة لكن نص ابن اصبغ على جواز

عند

عند الجمهور والحول السنة والكميل الكامل اي التام يقال كمل بتثليث الميم كنصر وكرم وعلم كمالا وكمولا فهو كامل وكميل
والاثافي بالثاء المثلثة جمع اثفية بضم الهمزة وكسرها على ما حكاه في القاموس مع تشديد الياء المثناة التحتية وهي الحجر
يوضع عليه القدر وتشدد الياء في الجمع ويخفف وعلى التخفيف جاء هذا البيت والمثول المنتصبات او اللاطئات بالارض
يقال مثل مثولا اذا انتصب قائما ومثل مثولا اذا لطأ بالارض اي لصق بها وهو من الاضداد وكانه جمع ماثل وصف الحمام
بها على ارادة الطاير ويحتمل ان يكون مصدرا وصف به مبالغة او على حذف مضاف قال على حد الحال في قوله كان قلوب
الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي اقول هذا البيت لامرئ القيس يصف العقاب وهي طاير من
الكواسر موصوفة بانها لا تاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو اردى التمر اليابس
فان قلت كيف صح جعل رطبا ويابسا حالين من القلوب قلت على معنى قسما رطبا وقسما يابسا وليس المراد بالرطب
ولا باليابس الفرد وقال التفتازاني اي رطبا بعضها ويابسا بعضها فان اردنا قلنا بحسن والا لزم حذف الفاعل مع
بقاء راضه ولا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين وما احسن قول الشيخ جمال الدين بن نباتة المصري يصف حاله وقد
من امراة يحضونه البنان فلم يبغط دنوت اليها وهو كالفرخ مطرق فولجل لما دنوت وادلالي فقلت اعجبه بالانامل
فالتقى لدى وكرها العناب والحشف البالي وقد انشد المصنف بيت امرئ القيس ثانيا في الباب الثالث حيث ترجم فيه بقوله
هل يتعلقان باحرف المعاني قال الثالث عشر بين الحرف وتوكيده كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت
اقول ليت الثانية اسم لا حرف وكل من الاولى والثالثة حرف والتاكيد هو الثالثة والمؤكد هو الاولى وبها انتصب شبابا
وارتفع ما بعده محلا والفصل بين الحرفين هنا حسن التاكيد كما في قولك ان في الدار ان زيدا قائم ولو لم يكن ثم فصل لجاز مثل
ان ان زيدا قائم لكن الفصل احسن وهذا لان المؤكد هنا على اكثر من حرف وليس بواجب الاتصال كما في حروف الجر
قال الرابع عشر بين حرف التنفيس والفعل كقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء اقول
تقدم انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في محل ام من حرف الالف قال الخامس عشر بين قد والفعل
كقوله اخالد قد والله اوطات عشوة اقول هذا صدر بيت عجزه وما قائل المعروف فينا يعنف وقد تقدم انشاد البيت
بتمامه في الباب الاول من حرف القاف قال السادس عشر بين حرف النفي ومنفيه كقوله ولا اراها تزال ظالمة وقوله
فلا وابي وهمان الشعر تبع اقول جعل الجملة القسمية معترضة بين الثاني والمنفي في الاخير ظاهر واما الاول فقد يحتمل فيه
تسلط النافي على اراها ولا يصح لان تزال ناقصة قطعا واستعمالها في النافي لازم فلو جعل النفي في الرؤية لزم المحذور قال
السابع عشر بين جملتين مستقلتين نحو فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث
لكم فان نساؤكم حرث لكم تفسير لقوله فاتوهن من حيث امركم الله اي ان المأتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث دلالة على
ان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الاية الاعتراض باكثر من جملة اقول هكذا

قال صاحب التلخيص واعترضه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة ان لا يكون احدى الجملتين معمولة للاخرى والا فهي في حكم جملة واحدة وبقوله تعالى يحب التوابين خبران وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبله جملتين مستقلتين قلت قوله معمولة للاخرى فيه نظر فان الاولى ليست العاملة قطعا وانما العامل شيء واقع فيها وهو ان وكانه اراد العامل الاخرى على تقدير مضاف وحذفه لظهور المراد واما قوله ان الثانية معطوفة على الخبر فقد يقال ليس بمتعين لامكان كونها خبر المبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستانفة فيحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاول اولى والاية مثال لا دليل والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه اذ المعنى ان الله يحب التوابين من ارتكاب ما نهوا عنه ويحب المتطهرين المتنزهين عن الفواحش والاقذار كالاتيان في الدبر والجماع في الحيض وقيل ولعل ذكر الثواب دون التائب لاستلزام محبة الثواب محبة التائب دون العكس لانه اذا كان يحب من يكثر الذنوب ويعود فمن لم يكثرها بطريق الاولى **قال** وقد مر ان الزمخشري اجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك **اقول** وقد مر ان ابن مالك لم يقل ذلك على هذا الوجه وانما فهمه المصنف فيما هو فيه منازع فراجعه **قال** وزعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة وذلك لانه قال في قول الشاعر اراني ولا كفران لله ايه لنفسي قد طالبت غير منيل ان ايه وهي مصدر اويت له اذا رحمته ورققت له لا تنتصب باويت محذوفة لئلا يلزم جملتين **اقول** ظاهر هذا الكلام انه اخذ لابي علي من كلامه على هذا البيت القول بامتناع الاعتراض باكثر من جملة وفيه نظر لانه ليس في كلامه هذا ما يوخذ منه صيغ ذلك مطلقا لاحتمال ان يكون الباعث له في هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا وللقائل ان يقول لا يلزم من تقديره انه مصدر لاويت الاعتراض بجملتين لاحتمال ان يكون هذه الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لاراني وقوله قد طالبت غير منيل حال الاثنين فاعل ادى او مفعوله الاول ومنيل اسم فاعل من انال اذا اعطى **قال** ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين اجازوا لا طالع جبلا اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجرى مجراه في الاعراب وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت **اقول** بل ويتخرج على قول البصريين ايضا بان يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا اما لتركيبه معها تركيب خمسة عشر واما لتضمنه معنى من الاستغراقية على الخلاف المعروف والخبر محذوف اي لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية فلك ان تقول يتعلق وكذا القول في ولا معطي لما منعت وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر من ذلك ان التنوين على راي البصريين ممتنع لا واجب ولعل السر في العدول عن تنوينه ارادة التنصيص على الاستغراق ووضع التنوين يكون الاستغراق ظاهرا لا نصا فان قلت فاذا نون كان الاسم معمولا ولا عامل له وقد تقدم انها عند العمل تكون ناصبة على الاستغراق قلت مر لنا ايضا ان بعضهم يجعل الاستغراق مجالا لبناء الاسم من جهة تضمن من الاستغراقية ولو سلم انها للاستغراق نصا عند كونها عاملة فلا نسلم انه يتعين في مانع كونه معمولا لها حتى يكون النص على الاستغراق ثابتا لاحتمال

لا ينتصب

ان يكون

ان يكون منصوبا بفعل محذوف اي لا نجد او لا نرى مانعا لما اعطيت فعدل الى البناء لسلامته من هذا الاحتمال وقد ذكر المصنف في الباب الخامس في المثال الثالث من الجهة الثانية ان جماعة علقوا الظرف من قوله لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا فقال وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق بمحذوف الا عند البغداديين قلت فتخرج الحديث على وجه جائز عند البصريين وهو التعلق بمحذوف وذلك ينافي الحصر المفاد هنا بتقديم المعمول من قوله وعلى قولهم اي قول البغداديين يتخرج الحديث **قال** وقد اعترض ابن مالك بقول ابي علي **اقول** يعني بقوله انه لا يعترض باكثر من جملة وقد جوز الزمخشري وغيره في قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان فباي آلاء ربكما تكذبان ذواتا افنان فباي آلاء ربكما تكذبان فيهما عينان تجريان فباي آلاء ربكما تكذبان فيهما من كل فاكهة زوجان فباي آلاء ربكما تكذبان متكئين على فرش ان يكون متكئين حالا من المجرور في قوله ولمن خاف لكونه في معنى الخائفين فيلزم ان يكون الاعتراض فيه واقعا بسبع جمل مستقلات اذ كان ذواتا افنان خبر مبتدا محذوف والا كان الاعتراض بست جمل لكن ليس متكئين متعينا للحالية اذ يحتمل ان يكون منصوبا على المدح كما جوزه الزمخشري ايضا فالمدار على ان يمتنع الحالية ولا يرد هذا عليه **قال** وبقول زهير لعمرك والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي لقد باليت مظعن ام اوفى ولكن ام اوفى لا تبالي **اقول** الاعتراض بهذا متوجه وسكت المصنف عن المنازعة فيه اذ لا سبيل اليها لان قوله لقد باليت جواب القسم المتقدم وقد وقع بينهما جملتان مستقلتان على سبيل الاعتراض احدهما والخطوب مغيرات اي والامور الصعبة الشديدة اسباب لتغير الانسان وانقلابه عما يعهد منه والثانية وفي طول المعاشرة التقالي اي التباغض لان طولها موجب للملل للعاشرين وشامة كل منهما من الاخر وذلك مظنة وقوع البغضاء والمظعن مصدر ميمي بقول ظعن اذا سار وارتحل ظعنا باسكان العين وفتحها وبالفتح قرئ يوم ظعنكم ومعنى باليته عددته واكترثت به وهو متعد بنفسه كما في البيت وينطق به كثير من الناس متعديا بالباء فيقولون ما ابالي بزيد وقد استعمله المصنف كذلك في اول الكتاب حيث قال الجزم التشبه نحو ما ابالي امت او هلكت وقيده بقوله ما ابالي بفعلك وبحوك **قال** وبانه يجب ان يقدر البنا متعلق محذوف اي ارسلناهم بالبينات **اقول** كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام لامور شتى خلافه قال الزمخشري فاما ان يتعلق بما ارسلنا داخلا تحت حكم الاستثناء مع رجالا اي وما ارسلنا الا رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا بالسوط لان اصله ضربت زيدا بالسوط واما برجالا صفة له اي رجالا ملتبسين بالبينات واما بارسلنا مضمرا كانما قيل بم ارسلوا فقلت بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام واحد واما بيوحى اي يوحى اليهم بالبينات واما بلا تعلمون على ان الشرط في معنى التبكيت والالزام كقول الاجير ان كنت عملت لك فاعطني حقي وهب ان المصنف ابطل بعض هذه المحتملات بقوله ولا يستثنى باداة واحدة شيئان وهو لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا في المسائل الثلاث التي ذكرها وتعلقه بلا تعلمون ظاهر لم يبطله لشيء فثبت ان وجوب تعلقه بمحذوف ضعيف **قال** لانه لا يستثنى باداة واحدة شيئان **اقول**

كان ينبغي ان يقول باداة واحدة دون عطف لتسلم من النقض بنحو ما قام الا زيد وعمرو وما ضرب الا بكر وخالد الا فاضل
هذا جائز بالاتفاق واما اذا لم يكن ثم عطف ففي المسئلة خلاف فمنع من ذلك جماعة منهم ابن مالك واجازه آخرون وعليه مشى
صاحب الكشاف في مواضع كالاية المتقدمة وكقوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن فقال ان المستثنى الظرف والحال جميعا
وان الحصر في كل منهما مقصود اي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا الوقت على هذا الحال قال
او نائبا له على نحو ما قام احد الا زيد الا فاضل اقول يلزم على اجازة هذا التركيب جواز الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو
ممتنع على ما صرح به المصنف في اواخر هذا الباب نقلا عن الاخفش وارتضاه وجوابه ان ذلك حيث تكون الصفة واقعة
في مركزها الاصلي كما اذا وقع التفريغ في النعت نحو ما مررت باحد الا قائم بالجر فيمتنع واما حيث تكون الصفة مزالة عن المحل
الذي تستحقه بالاصالة فلا يضر لان اصل الحال يجذبها الى التقدم والتصوف بالموصوف فكانه لم يقع فصل في التحقيق نظرا
الى الاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ما قام احد الا زيد الا فاضل محلها ان تقع الى جانب احد الموصوف والفصل عرض
لغرض فلم تكترث به فان قلت من المعلوم ان البدل في غير الموجب هو الراجح وزيد هنا مستثنى من احد المرفوع الواقع في
غير الايجاب فكان الاولى رفعه على الابدال فما بال المصنف عدل عن النطق به الى ذلك قلت ليس المستثنى
منه احد بمجرده مع قطع النظر عن صفته بل المستثنى منه منظور فيه الى الصفة فالمستثنى منه المجموع ومحل الخبر بعضه عن المستثنى
فصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل قدم على بعضه فلذلك نصبه قال وهو متعلق بمحذوف مؤخر اي لكن اعتبر
ان يوفي احد بعد برتم هذا الكيد اقول انما قدره مؤخرا عن المعمول لان ترك العامل فيه اشعار بمزيد اهتمام بالمعمول ومقتضى
الاهتمام به ان يكون مقدما على العامل قال والثاني انه في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل
الثلاث المذكورة آنفا اقول فيه نظر وذلك ان المدعى اولا ان الوجهين صحيحان وان الثاني منهما ارجح من الاول فلا يناسب
تعليل ذلك بما اورده هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول البتة من حيث اشتماله على المحذور الذي اشار اليه فتامله قال
وكالدعائية في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان وقوله ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها
وكالقسمية في قوله الي وما سطار البيت اقول تقدم انشاد هذه الابيات متوالية قريبا وسبق الكلام عليها وكان ينبغي
ان يقول البيتين لتشير الى الجملتين اللتين اعترضت بينهما الجملة القسمية قال بل اذا قلت لهم معطوف على الله اقول الظرف
متعلق بمحذوف اي بل انما تدل اذا قلت او بل الدليل منها اذا قلت قال فانما يمتنع العطف في الاية اقول الفاء فصيحة وثم
شرط مقدر اي اذا تقرر ذلك فانما يصح قال وقد فهم مما اوردته من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية
وذلك بالاجماع اقول وجهه الرضي بان المقصود في المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال والانشاء
اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلب لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت
ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وتزوجت وطلقت فان المتكلم بهذه الالفاظ لا يقصد الى وقت يحصل فيه مضمونها

وانما مقصوده مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف من دلالة العقل لا من دلالة اللفظ اي وقت الفراغ من لفظ
الايقاع وقت وقوع مضمونه وقرر الحديثي وجه اشتراط الخبرية في الحالية بان قال الحال وان كانت كخبر المبتدا في المعنى الا
انها حكم خبري لا انها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله
فلا يصلح للقيد وكذا لم يقع الانشاء شرطا ولا صفة الا شاذا قلت المجوز لوقوع الانشاء خبرا او صفة بالتاويل ينبغي ان
يجوز وقوعه حالا بالتاويل اذ لا فرق واظرف من ابن هشام من كون المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وانما فهم
انها لا تقع طلبية وهذا اعم من كونها لا تقع الا خبرية والاعم لا اشعار له بالاخص قال واما قول بعضهم في قول القائل
اطلب ولا تضجر من مطلب ان الواو للحال وان لا ناهية فخطأ اقول هذا المصراع الذي انشده صدر بيت عجزه فآفة الطالب
ان يضجرا وبعد ذلك اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثرا واراد المصنف بالبعض الذي ذكره امين الدين
المحلي العروضي صرح بذلك في الباب الخامس في النوع الثامن من الجهة السادسة حيث قال ومن ذلك قول الامين المحلي فيما
رأيته بخطه ان الجملة التي بعد الواو في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب حالية وان لا ناهية قال وقوله فقلت ادعي و
ادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان اقول اندى لصوت اي ابعد ذهابا لصوت والندى بفتح النون والقصر بعد
ذهاب الصوت ونصب ادعو باضمار ان في البيت لا ان غرضه الاجتماع بدليل قوله ان ينادي داعيان قال وكالشرطية في
فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض اقول قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد
ان يسأل يعط فان اردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية خبرا عن ذي الحال له كقولك جاء زيد وهو ان يسأل يعط ويكون
الحال حينئذ الجملة الاسمية قال وانما جاز لا اضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لا اضربنه على كل حال اذ لا يصح ان يشترط
وجود الشيء وعدمه لشيء واحد اقول ومن هنا جعل الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث
او تتركه يلهث حالا وذلك لان معنى الشرط غير مراد الا ترى ان اللهث قد علق على الحمل وتركه ولذلك قال كانه قيل كمثل
الكلب ذليلا دائم الذلة لاهثا في الحالتين ونظير هذا قولك احسن الى زيد وان اساء اليك فخجل وان اساء الاصح
وجود الاولى افضل الخ الشرطية هنا عنها وهي التي يسمونها بان الوصلية والمقدرة قال كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا اقول وجه كون هذه الجملة اعتراضية تفيد هنا تاكيدا ان الاخبار بان علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية
لامتثال الامر في قوله واعلم وان مخففة من المثقلة واسمها محذوف اما ضمير شان على راي الجمهور وهو الظاهر او ضمير مخاطب
للمامور بالعلم اي انك سوف ياتيك كل ما قدر كاجازة سيبويه وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا والمراد ان المقدر
آتيه وان وقع فيه تاخر وفي هذا تسلية وتسهيل للامور قال الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع
المثبت كقول المتنبي ما حاولت غيرها واحسن لي اوجد ميتا قبل افقدها قالت فليذا على فلاة اقل من نظرة اذ ودها اقول
يعني والحالية اذا كانت مصدرة بمضارع مثبت امتنع اقترانها بالواو لان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا

معنى مجيء ان يكون مثله في ان ربطه بذي الحال بالضمير فقط واما نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه اي واضرب وقول الآخر
فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقد اعتذر عنه بوجوه احدها ان لا نسلم ان الواو للحال بل هي للعطف والمضارع بمعنى
الماضي والاصل فصككت ورهنت لكن عدل الى المضارع لحكاية الحال الماضية الثاني سلمنا انها للحال لكن لا نسلم ان
الحال الجملة فعلية بل هي جملة اسمية باعتبار حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم كما في قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون
اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون الثالث سلمنا ان الواو حالية وان الحال الجملة فعلية لكن الاول شاذ والثاني ضرورة
والغير بكسر العين الابل التي تحمل الميرة قال للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات تخالف اصطلاح النحويين اقول فمن اهل البيان
من يقول الاعتراض هو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع
الايهام ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او في آخره او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها
من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الايهام او غيره ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة
او غيرها لنكتة ما الجملة الثالثة التفسيرية قال وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه اقول هذا التعريف غير مانع لصدقه
على الجملة الحالية في قولك اسررت الى زيد النجوى وهي ما جزاء الاحسان الا الاحسان اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما قبلها من
النجوى فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل قال الثاني ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له
كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير لمثل ادم قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظة الجملة من كونه قد وجد جسدا من طين ثم كون اقول
بل هو تفسير لمثل ادم قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره في آخر كلامه والظاهر انه اراد نقل كلام الزمخشري
فلم يوف بالمقصود منه وذلك لان الزمخشري قال خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بادم مجملا فاسقط مفسرة لوجه الشبه
لا للمشبه فيحتاج حينئذ الى ان يقال وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظه امن تقدير ادم جسدا من
طين ثم تكوينه فان هذا ليس مشتركا من ادم وعيسى عليهما السلام وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن مستمر
العادة من التولد بين ابوين وهذا القدر مشترك بينهما ونص ما في الكشاف ان شان عيسى اي شان عيسى وحاله الغريبة كشان ادم
وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما شبه عيسى بادم اي خلق ادم من تراب ولم يكن ثم اب ولا ام فكذلك حال عيسى فان قلت
شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد ادم بغير اب وام قلت هو مثيله في احد الطرفين ولا يمنع اختصاصه دونه بالطرف
الآخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة و
هما في ذلك نظيران ولان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون
اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لم تعبدون عيسى
قالوا لانه لا اب له قال فادم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى لان عيسى احيا اربعة نفر وحزقيل
احيا ثمانية الاف فقالوا كان يبرئ الاكمه والابرص قال فجرجيس اولى لانه طبخ واحرق ثم قام سالما الى هنا كلامه

قال

قال وقيل مستأنفة معناها الطلب اي امنوا بدليل يغفر بالجزم اقول والاستيناف عند هذا القائل بياني كانهم
لما قال هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون وكونه بمعنى امنوا منقول عن سيبويه ويؤيده
قراءة ابن مسعود امنوا بالله ورسوله وجاهدوا وانما جيء به على لفظ الخبر للايذان بوجوب الامتثال وكانه امتثل فهو
يخبر عن ايمان وجهاد موجودين وهذا كما يقول الداعي غفر الله لك ويغفر الله لك جعلت المغفرة لقوة الرجاء كانها موجودة
قال وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال اقول هذا الجواب
لما استشكل به الزجاج من ذهب الى هذا الرأي وذلك انه قال وقد غلط بعض النحويين وقال يغفر لكم جواب هل ادلكم
وذلك انه ليس اذا دلهم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر الله لهم انما يغفر لهم اذا امنوا وجاهدوا وانما هو جواب تؤمنون بالله و
رسوله وتجاهدون في سبيل الله لان معنى الامر اي امنوا بالله ورسوله وجاهدوا يغفر لكم اي ان فعلتم ذلك يغفر لكم وقد
عرفت ان تغليطه مندفع بما ذكره المصنف من ان هذا من قبيل تنزيل السبب منزلة المسبب وفي الانصاف هذا التاويل لا
يحتاج اليه فانه يلتحق بقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وامثاله وقد تقدم الكلام فيه وان المؤمن الراسخ
في الايمان لما كان مظنة لحصول الايمان والامتثال صار كالمحقق منه ذلك هكذا قال فتامله قال الرابع ولما ياتكم
مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم الباساء والضراء وزلزلوا اقول في الكشاف مستهم بيان للمثل وهو استيناف كانه قال كيف كان ذلك المثل فقيل مستهم الباساء انتهى وانما
فسر المثل بما ذكره لما تقرر من ان لفظ المثل مستعار للحال والقصة العجيبة الشان قال التفتازاني ولا يخفى ان الذي
يصيبهم مثل حالهم وشبيهه لا نفسه ففي الكلام حذف قلت يريد ان معنى ولما ياتكم ولما يصبكم فلا بد من حذف اذ لا يجيء
ان لا يقال ولما تقض حال الماضين قبلكم وانما المصيب مثل ذلك وشبهه وليس بموجود في الكلام فيقدر قال وجوز ابو
البقاء كونها حالية على اضمار قد والحال لا ياتي من المضاف اليه في مثل هذا اقول يشير الى ما قالوه من ان الحال لا يقع من
المضاف اليه الا في ثلث صور احدها ان يكون المضاف جائز العمل في الحال كقولك يعجبني ضرب اللص مكتوفا الثانية
ان يكون جزءا من المضاف اليه مثل ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا الثالثة ان يكون كجزء منه مثل ان اتبع ملة ابراهيم
حنيفا تنزلت الملة منزلة الجزء من ابراهيم وليس المثل الواقع في الاية شيئا من هذه الامور الثلاثة فيمتنع الحالية قلت و
قد مضى عن قريب ان الزمخشري جعل الجملة الشرطية من قوله فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث حالا من الكلب
وكان تنزل حاله منزلة جزئه فاجاز وقوع الحال منه مع كونه مضافا اليه فان قلت فليعتذر عن ابي البقاء بمثل ذلك
قلت انما شرطوا كون المضاف جزءا او كجزء ليحسن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه فيكون الحال كانها واقعة من غير
المضاف اليه الا ترى انه لو قيل ان اتبع ابراهيم حنيفا لحسن مع ارادة الامر باتباع ملته وكذا لو قيل ونزعناهم من غل
اخوانا لحسن مع ارادة ما في صدورهم وما ذكره الزمخشري من هذا القبيل اذ لو قيل فمثله كالكلب لحسن مع ارادة كمثل الكلب

هذا بخلاف ما ذكره ابو البقاء اذ لا يحسن ان يقال ولما ياتكم الذين خلوا من قبلكم مرادا به ولما ياتكم مثل الذين خلوا فتامله
قال ومفرونة اى كقوله ومرتبى بالظرف اى انت حدثت اقول هذا صدر بيت عجزه ونغليتني لكن اياك لا اقلى وقد
مر انشاد هذا البيت والكلام عليه فى الباب الاول فى حرف الالف فى فصل اى بالفتح والسكون وانشده المصنف ايضا
فى الجملة الثالثة من الجمل التى لها محل من الاعراب فى الباب الذى نحن فيه قال ونحو لك كثيث البران افعل انه لم يقلد الباطل
ان اقول يعنى وان قدرت الباء خرج التركيب عما نحن فيه لان الكلام فى الجملة المفسرة وعند دخول الباء يلزم ان يكون ما بعدها
فى تاويل مفرد فلا يكون من قبيل ما الكلام فيه قال والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملة ولا يمنع من ذلك
كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المحصل من الجواب وهو خبرى اقول هذا الكلام فيه تدافع وذلك لانه اذا كان
التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين فكيف يقال ان المفسر هنا انما هو المعنى المحصل من الجواب وهذا يلزم منه ان لا يكون للجملة الاولى
مدخل فى التفسير فلا يكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو المفسر وقد فرض ان ذلك هو التحقيق هذا خلف قال والثانى ان تكون
مفردا مؤديا عن جملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا اقول لا يتعين فى هل هذا الا بشر مثلكم ان تكون جملة مفسرة للنجوى لا
محل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون فى محل نصب على انها بدل من المفعول به الذى هو النجوى فان قلت ليس هذا من
الابواب التى يجى وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة هنا مراد بها لفظها على تقدير البدلية فهى فى حكم المفرد وكانه قيل و
اسروا هذا الكلام قال وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد به النفى بعينه لما اقتضاه المعنى واوجبته الصناعة
اقول يعنى ان الجملة باقية على انشائيتها وان ارادة النفى لا ترفع كونها انشاء وهو خلاف ما قدمه من قريبا من ان الاستفهام اذا
كان واقعا فى جملة بمعنى النفى فتلك الجملة خبرية وذلك حيث اعترض على ابن مالك فى تمثيله للجملة المعترضة الانشائية بما ينبغى ما
ثانيهما قوله ومن يغفر الذنوب الا الله فقال واما الثانية فنص هو وغيره على ان الاستفهام فيها بمعنى النفى فالجملة خبرية
ووقع له نظير ذلك فى الباب الاول فى فصل هل من حرف الهاء فقال التاسع انها يراد بالاستفهام بها النفى ولذلك
دخلت على الخبر بعدها الا فى نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والباء فى قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم وصح العطف
فى قوله وان شفائى عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول اذ لا يعطف الانشاء على الخبر هذا كلامه والتعارض فيه
ظاهر قال ونحو بلغنى عن زيد كلام والله لافعلن كذا اقول يجرى فى هذا المثال ما جرى فى اية سورة الانبياء المتلو
انفا من احتمال كون الجملة الاخيرة ذات محل من الاعراب على انها بدل من الفاعل الذى هو كلام وذلك لانها اريد بها لفظها
فهى كالمفرد والمعنى بلغنى عن زيد هذا اللفظ وهو والله لا فعلن فان قلت يلزم على ما ذكرته فى هذين الموضعين حكاية الجمل
مما ليس فيه احرف القول والبصريون يابونه قلت يمكن ان يقدر دخول مضاف الى الجملة وحذفه واقيمت مقامه والاصل
بلغنى عن زيد قول والله لافعلن كما صرح بذلك فى قول الشاعر وقول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا فاذا
لم تقع الحكاية الا بالقول واما اذا قلنا بالمذهب الكوفى فلا اشكال ولا حاجة الى التقدير قال لان افعال القلوب لا تفيد معناها

التحقيق

التحقيق يجاب بما يجاب به القسم قال ولقد علمت لتاتين منيتى اقول اختلف فى الجملة الواقعة بعد الفعل الذى ضمن معنى القسم
كهذا المثال فقيل فى محل نصب بذلك الفعل وقيل لا لان القسم لا تعمل فى جوابه وزعم ابن خروف انه لا يدخل معنى القسم فى علم الا
بكون الاسم اسم الله تعالى ويرده ما انشده المصنف قال وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة
يجوز ذلك فى كل جملة نحو يعجبنى يقوم زيد اقول ما اظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع فى ان من خصائص الاسم كونه
مسندا اليه فتحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة فاعل المسند اليه معنى فان قلت
يعجبنى يقوم زيد فمعناه عندهم يعجبنى قيام زيد فلم يخرج المسند اليه بهذا التاويل عن ان يكون اسما وغايته ان التاويل هنا
وقع بغير واسطة حرف مصدرى فهو كما يقوله الكل فى نحو قمت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة
من خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا مأولة عندهم بمفرد اى حين قيام زيد ولا بدع فى هذا الامر وجد مطردا فى كلامهم
كما مثلنا فى باب التسوية نحو سواء على اقمت ام قعدت اى قيامك وقعودك وفى نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن اى
لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن فهشام وثعلب ومن قال بقولهما الحق امثل يعجبنى يقوم زيد بذلك الابواب والبصريون
منعوا اسنده هذا الذى ينبغى ان يحمل كلامهم عليه فيما يظهر لى والله تعالى اعلم قال وبعد فعندى ان المسئلة صحيحة ولكن
مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى ان المعنى ظهر لى جواب
اقام زيد اى جواب قول القائل ذلك اقول يمكن ان يكون هذا مراد الفراء ومن ذهب الى قوله اعنى ان الاسناد فى التحقيق
الى مضاف محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف المضاف واقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير ذلك مع كون المعلق استفهاما
ما ذكره المصنف واما اذا اعتبر استفهام نحو ظهر لى ما قام زيد فيقال الاصل ظهر لى مضمون ما قام زيد اى ظهر لى انتفاء قيام
زيد لان ذلك هو مضمون تلك الجملة وحمل كلامهم على هذا خير من حمله على ما يؤدى الى الخروج عن القاعدة المقررة من ان المسند اليه
لا يكون الا اسما او ما فى تاويله وقوله وبعد فعندى ان المسئلة صحيحة اى واقول بعد ما تقدم نقله فعندى كذا وقد مر
الكلام على نظير هذا التركيب فى الباب الاول فى حرف الفاء قال السابع واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض وزعم ابن عصفور
ان البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهى مفسرة لذلك الضمير اقول فيكون المراد بالمصدر الذى هذا
ضميره مصدرا نوعيا فيقبل تفسيره بامر خاص ولا يكون تاكيديا اذ لو كان كذلك لم يصح نيابته عن الفاعل قال وفى المثل قال
زعموا مطية الكذب اقول معناه ان من خشى ان يرد عليه قوله ويكذب فيه قال زعموا كذا وكذا حتى لا يفتضح اذا ظهر اقول
خلاف ما قاله فكانت لفظة زعموا كالمطية التى يركبها لحصول مقصوده هكذا ذكره بعضهم قال الثامن وعد الله الذين امنوا وعملوا قال
الصالحات لهم مغفرة واجر عظيم لان وعد يتعدى لاثنين وليس الثانى هنا لهم مغفرة لان ثانى مفعولى كسا لا يكون جملة بل هو
محذوف والجملة مفسرة له وتقديره خيرا عظيما او الجنة وعلى الثانى فوجه التفسير اقامة السبب مقام المسبب اذ الجنة
مسببة عن استقرار الغفران والاجر اقول اجاز فى الكشاف فى هذه الجملة التى جعلها المصنف تفسيرية وجوها فقال لهم اقول

بيان للوعد بعد تمام الكلام قبله كانه قال قدم لهم وعدا فقيل اى شئ وعده لهم فقيل لهم مغفرة واجر عظيم ٣

مغفرة واجر عظيم او يكون على ارادة القول بمعنى وعدهم وقال لهم مغفرة او على اجراء وعد مجرى قال لانه ضرب من القول او
يجعل وعد واقعا على الجملة التى هى لهم مغفرة كما وقع تركنا على قوله سلام على نوح كانه قيل وعدهم من لا يخلف الميعاد هذا القول واذا
وعدهم من لا يخلف الميعاد هذا القول فقد وعدهم مضمونه من المغفرة والاجر العظيم وهذا القول يتلقون به عند الموت ويوم القيامة
فيسرون به ويستروحون اليه ويهون عليهم السكرات والاهوال قبل الوصول الى الثواب الى هنا كلامه قال التفتازانى
كان مقتضى الظاهر نصب مغفرة واجر لمفعول وعد كما فى اخر سورة الفتح فاحتيج فى ذكره بطريق الجملة الاسمية اعنى لهم مغفرة
الى بيان وتقرير فبينه بوجوه الاول ان ثانى مفعولى وعد محذوف وتم وعد الله الذين امنوا كلام تام معناه قدم لهم وعدا وقوله
لهم مغفرة استيناف فى موقع البيان للوعد وجواب لسؤال اى شئ وعد لهم اى اى شئ موعوده ووزن السؤال هكذا البلاغة
الجواب بالجملة الاسمية اذ لو قيل اى شئ وعدهم مع انه ليس بحسن الترتيب على ما قبله كان جوابه مغفرة بالنصب الثانى
انه بتقدير القول اى وعدهم قائلا لهم مغفرة الثالث انه مفعول وعد باعتبار كونه فى معنى قال لكونه نوعا من القول الرابع
انه مفعول وعد لا بهذا الاعتبار بل باعتبار الحكاية بمعنى وعدهم هذا الكلام على طريقه قوله وتركنا عليه فى الاخرين سلام
على نوح فى العالمين ثم بين فائدة وعدهم القول بقوله واذا وعدهم من لا يخلف الميعاد هذا القول فقد وعدهم مضمونه
من المغفرة والاجر العظيم لانه يلزم موجب عدم اخلاف الميعاد ان يقول لهم ذلك البتة واذا قال ذلك لهم وفى حقهم كان اخبارا
لهم ووعدا لهم بثبوت المغفرة والاجر فصح انه وعدهم مضمون القول لكن بالواسطة ثم بين ان هذا القول يقال لهم ويتلقون
به عند الموت فيسرون ويهون عليهم السكرات ويوم القيامة فيستروحون اليه ويهون عليهم الاهوال التى تكون قبل الوصول
الى الثواب من الموقف والصراط والحساب قال وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال اقول لا تخرج الجملة المفسرة فى هذا
الباب بقيد الفضلة فى مثل قولك ان زيد عمرو ابصرته لانها هنا مفسرة للحال فهى فضلة قال ولم يثبت الجمهور وقوع البيان
والبدل لجملة اقول قد اجاز وا فى قوله ثم واتقوا الذى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان تكون جملة
امدكم الثانية بدلا من الاولى واجاز وا فى قول الشاعر اقول له ارحل لا يقيمن عندنا ان تكون لا يقيمن بدلا من ارحل ولم
من انعقد ذلك بانه خالف مذهب الجمهور فينبغى تحرير النظر فى ذلك وقد ذكر المصنف فى النوع السادس من الجهة السادسة
فى الباب الخامس اشتراط المفرد فى بعض المعمولات والجمل فى بعض وساق هنا مسائل ولم يتعرض لهذه المسئلة البتة هنا
مع انها حقيقة بالذكر فى ذلك المحل قال كما يستغنى فى نحو ان زيد اظننته قائما بثانى مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعولى
المقدرة اقول لا يتعين كون قائما ثانى مفعولى ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثانى مفعولى المقدرة وهو الاولى لان المقدرة
هى المقصودة بالذات والثانية انما اتى بها لضرورة التفسير فينبغى ان يقتصر بها على قدر الضرورة ولا يزاد على قدر ما
يحتاج اليه فى التفسير وانما دعوا الحاجة الى ذكر الفاعل ليعلم به صاحب الفعل المحذوف والى ذكر المفعول الاول المضمر
ليحصل الربط ويتحقق الاشتغال واما المفعول الثانى فلا ضرورة تبعث على ذكره من جهة التفسير فينبغى حيث ذكر ان يجعل المقدرة

الذى

الذى هو المقصود بالذات وبهذا رد بعضهم على من جعل لبيك له وللحال لا من ضمير هلال فى قوله ثم انبرى هلال لبيك له
ولك قال لان المسند اليه حقيقة هو الاسم الظاهر المعمول للفعل المحذوف فهو الذى ينبغى ان يكون التقييد له
فيجعل الجملة صفة له لا حالا لاخبير الفعل الواقع فى جملة التفسير الجملة الواقعة جوابا للقسم قال ويجوز الفراء ان يكون لاصل
النهى ثم اخرج مخرج الخبر ويؤيده ان بعده وقولوا واقيموا واتوا اقول وجه التاييد ظاهر وهو انا ان جعلنا لا تعبدون للنهى
بحسب الاصل كان انشاء فى المعنى وقد ذكره بعده الجمل الامرية معطوفة فيكون الانشاء لفظا ومعنى قد عطف على الانشاء
معنى بخلاف ما اذا جعلت الاولى خبرية لفظا ومعنى ويؤيده قراءة ابى لا تعبدوا وانما اخرج النهى فى القراءة المشهورة
مخرج الخبر لانه ابلغ من صريح النهى كان المخبر عنه سارع الى الانتهاء فهو يخبر عنه قال وحملا لجواب وعنه قول الفرزدق
تعش فان عاهدتنى لا تخوننى نكن مثل من يا ذئب يصطحبان اقول قبل هذا البيت فقلت لها لما تكشر ضاحكا وقائم سيفى
من يدى بمكان وبعد بيت المتن وانت امرء يا ذئب والغدر كنتما اخيين كانا ارضعا بلبان يصف ذئبا اتاه فى القفر
والطعم كان ياكل منه ثم قال لى اقسمت على عدم الخيانة كنت انا وانت بمنزلة الرفيقين المصطحبين ثم الخيانة قال
كيف اطلب منك ترك الخيانة وانت تعاهدنى والغدر سجيته لك وطبيعة وضميره له يعود الى الذئب وتكشر تبسم ويروى مكان تعش
تعال وهو الذى رواه فى المفصل وشراح ابياته يقال كن للواحد المذكر وتعالى للواحدة المؤنثة بفتح اللام وحكى الزمخشرى
فى تفسير النساء عن اهل مكة انهم يقولون تعالى بكسر اللام للمرأة ووقع مثله فى شعر ابى فراس الحمدانى قال وهو فى اسر الروم
وقد سمع حمامة تنوح بجنبه اقول وقد ناحت بقربى حمامة ايا جارتا ما انصف الدهر بيننا تعالى اقاسمك الهموم تعالى
تعالى ترى روحا لدى ضعيفة تردد فى جسم يعذب باليا ايضحك ماسور وتبكى طليقة ويسكت محزون ويندب ساليا
لقد كنت اولى منك بالدمع مقلة ولكن دمعى فى الحوادث غاليا والوجه فتح اللام لانها عين الفعل كالعين فى تساعدى
ولام الفعل التى كان حقها ان تكسر قد سقطت اذ الاصل تعاليى ففعل فيه ما عرف فى مثله قال فجملة النفى لها جواب
لعاهدتنى كما قال ارى محرزا عاهدته ليوافقا فكان كمن اغريته بخلاف فلا محل لها اقول هذا هو الظاهر لان المعاهدة
على ترك الخيانة لا المعاهدة على شئ اخر فجاء لعدم الخيانة ومحرز اسم رجل واغريته بخلاف اى حملته عليه كانه الصق
به كما يلصق الشئ بالغراء قال او حال من الفاعل او المفعول او كليهما فمحلها النصب والمعنى شاهد للجوابية اقول
قد بينا وجه كون المعنى على الجواب واجازته الحال من الفاعل جارية على ما صرح به فى الجهة الخامسة من الباب الخامس
فى ترجيح من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا المشركين كافة وبعض الناس
يصرح بان الحال فى مثل ذلك من المفعول فان اردت كونه من الفاعل او ليتها اياه فتقول ضربت ضاحكا زيدا قال وقد
يحتمل الحالية قوله ايضا الم ترنى عاهدت ربى واننى لبين رتاج قائما ومقام على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا
من فى زور كلام اقول هذا عجيب كيف يكون اللفظ الواقع حالا فى تركيب خاص حجة على ان لفظا اخر وقع فى تركيب مباين

ايا جارتا هل تشعرين بحالتى
معاذ الهوى ما ذقت طارقة النوى
ولا خطرت منك الهموم ببالى

بلغ قبالا

لذلك التركيب حالا هذا احتمال لا سبيل الى القول به اصلا والتي تاج بواء مكسورة مثناة فوقية فالفتح الباب العظيم
والمراد به هنا باب الكعبة المشرفة والمراد بالمقام المذكور مقام ابراهيم عليه الصلوة والسلام **قال** ولا تلزم دخول اللام
على اللام **اقول** فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد مضت منه مواضع ويأتي منه ايضا مواضع **قال** ولم يؤت
بجملة القسم لا لمجرد التوكيد لا للتاسيس **اقول** فيه العطف بلا بعد الحصر بالنفي والا وقد سبق له نظيره في الباب الاول
في حروف الالف في فصل ان المفتوحة المشددة وقد تقدم الكلام عليه **قال** واما الثانية فلان الخبر الذي شرطه احتمال
الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدا **اقول** لا شك ان القول الاول غلط نشأ من اشتراك لفظ
الخبر بين ما يقابل الانشاء ومن خبر المبتداء اوجه بعض المتأخرين هنا كلاما لا باس بايراده فقال المبتداء انما ذكر ليبنى
اليه بطريق من الطرق حال من احواله ويرتبط به بوجه من الوجوه حكم من احكامه ولهذا فرق بين ضربت زيدا وزيد ضربته
فحكم بان زيدا في الاول مفعول به وفي الثاني مبتداء مع ان محل الفاعل وقع عليه في الصورتين معا وذلك لانه ذكر في
الاولى بيانا لما وقع عليه الفعل وفي الثانية ليسند اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولذلك صرحوا بان زيد ابوه
منطلق معناه زيد منطلق الاب وعلى هذا فنقول معنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وان كان حاصلا معها لكنه قائم
بالطالب والمتكلم فاذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب قائم بك وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به اوكونه
معمولا لمحضر واستحقاقه بان يقال عنه فلابد ان يلاحظ في وضعه خبرا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او
معمول في حضر ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال عنه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتداء
معنى اخر يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الاول لا ينافي احتمالها بحسب
المعنى الثاني الى هنا كلامه **قال** للاتفاق على ان اصلها الافراد **اقول** قال الرضي ولمانع ان يمنع ما قالوا انما كان اصل الخبر الافراد
لانه القول المنتقى نسبته الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه ولما كانت هناك نسبتان او اكثر
فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون
شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا تقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي
تضمنته الجملة **قال** وقوله جشأت فقلت الزمخشرية لبابنا **اقول** هذا صدر بيت عجزه واذا انا لاقلات حين مناص
وفاعل جشأت ضمير مستكن يعود الى النفس يقول جشأت نفسي جيشوا اذا انهضت اليك وارتفعت من حزن او فزع والمناص
التاخر والفرار **قال** فيكون كقوله ولو ان ما عالجت لين فؤادها فقسا استلين به للان الجندل **اقول** وا وكمفتوحة
نقلت اليها فتحة الهمزة من ان ولا يجوز التسكين وان استقام الوزن لانه يختلف بحر الصدر والعجز اذ يكون الصدر على
تقدير التسكين من بحر الطويل والعجز من بحر الكامل ومثله لا يجوز وجميع النقل يكون البيت كله من بحر الكامل فان قلت
لم لا تسكن واو لو ويجعل الواو التي قبلها خرما بالزاي فيكون جميع البيت من الكامل ولا اختلاف قلت يلزم عليه ارتكاب امر

نحو

فيح الاتيان بالجزم الذي هو زيادة غير معتد بها في الوزن مع ما في وجود المثل وعنه ومن انكسر منفصلة عن ان لانها اسمها
والعايد محذوف اي به واستلين به في الجندل الجارة مرفوع باستلين على انه النائب عن الفاعل وللان جواب لو وفاعله
ضمير يعود الى الجندل والتقدير ولو ان الذي عالجت لين فؤادها فقسا استلين به الجندل للان فان قلت فقسا
معطوف على الصلة وهو خال عن الرابط اذ ضمير عائد الى الفؤاد لا الى ما قلت الفاء سببية فاكتفى من الجملتين بضمير
واحد وهو المجرور المحذوف هذا كقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب **قال** زعم الاخفش في قوله اذا قال قد في قال
بالله حلفة لتغني عني ذا ابائك اجمعا **اقول** تقدم انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في حرف اللام الا
ان المصنف انشده هنا لسان اذا قلت باسناد فعل القول الى ضمير المتكلم وهنا باسناده الى ضمير الغايب عائدا الى المصنف
الطاعم وضمير قال الثانية عائد الى المصنف المطعم **قال** ولما ما استدل به فتعلق اللام محذوف اي لتشربن لتغني
وفعلنا ذلك لتصغى **اقول** تقدير المتعلق مقدما في البيت ظاهر لمنع لام القسم من تقديره مؤخرا اذ لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها فان قلت المعمول ظرف فيغتفر فيه لتوسعهم في الظروف وقد اجيز في قوله ثم يقول الانسان اذا ما مت لسوف
اخرج حيا كون اذا ظرفا لاخرج قلت لا يلزم من اجازة ذلك حيث يكون العامل مذكورا اجازته حيث يكون العامل محذوفا
لتضاعف الضعف واما الاية فلا مانع يمنع من تقدير المتعلق مؤخرا بل تقديره كذلك هو المعهود في مثله لاشعاره الحذف
بزيادة الاهتمام بالمعمول وقد سلك المصنف هذه الطريقة اعني تقدير العامل مؤخرا في مواضع من كتابه وفي جوابه عن الاية
بما ذكره ابدان بانه سلم قول الاخفش وقبله ساكون ولتصغى معطوفا عليه ويمكن ان يقال انه معطوف على عرفه باعتبار
المعنى اي ولنبقى دوه ولتصغى وما بينهما اعتراض **الجملة الخامسة قال** الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم
ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية **اقول** الحق ان جملة جواب الشرط غير جازم لا محل لها مطلقا وذلك لان كل جملة لا تقع
موقع المفرد فلا محل لها وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وسياق الكلام في ذلك مشبعا في الجملة الخامسة
من الجمل التي لها محل من الاعراب ان شاء الله تعالى **قال** ولو لجواب لو ولولا ولوما **اقول** هذا مبني على ان لما
حرف وجود لوجود كما ذهب اليه كثيرون او ظرف بمعنى اذ فيه معنى كما ذهب اليه ابن مالك واما على راي ابن السراج
والفارسي وابن جني وغيرهم ممن قال بانها ظرف بمعنى حين فالظاهر انها ليست شرطية كما مر **الجملة السادسة قال** فالاول
نحو الذي جاء في ابوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها **اقول** لانها بمنزلة الجزء من الاسم وبعض الاسم لا محل له
ولانها ليست بقائمة مقام المفرد حتى يعرب باعرابه ووقع في المختصر المسمى بالوافي ما نصه والجملة التي لها محل من الاعراب
جملة لا كلام لكون اسنادها لم يقصد لذاته والتي لا محل لها منه كلام وجملة فاعترضه من شد بسي بقوله والزيادات الصلة
ليس لها محل من الاعراب والرواية في المدارك في سورة والليل فيكون كلاما او جملة وقد فهم من قيل انها جملة لا كلام لان
اسنادها غير مقصود لذاته ورواية كون اسنادها مقصودا لذاته في الهروي في ابتداء الفصل والوصل في الكلام

تناقض قلت لا باس باعتراضه الا انه ابان عن قصور زايد في الاطلاع على نصوص النحاة حيث استند في القول
الى كون جملة الصلة لا محل لها الى النص المسطور في المدارك وكتب النحاة طافحة بذلك وكان الاولى به الاستناد الى نص
الزمخشري في الكشاف فقد صرح بذلك في تفسير سورة والليل ومنه اخذ صاحب المدارك ولقد اذكرني ذلك حكاية اخبرني
بها بعض الثقاة ان الاخوين السفاقسيين كان احدهما حافظا لفروع المالكية والاخر متقنا لاصول الفقه مشاركا في العلوم
اللسانية فكانا اذا حضرا في مجلس يحصل منهما فتنة كاملة فاتفق انهما حضرا بتونس في مجلس ابن عبد الرفيع قاضي الجماعة
بها فسالهما عن مسئلة فقهية فاجابا عنها بنقل ذكرا انه في كتاب البيان والتحصيل لابن رشد وتكلما عليها بكلام استحسنه
الحاضرون فلما خرجا من المجلس سئل القاضي ابن عبد الرفيع عنهما فقال ليسا بفقيهين فسئل عن ذلك فقال ما اجابا به
وان كان صحيحا الا انهما اعتمدا في النقل على غير المدونة في فرع هو مذكور فيها ومن ارتكب مثل هذا لا يعد عند المالكية فقيها
لان المدونة اجل كتب هذا المذهب وهي من املاء ابن قاسم اعظم تلامذة الامام مالك فكذا الحال فيما نحن فيه لا ينبغي ان يعد
هذا من النحاة وان كان ما قاله صحيحا عندهم حيث اعتمد في نقل مسئلة امثالها يطون كتبهم على ما في المدارك وليت شعري
اي حاجة به الى ذلك وقد قرر النحاة قاعدة يعرف بها ما له محل من الاعراب وما لا محل له من الجمل وهي ان ما كان منها واقعا موقع المفرد فله
محل من الاعراب بحسب ما يستحقه ذلك المفرد وما لم يكن منها واقعا موقع المفرد فلا محل له فعلم حكم الصلة من هذه القاعدة
ولا حاجة هنا الى اخراجه والتنصيص على عين المسئلة بعد دخولها تحت هذه القاعدة الكلية وكذا اعتماده في ان الاسناد الواقع
في جملة الصلة لم يقصد لذاته على ما في الهروي في اول مبحث الفصل والوصل يعني بل شرح التلخيص المطول لمولانا سعد الدين
التفتازاني افتراه لو لم يحضر الهروي على ذلك السكاكي يتردد في الاسناد الواقع في مثل الذي قام ابوه هل هو مقصود لذاته
او لغيره هذا مع ان الصلة لم يوت بها الا لتتميم جزئية الموصول وتعريفه فلم يقصد بما اشتملت عليه لذاته بل قصدت لغيرها او
هو الموصول وهل هذا الا جمود على التقليد في امر لا يحتاج اليه فيه بل يدركه الفطن باول وهلة ولا يتشكك فيه ثم كون
اسناد الصلة لم يقصد لذاته منصوص في كتب النحاة مشهور وما اظن الهروي اخذه الا من شرح الكافية للرضي الاسترابادي
فانه كان كثير الاعتماد عليه وبالله التوفيق بقي هنا بحث وهو ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب
وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقوله الجمهور
او مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت جملة ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك مثل قوله لا بغض ذي الحرب
ان السيبتند ... انها فانه فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد فتامله
قال وقال العقيلي نحن الذين صبحوا الصباحا اقول العقيلي بضم العين وفتح القاف قال ابن مالك في شرح التسهيل
اعراب اللذين في لغة طي مشهور يقولون نصرا للذون امنوا على اللذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا ونقلها بعضهم عن عقيل
انتهى واللذون تكتب بلامين بخلاف في لغة من التزم اليا في جميع الحالات والسر فيه انه في حالة بنائه شبيه بالحرف و

اللام

اللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاثروا عدم ظهورها خطا في حالة
البناء واظهروها في حالة الاعراب لان شبه الحرف الغي كما كذا قيل قال ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من
ما ويكذبون لا منها ومن كان بناء على ان قول ابي العباس وابي بكر وابي علي وابي الفتح واخرين ان كان الناقصة لا
مصدر لها اقول قد استشكل هذا الكلام بان سياقه يقتضي انه ذكر في معرض الاعتذار عن ابي البقاء بما يدفع التناقض
الوارد عليه وليس في ذلك اعتذار بل يكاد يكون توجيها لوقوع التناقض فان جملة يكذبون اذا كانت صلة لما فلا محل لها
وهي مع ذلك عند ابي البقاء خبر الكان فيكون لها محل وهذا هو التناقض وجوابه ان مقصود المصنف ان ابا البقاء يريد
ان الصلة مجموع قوله كانوا يكذبون غير انه اطلق اسم الكل على الجزء مجازا فقال ان يكذبون صلة باعتبار انه هو الذي ينسبك
المصدر منه ومن ما فلا تناقض حينئذ الجملة التابعة قال التابعة لما لا محل له اقول هذا مشكل فان التابع هو
الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب فان قلت لعله اراد التبعية اللغوية قلت
هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح اهل الفن المبحوث فيه لا يجدي شيئا في مثل قولهم في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الجملة الثانية لا محل لها لكونها بدلا من الصلة وكذا في قولهم في نحو جاء زيد و
ذهب عمرو ان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة على المستانفة فاستعملوا اللفظ الموضوع للتابع المصطلح عليه الجمل التي لها
محل من الاعراب قال في نحو جملة الاولى واختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتداء
رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر اقول اضمار القول لا يتعين اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون
المحكي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يقدر اقول فيه كذا فيكون في محل نصب قال بناء على ان الجملة الانشائية
لا تكون خبرا وقد مر ابطاله اقول يشير الى ما قاله في الجملة الرابعة المجاب بها القسم من ان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق
والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتداء للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفة
الكلام وقد اسلفنا ما حرره بعض المتاخرين في ذلك وان الانشاء الواقع خبرا للمبتداء لا بد من صرفه بالتاويل عن الانشائية
فراجعه الجملة الثامنة قال الحالان متداخلان اقول التداخل ان يكون الحال الثانية حالا من ضمير في الحال الاولى
والترادف ويطلقون عليه التعدد ان يكون الحالان لشيء واحد فاذا جعل يلعبون ولاهية حالين من الضمير في استمعوه فهما
من قبيل الترادف والتعدد واذا جعل يلعبون حالا منه ولاهية حالا من الضمير في يلعبون فهما من قبيل التداخل قال
اذ لا يقترن الخبر بالواو اقول حكى الرضي وقوع اقتران خبر الافعال الناقصة بالواو ولكنه قليل قال وقول العامة ما تكلم فلان
الا قال خيرا يقول ما تكلم الا قال خيرا وهو استثناء مفرغ من احوال عامة محذوفة اقول الخلل في المثال المذكور
ظاهر وانما ينظر في امثاله من نحو ما انعمت عليه الا شكر فان المقصود منه لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها
كما في الشرط والجزاء في قولك مهما انعمت عليه شكر وجعل ما بعد الا حالا مما لا يفيد هذا المقصود والاقرب ما يخرج عليه ان

ان يقال المعنى ما انعمت عليه الا مقدرا شكره بعد ذلك والمقدر اسم مفعول على ان المراد التقدير من الله تعالى فيلزم وقوع متعلقه
اذ كل ما قدره البارى جل وعلا وقوعه وقع حتما فلما كان غرض المتكلم الاخبار بانه كلما انعم على عبد شكره ولم يتخلف شكره ابدا
بعد انعامه عليه لزم ان يكون الانعام واقعا فى حال تقديره الله تعالى لشكر المنعم عليه اذ لولا تقديره لذلك لم يقع منه وقوع
الشكر بعد الانعام على المتكلم ان انعامه كان واقعا فى حال التقدير المشار اليه فخرج كلامه على هذه الصورة اما لو جعلت
الحال مقدرة على معنى ما انعمت على عبد الا فى حال كونه مريدا الشكر او فى حال كونى انا مقدرا لشكره فانه لا يلزم حصول
المعنى المراد اذ وقوع الانعام فى حال ارادة العبد المنعم عليه الشكر او فى حال تقديرنا العبد المنعم لذلك لا يلزم منه وقوع الشكر
ولا بد لجواز تخلف متعلق الارادة الحادثة عنها وجواز وقوع الامر بخلاف ما يقدره العبد والله اعلم قال وقول الفرزدق فى
بلاد رجال لم يبثوا سيوفهم ولم يكثر القتلى بها حين سلت علاه تقدير العطف مفسد للمعنى اقول لانه اراد الشاعر مدح
هؤلاء الرجال بان شجاعتهم تحملهم على عدم اغماد سيوفهم الا بعد الاثخان فى القتل بحيث يكثر قتلاهم فلو جعل لم يكثر القتلى عطفا
على لم يبثوا لكان المعنى وصفهم بامرين احدهما عدم اغماد السيوف والاخر عدم كثرة القتلى بسيوفهم مع سلها وذا غير مدح
عند الشجعان متفسد المعنى وقد تقدم انشاد هذا البيت فى الكلام على الباب الاول فى حروف الواو وابدينا هنالك
وجها يكتفى به فساد المعنى من الجمع قال وقول كعب رضى الله تعالى عنه صاف بابطح اضحى وهو مشمول واضحى ناقصة اقول
هذا عجز بيت صدره شجت بذى شبم من ماء محنية وقبل هذا البيت تجلو عوارض ذى ظلم اذا ابتسمت كانه منهل بالراح معلول
تجلو تكشف والعوارض جوانب الاسنان التى فى عرض الفم جمع عارض وذى ظلم صفة لمحذوف اى عوارض فم ذى ظلم والظلم بفتح
المعجمة ماء الاسنان وبريقها والمنهل اسم مفعول من انهله اذا اسقيته السقى الاول والمعلول من عللته اذا اسقيته
السقى الثانى والراح الخمر وشجت مزجت والضمير عائد الى الراح وذى شبم صفة لمحذوف اى ماء ذى شبم اى بارد والشبم بفتحتين البرد
الميم واسكان الحاء المهملة وكسر النون وتخفيف المثناة المحنية منعطف الوادى والجمع المحانى والابطح مسيل واسع والمحنية بفتح م
فيه دقاق الحصى والمشمول الذى تضربه ريح الشمال حتى يبرد وحاصل المعنى انها تظهر عند ابتسامها اسنانا ذات ماء
وبريق من فم كان خمرا ممزوجة بماء بارد خالطت ريقه وانما ادعى المصنف ان اضحى ناقصة بمعنى دخل فى الضحى لوجود الواو
فى الجملة المذكورة بعدها فيمتنع ان تكون خبرا لما اسلفه من ان الخبر لا يقترن بالواو وقد حكينا عن الرضى ان ذلك يقع قليلا
فلا يمتنع حينئذ ان تكون ناقصة والله اعلم الجملة الثالثة قال الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل اقول
انما الكلام فى جملة لا يراد بها لفظها فان التى يراد بها ذلك فى حكم المفرد وليس الكلام فيه فاذا لا معنى لقوله ان لم ينب عن
الفاعل فان ما هو باق على حكم الجملة لا ينوب عنه قال احدها باب الحكاية بالقول اقول هذا من اطلاق الاول فان
المحكية بالقول قد يراد بها لفظها فحكمها حكم المفرد قال والثانى نوعان ما معه حرف التفسير كقوله وترميننى بالطرف اى
انت مذنب وتقليننى لكن اياك لا اقلى وقولك كتبت اليه ان افعل اذا لم تقدره بالجر والجملة فى هذا النوع مفسرة للفعل

فالموضع

فالموضع لها اقول مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركا بين اقسامه ومن المعلوم ان المصنف قسم الجملة الواقعة مفعولا
الى ثلاثة ابواب فيجب ان يكون موضوعها مفعولا موجودا فى كل باب من الابواب الثلاثة التى جعلها اقساما وقد جعل احد
نوعى الباب الثانى من تلك الابواب هو ما معه حرف التفسير ولا يكون الجملة فيه ذات محل فلا يكون مفعولا فكيف تكون مما ليس
مفعولا ولا محل له قسما مما هو مفعول وله محل قال وقوله رجلان من مكة اخبرانا انا رايناه رجلا طريا نادى يكنى
فهذه الجمل فى محل نصب اتفاقا اقول اصل رجلان بضم الجيم فسكن تخفيفا كما يقال عضد فى عضد واشار بقوله روى بالكسر
الى انه لو روى بفتح ان لم يكن مما هو بصدده اذ هو حرف الجر مقدرا اى بانا رايناه وما بعده فى تاويل المفرد وانظر هذا الاتفاق
مع ما يذكره بعد عن الزمخشرى فى قوله تعالى يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين من ان الجملة الاولى اجمال والثانية
تفصيل لها فهى مفسرة لا محل لها كما قال المصنف وهو الظاهر فان قلت هذا فى تلك لانه خاص قلت هو من جملة صور
المسئلة فينتقل الكلام الى ما شابهها من الامثلة قال ويشهد للتصريح بين التصريح بالقول فى نحو ونادى نوح ربه فقال
رب ان ابنى من اهلى ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب انى وهن العظم منى اقول فرق صاحب الكشاف بين هاتين الايتين
حيث اقترنت جملة القول فى الاولى بالفاء ولم تقترن بها فى الثانية بانه اريد بالنداء فى الاولى ارادة النداء فكانه قيل
واراد نوح النداء فقال واريد فى الثانية نفس النداء فلم تعطف جملة القول بل جاءت مفسرة للاولى وقد سبق فى الباب
الاول فى حروف الفاء كلام فى معنى الاية الاولى فراجعه قال كقوله الم ترنى يوم جو سويقة بكيت فنادتنى هنيدة ما ليا
والاصل ما لك اقول حكى قولها بالمعنى ويحتمل ان يكون مرادها استفهامه عن حال نفسها اى ما وقع لى حتى بكيت فلا يكون
حينئذ من قبيل ما ذكره المصنف وفى القاموس الجو الهواء وما انخفض من الارض وداخل البيت واليمامة وثلاثة
عشر موضعا غيرها وقيل ايضا وسويقة كجهينة موضع وهضبة وجبل بين ينبع والمدينة وموضع بالسيالة وموضع
ببطن مكة وبنواحى المدينة يسكنه آل على بن ابى طالب عليه السلام وموضع بمرو وبلد بالمغرب وتسعة مواضع ببغداد
فانظر ماذا اراد فى البيت والله اعلم قال وقد قيل فى قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه اى يدعو فى معنى يقول
اقول فى هذه الاية اشكال معروف وذلك انه تعالى قال اولا يدعو من دون الله ما لا يضره اى ان لم يعبده وما لا ينفعه
اى ان عبده ذلك هو الضلال البعيد اى عن الصواب فنفى الضر والنفع عن الاصنام ثم قال يدعو لمن ضره اقرب من نفعه
وفى هذا اثبات الضر والنفع للاصنام واجيب بان الثانى اخبار عن الكافر بانه يقول هذا الكلام حين يرى استضراره
بالاصنام ولا يرى اثر شفاعتها التى كان يعتقد وقوعها حين عبدها قال مثلها فى قول عنترة يدعون عنتر والرماح
كانها اشطان بئر فى لبان الادهم مبنى عنتر بالضم على النداء اقول وهو مرخم على لغة من يجعل الباقى اسما مستقلا او
براسه ولا ينوى المحذوف فمن ثم جاء الضم والمعنى يقولون يا عنتر واما من رواه بالفتح فيحتمل ان يكون هكذا منادى مرخما الا
انه على لغة من ينوى ويحتمل ان يكون مرخما غير منادى ووقع توجيه الضرورة وعلى هذا الاحتمال فلا حكاية بل الدعاء على بابه

وعنه مفعول ببدعون والاشطان جمع شطن بفتحتين وهو الحبل وقال الخليل الحبل الطويل واللبان بالفتح ما جرى عليه
اللبب من الصدر واللبب هو ما يشد على صدر الدابة ليمنع الرحل من الاستيخار قال الثاني قد تقع بعد القول ما
يحتمل الحكاية وغيرها نحو انقول موسى في الدار فلك ان تقدر موسى مفعولا اولا وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء القول
مجرى الظن ولك ان تقدرهما مبتدا وخبرا على الحكاية اقول لم يتعرض المصنف في هذا الكتاب الى شرح الحاق القول بالظن
في العمل على التفصيل ولا باس بان نتعرض اليه فنقول لغة سليم ان القول يلحق بالظن في العمل مطلقا اي سواء وجدت
الشروط الاتية او بعضها او لم يوجد شيء منها فيقولون قلت زيدا قائما ويخص اكثر العرب من غير سليم هذا الالحاق بمضارع
من يخاطب مفردا او غيره مذكرا او غيره وهل يشترط كون هذا المضارع حالا او لا رأيان ويشترط ايضا ان يكون بعد الاستفهام
اما متصل نحو انقول زيدا قائما او منفصل بظرف كقوله اعبدا حل في شعبى غريبا ... ام اجار مجرور نحو افي الدار تقول زيدا جالسا او باحد المفعولين كما في قوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا او
الاستفهام قد يكون بالهمزة كما مثلنا وقد يكون بغيرها كقوله متى تقول القلص الرواسما يدنين ام قاسم وقاسما ثم
هذه الشروط ليست شروطا لوجوب اجراء القول مجرى الظن بل هي شروط لجوازه فللعرب مع توفرها ان تعمل عمل الظن ولك ان
تحكي فان فقدت الشروط او بعضها تعينت الحكاية الا عند سليم ثم هذا القول الملحق بالظن في العمل هل معناه الظن فيختص
بالاعتقاد او الاعتقاد مطلقا حكى بعضهم الاول عن ظاهر كلام سيبويه وقال الاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد
يقال لك كيف تقول زيدا قائما فتقول اعلمه قائما بالسيف فهو اذا بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا قال ويتبع الزمخشري
ابا علي في التقدير المذكور اقول قال في المفصل ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه ايقاع ايهما شئت نحو قولك
اول ما اقول اني احمد الله ان جعلتها خبر المبتدا فتحت كانك قلت اول مقولي حمد الله وان قدرت الخبر محذوفا كسرت حاكيا
هذه عبارته قال والصواب خلاف قولهما اقول لما قرره في المتن ويظهر ان قولك اني احمد الله اذا كان محكيا بالقول
كان بعض المقول وكذا كل ما يحكى بعد القول الا ترى الى قولك اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق فالذي اعجبك هو نفس المقول
الذي هو ان عمرا منطلق واذا وجب ان يكون القول هو في المعنى متعلقه كان تقدير المثال اول اني احمد الله واول افعل
التفضيل وهو لا يضاف الا الى شيء هو بعضه فيكون الاخبار بقولك ثابت او موجود عن اول اني احمد الله واول باعتبار
الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات ان فيكون الاخبار بثابت او موجود في المعنى عن الهمزة او ان اي اول الحروف هذا القول
او اول كلماته موجود وليس مراد المتكلم هذا بل غرضه ان يخبر بان اول اقواله حمد الله تعالى فاذا الوجه الصواب هو ان
يقال القول عام يقع على الحمد وغيره فيكون الاول مضافا الى قول عام يشتمل الحمد وغيره واخبرت بان اول ذلك قولك اني
احمد الله اي اول اقوالي هذا القول وهو قولي احمد الله وعلى هذا فلا حاجة الى خبر محذوف بل يكون اني احمد الله هو
الخبر ووجب ان يكون جملة لانك اخبرت به عما معناه جملة هذا معنى ما قاله ابن الحاجب تقاوتوجيها ومنه اخذ المصنف قال

قال

الرابع

الرابع قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به وهو نوعان محكية بقول اخر محذوف كقوله تعالى اذا تأمرون بعد قال الملأ
من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم لان قولهم ثم عند انتهى سحره ثم انتقل بعد ذلك فرعون مستقبل قالوا ارجه واخاه اقول
الاية التي فيها قال الملأ من قوم فرعون هي في سورة الاعراف وهي قوله تعالى قال الملأ من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم
يريد ان يخرجكم من ارضكم فماذا تأمرون قالوا ارجه واخاه وهذه هي التي ارادها المصنف وليس فيها السحر واما هي في سورة
الشعراء والتلاوة فيها قال للملأ حوله ان هذا الساحر عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم بسحره فماذا تأمرون وقد استبان لك
انه سهى في التلاوة كما سهى في اية سورة الواقعة وهي قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب واباريق وكأس
من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور عين فقال في اوائل الباب الخامس
في المثال الخامس عشر من الامثلة التي مشى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد ونظيره قراءة
من قرأ وحور عين بالجر بعد قوله تعالى يطاف بكأس من معين والانسان يحمل التبيان قال وقول الشاعر قالت له وهو
بعيش ضنك لا تكثري لومي وخلي عنك اقول هذان بيتان من مشطور السريع المكشوف والضنك الضيق في كل شيء
للذكر والانثى ضنك ككرم ضنكا وضناكة وضنوكة ضاق كذا في القاموس قال وليس من ذلك قوله تعالى قال موسى
اتقولون للحق لما جاءكم اسحر هذا وان كان الاصل والله اعلم اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذفت مقالتهم لدلالة عليها
بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وان لم يكن محكية بالقول الثاني اقول يعني فيخرج بذلك عما نحن فيه
لان الكلام الان فيما اذا كانت الجملة غير محكية وهذه محكية وقد ذكر المصنف هذه الاية في الباب الخامس في تراجم الحذف
حيث تكلم على حذف المفعول وتكلمنا عليها هنالك بما فيه منازعة له في عدم جعلها محكية بالقول الثاني فانظره ثم قال
قد يوصل بالمحكية غير محكي وهو الذي يسمى عند المحدثين مدرجا اقول هذا احد اقسام المدرج عندهم وهو ان يذكر الراوي
عقب سوقه للحديث النبوي كلاما لنفسه او لغيره فيرويه من بعده متصلا فيتوهم انه من الحديث ومن المدرج قسم
اخر وهو ان يكون عنده متنان باسنادين فيرويهما باحدهما او قسم اخر وهو ان يسمع حديثا من جماعة مختلفين في اسناده
او متنه فيرويه عنهم باتفاق وكل هذا حرام وللخطيب في ذلك مصنف جليل قال ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها
وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول اقول وقع في الكشاف ما نصه ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه
عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت ثم ذكرت بعد ذلك الحديث
الحديبية وما رأت من الرأي السديد وقيل هو تصديق من الله لقولها وقد يتعلق الساعون في الارض بالفساد
بهذه الاية ويجعلونها حجة لانفسهم ومن استباح حراما فقد كفر فاذا احتج له بالقرآن على وجه التحريف فقد جمع بين
كفرين الى كلامه فقد رأيت ما بدأ به من الجزم بان وكذلك يفعلون محكي بقولها فتكون الجملة في محل نصب لا مستأنفة
والاستئناف الذي ذكره المصنف حكاه الزمخشري ثانيا عن بعضهم وكان الاول هو المرتضى عنده وقد قال بان الاول

هو الراجح لان التاسيس خير من التاكيد اذ قولها وكذلك يفعلون كالتنذييل لكلاميها السابق والمقرر له قال

وقد اجتمع وقوع خبر كان وان والثاني من مفعولي ظن جملة في قول ابي ذويب فان تزعميني كنت اجهل فيكم فاني شريت

الحلم بعدك بالجهل اقول زعم ترد بمعنى ظن فتنصب المفعولين اللذين اصلهما المبتدا والخبر كما في قول الشاعر زعمتني شيخا

ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا وكما في بيت المتن الا ان ثاني المفعولين هنا جملة وهي كنت اجهل اجهل وفي الاخر

مفرد وهو قوله شيخا وخبر كان جملة اجهل وخبر ان شريت الحلم الى اخره وشريت هنا بمعنى اشتريت لا بمعنى بعت قال ولهذا

انقسمت هذه الجملة الى ثلثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول معيد بالجار نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من

جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسألون ايان يوم الدين لانه يقال افكر فيه وسالت عنه ونظرت فيه ولكنها علقت هنا

بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف اقول هذا الكلام وان

كان ابن مالك قاله وغيره مشكل لان هذه الجملة اما ان تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد اسقاط الجار تعدى الى

المفعول بنفسه فتكون الجملة الواقعة في محله منصوبة باعتبار المحل واما ان تجعل في محل جر باعتبار ارادة ذلك الجار الذي يتعدى

به الفعل المذكور وكلاهما غير ممكن اما الاول فلان هذا التركيب مقيس ونصب الفعل للمفعول المقيد بعد اسقاط الجار

ليس بمقيس واما الثاني فلان ارادة حرف الجر بحيث يكون عاملا فيما بعده ملزوم في هذا المحل لتعليقه وحرف الجر لا يعلق

عن العمل والاظهر ان يجعل المعلق فعلا عليا محذوفا يدل عليه المذكور فيكون الجملة في محل مفعول الفعل العلمي والتقدير

اولم يتفكروا ليعلموا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ليعلم ايها ازكى طعاما يسألون ليعلموا ايان يوم الدين واظن ان ابن عصفور

لحظ الاشكال الذي قدمناه فادعى انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما اي معنى احدهما لكن التضمين لا ينقاس

وما قلناه اولى لانه حذف للدليل وهو مقيس لا يتوقف على السماع قال الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا

يقرأ فقيل مستعديه لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال اقول الذي عليه المحققون هو القول الثاني وهو

انها متعدية الى مفعول واحد وان الجملة الواقعة بعده حال قال التفتازاني او بدل اوبيان بتاويل المصدر اي سمعت

قول زيد قائلا كذا او قوله كذا قلت يلزم عليهما حذف ان الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف او جعله بمعنى المصدر من

غير حرف سابك فيما ليس من الابواب المعروفة ومثله ليس بمقيس عند المحققين قال وما يوهمون في اشادهم واعرابه

ستعلم ليلى اي دين تداينت واي غريم للتقاضي غريمها اقول يوهمون بفتح حرف المضارعة وعين الفعل جميعا فهو

كيفعلون وزنا ومعنى وماضيه على هذا وهم بالكسر كغلط ومصدره الوهم بالفتح كالغلط وفي الصحاح وهمت في الحساب

اوهم وهما اذا غلطت فيه ووهمت في الشي بالفتح اهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وانت تريد غيره انتهى وهو مخالف لما ذكره

المصنف ووهمهم الذي اشار اليه في الانشاد والاعراب رفع اي الاولى وجعلها مبتداء قال والصواب نصب

اي الاولى على حد انتصابها في اي منقلب لا انها مفعول ثان بل مفعول مطلق ورفع اي الثانية مبتداء وما بعدها الخبر والعلم

عن

ذكره:

عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية اقول يجوز ان يكون النصب في اي الاولى على انها مفعول مطلق نظرا الى ان

الدين مصدر محذوف الزوائد والاصل تداين واما اذا كان النصب على انها مفعول به فالدين اسم لما يوجد من المقرضة لا

مصدر قال واضطرب في ذلك كلام الزمخشري الى اخره اقول في تفسير سورة هود من الكشاف فان قلت كيف جاز

تعليق البلوى قلت لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واسمع

ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طريق العلم وقال في تفسير سورة الملك فان قلت من اين تعلق قوله ايكم

احسن عملا بفعل البلوى قلت من حيث انه تضمن معنى العلم فكانه قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا واذا قلت علمته ازيد

احسن عملا ام هو كانت هذه الجملة الواقعة موقع الثاني من مفعوليه كما تقول علمته هو احسن عملا فان قلت اتسمي هذا

تعليقا قلت لا انما التعليق ان توقع بعده ما يسد مسد المفعولين جميعا كقولك علمت ايهما عمرو وعلمت ازيد منطلق

الا ترى انه لا فصل بعد سبق احد المفعولين بين ان يقع ما بعده مصدرا بحرف الاستفهام وغير مصدر به ولو كان تعليقا لا فترق

الحالان كما افترقا في قولك علمت ازيد منطلق وعلمت زيدا منطلقا هذا كلامه بنصه والاضطراب عليه لائح كما ذكره المصنف

واشار اليه الطيبي حاكيا له عن صاحب التقريب وحكى عنه استشكال وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا قال و

انما يقع موقع المفعولين جميعا مثل علمت ايهم خرج لان المعنى علمت جواب هذا الاستفهام ولا يقدر مثله في علمته ايهم خرج

اذ لا معنى لقولك علمته جواب هذا الاستفهام قلت وقد كنت اجبت عن هذا الاضطراب الذي يلوح في كلام الزمخشري

عند قراءتي هذا المحل من المغني على بالديار المصرية في سنة ثمان عشرة وثمان مائة بانه يحتمل ان يكون مراده بالتعليق المذكور

في سورة هود ليس التعليق المصطلح عليه وهو الاعمال في المحل المانع من الاعمال في اللفظ وانما المراد به تسلط فعل

البلوى على الجملة الاستفهامية بحسب المعنى بحيث يكون بينهما ارتباط وافضا معنوي ولا يرد قيل الثاني لهذا الجواب

احد الغرض اليه ثم رايت في اثناء كتابتي لهذا التاليف بمصر في النزق شرح اليمني على الكشاف ما نصه هنا اثبت التعليق

المعنوي ولم يثبت التعليق الاصطلاحي اكتفاء بذكره في سورة الملك فاذا لا تناقض والمراد بالتعليق المعنوي الاتصال

انتهى وهذا عين ما كنت قلته اولا وهذا الحمد والمنة وقد حاول الطيبي دفع الاضطراب بما حاصله ان الفعل المعلق في

سورة هود محذوف والتقدير ليبلوكم فيعلم ايكم احسن عملا ويكون المراد بقوله تعليق فعل البلوى تعليق ما هو مسبب

عنه وهو العلم فاكتفى بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق اليه كالنظر والسمع

واما في سورة الملك فالحذف ولكن ضمن فعل البلوى معنى العلم كانه قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا فامتنع التعليق لانه انما يمكن

حيث يوقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعا وهنا سبق المفعول الاول وهو المضمر المنصوب فامتنع القول بالتعليق

فالزمخشري اختار في هذا الموضع التضمين وهو باب واسع صحيح من حيث العربية والبه الاشارة بقوله من حيث تضمن معنى

العلم قال ولما قال صاحب التقريب لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا فضعيف لانها اذا وقعت مفعولا اول في قوله

فضعف بانها:

تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اى لننزعن الفريق الذى يقال فى حقهم ايهم اشد كما هو مذهب الخليل فكيف
يمتنع وقوعها مفعولا ثانيا بالتاويل اى ليعلمكم الفريق الذى يقال فى حقهم ايهم احسن عملا وقد اضعف صاحب الانتصاف
حيث قال التعليق عن احد المفعولين فيه خلاف والاصح هو الذى اختاره الزمخشرى وهذا النحو عنده متجه بديع ويعرف
كيف يدخل ويخرج الى هنا كلام الطيبى قلت حاصله ان الاية مؤولة وفعل العلم منها لم يضمن فعل البلوى معناه وانما الملك
ضمن فيها فعل البلوى معنى العلم ولم يجد فعل العلم منها فينا لعن وجه التخصيص واما جوابه عن اشكال وقوع الجملة الاستفهامية
مفعولا ثانيا ففيه نظر واما ما وقع فى كلام الزمخشرى من تعليق النظر البصرى والاستماع فقد قال الرضى ان الاستفهام
يقع بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتفكرت وامتحنت وبلوت واستفهمت وجميع
افعال الحواس كلمست وابصرت ونظرت وسمعت وشممت وذقت قال واستدل ابن عصفور بقول كثير وما كنت ادرى
قبل عزة ما البكاء ولا موجعات القلب حتى تولت بنصب موجعات اقول وجه الاستدلال انه جعل ما البكاء جملة استفهامية
علق عنها ادرى فهى فى محل نصب وقد عطف على هذا المحل موجعات بالنصب وقد نازعه المصنف فى تعيين هذا الشاهد
عما ذكره فى المتن ولا يخفى ان كلام ابن عصفور يقتضى القول بصحة التعليق لفعل الدراية وان المصنف لم يرده وقد وقع فى المختصر
الشذاوليه هذه البلاد المسمى بالواقى ما يقتضى ان درى لا يعلق وذلك انه بعد ان ساق افعال القلوب وخصائصها ذكر ان
افعال التشبيه لها فى مجرد نصب الجزئين وعدمها درى فاقتضى ذلك ان لا يثبت لها شى من خصائص الافعال القلبية و
منها التعليق وانما شابهها فى نصب جزئى الاسمية خاصة وقد لح ما فى المختصر على مستشكل او انحاس من مدرسى بغر والته
فاستشكل بعض قول من قال من العرب هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها من حيث ان يدرى فى هذا الكلام معلق وقد
قال صاحب الواقى ما يقتضى ان لا يعلق نحو عقل عن قوله تعالى وان ادرى اقريب ما توعدون وقوله تعالى وان ادرى لعله فتنة
لكم ومتاع الى حين وقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وقوله تعالى قل ان ادرى اقريب ما توعدون ام يجعل له ربى
امدا وقوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما هية وما ادريك ما الحطمة وعن
قوله صلى الله عليه وسلم وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وكذا غفل عن قول زهير وما ادرى
وسوف اخال ادرى اقوم آل حصن ام نساء وقول ابن عمر بن ابى ربيعة فوالله ما ادرى وان كنت داريا بسبع رمين الجمر
ام بثمان لو ادا بسبع والشواهد على تعليق ذلك كثيرة جدا والنص عليه موجود فى التسهيل وغيره وقد مر لنا قريبا ان الرضى
صرح بان الاستفهام يقع بعد كل فعل يفيد معنى العلم ومن ذلك دريت فحينئذ فما مضى الجود على قول صاحب الواقى ولطراح كلامه
عنه من الائمة مع اعتضاده ادائهم بافصح الكلام وفصيحه والتوفيق بيد الله تعالى الجملة الرابعة قال المضاف اليها وحكمها
الجر اقول لا ينبغى ان ينتظم هذه فى سلك الجمل التى لها محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقة لا تكون فى
معنى المفرد بل يكون واقعة موقع المضاف اليه لا يكون حقيقة جملة وكيف وهو لا يكون الا اسما او ما هو فى تاويل الاسم قال

مايوم الدين وقوله تعالى القارعة ما القارعة وما ادريك ما القارعة وقوله تعالى وما ادريك

ابني

ابن الحاجب ان المضاف اليه فى المعنى محكوم عليه لانه منسوب اليه اولا ان غلام زيد فى معنى زيد له غلام او سال الغلام
مثلا كاسمه فاذا قلت جئت حين قام زيد فالمعنى جئت حين قيام زيد فلم يعتبر فى الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة وقد انشد
ابن جنى فى الخصائص لبعض الطرفاء بجفان تعترى نادينا من سديف حين هاج الصنبر الجفان جمع جفنة وهى كالقصعة وتعترى
نادينا اى تغشى مجلسنا وثانيه والسديف سنام البعير والناقة والصنبر بالدم مهملة مكسورة فنون مشددة مفتوحة
فباء موحدة ساكنة فراء هو البرد ثم قال ابن جنى فى توجيه ذلك كان حقه هذا اذا نقلت الحركة ان يكون الباء مفتوحة
لان الراء مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل يعنى المصدر كانه قال حين هيج الصنبر يعنى انه نقل الكسرة فى الوقف الى
الباء الساكنة وسكنت الراء وهذا من الغرائب فان الصنبر لاشك فى كونه فاعلا بهاج لكن اعرابه بالكسر نظرا الى ان الفعل
فى معنى المصدر المضاف الى هذا الفاعل ثم نقل الكسرة وعلى ذلك يتنزل اللغز الذى نظمته فيه قديما وهو قولى ايا علماء
الهند انى سائل فمنوا بتحقيق به يظهر السر ارى فاعلا بالفعل اعرب لفظه بجر وما حرف يكون به الجر وليس بمحكى ولا
بمجاور لذى الخفض والانسان للبحث مضطر فهل من جواب عنكم استفيده فمن بحركم ما زال يستخرج الدر قلت وقد
استشهد الجوهرى ببيت طرفه على ان الصنبر بكسر الباء شدة البرد فجعل الكسرة اصلية لا منقولة وجوز ان يكون الباء
ساكنة فى الاصل ولكن حركت بالكسر للضرورة وعلى هذا فلا يتنزل اللغز عليه وانما نظمته مريدا به بيت طرفة اعتمادا على
توجيه ابن جنى المتقدم وبالله التوفيق قال وبقول الشاعر وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد
ابن قارب اقول المخاطب فى هذا البيت هو النبى صلى الله عليه وسلم وقد انشده صاحبه حين بايعه وهو سواد بن قارب المذكور فيه
والمراد بمغن عنى فيه اقامة الظاهر مقام المضمر والفتيل ما يكون فى شق النواة ويقال هو ما يفتل بين الاصبعين من
الوسخ وهو منصوب على المصدر اى بمغن اغناء كاحد الوجهين ولا تظلمون فتيلا قال ولا يتاتى هذا الجواب فى البيت
اقول ان لم يتات هذا بعينه فيه فيتاتى تخريجه على وجه آخر وهو ان يكون ذو شفاعة اسما ليكون محذوفة اى يوم لا
يكون ذو شفاعة بمغن فالاضافة الى جملة فعلية والباء زائدة فى الخبر على حد قوله اذا امدت الايدى الى الزاد لم اكن باعجلهم
اذا اجشع القوم اعجل وقد انشد المصنف بيت سواد بن قارب فى النوع السابع من الجهة السادسة من الباب الخامس
وذكر هناك ان جواب ابن عصفور لا يتاتى فيه كما ذكره هنا قال وزعم المهدوى شارح الدريدية واليس بالمهدوى
المفسر المقرى ان حيث فى قوله ثم راح فى الملبين الى حيث تحجى المازمان ومنى لما خرجت عن الظرفية بدخول الى
عليها خرجت عن الاضافة الى الجملة وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو فيه وليس بشى لما قدمنا
فى اسماء الزمان اقول كلا المهدويين منسوب الى المهدية بلد من بلاد المغرب والنسبة اليها كذلك على غير
القياس والدريدية هى القصيدة المقصورة المنسوبة الى ابى بكر ابن دريد واولها اما ترى راسى حاكى لونه طرة
صبح تحت اذيال الدجى واشتعل المبيض فى مسوده مثل اشتعال النار فى جزل الغضا والملبين هو جمع ملب وهو

من يقول لبيك الى اخره فتح او عمره وتجى اقام والمازمان بميم مفتوحة وهمزة ساكنة وقرا بها مكسورة مكان ضيق بين
جمع وعرفة ومنى ومزدلفة بمكة وضرب مثلا بذلك لما يعنى بها من الازدحام وقيل لانه جبريل لما اراد ان يلقى ادم
قال له تمن قال المنى الجنة فسميت منى لامنية ادم كذا فى القاموس واغار المصنف بكلام المهدوى بما قدمنا فى
اسماء الزمان فيعنى به كونها تضاف الى الجمل ظروفا كانت او اسماء وفيه نظر اذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم فى اسماء الزمان
ثبوته فى اسماء المكان الا ترى ان اسماء الزمان تضاف كلها الى الجملة الاسمية واسماء المكان لا تضاف منها الا حيث
نعم يتوجه السؤال عن سبب البناء على راى المهدوى فانها غير مضافة عنده اصلا وانما هى بمعنى مكان اقام فيه
المازمان ومنى قال اية بمعنى علامة فانها تضاف الى الجملة الفعلية الى اخره اقول وجه ذلك بعضهم بان الاية
بمعنى العلامة مشابهة للوقت لان الوقت حادث صار علما لحادث اخر كقولك اتيتك طلوع الشمس فطلوعها ابنه الانيان
وعلامته فمن ثم عوملت معاملة اسماء الاوقات فى جواز الاضافة الى الجملة واشتراط الفعلية وتصرف الفعل كونه
مثبتا او منفيا بما يحال على السماع قال كقوله بابة يقدمون الخيل شعثا اقول هذا صدر بيت عجزه كان على سنابكها
مداما اقدام الخيل تقدمها وشعثا جمع اشعث وهو المغبر الراس والسنابك جمع سنبك كبرثن وهو طرف مقدم الحافر
والمدام الخمر يعنى ان اطراف مقدم حوافرها دامية حمر كانها صبغت بخمر وضمير يقدمون وضمير غيبته يعود على بنى تميم المذكور
فى بيت قبله وسياتى قال كما قال بابة ما يحبون الطعاما اقول هذا عجز البيت الموعود باتيانه وصدره الا من
مبلغ عنى تميما طلب من يبلغ عنه رسالة لبنى تميم فكانه قال بانى علامة يعرفون فيها يعرفون بعلامة حبهم للطعام
وبنو تميم يعيرون لشدة الشره فى الاكل والمحبة للطعام والحرص عليه ويقال لهم اسوى الدخان قال ثم هو غير مضاف
فى قوله بابة ما كانوا ضعافا ولا عزلا قال وقيل بمعنى الذى فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب
فى الوقت الذى تسلم فيه اقول هذا القول مع ضعفه خارج عن فرض المسالة فى كون ذو مضافة الى الجملة قال
ومن شواهدها قوله لكما لذى سالمتمونا وفاقكم فلا يلى منكم الخلاف جنوح اقول المسالمة ترك الحرب والجنوح الميل و
يكون اما اثبته فمنكم يتعلق بها او جنوح فاعلها والخلاف متعلق به او بجنوح وتقديم المعمول فى كلا الوجهين على المصدر من
التوسع فى الظرف واضافة لدى الى الجملة استازت بحمل عند ولدى ومن شواهد ذلك ايضا قوله سريع عوان راح
رفقة لدن شب حتى شاب سود الذوائب وقد انشد المصنف عجز هذا البيت الاخير فى الباب الاول فى فصل عند
من حرف العين المهملة قال قال خليلى وقفا دبث اضحى لبانة من العرصات المذكرات عهودها اقول اللبانة بضم اللام
الحاجة والعرصات جمع عرصة وهى كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء والعهود جمع عهد وهو المنزل الذى لا
يزال القوم اذا ذهبوا عنه رجعوا اليه قال ولهذا قال فى قوله من لد شولا فالى اتلائها الى اخره من لدن كانت شولا و
لم يقدر من لدن كانت اقول الشول جمع الشائل وهو الناقة التى جف لبنها وارتفع ضرعها واتى من عليها من نتاجها سبعة

اشهر

اشهر او ثمانية الواحدة شائلة وما انشده المصنف بعض بيت وتمامه فالى اتلائها والاتلاء مصدر اتلت الناقة
اذا تلاها ولدها اى من زمن كونها شولا الى زمن كونها متلوة باولادها قال والسابع والثامن من قول الفاتل كقوله
فول بالرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا وقوله واجبت قائلا كيف انت بصالح حتى مللت وملنى عوادى
اقول مراده الاول ان استغاثتهم توجب اسراع كهولهم وشبانهم الى الاغاثة ومعنى ينهض يقوم يقال نهض ينهض نهوضا اذا
قام والهضه اذا اقامه والكهول جمع كهل قال الجوهرى هو من الرجال من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب وفى القاموس
الكهل من وخطه الشيب ورايت له بجالة او من جاوز الثلاثين او اربعا وثلاثين الى احدى وخمسين انتهى وقد كنت فى زمن
الشبيبة وقفت على فصل لبعض اللغويين ذكر فيه صفات الانسان باطلاقها عليه بحسب الازمنة المختلفة فنظمتها
شعر لها اضح لصفات الادمى وضبطها لتلتقطه در انتقيه بديعا جنين اذا كان فى بطن امه ومن بعد يدعى بالصبى
رضيعا فان فطموه فالغلام لسبعة كذا يافع للعشر قل مطيعا الى خمس عشر فالحزور ثم
الى خمس وعشرين حجة بذا الدعاه الفاضلون جميعا ومن بعد يدعى بالعنطنط لانها ثلاثين فاحفظ لا تعد مضيعا فهو
لحد الاربعين وبعده يكهل الى الخمسين فادع سميعا وشيخ الى الحد الثمانين فادعه بها ثم هما للمات سريعا وملك
كعلى والمصدر الملل والملالة كالسامة والسامه والعواد جمع عائد من العيادة وهى زيارة المريض ولعله يجاوز عنك انه
لا ينبغى ان يعد البيتان اللذان انشدهما المصنف هنا من قبيل ما هو بصدده لان الجملة التى اضيف اليها كل من قول وقائل
مراد بها لفظها فهى فى حكم المفرد وليس الكلام فيه الجملة الخامسة قوله الواقعة بعد الفا واذا جوابا لشرط جازم لانها لم
تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما فى قوله ان تقم اقم او محلا كما فى قولك ان جئتنى اكرمك مثال المقرونة بالفاء من يضلل الله
فلا هادى له ويذرهم ولهذا قرئ يجزم يذر عطفا على المحل ومثال المقرونة باذا وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اقول الذى يظهر لى كما تقدم ذكره فى الجملة العاشرة من الجمل التى لا محل لها ان جملة الجزاء لا محل لها من
الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفاء او لم تقترن وسواء كانت جوابا لشرط جازم او جوابا لشرط غير جازم لان الجملة
انما يكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد فى محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوع مفرد اصل الضرورة
ان حرف الشرط لا يدخل الا على جملتين دالا على انعقاد السببية او اللزوم بينهما فيكون مضمون اولاهما سببا فى وقوع مضمون
الثانية او فى الاخبار بها او يكون مضمون الثانية لازما لمضمون الاولى على ما اختاره بعضهم وكان الداعى لهم الى
جعل جملة الجواب فيما ذكره المصنف ذات محل هو المحافظة على توفر ما تقتضيه اداة الشرط من الجزم اما لفظا او محلا وجوابه
ان توفر ذلك انما يصح فيما يقبله والجملة ليست قابلة هنا لذلك لا بحسب اللفظ وهو ظاهر ولا بحسب المحل اذ ليست واقعة فى موقع
المفرد كما قلناه ثم الذى فى كلام الجماعة ان المحل فى جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها وقد صرح به المصنف
قبل هذا فى الثالث من التنبيهات التى ذكرها عقب الكلام على الجملة الابتدائية من الجمل التى لا محل لها حيث حكى عن المبرد

في نحو ان قمت اقم انه على اضمار الفاء قال وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل او الجزم بالعطف على
محل الفاء المقدرة وما بعدها وصرح به ايضا فيما يأتي من باب حيث قال وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها وهو اصدق بل
صرح في اقسام العطف من الباب الرابع بان هذا قول الجميع وسيأتي الكلام عليه وهذا الذي ذكره الجماعة يجب
ما فيه وذلك لان الفاء وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو مصدر بمضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار
وهو معنى قولهم ان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان
المراد بالمفرد فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل فانظر
الى هذا المعنى الا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع انها يمكن ان يقدر
بمضارع مرفوع فيقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وعلى ذلك فقس
واما ما قاله المصنف هنا من ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء فلا وجه له فان الجزم لا يحل في هذا الموضع وكيف وهذه الفاء
مانعة من جزم ما بعدها وقال الزمخشري في قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم
ونكفر عنكم من سيئاتكم ان نكفر قرئ بالنون مرفوعا عطفا على محل ما بعد الفاء وعلى انه خبر مبتدأ محذوف اي ونحن نكفر
او على انه جملة من فعل وفاعل مبتدأه ومجزوما عطفا على محل الفاء وما بعدها لانه جواب الشرط الى هنا كلامه فجعل المحل
في حالة الجزم محكوما به لمجموع الفاء وما دخلت عليه وهذا ما مر واما جملة ما بعد الفاء في محل رفع فيشكل ايضا اذ الجملة
المرفوعة المحل انما يكون خبرا او نائبا بغير فاعل او مبتدأ او فاعلا على الخلاف في الاخيرين ولا شيء من ذلك يمكن اعتباره ههنا
فان قلت يحتمل ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي فاخفاؤكم هو خير لكم قلنا لم حكم على محلها بالرفع قلت ظاهر كلامه ان الضمير
عائد الى الاخفاء المفهوم من الفعل وذلك انه قال فهو خير لكم فالاخفاء خير لكم ولم يزد على ذلك فظاهره ان ليس ثم شيء
محذوف ولو سلم كون هذه الجملة خبر محذوف كما ذكره السائل لم يصح عطف نكفر عليه لعدم الرابط وتقديره تكلف لا داعي
اليه واعلم ان بعض المعاصرين من اصحابنا المصريين اول الجواب عن هذا الاشكال الذي اوردته على ادعائهم كون الجملة
الجزائية ذات محل بان قال كان هذا انشأ من ان معنى قولهم الجملة التي لها محل من الاعراب هي التي تحل المفرد محلها انه لو
اتى بمفرد موضع تلك الجملة بقي التركيب بحاله صحيحا كقولك جاء زيد يضحك ضاحكا وليس هذا معنى كلامهم والا لتخلف في الحكية
مع القول والمعلق عنها وانما معناه ان تحل محلها المفرد مع تغيير التركيب بغيره اما او من غير تغيير اعني انه لا يشترط بقاء الكلام
على حاله وهو هنا كذلك فاذا قلنا ان جاء زيد فهو مكرم كان معناه اكرام زيد مرتب على مجيئه فيما يأتي هذا كلامه قلت
ظنه ان منشأ الاشكال ما ذكره ليس بظن صادق بل منشأه تصريحهم بان كل جملة ذات محل لا بد من صحة حلول المفرد
محلها فكل من خبر المبتدأ او الحال او النعت وغيره مما حكموا على الجملة فيه بانها ذات محل يصح وقوعه مفردا ولو ليس النظر
الى خصوصية التركيب وصحته بقائه على حاله من الخطأ واما قوله والا لتخلف في الحكية مع القول والمعلق عنها فجعله لذا

اللام

اللام على جواب ان الشرطية وقد علمت ما عليه وهذا مبني على الظن وقد علمت ما فيه وعلى ما قررناه من انه لا بد من صحة وقوع
المفرد في موضع الجملة ذات المحل لا يتخلف في الحكية ولا في المعلق عنها وذلك لان كلا منهما مفعول به وهو يقع مفردا بلا شك
الا ترى انك تقول قلت كلاما وعرفت زيدا واما ما تخلف فيه من فهم كلامهم على الوجه الذي قرره فمفض الى كون كل من
جملتي الشرط والجزاء ذات محل من الاعراب دائما وهو باطل بل مفض الى ان محل كل منهما الرفع ولا ريب في اختلاله فان قلت
اذا كان الامر على ما اخترته من ان جملة الجزاء لا محل لها اشكل جزم الفعل من نحو قوله تعالى ويذرهم وقوله ونكفر عنكم
من سيئاتكم فما وجهه قلت يحتمل ان يوجه بانه مجزوم بحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه اي و
ان لم يفعل ذلك يذرهم وان تفعلوا ذلك نكفر عنكم فالمعطوف هو جملتا الشرط والجزاء جميعا لا فعل الجزاء وحده حتى يقال عطف
على المحل فتأمله قال والفاء المقدرة كالموجودة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها اقول هذا صدر بيت عجزه والشر
بالشر عند الله مثلان وقد انشد المصنف هذا الصدر في اخر الكلام على الجملة الخامسة التي نحن نتكلم فيها وانشده ايضا
في الباب الاول في حرف الالف في فصل اما بالفتح وانشده في فصل اذا وانشده ايضا في الباب الخامس في تراجم
الحذف حيث تكلم على حذف فاء الجواب وانشد العجز المذكور في ترجمة الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة من الباب الرابع
قال ومنه عند المبرد نحو ان قمت اقوم وقول زهير وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم اقول
في قول زهير الرفع عطفا على المضاف من قوله نحو ان قمت اقوم والجر عطفا على المضاف اليه والمراد بالخليل هنا الفقير المختل
الحال وليس المراد به الصديق والمسألة مصدر سأل تقول سأله سؤالا ومسألة ويروى مسغبة موضع مسألة وعلى هذا
انشده الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف
خبره اي لا غائب مالي ولا عندي حرمان ويحتمل ان يكون معطوفا على خبر مالي على ان تأويله باسم المفعول او على حذف
مضاف اي لا مالي غائب ولا محروم او ولا ذو حرمان ويحتمل ان يكون خبرا عن مبتدأ محذوف وهو ضمير يعود على المال
اي لا غائب مالي ولا حرم هو على التأويل باسم المفعول او حذف المضاف كما مر والعطف على هذا وعلى الاول اما من عطف
الجمل او المفردات ولا ينبغي جعل حرم على تقدير انه خبر للمال او معطوف على خبره باقيا على مصدريته مرادا به المبالغة من غير
تأويل ولا حذف كما في قولها فانما هي اقبال وادبار لانخرام المدح بإباه اذ لا يلزم من نفي الحرمان البليغ نفي مطلق الحرمان
والثاني هو المطلوب قال وهو احد الوجهين عند سيبويه اقول الضمير من قوله وهو عائد الى الجعل مثل الجملة المذكورة
جوابا مقرونا بالفاء مقدرة وهذا الوجه سكت المصنف عن نقله عن سيبويه فيما تقدم حيث تعرض الى هذه المسألة
بعد ذكر الجملة الابتدائية في ثالث التنبيهات الذي عقده لما يجري فيه من الجمل خلاف منشأ انقسام لا قال وحينئذ
فلا يجزم ما عطف عليه اقول لان الفعل مرفوع لفظا وليس في محل جزم فلا سبيل الى جزم ما يعطف عليه فان قلت
ما هذه الفاء من قوله فلا يجزم قلت هي الفاء الداخلة على جواب الشرط وذلك لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط

كما ذكر سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما صرح به الرضي وغيره فان قلت لكن هذه الجملة فعلية فيصلح ان تجعل
شرطا فيمتنع الفاء قلت هي خبر مبتدأ محذوف اي فهو ولا تجزم ما عطف عليه فالجواب اسمية على اصل ما قالوا في ومن عاد
فينتقم الله منه قال ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان اتاني اكرمه اقول لانه قد فرض ان هذا الفعل المرفوع
ليس في مركزه الاصلي فانتفى المحذور المانع من التفسير وهو عمل ما بعد اداة الشرط فيما قبلها اذ المفسر هنا ليس بعد الاداة
البتة بل هو واقع قبلها تقديرا وهاتان المسألتان المرتبتان على الخلاف بين سيبويه والمبرد منعا وجوازا قد اسلف المص
ذكرهما في اوائل الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب في ثالث التنبيهات التي اشرنا اليه انفا قال ومنع المبرد تقديم
التقديم محتجا بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره ولا يجاد ضرب غلامه زيدا اقول يعني واللازم باطل عند سيبويه
وغيره من الجمهور بيان الملازمة ان منع هذا التركيب ملازم لجواز عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو باطل فلو جاز
فيما وقع في موضعه ان ينوى به غير ذلك الموضع لامكن انتفاء المانع المذكور بان ينوى بالفاعل التأخير عن المفعول فينتفي
عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة فيزول المانع فيجوز هذا التركيب ولم يقل به سيبويه ولا غيره من الجمهور قلت وهذا في
الحقيقة غير وارد على سيبويه لان له ان يمنع كون اقوم من قولك ان تأت اقوم واقعا وانما موضعه اذ لو كان كذلك لجزم وتقدير الفاء
المانعة من الجزم على خلاف الاصل لا سيما وتقديرها يوجب تقدير مبتدأ يكون اقوم خبرا عنه لتكون الجملة اسمية حتى
يفتقر الى تقدير الفاء المانعة من الجزم على خلاف الاصل لا سيما وتقديرها يوجب تقدير مبتدأ يكون اقوم خبرا عنه حتى
لتكون الجملة اسمية حتى يفتقر الى تقدير الفاء فان قلت وتأخير الشيء عن محله على خلاف الاصل فهو مشترك الالزام
قلت لكن يترجح مذهب سيبويه بالتزام العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضيا وهو اية كون الجواب محله وفاقا
قلت هل ما اختلف فيه سيبويه والمبرد من توجيه هذه المسألة ثابت مع جوازها في الاختيار ام هو مع القول باختصاصها
بالضرورة قلت صرح بعض المتأخرين بان الائمة على جوازها في الشعر وصرح بعضهم بانها لا تجوز الا في الضرورة وظاهر
كلام اخرين منهم ابن الحاجب جواز المسألة لا على ان المرفوع مؤخر من تقديم كما يقوله سيبويه ولا على اضمار الفاء كما يقوله
المبرد بل على ان الشرط اذا كان ماضيا ووقع الجزاء مضارعا فلك فيه الوجهان الرفع والجزم اما الجزم فظاهر واما الرفع فلان
الوضع هو لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل قال وفيه نظر لان كلامنا في حال السعة وهذان
الوجهان مختصان بالضرورة قال والاولى ان يقال تغير عمل ان ضعف في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها
وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا كما تجزم سائر الجوازم
شيئا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا في النهي هذا كلامه قلت وهو مما يوقف وتكثير سوقه تكرير لما قدمناه من ان جملة الجواب
لا محل لها اصلا اذ غاية ما يلزم عليه في بعض الصور كون حرف الشرط انما عمل في شيء واحد وهو فعل الشرط والجواب يستنكر
لما تقدم ونقل الرضي عن الكوفيين ان رفع الجواب في مثل ان تأت اقوم ولحيلة ان جزم الجواب عندهم انما هو على الجوار فاذا

مبني على ان الفاعل وقع في موضعه مقدما على المفعول وقد التبس بضمير يعود اليه فجواز هذا التركيب ملزوم لجوازه

لم يجزم

لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وفي كلام المصنف ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد تقدم التنبيه عليه مرارا قال
قيل ولهذا لا يجوز ان قام ويقعد اخواك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة باسرها لزم العطف على الجملة قبل ان يكمل
اقول يعني هذا القائل بان هذا يلزم واللازم باطل لانه لا يعطف على شيء الا بعد ان يتم قبل الاتيان بالعاطف قلت وهو
منتقد من وجهين احدهما ان اللازم ليس بباطل في باب التنازع وما استدل به منه والثاني ان قضية هذا الاستدلال
ان يكون العطف المذكور ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات وحينئذ يكون الفعل المجزوم لفظا معطوفا على الفعل المجزوم
محلا او فاعل هذا الفعل المجزوم وهو الف الاثنين معطوفا على الفاعل الواقع بعده وهو اخواك فقد وقع هذا القائل فيما فر منه
وكان المصنف لم يرتض هذا الدليل لما ذكرنا او لغيره فاورده على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض قال وقرأ غير ابي عمرو
لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن بالجزم اقول واما ابو عمرو فقرأ بالنصب عطفا على المنصوب وهو فاصدق فان قلت
المنقول ان المصاحف اتفقت على كتابة هذا الحرف بدون واو فما وجهه قلت لعلها حذفت اختصارا في الخط كما وقع في كثير من
المواضع وان كان ذلك خارجا عن مصطلح اهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة فلا يعارضه مثل هذا قال ويسمى
العطف على المعنى اقول نظرا الى كون المعطوف عليه جوابا انما هو من حيث المعنى لا من حيث اللفظ لوجود الفاء المانعة من
الجزم فملاحظة اسقاطها وجعل جزم الفعل الواقع بعدها على انه جواب للتحضيض امر منظور فيه الى المعنى قال ويقال
له في غير القران العطف على التوهم اقول يعني توهم ما هو موجود ليس بموجود وانما اجتنبت هذه العبارة في القران
رعاية للادب وتحاشيا من الاتيان بما يوهم امرا غير لائق قال ومحل الجزم لانه جواب التحضيض وجزم بان مقدرة اقول
هذا على قول الاكثرين ومذهب الخليل وسيبويه ان جزمه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط
جزمت لذلك ومذهب السيرافي والفارسي ان الطلب نائب مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا
في قولك ضربا زيدا انما هو به لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه وقد مرت المذاهب الثلاثة المذكورة مقررة في الباب الاول في
حروف الجزم في اثناء الكلام على اللام العاملة للجزم قال وعلى هذا فيضاف الى الضابط المذكور او جواب طلب اقول
يعني وعلى هذين القولين يترك الاقتصار على قولنا او لا الواقعة بعد الفاء واذا لجواب الشرط جازم فيضاف الى الضابط
المذكور او جواب طلب بالنصب عطفا على محل اذ في ذلك الضابط جوابا لشرط جازم قال ولا يتقيد هذه المسألة بالفاء لانهم
انشدوا على ذلك قوله فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم واستدرج نويا اقول يعني ان هذه المسألة وهي مسألة جواب
الطلب لا تتقيد بالفاء الداخلة على المضارع المنصوب بان مضمرة بعدها بدليل انهم انشدوا شاهدا على ذلك هذا البيت
وليس فيه مضارع منصوب وابلوني بهمزة قطع اي اعطوني من قولك ابليته معروفا اذا اعطيته والبلية الناقة
التي كانت تعقل في الجاهلية عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت او يحفر لها حفرة وتترك فيها الى ان تموت و
استدرج معناه ادنى على التدريج شيئا فشيئا ونويا اي نواي وهي الجهة التي تنويها المسافر ولكنه قلبت الالف ياء وادغمها

فى باء الضمير وهى لغة هذيل والشاعر هذلى كما صرح به المصنف فى اقسام العطف حيث اعاد انشاد هذا البيت فقال
يقول اعطونى فانكم هذه لعلى اصالحكم باعطائى اياكم واذن جهز سفرى اقصدها بركوبى لها قال وقال ابو على عطف على
استدرج على محل الفاء الداخلة فى التقدير على لعل وما بعدها اقول فعلم بذلك ان هذه المسئلة غير مختصة بالفاء
الداخلة على المضارع المنصوب وان الحكم المذكور وهو العطف على محل الفاء وما بعدها ثابت مطلقا سواء دخلت الفاء على
مضارع منصوب كما فى فاصدق واكن او دخلت على غيره كما فى البيت فانها دخلت فيه مقدرة على جملة اسمية لا على مضارع
منصوب قلت لكن فى ادعاء تقدير الفاء هنا نظر وذلك لان الطلب لا يلزم ان يجاب دائما حتى يتحمل فى الاسمية الواقعة
بعده فى البيت انها جواب وان الفاء مقدرة بل يجوز ان يكون هذه الاسمية استينافا بيانا وذلك انه لما قال ابلونى
بليتكم قدر انه قيل له لم تفعل فقال لعلى اصالحكم فان قلت فيشكل اذا جزم استدرج اذ لا مجزوم قبله يعطف عليه
لا لفظا ولا تقديرا قلت لا نسلم انه مجزوم بل هو مرفوع والجملة هذه معطوفة على خبر لعل وهى اصالحكم وتسكينه للتخفيف
لا للجزم كما فى قوله تعالى وما يشعركم بسكون الراء على قراءة ابى عمرو قال وبعد فالتحقيق ان العطف فى الباب من العطف
على المعنى لان المنصوب فى تاويل الاسم فكيف يكون هو والفاء فى محل الجزم اقول قد سبق نظير قوله وبعد فالتحقيق مرات
وتكلمنا عليه فى حرف الفاء من الباب الاول والتقدير واقول بعد ذلك تنبيه فالتحقيق كذا ومعنى كلامه ان العطف فيما
منصبة نحن فيه من قبيل العطف على المعنى وذلك لان ان المقدرة وصلتها فى تاويل اسم معطوف على مصدر متصيد من الفعل
السابق فى جملة الطلب اى لو لا يكون تاخير منك فتصدق منى واذا كان كذلك فكيف يكون هو والفاء فى محل الجزم وقد
علمت انه لا مجزوم على هذا التقدير لا لفظا ولا محلا قلت وقد سبق فى الباب الاول فى حرف الفاء ان المنصوب بعدها
منصوب بان مضمرة وانها مع صلتها فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف على ما حققه الرضى فالذى فى محل الجزم ليس
الفاء والاسم المفرد كما توهم حتى يستشكل وانما الجزم محكوم به لمحل الفاء وما بعدها وهو جملة فهو فى ذلك كما لو وقع فى جواب
الشرط الجازم على راى الجماعة وفيه ما مر ثم فى قول المصنف لان المنصوب فى تاويل الاسم تسامح لان المأول بالاسم
هو ان وصلتها لا الفعل المنصوب وحده الجملة السادسة قال ومن مثل المنسوقة المحل ربنا انزل علينا مائدة من
السماء تكون لنا عيدا اقول لما كان كون الجمل فى الايات المذكورة اولا وهى لا بيع فيه من قوله من قبل ان يأتى يوم
لا بيع فيه وترجعون فيه من قوله واتقوا يوما ترجعون فيه ولا ريب فيه من قوله انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه
تابعة فى الاعراب لما قبلها من المفردات امرا ظاهرا استغنينا عن ذكرها هنا واحدا ثم اردفنا بما هو محتمل للتبعية وغيرها او
لهذا فصلها عن سوق الامثلة المتقدمة وعبر بالاسلوب ومعنى تكون لنا عيدا تكون يوم نزولها اى يوم سرور وقيل هو
يوم الاحد ومن ثم اتخذه النصارى عيدا او يحتمل ان يكون بالعيد السرور العائد ولهذا يقال يوم عيد فيكون معناه
تكون لنا سرورا وفرحا وعليه فضمير تكون عائد الى المائدة ولا يحتاج الى التقدير الذى فى الوجه الاول لجعلت كانها

عيني

تحيتنا من الفرح والسرور والاسناد مجازى قال ونحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى وذلك فيمن رفع يرث اقول
الذين قرأوا بالرفع من السبعة هم غير ابى عمرو والكسائى ويجوز على قراءتهم ان تكون الجملة صفة لوليا ويجوز ان تكون
مستانفة فهو من قبيل المحتمل ولهذا نظمه المصنف فى هذا السلك ولكنه لم يصرح باحتمال غير الوصف فكان ذلك لظهوره
ومعنى يرثنى يصلح لان يوحى اليه ولم يرد ان يرث النبوة تورث قال واما من جزمه فهو جواب للدعاء اقول الجزم قراءة
ابى عمرو والكسائى اى ان تهبه لى يرثنى قال ابو البقاء والرفع على الصفة اقوى لانه سأل وليا هذه صفته والجزم لا يحصل
هذا المعنى وقيل الجزم اولى لان الرفع يحمل على الاستيناف لا على الصفة لئلا يلزم انه لو لم يوهب له ما طلبه لوجب يحيى
فى حيوة زكريا عليهما الصلوة والسلام قال ومثل ذلك ارسله معى ردا يصدقنى فيمن رفع يصدق وجزمه اقول بالجزم
قرأ حمزة وعاصم على انه جواب ارسله وبالرفع قرأ الباقون اما على ان الجملة صفة لقوله ردا وهو العون اى عونا مصدقا او
على انها حال من ضمير الغائب اى ارسله مصدقا فيتعدد الحال اذ ردأ حال ايضا من الضمير المذكور ويحتمل الاستيناف
ومعنى تصديقه لموسى عليه السلام اعانته اياه بزيادة البيان فى اثبات دعواه ان احتاج لا ان يقول له صدقت فان
الشقيق بهذا المعنى لا يحتاج الى فضل فصاحة قال وقال ابو البقاء فى قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة الاصل فهى تصبح والضمير للقصة وتصبح خبره او تصبح بمعنى اصبحت وهو معطوف على انزل فلا محل له
اذا اقول فجعل ابو البقاء جملة تصبح الارض مخضرة محتملة لان تكون ذات محل من الاعراب وان لا تكون كذلك على التقديرين
المذكورين وسيأتى ما فيه قريبا وانما لم ينصب تصبح جوابا للاستفهام الواقع قبله لامرين احدهما ان الاستفهام بمعنى
الخبر اى قد رأيت فلا يكون له جواب والثانى ان ما بعد الفاء انما ينصب اذا كان المستفهم عنه سببا له ورؤيتك
لانزال الماء ليس سببا لاخضرار الارض وانما السبب انزال الماء هذا معنى كلام ابى البقاء ايضا قال والثانى
تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به ولا محل له اقول يعنى مع ان الامر بالعكس اذ المخبر به ذو محل قطعا فيلزم
ان يكون المعطوف عليه ذا محل ولا محل له من كلام المصنف جملة خالية من الفعل اى تقديره الفعل خاليا من المحل وفى كلامه
تجوز فان المخبر به ليس الفعل فقط والمعطوف ايضا كذلك وانما المخبر به الجملة وكذا المعطوف هو الجملة لكنه عبر عن الكل
بلفظ الجزء قال وجواب الاول انه قدرنا الكلام مستانفا والنحويون يقدرون فى مثل ذلك مبتداء كما قالوا فى و
تشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير وانت تشرب وذلك اما لقصدهم ايضاح الاستيناف او لانه لا يستانف الا على
هذا التقدير والا للزم العطف الذى هو مقتضى الظاهر اقول يعنى ان النحاة قالوا فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن
ان رفع تشرب على الاستيناف والتقدير وانت تشرب وانما ارتكبوا هذا التقدير لاحد من الامرين اما لقصدهم
التقريب وايضاح الاستيناف للسامع لا لان تقدير المبتداء شرط للاستيناف واما لانه لا يستانف الا بهذا التقدير
ولولا ذلك لكان العطف الذى هو مقتضى الظاهر لازما اذ هو مع عدم التقدير ممكن بان يجعل تشرب مجزوما

علقا على أكل المجزوم وفي كلام المصنف اشياء منها ادخال اللام في جواب ان الشرطية وقد اسلف كثيرا ومنها تسليمه لابي
البقاء تقديره بضمير القصة مرفوعا ولا نعلم ان احدا اجازه ومقتضى المنع قائم لعدم الدليل عليه لو حذف اذ الخبر مستقل
ليس فيه رابط ولهذا منعوا حذف عائد الموصول اذا كان في الصلة ضمير اخر يصلح للربط كالضمير الاول من قولك مررت
بالذي مررت به في داره اذ لو حذف لم يفهم تأويل واما حذفه منصوبا في مثل قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جآذرا وظباء فليصيرونه بالنصب في صورة الفضلة مع قيام الدليل عليه وهو ان الناسخ لا يدخل على اداة مجازاة كلام
ومنها تجويزه ان يكون مراد النحاة ان الاستئناف لا يكون الا على تقدير مبتداء وفيه نظر لاطلاقهم القول بان مثل أشرب
مستأنف ولو قدر ان خبر المبتدا محذوف لم يكن مستأنفا فحمل الكلام على ان مرادهم بكونه مستأنفا انه بعض كلام مستأنف
بعيد ولو سلم لزمهم تقدير ما لا حاجة اليه ومنها استدلاله على ان مرادهم ذلك بانه لو لم يقدر مبتداء لزم العطف الذي
هو مقتضى الظاهر وهذا غير جائز لان لزوم العطف انما هو عند قصد التشارك كما اذا قصد ان الشرب منهي عنه كا
الاكل في المثال المتقدم واما عند انتفاء هذا القصد بانه يكون الغرض من الثاني افادة معناه على طريق الاستقلال
فكيف يلزم عطفه على الاول مع كون العطف مخلا بالغرض المطلوب وليت شعري ماذا يصنع المصنف بمثل قوله ثم واتقوا
الله ويعلمكم الله فقد قالوا وقد قال هو عنهم في الباب الاول لحروف الواو ان يعلمكم مستأنف فيمكن ان يقال هنا ولو لم يقدر
مبتداء اي وانتم يعلمكم الله لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر **قال** ويجب على هذا ان يدعوا ان الفاء في ذلك
وفي نظائره ومن نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب
الشرط وفي نحو احسن اليك فلان فاحسن اليه **اقول** يعني انه يجب على الذي قررناه من ان الفاء تربط الجملتين منزلة الواو
ان يدعى كون الفاء مخلصة للسببية كما نص عليه ابن الحاجب لتصير الجملتان في حكم جملة واحدة وان الفاء اخرجت عن العطف
لئلا يخرج المعطوف عن القاعدة المقررة في انه في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله وهو محذور كما ان الفاء قد اخلصت
لمعنى السببية في جواب الشرط ولا تجعلها للعطف اذ لا يعطف الجواب على الشرط وكذا في نحو احسن اليك فلان فاحسن اليه
لئلا يلزم في هذا عطف الانشاء على الخبر **قال** ويكون ذكر ابي البقاء للعطف تجوزا او سهوا **اقول** يكون اما مرفوع
على الاستئناف او منصوب على انه معطوف على المتقدم اي ويجب على هذا ان يدعي اخلاص الفاء للسببية وان يكون ذكر
ابي البقاء للعطف اما تجوزا بان يكون قد اطلق على فاء السببية كونها عاطفة لمشابهتها في الصورة للعاطفة او سهوا بان
يكون غرضه ذكر السببية فسبقها بذكر العطف واقول كل ذلك لم يكن تجوزا ولم يشبه بناء على ما قال الرضي من ان
الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتداء والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها معنى بكون مضمونها عقيب مضمون
الاولى متراخيا او لا او بغير ذلك جاز تجريد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان
مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب او لا كما تقول الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي

تعقب

تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذي تزول الجبال ولا يزول انا اذ المعنى الذي يتيقن عدم زواله بزوال الجبال
انا هنا تساوى الواو الفاء وثم من جهة التعلق المعنوي وهو الاقتران المعلوم من قرينة الحال بخلاف قولك الذي قام وقعدت هند
انا فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوي وهو الاقتران اذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل جاز كما تقول الذي قام و
قعدت هند في تلك الحال انا هنا كلامه وعنه ما يخرج الجواب عن الاشكال الثاني الذي اورده المصنف على ابي البقاء
مع عدم القول بتجوزه او سهوه اذ المعنى في الاية الم تر ان الله تعقب انزاله من السماء ماء اصباح الارض مخضرة
ولكني اقول في حصر الرضي التعلق المعنوي في مسئلة العطف بالواو على الاقتران نظر اذ لا مانع من قيام قرينة تدل على
التعقيب او التراخي فيكون التعلق المعنوي فيها من هذه الجهة كما في الفاء وثم تقول الذي قام وقعدت هند بعقب تلك الحال
انا او كذا الذي قام وقعدت هند مع التراخي عن تلك الحال انا فهذا يقعد على حسب ما تقدم في الفاء وثم سواء من غير فرق
قال ومما يلتحق بهذا البحث انه اذا قال قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية
تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان القول لمجموعهما فكل منهما جزء المقول كما ان جزئي الجملة الواحدة
لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتأمله **اقول** من هنا يخرج الجواب عن اشكال اورد على صاحب التلخيص حيث مثل
بقوله وقال رائدهم ارسوا نزاوله لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع ان الاولى لا محل لها
فقيل عليه كيف يتاتى كون ذلك من هذا القبيل مع انها محكية بالقول فهي في محل نصب على المفعولية واجيب بان نفي المحل عنها انما هو باعتبار
كلام المحكي عنه اذ هي فيه استئنافية ومن هذه الجهة وقع التمثيل وهذا لا حاجة اليه لان كلا من الجملتين على الانفراد لا
محل لها اما في كلام الحاكي فلانها جزء المحكي وذو المحل هو المجموع لا جزؤه واما في كلام المحكي عنه فظاهر فاتضح التمثيل بكل
اعتبار غير اني اقول الذي ينبغي اعتماده انا اذا وجدنا جملتين متعاطفتين بعد القول كالمثال الذي اورده المصنف لم
يثبت القول بانهما في محل نصب بناء على ان المقول هو مجموعهما لان هذا لا جزم به بل انما يثبت لو كان جاز هذا الوجه يجوز وجه اخر
وهو ان يكون المحكي عنه قال عبد الله منطلق على حدة وقال عمرو مقيم على حدة من غير ان يكون قد عطف احدى الجملتين
على الاخرى ومع قيام هذا الاحتمال لا يتاتى الجزم بل نقول يجوز ان يكون المقول مجموعهما على الصورة المحكية فالمحل
للمجموع لا لشيء من اجزائه ويجوز ان يكون كل من الجملتين مقولا على حدة بطريق الاستقلال فالواو من كلام الحاكي فيقدر
عامل اخر يحكى به الثانية ويكون كل من الجملتين حينئذ في محل نصب ولا سبيل الى القطع باحد الاحتمالين الا بدليل
قال وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاء به واذا قيل ان وعد الله حق **اقول** يعني لان المراد بالجملة لفظها فحكم لها بحكم
المفرد وبهذا الاعتذار فاض بمواخذة على المصنف فان الكلام في الجملة الباقية على جمليتها لا التي في حكم المفرد فادخال
هذا النوع فيما نحن فيه غير مستقيم وعدم التنبيه على مثله **قال** فاما ان كان المعنى ما يقول لك كقائل مؤمنات من الكلمات
المؤذية ما قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بدا به الزمخشري فالجملة استئناف **اقول** كان لما كان

وتقول الذي جاء ثم غربت الشمس
زيد اذ المعنى الذي تراخى مجيئه عن
غروب الشمس زيد

اخباره بان كفار قومه لا يقولون له الا مثل ما قالوا للرسل كفار مخوفهم من الكلمات المؤذية مظنة تاسف وحزن فلذ
انه قيل له لا تاسف ولا تحزن وانتقال لم لا اسف واحزن فقيل ان ربك لذو مغفرة لكل انبياء وذو عقاب اليم اى
لاعدائهم ففيه من الوعد له والوعيد لمن يؤذيه ما يكون مقتضيا لعدم تاسفه وحزنه فكانت هذه الجملة استينافية
وقعت جوابا عن سؤال علة النهى المقدر **قال** وقال ابن جنى فى قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى
كيف تلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجته واخرى اى اشكو حاجتين تعذر التقائهما **اقول** تقدم فى الباب الاول فى فصل
كيف من حروف الكاف انشاد هذا البيت ومر لنا فيه كلام هنالك فراجعه **الجملة السابعة قال** التابعة لجملة لها محل ويقع
ذلك فى بابى النسق والبدل خاصة **اقول** هذا الحصر يبطل بمثل قولنا زيد قام ابوه قام ابوه فان الفعلية الثانية فى محل رفع
على انها تاكيد لجملة الخبر فهى تابعة لجملة لها محل وليست فى باب النسق ولا فى باب البدل **قال** والثانى شرطه كون الثانية اوفى
من الاولى بتادية المعنى المراد نحو واتقوا الذى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان دلالة الثانية
على نعم الله مفصلة بخلاف الاولى **اقول** فيه نظر وذلك لان الكلام فى الجملة التابعة لجملة ذات محل من الاعراب والاية ليست
كذلك فان الجملة الاولى وهى قوله امدكم بما تعلمون صلة للموصول فلا محل لها والثانية وهى قوله امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
بدل منها فلا محل لها ايضا وقد يعتذر عنه بان التمثيل بالاية الشريفة انما هو لكون جملة البدل اوفى بالدلالة على المقصود
من الجملة المبدل منها لا لكون الثانية تابعة لما له محل لها ايضا **قال** وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا **اقول** انشد المصنف
هذا الشاهد فى الباب الرابع فى ترجمة ما افترق فيه عطف البيان والبدل وعجز البيت والا فكن فى السر والجهر مسلما
ودعوى المصنف ان لا تقيمن عندنا جملة ذات محل من الاعراب لانها جارية مجرى ما اسلفه من قوله ان عمرا مقيم من قوله قال زيد
عبد الله منطلق وعمرو مقيم لا محل له وان المحل للمجموع الجملتين اذ المقول وكل منهما على انفراده جزء المقول وذلك بعينه
آت فى البيت فان مجموع الجملتين وهما قوله ارحل لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحدة من الجملتين جزؤه فلا يكون لها محل على
مقتضى ما سبق والقول بانه اراد التمثيل لكون الثانية اوفى بتادية المعنى المراد لا لكون الثانية ذات محل كما اسلفنا
فى الاعتذار المتقدم بعيد لان المصنف يكون حينئذ لم يمثل المسئلة المقصودة بالكلام عليها وانما مثل لشرطها بما لين و
لا يخفى ما فيه **قال** فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى **اقول** كذا فى تلخيص
المفتاح واورد عليه التفتازانى فى الشرح المطول ان لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لا
موضوع للنهى ولما اظهار كراهة المنهى فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة واجاب بانه
لا نزاع عندى صار بحسب العرف حقيقة فى اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندى ولا يراد كفه
عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره هذا كلامه وقد ظهر مخالفة لا تقيمن لارحل لان الاول ثبت فيه عرفا اقتضى كونه
حقيقة فى اظهار الكراهة للاقامة واما ارحل فليس كذلك **قال** قيل ومنه قوله ذكرتك والخطى يخطر بيننا وقد نهلت

منا المثقفة السمر فانه ابدل وقد نهلت من قوله والخطى يخطر بيننا بدل اشتمال **اقول** جعله من قبيل بدل الاشتمال
لما بين نهل الرمح من الدم بالطعن وخطرانه من الملابسة اللزومية والبيت لابى عطاء السندى وهو من ابيات الحماسة
والخطى رمح منسوب الى الخط وهو موضع باليمامة وهو خط هجر ينسب اليه الرماح الخطية لانها تحمل من بلاد الهند فتقوم
به وخطر الرمح يخطر بفتح الطاء المهملة فى الماضى وكسرها فى المضارع اى اهتز وقيل الخطران الرمح ارتفاعه وانخفاضه
للطعن كذا فى الصحاح ونهل بالكسر اذا شرب الشرب الاول والمثقفة الرماح المسواة وكون الجملة الثانية بدل اشتمال
من الاولى على سبيل التعيين فى هذا البيت لم اقف عليه منصوصا والذى رايته فى تنبيه ابن جنى على مشكل الحماسة
ما نصه وقد نهلت منا المثقفة منصوب الموضع بقوله ذكرتك الا انه بدل من قوله والخطى يخطر بيننا وذلك منصوب
بقوله ذكرتك وجاز ابداله منه لما فى الثانى من البيان الزائد على ما فى الاول الا ترى انه قد يخطر الخطى بينهم ثم لا
يكون مع ذلك ناهلا الا بان يكون بل وكلام ابن جنى عن ثم قال وجاز ان يكون قوله وقد نهلت منا المثقفة وان كانت جملة من فعل
وفاعل من قوله الخطى يخطر بيننا وان كانت من مبتدا وخبر من حيث كانت تقرب الماضى من الحاضر والحاضر كالاسم ثم قال
ويجوز ان يكون قوله وقد نهلت حالا من الضمير المجرور فى بيننا فلا يكون اذا تماما قبله هذا كلامه **فلت** لم يجعل البدل فيه
متعينا بل جوز الحالية ايضا لكن فى جعل صاحب الضمير المضاف اليه بين نظر وكلامه مقتض لان الفعلية انما تبدل
من الاسمية عند وجود المقرب ولم اقف عليه لغيره **قال** ومن غريب هذا الباب قوله فقلت لهم قوموا اولكم واخركم
زعم ابن مالك ان التقدير ليقم اولكم واخركم وانه من بدل الجملة من الجملة **اقول** اورد المصنف الجملة معمولة لفعل القول
فيتمكن من دعوى كون الثانية تابعة لجملة لها محل ولا يجدى به ذلك شيئا فان المجموع هو المقول فلا محل لشئ من اجزائه
كما سبق له **قال** كما قال فى العطف فى نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولا نخلفه نحن ولا انت ولا تضار والدة بولدها
ولا مولود له بولده **اقول** انما قال ابن مالك بذلك لانه شرط فى عطف المفرد على المفرد ان يكون المعطوف او ما فى معناه
صالحا لمباشرة العامل فالاول كقام زيد وعمرو فعمرو صالح لمباشرة العامل اذ يصح ان يقال قام عمرو والثانى كقام
زيد وانت فانت لا يصلح بنفسه لمباشرة العامل اذ لا يصح ان يقال قام انت لكن العامل يباشر ما هو بمعناه كقمت فى
ثم جعل العطف فى الامثلة التى ساقها المصنف من باب عطف الجمل على المفردات وفى الباب الخامس من هذا الكتاب فى
النوع الخامس من الجهة السادسة ذكر هذه المسئلة ايضا **قال** قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر
والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع **اقول** هذا على ان الاستثناء راجع الى قوله لست عليهم بمسيطر و
يحتمل ان يكون من تولى لين مبتدا وانما هو فى محل نصب على الاستثناء وهو راجع الى ما تقدم ثم يحتمل الانقطاع
كالاول والمعنى لست بمسئول عليهم لكن من تولى منهم فان لله تعالى الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الاكبر الذى هو
عذاب جهنم ويحتمل الاتصال اى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فانت مسلط عليه اى بالجهاد والقتل قال

الجملة السابعة

الزمخشري وقيل هو الاستثناء من قوله فذكر انما انت مذكر الا من انقطع طمعك في ايمانه وتولى واستحق العذاب الاكبر
وما بينهما اعتراض قلت الظاهر على هذا ان الاستثناء متصل لكن يلزم عليه وقوع التفريغ في الايجاب ولا يخلو
منه هنا لاستقامة المعنى والمراد بقوله استثناء من قوله فذكر ان الاستثناء من مفعول قوله فذكر فهو على حذف مضاف
قال وقال جاءني القوم الا امراتك بالرفع انه مبتداء والجملة بعده خبر اقول قال ابن مالك في التوضيح حق المستثنى
بالا من كلام تام موجب ان ينصب مفردا كان او مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى انا لمنجوهم اجمعين الا امراته قدرنا
انها لمن الغابرين ولا يعرف اكثر المتاخرين من البصريين في هذا الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت
الخبر ومحذوفه فمن الاول قول ابي قتادة احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم وقالا بمعنى لكن وابو قتادة مبتدا ولم يحرم
خبره ومثله نعم ما للشياطين من سلاح ابلغ في الصالحين من النساء الا المتزوجون اولئك المطهرون المبرؤن
من الخناء ومن الثاني قوله تعالى ولا تدري نفس باي ارض تموت الا الله اي لكن الله يعلم وقوله كل امتي معافى الا المجاهرون
بالمعاصي لا يعافون قال وليس من ذلك نحو مررت باحد الا زيد خير منه لان الاستثناء مفرغ والجملة هنا حال من
احد باتفاق او صفة له عند الاخفش اقول قد صرح في اخر هذا الباب بان الاخفش قائل بان الا لا تفصل بين الموصوف
وصفته فكيف تكون الجملة الواقعة هنا بعد الا صفة عنده قلت يمكن ان يجاب عنه بان الضمير من قوله صفة له ليس
عائد الى احد المذكور بعينه وانما هو عائد الى نظيره كما في قوله له علي درهم ونصفه اي ونصف درهم اخر فالجملة
التي هي زيد خير منه صفة لاحد محذوفا وهو بدل من احد المذكور قبله فلم يفصل الا بين الصفة والموصوف وانما فصلت
بين البدل والمبدل منه وهو عند الاخفش وغيره جائز الا ترى انه قال في قولك ما جاءني الا راكب انه راكب
صفة لبدل محذوف اي الا رجل راكب فكذلك هذا عنده لكن هذا التخريج يلزم عليه حذف الموصوف في التفريغ مع ان
الصفة جملة وموصوفها ليس بعضا من متقدم مجرور بمن او في وهو مما لا يجوز قال واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان
جملة ام لا الى اخره اقول تقدم في اثناء الكلام على الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي الجملة التفسيرية ذكر
هذه المسئلة وما فيها من الاقوال التي ذكرها هنا واوجب بعضها في الجملة الواقعة مفعولا وهي الجملة الثالثة من الجمل التي لها
محل من الاعراب وانا ايضا اذكر ذلك في الباب الخامس في النوع السادس من الجهة السادسة وفي كلامه وقوع ام معادلة
لهل وهي انما تعادل الهمزة وقد تجعل منقطعة قال واجاز هشام وثعلب واحتجا بقوله وما راعني الا يسير بشرطة
ومنع الاكثرون ذلك كله ولو لم اوقعه هما بوهم فانه لو اتى بما ضمير البدا او يتبع او يسير على اعتماد ان اقول احسن من هذا
التاويل في المصراع الذي انشده ان يقال ان فاعل راعني ضمير يعود الى ما يعود اليه ضمير يسير وقوله يسير جملة في محل
نصب على انها حال من فاعل راعني والاستثناء مفرغ اي ما راعني هو في حال من الاحوال كونه يسير وهذا وجه حسن
لا غبار عليه وراعني افزعني والشرطة كالغرفة الشرط كالغرف وهم طائفة من اعوان الولاة ويقال للواحد ايضا شرطي

كرنه وشرطي كجهني سموا بذلك لانهم اعلموا انفسهم بعلامات يعرفون بها كذا في القاموس حكم الجمل بعد النكرات و
بعد المعارف قال ومنه حتى اذا اتيا اهل قرية استطعما اهلها فانما اعيد ذكر الاهل لانه لو قيل استطعماهم مع
ان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف ولو قيل استطعماها كان مجازا فلهذا كان هذا الوجه اولى
من ان التقدير تقدير الجملة جوابا لاذا لان تكرار اللفظ يعري عن هذا المعنى وايضا فان الجواب في قصة الغلام
لا قصة لان الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابا فليكن قال في هذه ايضا جوابا اقول هذا الفصل برمته ماخوذ
من كلام ابن الحاجب في اماليه فلنورده على ما هو عليه قال انما اعاد الاهل بلفظ الظاهر لاحد امرين احدهما ان استطعما
صفة لقرية فلا بد من ضمير يعود من الصفة الجملية اليها ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغير ها
ولو قيل استطعماها لكان على التجوز اذ القرية لا تستطعم حقيقة فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العائد على القرية ولا يمكن ذكر
هو مضاف اليه ولا يمكن ذكر المضاف مضمرا لتعذر اضافة المضمر تعين ذكره ظاهرا ولا يرد علينا ان استطعما جواب لاذا لا
صفة لقرية لانا نقول الظاهر انه صفة لقرية وان قال هو جواب اذا الاولى في القصة الاخرى حتى اذا لقيا غلاما فقتله قال
فقال ههنا جواب لاذا متعين ولا يستقيم ان يكون فقتله جوابه اذ الماضي الواقع في جواب اذا لا يكون بالفاء فتعين فيه
قال واذا كان كذلك فالظاهر ان القصة الاخرى على هذا النمط في ان قال هو جواب لانهما جميعا مسلوكا واحدا والثاني ان الجماع
الاهل لو اضمر لكان مدلوله مدلول الاول ومعلوم ان مدلول الاول جميع اهل القرية الا ترى انك لو قلت اتيت اهل قرية
كذا انما تعني وصلت اليهم فلا خصوصية لبعضهم دون بعض والاستطعام في العادة انما يكون لمن يلي الناز لا منهم وهو بعضهم فوجب
ان يقال استطعما اهلها لئلا يفهم انهما استطعما جميع الاهل وليس كذلك الى هنا كلامه قلت وعلى كل من شقي الترديد الواقع
في الاول له مناقشة اما على الشق الاول وهو قوله لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها يعني فيلزم عدم ارتباط الصفة
بالموصوف لخلوها من ضميره فلقائل ان يمنع ذلك بناء على اعتبار الارتباط المعنوي وذلك لان هذا الضمير المنصوب لما كان عائدا على الاهل
مطلقا بل الى الاهل المقيد باضافته الى القرية المتقدمة الذكر حصل الربط بهذا الاعتبار وسياتي فيه بحث في الباب الرابع
في اواخر روابط الجملة بما هي خبر عنه واما على الشق الثاني وهو قوله ولو قيل استطعماها لكان على التجوز فلقائل ان يلتزمه و
لا ضير فيه ويكون مثل قوله واسال القرية والقران العزيز مشحون بالمجاز وهو ابلغ من الحقيقة باتفاق البلغاء فان قلت الفاء من
قول المص وايضا فلان الجواب ما هي قلت الظاهر انها زائدة وقد يتخيل رابطة بجواب الشرط المحذوف اي واجبنا ان ادعينا الاولوية
كذا فان قلت وقع في بعض نسخ المغني لان الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابا كما وقع في امالي ابن الحاجب وهو ظاهر ووقع في بعضها
لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا فما وجهه قلت وجه ذلك ان الاقتران بالفاء يقتضي تقدير قد كقوله تعم وان كان قميصه
قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين وتقدير قد يوجب تحقق المعنى فيما
دخلت عليه من الفعل الماضي فلا يصلح اذن لان يكون جوابا للشرط المستقبل وقد كتب الصالح الصفدي لشيخ الاسلام تقي

تقي الدين السبكي ابيانا بيا له فيها عن هذه الاية الشريفة وهي الابيات اسيدنا قاضي القضاة ومن اذا بدا وجهه استحيى
له القمران ومن كفه يوم الندا وبراعة على طرسه بحران بلتقيان ومن ان دجت في المشكلات مسايل جلاها بفكر دايم اللمعان
رايت كتاب الله اكبر معجز لافضل من يهدى به الثقلان ومن جملة الاعجاز كون اختصاره بايجاز الفاظ وبسط معان و
لكنني في الكهف ابصرت اية بها الفكر في طول الزمان عناني وما هي الا استطعما اهلها فقد نرى استطعماهم مثله ببيان
فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر مكان ضمير ان ذاك لشان فارشد على عادات فضلك حيرتي فما لي بها عند البيان يدان
فاجابه بان قال قوله تعالى استطعما اهلها متعين ولا يجوز مكانه استطعماهم لان استطعما صفة للقرية في محل خفض جارية
على غير من هي له كقولك اتيت اهل قرية مستطعم اهلها فان حذفت اهلها هنا وجعلت مكانه ضميرا لم يجز فكذلك هذا ولا يسوغ
من حيث العربية شيء غير ذلك اذ لجعلنا استطعماهم صفة لقرية وجعله صفة لقرية سايغ عربي لا يرده الصناعة ولا المعنى
بل اقول ان المعنى عليه اما كون الصناعة لا ترده فلانه ليس فيه الا وصف نكرة بجملة كما توصف ساير النكرات بالجمل والتركيب محتمل
الثلثة اعاريب احدها هذا والثاني ان تكون الجملة في محل نصب صفة لاهل والثالث ان تكون الجملة جوابا اذ ولا اعاريب الممكنة
منحصرة في الثلثة لا رابع لها وعلى الثاني والثالث يصح ان يقال استطعماهم وعلى الاول لا يصح لما قدمنا فلنرتا مل ايها
كما تاملنا ها لنا ان الظاهر وقوع موقع الضمير وغاب عنه المقصود ونحن نحمد الله لحمانا نعين الاعراب الاول من حيث معنى الاية و
مقصودها وان الثاني والثالث وان احتملهما التركيب بعيدان عن مغزاها اما الثالث وهو كون استطعما اهلها جوابا اذا
فلانه تصير الجملة الشرطية معناها الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما وان ذلك تمام معنى الكلام ويحل مقام موسى والخضر
عن تجريد قصدهما لذلك او ان يكون معظم طلب طعم او شيء من الامور الدنيوية بل كان القصد ما اراد ربك ان يبلغ
اليتيمان اشدهما ويستخرجا كنزهما جميعا من ويل والحاد تلك العجايب لموسى حجواب اذا قوله قال لو شئت لاتخذت الى اخر
الاية واما الثاني وهو كونه صفة لاهل في محل نصب لانه تصير العناية الى شرح حال الاهل من حيث هم فلا يكون للقرية
اثر في ذلك ونحن نجد فيه الكلام مشيرا الى القرية نفسها الاترى الى قوله فوجدا فيها ولم يقل عندهم وان الجدار الذي قصد
اصلاحه وحفظه وحفظ ما تحته جزء قرية مذموم اهلها وقد تقدم منهم ما اوقع من الاباء في حق الضيف مع طلبه و
للبقاع تاثير في الطباع فكانت هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة فقوبلت بالاصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد الا العمل
الصالح ولا مواخذة بفعل الاهل اللذين هم غاد ورايح فلذلك قلت ان الجملة ينبغي من جملة جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب
معها الاظهار دون الاضمار وينضاف الى ذلك من الفوايد ان الاهل الثاني يحتمل ان يكونوا هم الاهل الاول او غيرهم او منهم
او من غيرهم والغالب ان من اتى قرية لا يجد جملة اهلها دفعة بل نظره اولا على بعضهم ثم قد يستقريهم فلعل هذين العبدين الصالحين
لما اتيا ما قدر الله لهما لما يظهر من حسن صنيعه استقراء جميع اهلها على التدريج ليتبين به كمال حقه وعدم مواخذته بسوء
صنيع عباده ولو اعاد الضمير فقال استطعماهم تعين ان يكون المراد الاولين لا غير فلا بالظاهر اشعار ابتا كيد العموم فيه و

اسما

ابهام لم يترك احدا من اهلها حتى استطعماه وابى ومع ذلك قابلاهم باحسن الجزاء الى هنا كلامه قلت وهذا الاخير خالف كلام
ابن الحاجب في الوجه الثاني قال ومثال النوع الثاني وهو الواضح حالا لا غير لو قوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر
لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى اقول فيه استعمال لا غير وقد تقدم منه مواضع والمراد عواه ان الواقعة بعد المعرف المحضة
حال لا غير فقد ينتقض بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلا يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد الاسم
المنصوب في موضع نصب على الصفة لا مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن السيد في اجوبته المسائل
قال وانما وجب ان ينتصب هذا النوع من المنادى وان كان غير منكور لان اللفظ الاول لما كان محتاجا الى اللفظ الثاني لانه
الذي يتمم معناه ويخصصه اشبه المنادى المضاف الذي لا يتم الا بالمضاف اليه فانتصب كانتصابه وصار بمنزلة قولك يا
خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا ولذلك سمى النحويون هذا النوع بالمنادى المشبه بالمضاف وقال الرضي يعنون بالمضارع للمضاف
اسما يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق
على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو كذا وساق كلاما في ذلك وقال ايضا وما نعت هو جملة او ظرف
نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل قال يا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع وقال اعبدا حل في شعبي
غريبا الوما لا ابالك واغترابا وقال اطر ابجزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام وكل هذا مضارع للمضاف سواء كان جعلته علما ام لا واذا لم تجعله علما فان تعرف بالقصد كما في يا رجل
وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فنقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرفاء ويا عبدا حل في شعبي غريبا ونحو
في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوفة بالجملة والظرف ايضا ان يجوز يا حليما لا يعجل
القدوس واذا ايجزوى الدارسة لكن تركوا وصف الشيء المعرفة بالمعرفة بعيد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة
على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفار الذنوب هذا كلامه وفيه
ما يرشد الى الجواب عن النقض الذي ذكرناه اولا وفي الكتاب المسمى بلحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام للسكوني ويقول
قائلهم يا حليما لا يعجل والصواب ان يقال يا حليم لا يعجل لان الاول ينزل لا يعجل منزلة الصفة لله تعالى فيتنزل ذلك منزلة التوحيد
لان صفات الله لم واجبة والرب لم لا يجب عليه تاخير عقاب المذنبين بل لو شاء لفعل ما لو فعله من تعجيل عقابهم فتاخيرهم
بفضله وحلمه فيسال العبد بالادب معه ثم فيقول يا حليم لانه اسم من اسمائه ثم لا يعجل فيسال بالتاخير من ربه والنقل
في هذه المسئلة من كلام العلماء كما ذكرنا كذا قال فيه قال ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل اسفارا
فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا او وصفا اقول قد يتوهم انه يجيء من امر الحال نعت المضاف
اليه مع ان المضاف كالجزء مثل معارض لوروده على ابي البقاء بجوزيه حالية مستهم الباساء والضراء من الموصول في قوله تعالى
ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء الاية بان الحال لا ياتي من المضاف اليه في مثل هذا والمضاف في كل

بلغ قبالة

من الابنين كلمة مثل فيشكل المنع في احد بهما او الاجازة في الاخرى وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط في اية الجمعة سوغ الحالية اذ الحال
حينئذ كانها غير مضاف اليه وعدم الصلاحية في اية البقرة منع من ذلك وقد مر الكلام في هذا اكثر في الجملة التفسيرية وهي الثالثة
من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ومن طريف الحكايات التي اذكرها اني كنت يوما بمجلس شيخنا ابن عرفة وذلك عند قدومه الى الاسكندرية
في رمضان من سنة ثنتين وتسعين بالمثناة في الاول وسبعمائة وانا اقرا عليه دروسا من كتاب الحج من مختصره وكان شيخ من الطلبة المشرقين
بالتشدق والتكثر بما لم يعط حاضرا في المجلس فمر موضع من كلام الشيخ عاد فيه ضمير على مضاف اليه فقال ذلك الشخص بحراره النحويون
يقولون لا يعود الضمير على المضاف اليه فكيف اعاد ضميره فقال الشيخ على الفور من غير تلعثم قال الله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا او لم
يرد على ذلك وغيره من اللطف ما لا يخفى ولا شك ان النحاة لم يقولوا ما قال له نقله هذا الرجل عنهم وانما قالوا اذا وجد ضمير يمكن عوده
الى المضاف وعوده الى المضاف اليه فعوده الى المضاف اولى لانه المحدث عنه ولم يمنع احد منهم عوده الى المضاف اليه قال
وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني قلت مر في الباب الاول في حرف الباء انشاد المصنف لهذا الصدر وعجزه فمضيت ثمت قلت
لا يعنيني لا يعنيني بفتح حرف المضارعة اي يهمني ومنه قوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه قال لان الانشاء لا يكون
نعتا ولا حالا اقول اما كون الانشاء لا يقع حالا فقد مر تعليله في اخر الكلام على الجملة المعترضة وهي الثانية من الجمل التي لا محل
لها من الاعراب واما كونه لا يقع نعتا فقال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة
والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من انصافهما بمضمون
الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكونا الصفة والصلة جملتين متضمنتين الحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرك تلك الجملة وهذه
هي الجملة الخبرية لا غير الخبرية اما الانشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوه او الطلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني و
العرض فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها قال ومنها قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اقول الاية في سورة
النساء قوله تعالى ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء فلا تتخذوا منهم اولياء حتى يهاجروا في سبيل الله فان تولوا فخذوهم
واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق او جاؤكم حصرت صدورهم
ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم وقوله الا الذين استثناء من ضمير النصب في قوله فخذوهم واقتلوهم لا من المفعول في قوله ولا تتخذوا
منهم وليا ولا نصيرا وان كان اقرب لان اتخاذ الولي منهم حرام مطلقا بخلاف الكف عن اخذهم وقتلهم فانه يجوز لعارض قال
ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هو حال من فاعل جاء على اضمار قد اقول نقل الشيخ بهاء الدين السبكي في شرحه للتلخيص عن شيخه
ابي حيان ان الاخفش والجمهور على ان الماضي الواقع حالا لا يقدر معه قد بل يجوز ان يخلو منها لفظا وتقديرا قال ابو حيان وهذا
هو الصحيح وهو مخالف لنقل المصنف عن الاخفش بل اقول هو مخالف ايضا لما نقله المصنف نفسه في الباب الاول في فصل قد من
حرف القاف حيث قال الثاني يجب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا اما ظاهرة نحو وما لنا الا نقاتل
في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا واما مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم و خالفهم

الكوفيون

الكوفيون والاخفش فقالوا لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله
هذا كلام المص في ذلك المحل وهو مخالف لما ذكره هنا عن الاخفش قال وقال اخرون هو صفة لئلا يحتاج الى اضمار اقول
هذا مبني على ان الجملة الماضوية الواقعة حالا لا بد فيها من قد ظاهرة او مقدرة وقد عرفت ما فيه قال وقيل بدل اشتمال
من جاؤكم لان المجيء مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين اقول هذا لا ينفي الملابسة بينه وبين المجيء فيمكن
بدل الاشتمال لان مجيء الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية قال وقد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن
قتالكم قومهم لا يتجه اقول لان قومهم كفار وقتالهم مطلوب والدعاء عليهم بضيق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب وهذا
مبني على ان قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم متعلق بحصرت اي حصرت صدورهم عن قتالكم او قتالهم قومهم وهو غير متعين لجواز
ان يكون القائل بان حصرت صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاؤكم وبين ما هو متعلق به وذلك
قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم اي جاؤكم كراهة الدخول في القتال مطلقا فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم مسكون
لا لكم ولا عليكم فيتجه الدعاء عليهم بذلك لانه لم يذكر للضيق متعلق بل دعي عليهم بحرج الصدور وضيقها قال ولا يكون
جزاء لانهم لم يفعلوا كل شيء اقول يرد على هذا الكلام انه انما يستقيم ان لو لم يكن في الزبر صفة لكل شيء اما اذا جعل صفة
له لاستقامة المعنى فلا يتجه منع كونه خبرا لان المعنى حينئذ وكل شيء مثبت في الزبر اي صحائف اعمالهم فعلوه ولا فساد فيه ويرد بوجه اخر
اما لفظا فلانه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو الخبر واما معنى فلان المراد في هذه الاية ما اراد بقوله ثم
وكل صغير وكبير مستطر فقوله فعلوه صفة لكل شيء وفي الزبر الخبر اي كل ما فعلوه مثبت في صحائفهم ما لم يحتسب لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة قال لان ابا الحسن حكى ان الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر اقول افاد المص هذا النقل عن ابي الحسن في الباب
الاول في فصل لولا من حرف اللام حيث ذكر عن بعضهم في قول المعري يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا
انه يحتمل كون يمسكه حالا من الخبر المحذوف ورده بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعدها لانه خبر في المعنى قال و
لا الثاني بقول زهير ولولا ينوء هاجرها لخطتها اقول هكذا وقع هذا البيت في بعض نسخ هذا الكتاب وفي شرح الالفية
لبدر الدين ابن الناظم لحظتها من الحظوة وهو وهم وانما هو لخبطتها من الخبط وهو الضرب باليد يقول ان ما به لخبطته عصفور او
لم اتلعثم الحق ولم اتان يقال تلعثم في الامر اذا تمكث فيه وتانى وقد انشد على الصواب في كثير من النسخ هذا الكتاب واعلم ان
ما ذكره المص من ان اثبات الخبر في بيت الزبير نادر مبني على مذهب الاكثرين في ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وقد وقع
للمص في اوائل خاتمة الحذف المذكورة في الباب الخامس من هذا الكتاب ان هذا المذهب مردود اي القول بوجوب حذف
الخبر بعد لولا مطلقا وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود او نحوه واما اذا كان
الخاص الذي لا دليل عليه لو حذف فواجب الذكر ولا يخفى ان الخبر هنا هو قوله حولها لو حذف لم يقم عليه دليل فيكون
ذكره واجبا على ما ذكره هنا وقد حكم هنا بندور ذكره وسيكون لنا ان شاء الله عود الى الكلام في هذه المسألة وبحث

مع المتم فيها فى ذلك المحل **قال** واما قول ابن الشجرى فى ولولا فضل الله عليكم ان عليكم خبره فردود بل هو متعلق بالمبتدأ
والخبر محذوف **اقول** ذكر المص فى فصل لولا من الباب الاول قول ابن الشجرى هذا ولم يصرح برده وانما نقل حكايته
وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفعل **قال** ما يمتنع حاليته كانت او متعينة لولا وجوده ويتعين ح الاستيناف نحو
نادى زيد سائلا فيه اولم انس له ذلك **اقول** فلا يمنع تعين الحالية فى هذين المثالين على تقدير زوال المانع اذا احتمال الحال
والاستيناف فيهما على ذلك التقدير ثابت **قال** واما قول بعضهم فى وقال انى ذاهب الى ربى سيهدين ان سيهدين حال كما فى
ساذهب مهديا فسهو **اقول** من جهة جعل الجملة المقرونة حالية مع ما تقرر من ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال
ومن جهة ان جعل المعنى ساذهب مهديا صرف التنفيس للذهاب وهو فى الاية للهداية وقد يجاب عن الاخير بان مهديا وقع
قيدا للذهاب الذى فيه تنفيس فيلزم ان يكون فيه ايضا تنفيس كالمقيد ضرورة وجوب قران الحال بزمن عاملها **قال**
وقوله مضى زمن والناس يستشفعون بى **اقول** هذا صدر بيت عجزه فهل لى الى ليلى الغداة شفيع وتعين الوصفية فى
هذا البيت على تقدير حذف الواو ويحتاج الى تقدير رابط اى يستشفعون بى فيه **قال** والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا
من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيها **اقول** ضمير الاثنين فى قوله يمنعهما وفيها عائد الى الوصفية والحالية واشار
بقوله وقد مضى البحث فيها الى ما ذكره فى اول التنبيهات التى ساقها باثر الكلام على الاولى من الجمل التى لا محل لها من الاعراب
حيث منع هناك كون جملة لا يسمعون صفة لكل شيطان وكونها حالا منه ومضى البحث متعلق بذلك المحل فراجعه **قال** ومن ثم
الزمخشرى وابو البقاء واحد منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا يفصل بالا بين الموصوف وصفته **اقول**
مر ذكر هذه المسئلة فى الباب الاول فى حرف الواو وفى العاشر من اقسامها حيث ذكر هناك انه لا يجوز التفريغ فى الصفات لا تقول
ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك ابو على وغيره وتركنا هناك التنبيه على تعقب كلام التفتازانى فى شرح المفتاح حيث قال انه
لا خلاف فى جواز التفريغ فى الصفات فليكن على ذكر منك **قال** ومثل ذلك قوله وقائلة تخشى على اظنه سيودى به ترحاله وجعائله
فان جملة تخشى على حال من الضمير فى قائلة ولا يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل **اقول** هذا مبنى على ان سيودى
به ترحاله وجعائله فى محل نصب بقائلة وليس بمتعين لجواز ان يكون محكيا بمحذوف اى تقول سيودى فلا يمتنع ح كون تخشى على
صفة لارتفاع المانع ومسئلة امتناع وصف اسم الفاعل قبل العمل نص عليها المص فى الباب الخامس فى النوع العاشر من الجهة
السادسة ويودى بالدال المهملة اى يذهب به ويهلكه وترحاله اى كثرة رحلته وانتقاله وهو بفتح التاء مصدر وصل بتخفيف
الحاء للمبالغة والتكثير كالترداد والتجوال من الرد والجولان والجعائل جمع جعالة او جعيلة كصحيفة وكلاهما بمعنى الجعل وهو
ما يجعل للانسان على امر يفعله **الباب الثالث من الكتاب قال** وقال الكوفيون الناصب امر معنوى وهو كونهما مخالفين
للمبتداء **اقول** يعنون ان الخبر لما كان هو المبتداء فى نحو زيد قائم او كانه هو فى نحو وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه و
لما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة او حكما فلا ابقا لنحو زيد عندك هو هو خالفه فى الاعراب فيكون العامل عندهم

الباب الثالث من الكتاب

معنوى وهو معنى المخالفة التى اتصف الخبر بها ولا يحتاج الى تقدير شئ يتعلق به الخبر **قال** مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله
تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم **اقول** قال ابن جنى انشدنا ابو على لابن الخطاب نفر با والمحيص من ذلك الى العبية
فى ذكر الغضب تاديا وهو كلام حسن ومراده بالعبية قول الخطاب **قال** ابن دريد واشتعل المبيض فى مسوده
مثل اشتعال النار فى جزل الغضا **اقول** هو يصف انتشار الشيب فى شعر الراس المسود فالضمير المضاف اليه عائد الى
الراس المذكور قبل فى قوله اما ترى راسى حاكى لونه طره صبح تحت اذيال الدجى والجزل ما عظم من الحطب ويبس و
الغضا شجر **قال** ولا يحسن تقدير الظرف صلة واليد بدلا من الضمير المستتر فيه وتقديره وفى الارض الرمعطوفا كذلك
لتضمنه الابدال من الضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغى ان يكون سببه
التخلص من محذور فاما ان يكون هو موقعا فيما يحوج الى تاويلين فلا **اقول** قد يكون مراده بالتاويلين اللذين يحوج اليهما
هذا التقدير ان المبدل عنه فى حكم المطروح فيصير الصلة خالية من عائد فيقال هو وان طرح تقديرا موجود حسا فلا
تصير به طرحه مع وجوده لفظا فلعل هذا هو التاويل الذى اراده ولا شك انه يختلج فى الجملة الاخرى وهو قوله وفى
الارض اله الى مثل ذلك فجاء التاويلان **قال** ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون اله فى الارض اله مبتدأ وخبر لئلا يلزم
فساد المعنى ان استونف وخلو الصلة من عائد ان عطف **اقول** مراده بالوجه الثانى الذى اشار اليه تقدير الظرف
صلة والرب لا من الضمير المستتر فيه وهذا مشكل لان فساد المعنى بتقدير الاستيناف لا خصوصية له بهذا الوجه
الذى فرع عليه اذ لو جعل اله خبرا لمبتدأ محذوف وفى السماء يتعلق به اى هو الذى هو اله فى السماء وجعل وفى الارض
اله استينافا لفسد المعنى ايضا **قال** ومن ذلك قوله وان لسانى شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم
اقول فى الصحاح الشهد العسل فى شمعه والشهدة اخص منه وشين الشهد مفتوحة وحكى صاحب القاموس ضمها والعلقم
كل شئ مر وتشديد واو وهو لغة همدان نهم ساكنة ودال مهملة والبيت شاهد عليه ومن لغتهم تشديد ياء هى ايضا
قال والنفس ان دعيت بالعنف آبية وهى ما امرت باللطف ياتمر **قال** ومثال التعلق بما فيه رائحة قوله انا ابو
المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر **اقول** البيت الاول من مشطور السريع الموقوف والثانى
من مشطور الرجز وهو لعبيد بن ماوية الطائى قال الجوهرى اذ جد النقر اراد النقر بالخيل فلما وقف نقل حركة الراء الى
القاف اذ كان ساكنا ليعلم السامع انها حركة الحرف فى الوصل كما تقول هذا بكر ومررت ببكر ولا يكون ذلك فى النصب وقال
قبل هذا وقد تعرف بالقرس نقر وهو صوت تزجيه به وذلك ان تلصق لسانك ثم تفتح **قال** فتعلق بعض واذ بالاسمين
العلمين لا لتاولهما بالاسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد **اقول** ولو قيل ان التعلق باعتبار تاولهما
باسم يشبه الفعل لم يلزم محذور اصلا **قال** وعلى سيبويه فى اسند لا له على اعمال فعيل بقوله حتى شاها كليل موهنا
عمل **اقول** شاءها سبقها والضمير للسحاب والكليل الذى حصل له الكلال اى الاعياء والتعب والموهن بفتح الميم

وكسر الهاء نحو نصفا للنيل والنعل بكسر الميم المطبوع على النعل يصف بذلك البرق قال وموهنا ظرف زمان اقول هو اسم لوقت مخصوص هو نحو نصف الليل كما مرّ وكذا الوهن وهو في البيت منصوب على تقدير في اي سبقها بوهن فعلى هذا الوقت
قال وهذا اقرب فان الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة اقول من جهة ان الكلال لا يصح ايقاعه على الوقت والقول المجاز لازم سواء جعل كليل بمعنى مكل في الوقت او جعل من كل مسندا الى البرق اذ الكلال الذي هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة قال قال ابن مالك في قول الشاعر • ونعم من هو في سر واعلان • اقول تقدم في الباب الاول من فصل من من حروف الجر انشاد هذا المصراع وقد انشد المصنف قريبا في ترجمة هل يتعلقان بالفعل الجامد البيت الذي منه هذا المصراع والبيت الذي قبله وهما • وكيف اذهب سرا او اذاع له • وقد ركبت الى بشر بن مروان • فنعم من كان من خافت مذاهبه • ونعم من هو في سر واعلان • واذهب اخاف واذاع اخوف وركبت نجات واستندت والمركالملجأ
قال وليس بشيء لان المصدر ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته اقول لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يكون مقدرا بما يسرون وما يجهرون والله تعالى اعلم هل يتعلقان بالفعل الناقص قال من زعم انه لا يدل على الحدث منع ذلك اقول وهذا هو السبب عند هؤلاء في تسميته مثل هذا الفعل ناقصا من حيث كونه دل على الزمان دون الحدث فنقص عن حال من الافعال التي هي دالة على الزمان والحدث جميعا قال الرضي وليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله يجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم يعين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان تدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي كون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح ومثله اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف تكون جميعا ناقصة بالمعنى الذي قالوه قال والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس اقول هكذا وقع في التسهيل الا انه عبر بالاصح واستدل لذلك بامور منها انها تستعمل اوامر نحو كونوا قوامين وصيغة افعل موضوعة لطلب تحصيل الحدث لا تحصيل الزمان ومنها انها تستعمل لها اسم فاعل نحو كانتا الخالة واسم الفاعل لفظ دال على ذات باعتبار حدث قام بها ومنها انها تقع صلة لحرف مصدري نحو الا ان تكونا ملكين وذلك لازم فيما دام ومنها انه جاء • وكونك اياه عليك يسير • وقد رد على من قال ان المنصوب بعد الكون حال ومنها ان منها ما شرطه النفي فاذا قيل ما انفك زيد غنيا وان لم يقل انفك زيد غنيا ومعناه زيد غنيا في الزمان الماضي بمعنى دوام بخلافه فان هذا نفي وذاك اثبات ومنها انها مستوية في افادة الزمان

هل يتعلقان بالفعل الناقص

ومعانيها

ومعانيها متباينة فانا نقطع بان كان زيد غنيا مخالف في المعنى لصار زيد غنيا وما به الافتراق غير ما به الاتفاق ولا معنى للفعل غير الزمان الا الحدث ومنها ان دلالة الفعل على الحدث اقوى من دلالته على الزمان لان دلالة المادة اقوى من دلالة الصيغة فكيف يجرد من المعنى الذي دلالته عليه اقوى ويبقى المعنى الذي دلالته عليه اضعف وقد مضى عن قريب ان المصدر الذي ليس في التقدير بحرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه اقول يشير الى قوله قبل هذه الترجمة بسطور في الرد على من منع تعلق الظرف من وهو الله في السموات يعلم سركم وجهركم حذرا من تقديم معمول المصدر بان هذا ليس بشيء لان المصدر ههنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته وتوارد النسخ فيما رايته على دفع قوله حرف موصول والصواب نصبه لانه خبر ليس ولا يجوز ان يكون قوله في التقدير وحرف موصول مبتدا وخبرا والجملة خبر ليس على ان اسمها ضمير شان مستتر فيها للزوم خلو الصلة من رابط والضمير المجرور من قوله لا يمتنع التقديم عليه انما يعود على اسم ان وهو المصدر لا على الموصول الذي هو صفته والظن ان الاصل كان ليس في التقدير بحرف موصول وصلته فسقط النساخ الجار هل يتعلقان بالحرف المعاني قال في قول كعب • وما سعاد غداة البين اذ رحلوا • الا اغن غضيض الطرف مكحول • اقول الغداة البكرة او ما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس كذا في القاموس ويحتمل انه استعمل في مطلق الوقت والمراد بالبين هنا الفراق ورحلوا انتقلوا من مكانهم والاغن صفة للظبي يقال ظبي اغن اي يخرج صوته من خياشيمه وغضيض الطرف فاتره والطرف العين قال الجوهري ولا يجمع لانه في الاصل مصدر ويكون واحدا ويكون جماعة قال الله تعالى لا يرتد اليهم طرفهم قال وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب ان المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت وذلك على ان الاصل وما كسعاد الا ظبي اغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه اقول لا ينبغي ان يكون وجه التشبيه ما وصف به الظبي في البيت من كونه اغن غضيض الطرف مكحولا ولا ان يكون مطلق الحسن لان التقييد بالظرف على هذا التقدير يصير لغوا بل يصير لا مقتضيا انتفاء التشبيه عند انتفاء هذا القيد وذلك مناف للغرض من المدح بل وجه التشبيه هو النفور وحذف اما الاشتهار الظبي به واما الاشارة القيد اليه لان حالة البين والرحيل حالة نفور وذهاب فيكون المعنى ان سعاد تشبه عند رحيلها وذهابها عن محلها الظبي النافر عمن يريد الانس به ثم عكس التشبيه للمبالغة فان قلت فائدة وصف الظبي بهذه الاوصاف مع انها لا مدخل لها في التشبيه قلت فائدته التنبيه على ما يوجب شدة التاسف والتلهف على ذهابه وفوات الظفر به لعين مثل ذلك في جانب سعاد واما ما اعتل به المصنف من ارتكاب التشبيه المقلوب من انه لو لم يكن كذلك لزم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه ففيه نظر لانا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون التقدير وما حال سعاد غداة البين الا حال ظبي اغن والتشبيه على بابه ووجه التشبيه ما قدمناه والظرف متعلق بالحال المحذوف كما في قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه متعلقا بمحذوف اي واذكر حال مريم او قصتها اذ انتبذت وذكر بعضهم ان نحو القصة والنبأ والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد

بها معنى مصدري كقوله تعالى وهل اتاك نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه
والسر في جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وقد الم المصنف ببعض ما ذكرناه في الباب الاول في حرف الالف
في اخر الفصل الاول الذي عقده لخروج اذا عن الظرفية على انه لو سلم لزوم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم
يضر ذلك بمجرده اذ الظرف يجوز ان يتقدم على عامله المعنوي نعم ان اريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا
وقد علم انها ما تغير من عمل ما بعدها فيما قبلها استفهام ونفي لا اعتراض المتقدم والظرف من قوله على التشبيه المعكوس خبر
مبتدا محذوف والتقدير وهذا على كذا والمعنى ان ادعاء كون اصل التركيب هو ما ذكره مبني على التشبيه المعكوس لئلا يكون
الظرف متقدما على هذا التقدير اي تقدير جعل التشبيه غير معكوس على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه ولا بد بالمقدر قسيم
اللفظ لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامل ملفوظ به لا مقدر فتامله **قال** وهذا الوجه هو لخبار ابن عمرون **اقول**
المشهور في عمرون الصرف والفارسي يمنعه للعلمية وشبه العجمة وعن ابي حيان انه قال نقل لي عن الشيخ بهاء الدين ابن النحاس انه
ذكر في بعض مجالس الحديث في عمرون منع الصرف وانشد نحن بنات طارق بفتح التاء وان بعض من ينسب الى معرفة العربية
انكر ذلك وشنع به قال فحين عرفت القائل قلت مثل هذا لا يصدر من الشيخ بهاء الدين الا على وجه الافادة والتنبيه على ان مثل
ذلك ربما ان لا يجوز قال ووجه منع عمرون الصرف وان كان الظاهر انه مفعول من مرطع فيكون كحمدون فيجري فيه خلاف
الفارسي ومنعه الصرف ولما انشاده بنات طارق بفتح التاء فان بعض العرب يفتح التاء من الجمع في النصب هذا كلامه ومادة
مطع مستعملة كما قال في المحكم مطع الوتر ملسه والاناء وكذا الخشبة **قال** واذا جاز بحرف التشبيه ان يعمل في الحال في
نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي **اقول** مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في
الباب الثاني عند ذكر الجملة المعترضة وهي الثانية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب **قال** مع ان الحال شبيه بالمفعول
به **اقول** للحال شبه بالمفعول به من حيث ان الفعل تسلط على نصبهما من غير توسط حرف ملفوظ به ولا مقدر ولها شبه
بالتمييز من حيث انهما بيان لشيء في بيان للهيئة وهو بيان للذات ولها شبه بالصفة من حيث دلالتها على معنى في صاحبها والمقصود
هنا شبهها بالمفعول به ليتوصل به الى ان عمل حرف التشبيه في الظرف اولى من عمله في الحال **قال** فقد قالوا زيد زهير
شعرا وحاتم جودا وقيل في المنصوب منهما انه حال او تمييز وهو الظاهر وانما كان قائمة به **اقول** وجه كونه تمييزا انه فاعل
في المعنى وان معنى قولك زيد زهير شعرا وكذا حاتم جودا اي كامل جوده وجعله حالا يؤدي الى ارتكاب كون المصدر حالا وهو غير
مقيس فلذلك كان القول بالتمييز في مثل هذا التركيب هو الظاهر لكن لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف لان
التمييز معمول ضعيف يسوغ ان يعمل فيه حتى الجامد المحض من غير تاويل كعشرين درهما في قول المصنف وانما كان قائمة
به نظر **قال** وذلك في قوله نحن بنا انتاعاله ونحن صعاليك انتم ملوكا **اقول** تعيرنا انتساب الينا العار والعيب والعالة الفقر
جمع عائل يقال عال يعيل عيلة وعيولا اذا افتقر فهو عائل والصعاليك الفقراء جمع صعلوك كعصفور والملوك السلاطين

وانما

وانما يطلق الملك في بلاد الهند على من دون السلطان من الامراء وعظماء الجند **قال** فان قلت فلا وجبت في بيت كعب
ان يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم على عاملها المعنوي **اقول** قوله لئلا يتقدم الحال سهو والصواب الظرف لان الذي
في بيت كعب ظرف لا حال **قال** سوغه الذي سوغ تقديم لبرا الحبيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم في
نحو الكراهم ناصرا او هو خبيثه لاختلاط المعنى **اقول** هكذا علله غير واحد قال الرضي ولا ارى باسا ان يقال زيد احسن قائما
منه قاعدا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وفي حواشي التسهيل للمصنف ما يدفع هذا وذلك انه قال و
انما اغتفر نحو هذا البر الحبيب منه رطبا فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخر التبسا فان قيل اجعل احدهما تاليا لافعل
قلنا يؤدي الى فصل افعل عن من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بالظرف والمجرور والتمييز قلنا ذاك فصل
جائز وهذا يكون فصلا واجبا لا يزما في نوع هذا التركيب فلم يحتمل **قال** احدهما ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة
وهو ان عالة من عالني الشيء اذا اثقلني وملوكا مفعول اي انما نثقل الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن انتم اي مثلكم في هذا
الامر فالاخبار هنا مثله في ازواجه امهاتهم **اقول** وصعاليك على هذا القول حال مقدمة على عاملها المعنوي فلذلك جعل
المصنف الاول اجود من هذا **قال** والثاني قاله الحريري وقد سئل عن البيت وهو ان التقدير انا عاله صعاليك نحن وانتم
وقد اخطأ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو ان يكون صعاليك مفعول عاله اي
انا نعول صعاليك ويكون نحن توكيدا لضمير عاله وانتم توكيدا للضمير مستتر في صعاليك وحصل في البيت تقديم وتاخير
للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا وكانه عنده حال من ضمير عاله والاولى قوله ان يكون صعاليك حالا من محذوف اي
نعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما في قوله لقيته مصعدا منحدرا فانهم نصوا على ان يكون الاول للثاني والثاني
للاول لان فصلا اسهل من فصلين ويكون انتم توكيدا للمحذوف لا لضمير صعاليك لانه ضمير غيبة وانما جوزناه اولا لان
الصعاليك هم المخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى **اقول** فيه نظر من وجهين الاول ان كلام المحلين الذين جعل الكلام عليهما
يأباه قول الحريري نحو وانتم يعطف احد الضميرين على الاخر لا سيما على قوله في الوجه الثاني ان انتم تاكيد لضمير نعولكم
المحذوف وهو ضمير المفعول يعني ونحن توكيد لضمير عاله فكيف يعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل وبطلان هذا
معلوم الثاني من وجهي النظر اذ دعواه امتناع جعل انتم تاكيدا لضمير صعاليك من اجل تخالفهما بالحضور والغيبة غير
مسلمة لان ذا الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من نعولكم فيكون الضمير الذي يتحمله الوصف الواقع حالا منه
ضمير خطاب قطعا كما في قولك قمت انت ضاحكا فالضمير الذي يتحمله ضاحكا في هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك والذي
يظهر من كلام الحريري انه قصد ان صعاليك مفعول لعاله وذلك لان الضمير المنصوب بان مراد به في الحقيقة المتكلم
ومن يشركه في الحكم وهو المخاطبون الا انه غلب المتكلم على المخاطب عند الاجتماع على القاعدة فاتى بضمير المتكلم وعاله خبر
انا فيكون فيه ضمير عائد على اسمها مشارك له في الاشتمال بحسب المراد على متكلمين ومخاطبين فعند تاكيده بين المقصود بذلك

بينا فقيل نحن وانتم كما يقول المتكلم العظيم او المشارك في مخاطبة مشاركيه من غير المتكلمين في القيام مثلا قمنا نحن وانتم وملوكا
حال من ضمير عاله والمعنى عاله انكار تغيير المخاطبين المتكلمين مع اشتراكهم في مرتبة الشرف اي نحن شرفاء كما انكم اشراف وذلك انما
نقول نحن وانتم الصعاليك من قدمهم فلا وجه لتغييركم ايانا مع تساوينا في رفعة المنزلة وعلو الرتبة لكن حصل في البيت تقديم
وتاخير فكان الاولى بالحريري والواجب عليه ان يقول انتم ونحن ابقاء للواو على اما لسبحه من الدخول على المعطوف عليه ولا
نظير لذلك الاصل مع انه لا ضرورة تدعو الى ذلك بخلاف تقديم حرف العطف مع المعطوف فقد سمع في الشعر واما جعل اول
الحالين لثاني الصاحبين والثاني للاول فقد ذكر المص في الباب الخامس من الجهة الخامسة حيث ترجم بقوله من الحال ما يحتمل
التعدد والتداخل **ذكر ما لا يتعلق من حرف الجر قال** لعل ابي المغوار منك قريب **اقول** تقدم انشاد هذا المصراع والكلام
عليه في فصل لعل من حرف اللام من الباب الاول **قال** وانما جاءت النيابة في المنفصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه
منفصلا او توافقهما في الاعراب وكون ذلك لغير الضرورة كقوله ان لا يجاورنا الاك ديار **اقول** هذا عجز بيت صدره وما
نبالي اذا ما كنت جارتنا والشروط الثلاثة متوفرة في البيت اما انفصال المنوب عنه والتوافق في الاعراب فلان الاصل الا
اياك ضرورة انه مستثنى مقدم وان الكاف هنا ضمير نصب واما كونه لغير الضرورة فواضح **قال** وعليه خرج ابو الفتح قوله
نحن بغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف **اقول** شاهدت فيما نسخة المص من هذا الكتاب في هذا المحل لفظ السدف
مضبوطا بضم السين وفتح الدال وهو جمع سدفة وهي في لغة نجد الظلمة وفي لغة غيرهم الضوء قال الجوهري وهو من الاضداد
ثم قال والسدفة ايضا الصبح واقباله ذكره الفراء وانشد لسعد القرقرة نحن بغرس الودي البيت والودي صغار الفسيل
وهي صغار النخل الواحدة ودية **قال** السادس حروف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل
عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة
لصح ذلك في الا **اقول** قد مضى رد هذا الكلام مبينا في الكلام على خلا في حرف الخاء المعجمة من الباب الاول فراجعه **حكم المرفوع
بعدهما قال** احدها ان الارجح كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا **اقول** هذا يقدح في قولهم
انه متى اوقع تقديم الخبر في الباس المبتدا بالفاعل وجب تاخيره نحو زيد قائم **قال** والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن
هشام عن الاكثرين **اقول** وجهه ما قدمناه عنهم من ان الباب محذوف والمتعلق عندهم فعل فهو كقولك قام زيد فيتعين ان
يكون زيد في مثل ذلك فاعلا لا مبتدا **قال** والمذهب المختار يدل له امران احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار
جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع **اقول** قد يجاب عن هذا بانه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به
جواز تقديمها عليه اذا اضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف **قال** ولقوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد
الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله **اقول** وقد يجاب عن هذا ايضا بانا لا نسلم ان اجمع توكيد للضمير
المستتر في الظرف بل هو توكيد للاسم الظاهر وهو فؤادي فان قلت يبعد عنه ان التوكيد مرفوع والموكد منصوب

قلت

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

حكم المرفوع بعدهما

قلت هو في محل رفع بالابتداء واما قول المص ان الطالب للمحل كما ذكره في اقسام العطف من الباب الرابع وهي مسئلة خلاف
والكوفيون قاطبة وبعض البصريين على عدم الاشتراط وكذا اجازوا الرفع بالعطف على المحل في نحو ان زيدا قائم وعمرو بل
نقل ابن مالك في التسهيل الاجماع على جواز الرفع بالعطف على المحل في مثل هذه الصورة فان قلت ذاك في العطف والكلام
في التاكيد قلت ذهب الجرمي والزجاج الى ان حكمه حكم عطف النسق مطلقا اي سواء كان الاعراب ظاهرا او غير ظاهر
وذهب اليه الفراء ايضا لكن بشرط خفاء الاعراب وفؤادي من هذا القبيل فيكون الثلاثة متفقين على جواز تاكيده باعتبار
المحل كما في النسق قال الرضي ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق فان قلت كان مقتضى نظم
الكلام ان يقول وثانيهما فيعطفه على قوله احدهما لكن اتى بما له عدل الى ما ذكره قلت هو من قبيل العطف على المعنى اذ قوله
احدهما امتناع تقديم الحال في كذا في معنى التعليل اي لامتناع كذا او لقوله **قال** ولا يصح ان يكون توكيدا للضمير المحذوف
مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان **اقول** قد يمنع ذلك فان مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز حذف المؤكد
وبقاء التوكيد ووافقهما على ذلك جماعة كما نص عليه المص في الباب الخامس حيث تعرض الى شروط الحذف في الخاتمة التي
عقدها لذلك ذكره في الثالث من الشروط **قال** وان لم يعتمد الظرف والمجرور نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون
الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط **اقول** حكى صاحب الضوء عن سيبويه انه يفصل
في الاسم الواقع بعد الظرف بين ان يكون حدثا او ان يكون غيره فان كان حدثا فارتفاعه عنده بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف
وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض اذ التقدير ومن اياته
رؤيتك الارض وقوله تعالى ومن اياته ان تقوم السماء والارض اذ التقدير وقيام السماء قال وعند الخليل لا فرق بين
الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب بالقياس هذا كلامه ولم اقف
على نقل هذا التفصيل عن سيبويه في غيره وهو غريب اذ ظاهر قوله ارتفاعه عند سيبويه بالفاعلية انه لا يرتفع عنده با
لابتداء ومن ذهب الى ان الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل جوز الوجهين **قال** يحتمل قول
المتنبي بذكورا دار المحبوب ظلت بها تنطوي على كبد نضيجة فوق خلبها يدها **اقول** اشار المص بقوله بذكورا دار المحبوب الى
بيان معاد ضمير بها والباء ظرفية اي ظلت في دار المحبوب واصل ظلت ظللت بلامين اولاهما مكسورة فحذفت الاولى
فصار ظلت وهذه لغة سليم ويجوز عندهم فتح الظاء وكسرها واما اذا كانت العين مفتوحة نحو هممت فلا يكون التخفيف
بفتح العين الا مفتوحة نحو همت والنضيجة من نضج اللحم وهو كمال نضجه والمراد هنا شدة الحرارة وافراطها والخلب بكسر الخاء
المعجمة واسكان اللام والباء الموحدة فسره المص في المغني بزيادة الكبد او حجاب القلب او ما بين الكبد والقلب وفي القاموس
والخلب بالكسر لحمة رقيقة تصل بين الاضلاع او الكبد او زيادتها او حجابها او شيء ابيض رقيق لازق بها ولا يصلح
في البيت تفسير الخلب بالكبد لما يلزم من اضافة الشيء الى نفسه **قال** واضاف اليد الى الكبد لما بينهما من

في الشخص اقول الاحسن ان يقرأ الملابسة هنا بين اليد والكبد بانها فرض وضعها على خطب الكبد قال ولا خلاف في
تعين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة اقول ينبغي ان يجري فيه الخلاف وذلك
ان عند ناس يجوز ضرب صاحبه غلامه زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة وكذلك هذا وفيه بحث قال
واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا اقول لانه اذا كان مبتدأ كان مقدما بحسب الرتبة وعود الضمير على
ما هو كذلك جائز بخلاف ما اذا كان فاعلا فانه يكون مؤخرا لفظا ورتبة فيمتنع عود الضمير عليه ونقل المص الجواز في هذه المسئلة
على الوجه المذكور عن البصريين واما صاحب التسهيل فنقله عن الاخفش فقال ويجوز في داره زيد اجماعا وكذا في داره
قيام زيد وفي دارها عبد هند عند الاخفش وظاهره ان بقية البصريين يمنعون وليس كذلك والمنقول عنه الاجازة كما
عن الاخفش على نحو ما ذكره المص من هذا ان الاخفش وان قال بجواز الابتدائية والفاعلية في المرفوع بالظرف غير المعتمد
لا يقول لها في كل صورة الا تراه اوجب هنا الابتدائية لقيام المانع من الفاعلية وهو عود الضمير على المؤخر لفظا ورتبة قال
لقولهم في اكفانه درج الميت وقوله في مسعاته هلاك الفتى او نجاته اقول يعني ان السماع شاهد للبصريين بجواز ذلك التركيب نثرا
ونظما ودرج الميت طيه وتلفيفه بدال مهملة مفتوحة فراء فجيم والمسعاة المكرمة وفي الصحاح هي واحدة المساعي في الكرم و
الجود وفي القاموس وغلط الجوهري فقال بدل في الكرم في الكلام فان قلت الكرم انما يستقيم في العرف كونه سببا للنجاة
لا الهلاك فما وجه الواقع في البيت قلت الانسان قد يترك المساعي فيهلك وقد يفعلها فينجو فهلاكه ونجاته بسبب المساعي
تركا وفعلا قال ويجوز الفاعلية في لغة قليلة اقول حكاها ابو زيد عن ناس من العرب ونقلها سيبويه في الكتاب فيقول
عليها مررت برجل اكرم منه ابوه باتباع اكرم لرجل ورفع ابوه على انه فاعل باكرم فكانهم انما جاز ذلك لانه بمعنى مررت برجل
فائق في الكرم ابوه قال ومن المشكل قوله فنحن بخير عند الناس منكم اقول هذا صدر بيت عجزه اذا الداعي المثوب قال
يا لا وقد مر انشاد هذا البيت بتمامه والكلام عليه في حرف اللام من الباب الاول قال لان قوله نحن لا يتقدم فاعلا ولم
اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت اقول يعني لم يقم دليل يقتضي جواز ذلك وما استند اليه المجيزون من قول الشاعر
خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت ليس بقاطع لجواز ان يكون خبير خبرا مقدما بناء على ان فعيلا يستعمل
للواحد وغيره نحو والملائكة بعد ذلك ظهير قال وعمل افعل في الظ في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف اقول اراد بالظاهر
الكلمة التي يسمع التلفظ بها فدخل فيه نحن وامثاله من الضمائر المنفصلة كما دخل فيه زيد ونحوه والا فالظ في العرف الشائع
قسيم الضمير قال مطلقا واراد بمسئلة الكحل ما اذا سبق اسم التفضيل نفي وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين
نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانه يرفع الظ لانه حل محل الفعل الا ترى انه يجوز ان يقال في
معنى التركيب المذكور ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد والكلام في المسئلة طويل وقد افردت بالتصنيف

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

قال احدها ان يقعا صفة نحو او كصيب من السماء اقول هذا من قبيل الظرف المستقر

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

في بيان ظرف اللغو والمستقر

واعلم ان الظرف بحسب متعلقه قسمان مستقر ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة و
نحو افي الله شك فخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس في الدار واما قولنا واجب الحذف فلم يذكر للاحتراز اذ المتعلق العام واجب الحذف
دائما على المختار وانما ذكر لبيان الواقع وزيادة الايضاح واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه
او جاز نحو زيد راكب على الفرس فان قلت وقع للزمخشري في اول تفسير سورة الانبياء ان يقال ونحوه ما اورده سيبويه
في باب ما يثنى من المستقر توكيدا عليك زيد حريص عليك وفيك زيد راغب فيك فسمى الظرف مستقرا مع ان متعلقه خاص قلت
قد اعتذر عنه بانه تجوز في الاطلاق والانقسام للظرف المذكور انما هو عند اهل العرف النحوي لغو فان قلت ما وجه تسمية
الاول مستقرا بفتح القاف والثاني لغوا وملغى قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستترا الى
الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم
كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا وملغى كانه الغي ولم يعتبر اعتبار الاول وقال
اليمني سمي مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار فهو مستقر فيه والظ انه اخذه من الرضي فانه كان كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه
قال الرضي قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عامله مقدر لان اصله
هو استقر مقدرا واقيل فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول
للمحصول عليه هذا كلامه واقول لا يخفى ان اعتبار المناسبة التي ذكرناها اولى في التسمية وهو الذي سمعته من بعض اشياخنا اولى
من اعتبار ما ذكره الرضي واليمني اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل
وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا من قولنا
صمت يوم الجمعة وصليت في المسجد يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وفي المسجد الصلوة وان لم يكن
متعلقه لفظ استقر والمناسبة الاولى سالمة من ذلك كله فان قلت اذا قيل زيد على الفرس فالمعنى انه راكب عليه فهل تسميه مستقرا
او لغوا قلت ان قدر راكب ابتداء بخصوصه فهو لغو والحذف جائز وان قدر مستقرا او كائنا ونحوه بحسب القرينة راكب فهو
ظرف مستقر واجب وفي الكشاف لمولانا سعد الدين التفتازاني اشارة الى ذلك قال وربما ظهر في الضرورة كقوله لك العز
ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن اقول هان يهون هونا وهوانا ذل والهون بالضم الهوان والذل وبحبوحة الشيء
وسطه قال جرير قومي تميم هم الذين هم ينفون تغلب عن بحبوحة الدار اي وسطها وباؤه مضمومتان وللقائل ان يقول لا نسلم
تعلق لدى بكائن بل بمحذوف وهو كائن الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه يتعلق بكائن لكن المراد به كون خاص وهو
الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت المراد به ما قلناه وح فلا شاهد في البيت قال وقولهم للمعرس
بالرفاء والبنين باضمار اعرست اقول المعرس اسم فاعل من قولك اعرس الرجل اي اتخذ عرسا او بنى باهله والرفاء على ما في
الكتاب هو الالتيام والاتفاق وهمزته اصلية قال وبالوجهين قرئ في الاية اقول يريد بالاية قوله تعالى فهم يدخلون

بشاعق رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما ويعني بالوجهين رفع الظالمين وهو قراءة شاذة ونصبه وهو قراءة السبعة قال

وهل الاظهر ان يقدر المحذوف مضارعا اي ويعذب لمناسبته يدخل او ماضيا اي وعذب لمناسبة المفسر فيه نظر اقول يعني

انه يحتمل ان يتردد فيه النظر لاشتمال كل من التقديرين على تحصيل مناسبة وتفويت اخرى فان تقدير المضارع يحصل المناسبة بين

الجملتين المتعاطفتين حيث وقعت اولاهما مناسبة الفعل والثانية ما ضيعه ولا شك انه يحل تردد كما ترى قال لان الضمير

يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى اقول ذكر هذه المسئلة ثانيا في الباب الرابع في اواخر شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا فقال

هنا لا يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي وثانيا في النوع الخامس من الجملة السادسة من الباب الخامس حيث ذكر

انهم يشترطون الاضمار في بعض المعمولات والاظهار في بعض قال ومن الثاني توكيد الاسم المظهر وجعل من الوهم قول ابي البقا

في ان شانئك هو الابتر انه يجوز كون هو تاكيدا ولي معه بحث اذكره في ذلك المحل ان شاء الله تعالى قال لان العرب لا تبدل مضمرا

من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس اقول تبع المصنف في ذلك ابن مالك فقال في التسهيل لا

يبدل مضمر من مضمر ولا من مظهر وسياتي في الباب الرابع في ترجمة ما افترق فيه عطف البيان والبدل ذكر هذه المسئلة ايضا

وقد صرح ابن عصفور في قراءة من قرا والظالمين اعد لهم بان اللام الاولى متعلقة باعد ولهم بدل من الظالمين وهو ضمير مسفر الله

والخلاف في المسئلة ماثور هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي

في الدار يتعلق بمستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لعلة ذلك واطراده هنا اقول

ينبغي ان يعلل المنع بان شرط الحذف من الصلة ان لا يكون الباقي صالحا للوصل به وهو متخلف في مثل جاء الذي في الدار ضرورة

انك اذا جعلت الجار والمجرور خبر مبتدا محذوف كنت قد حذفته مع صلاحية الباقي للوصل به اذ الجار والمجرور يصح وقوعهما

صلة فيحصل اللبس على هذا التقدير وهذا اخص من التعليل بقلة ذلك واطراد هذا قال وكذا يجب في الصفة في نحو مررت برجل في الدار

فله درهم لان الفاء تجوز في نحو رجل يأتيني فله درهم وتمتنع في نحو رجل صالح فله درهم اقول السبب في ذلك ان الفاء انما تدخل على

الخبر في نحو ذلك لتشبيهه له بجواب الشرط من حيث كانت صفة المبتدأ في نحو رجل يأتيني او صلته في نحو الذي يأتيني بمنزلة الشرط

والمبتداء بمنزلة اسم الشرط فوجب كون الصفة جملة عند وجود الفاء ليحصل الشبه بالشرط ضرورة انها عند الافراد يبعد شبهها

اذ الشرط لا يكون مفردا ومن هنا توجه سؤال قوي اورده شيخ الاسلام قاضي القضاة تقي الدين السبكي تغمده الله برحمته في

اية الظهار وهو قوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم الاية وتقريره يتوقف على اعرابها فقوله الذين مبتدا وخبره فتحرير رقبة اي

فكفارتهم تحرير رقبة وحذف ذلك لدلالة الكلام عليه وجاز دخول الفاء في الخبر لتضمن المبتدا معنى الشرط وتضمن الخبر معنى

الجزاء واذا اريد التنصيص على ان الخبر مستحق بالصلة دخلت حتما للدلالة على ذلك واذا لم تدخل احتمل ان يكون مستحقا بالصلة او بغيرها

كما لو قيل الذين يظهرون عليهم تحرير رقبة وان كنا نقول ان ترتيب الحكم على الوصف مشعرا بالعلية ولكن ليس بنص ودخول الفاء

نص وهذا الموضع من المواضع المتفق على جواز دخول الفاء فيها لعموم الموصول فلو اريد بالموصول خاص بحيث لا يكون فيه عموم

فالصحيح

فالصحيح عدم جواز دخول الفاء وكذلك لو وصل بما مضى لم يجز دخول الفاء على الصحيح اذا عرفت هذا فالاية على ذلك تشتمل

الا من وجد منه الظهار وبعد نزولها لان معنى الشرط مستقبل فلا يدخل فيه الماضي والنبي صلعم قد اوجب الكفارة على اوس

ابن الصامت وذلك لا شك فيه من جهة ما عرف من كونه هو السبب لا ان هذا الاشكال يعتوره من جهة عدم شمول

اللفظ له على ما تقرر من قاعدة دخول الفاء ومن جهة اخرى وهي ان الحكم انما يثبت من حين نزول الاية واوس ظاهر قبل

نزولها فكيف ينعطف حكمها على ما سبق لا سيما اذا كان الحكم انه طلاق كما ورد انه قال ما اراك الا قد حرمت عليه وكيف يقع

حكم الطلاق بعد وقوعه وهذا الاشكال وارد في اية اللعان من الجهتين كما هو وارد هنا ووارد في اية السرقة واية حد الزنا

ونحوهما من الجهة الثانية لاثبات احكامها لمن صدر منه السبب المتقدم على نزولها وان لم تحل الفاء فيها داخلة في خبر المبتداء هذا

تقرير السؤال الذي اورده الشيخ تقي الدين السبكي على ما حكاه ولده القاضي تاج الدين في شرح منهاج البيضاوي فتامله

قال فاما قوله كل امرئ يوما او يوما تعل قد اتى متوط بحكمة المتعالي اقول المراد المقرب والمنوط المتعلق من قولك انطت الشيء

انوطه نوطا اذا علقته والمراد بالحكمة هنا العدل وهو من جملة معانيها لغة كما صرح به في القاموس يريد ان كل امرئ يوما علم من شيخ

او مقرب اليه معلق بعدل الباري سبحانه وتعالى لا يبغ الابار اذنه قال قالوا ولان تقليل المقدر اولى اقول وجهه

انهم سمعوا قولهم يقدر الظرف بجملة فظنوا ان المحذوف الذي يقدر هو الفعل وفاعله وذلك جملة فاما هؤلاء فانما يقدرون

اسم فاعل بدون ضمير اذ هو مستتر في الظرف فلذلك قالوا ان تقليل المقدر اولى ورده المص بما قال من انا لا نحذف الضمير بل

نقلناه الى الظرف والمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد وهو كلام حق فان قيل فما وجه قول من قال يقدر بجملة قلت اطلق

الجملة على جزئها وهو الفعل المحذوف مجازا قال والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى اقول

يعني ان القائلين بانه يترجح تقديره الاسم لم يفرقوا بين باب وباب اخر بل اطلقوا اطلاقا يقتضي ان الاسم راجح التقدير في كل

موضع من غير تفصيل وكذا القائلون بان الفعل ارجح والتقدير ان عند المص صواب والحق عنده التفصيل بين الابواب

فيقدر في كل باب ما يليق به من اسم او فعل على حسب ما يذكره بعد هذا كيفية تقديره باعتبار المعنى قال وليس المانعان مع كل

متعلق بالحرف ولا مع كل سببي اقول المانع الذي تقدم انما هو احد امرين اما صناعي واما معنوي وكان ينبغي ان يقول و

ليس المانعان مع كل متعلق بالحرف وكل سببي لكون المانعان موزعين على المتعدي بالحرف والسببي اي ليس المانع الصناعي

مع كل متعلق بالحرف وليس المانع المعنوي مع كل سببي وعجود لا كما صنع المص مقتضى لعضور المانعين معا في بعض صور ما

يتعدى بالحرف وفي بعض السببي ولا يخفى ذلك على العموم نعم يمكن تصورهما في المتعدي بالحرف نحو زيد امررت باخيه فان

المانع الصناعي قائم وهو عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك اذ المرور باخي زيد ليس مرورا بزيد فتامل قال

واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر اقول ذكر فيما تقدم ان المواضع التي يجب فيها تعلق

الظرف والجار والمجرور بمحذوف ثمانية فذكر منها القسم بغير الباء وباب الاشتغال والمثل فالبواقي خمسة الصفة والحال

هل المتعلق لجب الحذف فعل او وصف

كيفية تقديره باعتبار المعنى

والصلة والخبر وحيث ان الاسم الظرف فان التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على
سفر ومما ينبه له انه اذا قيل في الظرف المستقر كان او كائن مفهوم كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه
لغو لا الناقصة الا ان كان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان لغوي ويتسلسل التقدير ان قال واذا جهلت المعنى فقدر
الوصف فانه صالح لجميع الازمنة كلها وان كانت حقيقة الحال اقول كيف يقدر مع الجهل بما هو ظاهر الحال الذي هو في الحال
الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت فان قلت ما يصنع عند جهل المعنى قلت لا يقدم على تقدير شيء معين
بل يعدد الامر ويقال ان اريد الماضي فقدر كذا وان اريد الحال فقدر كذا وان اريد المستقبل فقدر كذا او يتخرج عن هذه الهند
قال اللهم الا ان يقدر مع ذلك معنا فيين اي قيل الحركة بن يعيل الجر وفيه تكلف يقدر بثلثة الكون والمضافان بل تقدير خمسة
لان كلا من المصدرين لا بد له من فاعل اقول ومن هنا صح لبعضهم ادعاء ان اية الكرسي اشتملت على سبعة عشر اسما لله و ذلك
انه حكى الشيخ ناصر الدين بن المنير تغمده الله برحمته حكى في الانتصاف انه كان يقول اشتملت اية الكرسي على سبعة عشر
اسما لله عز وجل ظاهرا في بعضها ومستكنا في البعض والسابع عشر خفي وهي الله وهو والحي والقيوم وضمير تاخذه وضمير
له وضمير عنده وضمير باذنه وضمير يعلم وضمير علمه وضمير شاء وضمير كرسيه وضمير يؤده والثلثة المجتمعة يؤده وهو العلي
العظيم والسابع عشر الضمير الذي هو فاعل المصدر من قوله حفظهما فانه مضاف الى المفعول وفاعله محذوف والتقدير
ان يحفظهما قال وكان الشيخ ابو عبد الله ابن ابي الفضل المرسي قد رام الزيادة لما اخبرته عن الجد فقال يمكن ان يعد ما في
الاية من الاسماء المشتقة كل واحد باثنين لتحمله ضميرا ضرورة كونه مشتقا فهو باعتبار الظهور اسم وبتحمل ضميرا خر يعد هذا
احدا وعشرين اسما فقلت له الاسم المشتق لا يتحمل الضمير بعد صيرورته علما على الاصح وهذه المشتقات اسماء الله ثم
ثم لو سلمنا تحملها الضمير فالمشتق انما يقع على موصوفه باعتبار تحمله الضمير فاذا قلت زيد كريم فانما وقع كريم على زيد لتحمله ضميره
ولوجود مقرعنه لو وقع على كل موصوف بالكرم من الناس ولا يختص بزيد الا بالضمير فلا يجعل له حكم الانفراد عن الضمير مع
الحكم برجوعه الى معين البتة فرضي الشيخ عن هذا البحث وصوبه قال وانما حسن الحذف ان يعلم عند موضع تقديره نحو
واسئل القرية اقول موضع التقدير هو ما بين اسئل والمفعول الذي هو القرية لا يعلم المحذوف هنا الا بعد ذكر القرية
وليس هو موضع المحذوف قال بعض المتاخرين ولقائل ان يقول يحتمل ان الله تعالى خلق في القرية قدرة الكلام ويكون
ذلك معجزة لذلك النبي ويبقى اللفظ على حقيقته لا يقال الاصل عدم هذا الاحتمال لانا نقول هذا معارض بان الاصل
عدم المجاز على ان هذا كله متفرع على ان القرية اسم للابنية المجتمعة اما ان قلنا انها مشتركة بينها وبين الناس المجتمعين
اما باشتراك لفظي او معنوي فالاستدلال ساقط بالكلية ثم ان الذي يدل على ان القرية حقيقة في الناس المجتمعين ايضا
قوله تعالى وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة وكاين من قرية اهلكناها وهي ظالمة وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها فان الكلام
القرية مشتقة من القرء وهو الجمع ومنه قريت الماء في الحوض اي جمعته قلنا المادتان مختلفتان فلا يتاتى اشتقاقها
من الاخرى

من الاخرى لكن قال ابن السيد في المحكم يقال قريت الكتاب لغة في قرأت عن ابي زيد وحكى ثعلب صحيفة مقرية ويقال قرى
الماء في الحوض قريا جمعه واقرت الناقة اجتمع الماء في رحمها فيهذا يصح الاشتقاق والقول بان المراد سؤال اهل القرية هو
المرتضى وقد نص عليه الشافعي في الرسالة ونقله عن اهل العلم باللسان فقال قال الله جل ثناؤه وهو يحكي قول اخوة يوسف
لابيهم وما شهدنا الا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها وانا لصادقون فهذه
الاية في معنى الايات قبلها لا تختلف اهل العلم باللسان انهم انما يخاطبون اباهم بمسئلة اهل القرية واهل العير لان القرية
والعير لا ينبئان عن صدقهم انتهى قال وقال ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله
ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار اقول لم يمنع تعلقه بالاستقرار مطلقا بل جوزه على وجه وينبني على ذلك بقاء كل
على ما هو عليه قال في شرح التسهيل زعم الزمخشري ان الاستثناء في قوله تعالى لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله
استثناء منقطع جاء على لغة تميم لان الله تعالى وان صح الاخبار عنه بانه في السموات والارض فانما ذلك على المجاز لانه
مقدس عن الكون في المكان بخلاف غيره فانما اذا اخبر عنه بانه في السموات او في الارض فانه كائن فيها حقيقة ولا يصح حمل
اللفظ في حال واحد على الحقيقة والمجاز والصحيح عندي ان الاستثناء في الاية متصل وفي متعلقة بغير استقر من الافعال المنسوبة
على الحقيقة الى الله تعالى والى المخلوقين كذكر ويذكر فكانه قيل لا يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب الا الله ويجوز تعلق
في باستقر مسند الى مضاف حذف واقيم المضاف اليه مقامه اي لا يعلم من استقر ذكره في السموات والارض الغيب الا الله
ثم حذف الفعل والمضاف واستتر الضمير لكونه مرفوعا هذا على تسليم امتناع ارادة الحقيقة والمجاز في حالة واحدة وليس عندي
ممتنعا لقولهم القلم احد اللسانين والخال احد الابوين ولقوله تعالى ان الله وملئكته يصلون على النبي ويمكن ان يكون من
في السموات والارض في موضع نصب والغيب بدل اشتمال والفعل يخرج لما بعد الا اي لا يعلم غيب من في السموات و
الارض الغيب الا الله الى هنا كلامه وقد رايت استماله على تجويز تعلق الظرف باستقر لكن على وجه انه مسند الى مضاف
محذوف والاحتمال الذي ذكره اخيرا هو الوجه الاخر الذي ذكره المصنف في اخر كلامه غير منسوب الى احد ويحتمل ان يكون
من تتمة كلام ابن مالك الذي نقله بالمعنى قال واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم
الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع اقول ولكنه اعتذر عنه بقوله فان قلت ما الداعي الى اختيار المذهب التميمي على
المذهب الحجازي قلت دعت اليه الاية البلاغية بعد قوله ليس بها انيس ليؤول المعنى الى قولك ان كان الله ممن في السموات
والارض فهم يعلمون الغيب يعني ان علمهم بالغيب في استحالته كاستحالة ان يكون الله منهم كما ان معنى ما في البيت ان كانت
اليعافير انيسا ففيها انيس بتا للقول بخلوها عن الانيس الى هنا ما في الكشاف قال صاحب التقريب وفي الكلام تعقيد
يتحلل ببيان امرين احدهما توقف النكتة على اللغة التميمية والثاني وجه تنزيل الاية بالبيت اما الاول فلحصول المقصود ان كان الله
منهما وهو يعلم الغيب ففيهما من يعلم الغيب اي استحالته كاستحالته واما الثاني فلتوقفهما على تقدير شرطية مثل ان كان

العاقر ابنا ضمنها انيس وهذا انما يصح على المذهب الكوفي وجعله من جنس الاول على سبيل الفرض والتقدير لتصحيح تلك النسخ
واما على الحجازي فنصبه على انه مستثنى منقطع اى مذكور وبعد الا غير مخرج فليس فيه انه من جنس الاول لا حقيقة ولا فرضا
فقد انكشف المقصود ولله الحمد قال فلا يقال نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا اقول انما
كان اصل المبتدا ان يتقدم لان المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم
عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي
اعني العمل والغي الامر المعنوي اعني تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطرد وعليه وقيل
انما قدم الفعل في الفعلية لاحتياج الفعل الى الاسم واستغناء الاسم عنه فارادوا في الجملة المركبة منهما تنبيه الناظر الى كمال
وقصدوا ايضا الابدان من اول الامر بانها فعلية فلو قدم العامل لم يتعين الفعلية من اول الامر اذ يمكن صيرورة ذكر كلاما
باسم اخر واعلم ان المصنف رجع عما جزم به هنا من الترجيح فقال في الباب الخامس عند خوضه في ذكر الحذف في الترجمة التي
نصها بيان مكان المقدر وكذا قدمنا في نحو في الدار زيد ان يتعلق الظرف بعد دعوى انه خبر عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل
الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل ان تقدره مقدما لمعارضه اصل اخر وانه عامل في الظرف واصل العامل
ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا كذا قال
في ذلك المحل فان قلت هذا الذي دعى المصنف الى الرجوع عن الجزم بالترجيح الى القول بالتعارض ليس بداع قوي لان هذا
العامل مستحق للتاخر عن المبتدا فهو يتقدم على عامله مقدما لكثير من مخالفة الاصل قلت الظاهر انه لا مزية لتقديمه على تاخيره
باعتبار تقليل مخالفة الاصل وتكثيرها وذلك لان هذا العامل اذا قدر مقدما لزم مخالفة الاصل من وجهين احدهما تقديم
معمول الخبر على المبتدا والثاني تقديم المعمول على عامله فجاء التعارض والله اعلم الباب الرابع من الكتاب قال وقيل

الباب الرابع من الكتاب

يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا اقول هذه مسئلة ابن السيد وابن عاجة نقلها ابو حيان عنهما وهي مسطورة في
اجوبة المسائل لابن السيد قال فيها كان مبتدا الامر ان هذا الرجل المذكور قال ان قوما من نحويي سرقسطة اختلفوا
في قول كثير وانت الذي حببت كل قصيرة الي وما تدري بذاك القصائر عنيت قصيرات الحجال ولم ارد قصار الخطا
شر النساء البحاتر فقال بعضهم البحاتر مبتدا وشر النساء خبره وقال بعضهم يجوز ان يكون شر النساء المبتدا والبحاتر خبره
وانكرت انا هذا القول فقلت له الذي قلته الوجه المختار وما قاله النحوي الاخر جائز فانكر وجعل يكثر من ذكر الموضوع و
المحمول ويورد الالفاظ المنطقية التي يستعملها اهل البرهان فقلت له انت تريد ان تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو
وصناعة النحو يستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها اهل المنطق وقال اهل الفلسفة يجب ان تحمل كل صناعة على القوانين
المتعارفة بين اهلها وكانوا يرون ان ادخال بعض الصناعات في بعض انما يكون من جهل المتكلم او قصد منه للمغالطة والاستراحة
بالانتقال من صناعة الى اخرى اذا ضاقت عليه طرق الكلام ثم اخذ في نصرة مذهبه وتوجيهه بما لا حاجة بنا الى التطويل

بارادة

بارادة قال وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد اقول هذا راى الامام الرازي وتوجيهه ان معنى المبتدا المنسوب
اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هو المنسوب اليه والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد القائم او القائم زيد يكون زيد
مبتدا والقائم خبرا واعترضه صاحب التلخيص بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم يعني ان الصفة تجعل دالة على الذات
ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا وفي شرح التلخيص للشيخ بهاء الدين السبكي وقد يقال ان الدال
على الوصفية انما هو منطلق اما المنطلق فالالف واللام فيها موصول بمعنى الذي فهو في الجمود والدلالة على الذات كزيد
ولذلك يقع المنطلق وغيره من الموصولات موصوفا ومباشرا للعامل غير محتاج الى جريانه على موصوف فلم يبق النظر فيما اذا
قلنا المنطلق زيد فهو يقول المبتدا الالف واللام خاصة كما ان الذي هو المبتدا دون صلته او يقول المبتدا الالف و
اللام وما اتصل بها فيه نظر وقد يقال بمثله في الذي الا ان اتصال الالف واللام بصلتها اشد هذا كلامه وفيه بحث
قال ويتخير عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين اقول يريد فيما اذا كان المبتدا والخبر مختلفين تعريفا وتنكيرا ولكن للنكرة
مسوغ نحو حسبنا الله واتجاه الامرين عنده اعمالا للدليلين المذكورين مناف لما قدمه من التحقيق الذي قرره اولا
وذلك لان احد هذين الدليلين هو شبهه مرفوعه في المثال المذكور ونحوه بمعرفتين تاخر الاخص منهما ولا شك ان ذلك
مقتض للحكم بابتدائية الاخص جريا على مقتضى تحقيقه المتقدم وانما ذكر هذا توجيها للحكم بابتدائية غير الاخص فيما اهل الكر
قال لم يعرف به الاسم من الخبر قال احدها ان يكونا معرفتين اقول هذه طريقة المتاخرين وثم طريقة اخرى لم يذكرها المصنف

يعرف به الاسم من الخبر

هنا ولكن اشار اليها فيما تقدم وهي انك بالخيار فتجعل ايهما شئت الاسم والاخر الخبر ذهب الى ذلك الشلوبين وابن
عصفور وغيرهما قالوا وهو ظاهر كلام سيبويه قال ابن خروف وعلى هذا كلام العرب لان الفائدة حاصلة على كل حال قال
واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك اقول هذا مشكل لان
كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير فكم من الاسماء ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير ثم الحكم على هذا المصدر
المسبوك من ان وان وصلتهما المعرف بالاضافة سواء اضيفا الى ضمير وغيره بحكم الضمير مما يقتضي ان المضاف الى ذي
الاداة مثلا بمثابة الضمير ولم يقله احد فيما علمت ثم تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الحروف المصدرية
ليس بظاهر وقد وقع للمصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان قال والحرف المصدري وصلته في
نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصه بان وان ثم قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضي انهما لو كانا مقدرتين
بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبني ان صنع رجل حسن على ان تجعل الصفة للمصدر والمقدر اي
صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فتامله قال الثالث ان يكونا مختلفين فيجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما
ولا يعكس الا في الضرورة اقول اطلق المصنف ولم يفصل في النكرة بين ان يكون لها مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا
كان لها مسوغ فالاحسن ان تجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا ولك ان تجعلها الاسم فتقول كان رجل صالح عبد الله

وان لم يكن لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم الا في الضرورة كما ذكر المص ولم يخص ابن مالك ذلك بالضرورة بل سوغه في السعة فيما
على الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وخبرها وشرط في ذلك ان لا تكون النكرة متمحضة للوصفية فلا يجوز عنده كان قائم زيدا لجواز
كان فرسي زيدا هكذا انقل عنه واستدل بان الابيات الواردة في ذلك لا ضرورة فيها الى ارتكاب المعرفة بناء على ما اختاره من
تفسير الضرورة من انها ما لا مندوحة للشاعر عن ارتكابه وقد تقدم البحث فيه في الباب الاول في فصل الكن حرف الالف قال
كقوله ولا يك موقف منك الوداعا اقول هذا عجز بيت للقطامي صدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وبعد هذا البيت فوداي
اسيرك انه حوى وقومك لا ارى لهم اجتماعا ضباع مرخم ضباعة وهي بنت زفر بن الحارث الكلابي على ما قيل والوداع اسم
للتوديع قال في القاموس وهو تخليف المسافر الناس حافظين وهم يودعونه اذا سافر تفاؤلا بالدعة التي يصير اليها المسافر اذا
قفل اي رجع وتركه وسفره وداره لا تبغي واخفض جناحك قال في الصحاح ومداراة الناس تهمز ولا تهمز وهي الملاحاة والملاينة فقل
واسيرك يحبل الذي اسرته بحبك هذا هو الظ ويحتمل ان يكون اراد اسيرا بعينه فان اباها زفر بن الحارث قد كان اسره ثم من عليه
فاطلقه ورد عليه ماله واعطاه مائة من الابل قال بعض شارحي ابيات المفصل يجوز ان يجعل كان تامة وموقف فاعلها والوداعا
منصوب بموقف لانه مصدر اي قفي انت ولا تتفق الوداع قلت هذا غلط اذ لا يعمل المصدر بعد وصفه وهنا قد وصف بمنك
قبل العمل ولهذا وهم من قال في قول الحطيئة ازمعت ياسا مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كالياس ان من متعلق
بياسا ذكره المص في النوع العاشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وجوز في بيت القطامي وجوه اخر منها ان يجعل الوداع
منصوبا بقول اي قفي الوداع ولا يجعله اي ولا يك موقف منك وداعا فحذف هذا لدلالة الوداع المتقدم في التقدير عليه ومنها
ان يكون الوداع منصوبا بفعل مضمر كانه قال اترك الوداع ومنها ان يكون مفعولا له وناصبه اما قفي او يك موقف منك ولا يخفى
عليك اختلاف المعنى بحسب اختلاف الناصب قال يكون مزاجها عسل وماء اقول هذا عجز بيت لحسان صدره كان سبيئة
من بيت راس وقد انشد المص هذا البيت بتمامه في اول القاعدة العاشرة من الباب الثامن وهناك تكلم عليه ان شاء الله تعالى
قال واعتذر له بان النكرة قد تخصصت بلهم اقول هذا اما تبديل ما قلته عنهم وهو ان النكرة اذا كان لها مسوغ جاز
جعلها الاسم وجعل المعرفة الخبر نحو كان رجل صالح زيدا قال ما فرق بين عطف البيان والبدل اقول اعلم ان الكلام
في الاحكام التي افترقا فيها مسبوق بالكلام على معرفة حقيقتهما فنقول اما البدل فهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة
فخرج بالفصل الاول النعت وعطف البيان والتوكيد فانهن مكملات للمقصود بالحكم واما النسق فثلثة انواع احدها ما ليس
مقصودا بالحكم فجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو او لكن عمرو اما الاول فواضح لان الحكم السابق منفي عنه واما الثاني
فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق
عليه انه مقصود بالحكم لا انه المقصود به وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وقد علم
خروج هذين النوعين بما فهم من ان المراد بالمقصود بالحكم ما انحصر فيه القصد بالحكم بحيث لا يشاركه فيه النوع الثاني

ماهو

ماهو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو او لكن عمرو وهذا
النوع خارج بقولنا بلا واسطة وتم الحد بعد ذلك للبدل واما عطف البيان فهو تابع يوضح متبوعه غير صفة فبقولنا
يوضح متبوعه خرج التوكيد وعطف النسق والبدل اذ ليس شيء منها يوضح المتبوع اما النسق فظاهر واما التوكيد
فانما يفيد تحقيق اصل النسبة الى المؤكد او شموله لاجزائه ولا تعرض فيه الى ايضاح المؤكد واما البدل فلان المبدل منه
في حكم المطروح المعدوم فلم يقصد بالبدل ايضاحه فلم يبق اذا الا الصفة فخرجت بقولنا غير صفة والمراد بذلك انه لا يدل
على معنى في متبوعه بل يوضحه باعتبار الدلالة على الذات قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من
الكل وعطف البيان بل ما ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر من كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما
بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه و
مثله وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون
متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود
بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه دون المقصود بها دون الاول
ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو
لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلعم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا
اليه في الظ واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظ ثم اخذ في ذكر الفائدة في الابدال ثم نبها
معا والمتبع ذلك على عادته قال واما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني
به فقد مضى رده اقول مضى في الباب الاول في فصل ان المفتوحة الساكنة النون من حرف الالف حيث تكلم على
ان المفسرة والذي رده به هناك هو ان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت كذلك
لا يعطف عليه عطف بيان ومضى البحث معه في ذلك المحل فراجعه قال وانما منع الزمخشري ان يجوز كون ان اعبدوا الله
بدلا من الهاء في به توهما منه ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده اقول مضى في ذلك المحل حيث قال والعائد موجود
حسا فلا مانع وذكرت هناك ان اخذ من هذا الرد معارضته بما نص عليه في المفصل من جواز مثل زيد رايت غلامه رجلا
صالحا على ان يكون رجلا صالحا بدلا من غلامه وهو نظير ما منعه هنا فان قلت في كلام المص اعمال المصدر بعد وصفه
وهو ممتنع اذ قوله له ان ذلك معمول لتوهما وقد وصف بقوله منه قلت لا نسلم انه معمول للتوهم بل الظرف المستقر والجار
محذوف اي توهما صادرا منه بان ذلك او ان ذلك فلا اشكال قال واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على ايات بينات
منه فهو اقول كرر المص الرد في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس فقال هناك ومن قول الزمخشري في
انما اعظكم بواحدة ان تقوموا لله ان ان تقوموا عطف بيان على واحدة وفي مقام ابراهيم انه عطف على ايات بينات مع

النحويين على ان البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا ثم اعتذر عنه بقوله وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما
ويؤيده قوله في اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له قال و
من تبعيضية حذف مبعضها اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم بما تطيقون انتهى وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا
معه وهذا اصطلاح سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة الى هنا كلامه هنا قال لقد اذهلتني
ام عمرو بكلمة اتصبر يوم البين ام لست تصبر اقول لا ينبغي ان يعد هذا مما هو بصدده لان جملة البدل اذا اريد بها لفظها
فهي بمنزلة المفرد اي لقد اذهلتني بهذا اللفظ ويؤيده ان العامل هنا حرف الجر وهو انما يدخل على اسم او ما هو في تأويله
فلو لم تكن الجملة هنا كالاسم المفرد لامتنع دخول الجار لانه لا يعلق عن العمل واطلق على الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة
مع انها كلام لانه قد يراد بها لفظها نحو كلمة الشهادة حق ومعنى اذهلتني شغلتني عن النظر في احوالي بما القته الي من الكلمة
المشعرة بوقوع الفرقة وتشتت الشمل قال والرابع ان لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا
من لا يسألكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا اقول صرح هنا بان الجملة الثانية
تابعة للاولى بطريق البدلية مع ان الاولى لا محل لها وكل تابع ذو اعراب اما لفظي او تقديري او محلي ولا اعراب هنا فما هذه
التبعية اللهم الا ان يريد الامر اللغوي لا الاصطلاحي وجعل قوله لا تقيمن بدلا من قوله ارحل مع ان القول المجموع
فيلزم ان لا يكون لشيء من اجزائه محل وقد سبق الكلام فيه وانشد هذا المصراع في الباب الثاني في الجملة التي لها محل من انشاد
الاعراب وقد رايت ما يلوح به المص في هذا الموضع وغيره من وقوع البدل جملة مع ما صرح به في الباب الثاني في المسألة
التي ذكرها في اواخر الكلام على الجملة التفسيرية وهي الثالثة من الجمل التي لا محل لها حيث قال هنا لم يثبت الجمهور وقوع
البيان والبدل جملة وقد نبهت عليه في ذلك المحل ايضا قال وكقول الحماسي رويد بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غدا
خيلي على سفوان تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى اذا ما غدت في المازق المتداني تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت
منهم يد الحدثان اقول يتصل بهذه الابيات قوله مقاديم وصالون في الروع خطوهم بكل رقيق الشفرتين يماني اذا
استنجدوا لم يسألوا من دعاهم لاية حرب او لاي مكان رويد اسم فعل واي امهلوا وبني شيبان منادى ويروى
رويدا بالتنوين على انه تصغير ترخيم لارواد مصدر ارود اي رفق وبعض وعيدكم مفعول بمحذوف اي كفوا او هو على ارفق
الحكم ولم يرد بغد الى اليوم الذي يلي يومه وانما دل به على تقريب الامر كانه قال تلاقوا خيلي قريبا على سفوان وهو
اسم ماء على اميال من البصرة وكسرها للضرورة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد ونبه بالوصف المذكور على ان
المراد بالخيل الفرسان على عادتهم في قولهم الخيل والرجل ولهذا قال بعد تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم ويجوز ان يكون اراد
بالخيل الدواب انفسها ووصفها بذلك لممارستها القتال وتعودها اياه ثم اخبر بعد ذلك عن اربابها والوغى الحرب
والمازق المضيق والمتداني المتقارب والظان على ما جنت لغو متعلق بالصبر ويحتمل ان يكون مستقرا في محل نصب على

الحال

الحال من المضاف اليه اي فتعرفوا كيف صبرهم واقعا على تحامل الزمان عليهم وسوء ما ثبوه منهم وجنت اثرت المكروه والحدثان ما
يكون من نوائب الدهر ومصائبه والمقاديم جمع مقدام وهو الذي يبادر الى الدخول في الامر الشديد غير خائف وفي
البيت قلب اي وصالون كل رقيق شفرتين بخطوهم كما قال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب
قال والثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قد مثلنا اتجه كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة
الفائدة اقول اذا اتصل بالثاني ما لم يتصل بالاول فليس مما الكلام فيه فان الثاني من حيث مجموعه هذا المتصل به
غير الاول من حيث عقد ذلك المتصل فيما اظن اولئك الجماعة يمنعون البدلية عند اتصال شيء بالثاني لم يتصل ما
بالاول وفي احتجاجهم بان الشيء لا يبين نفسه اشارة الى ذلك فتأمله قال واذا كرره تكرير خطابك لاحدهما او قيل
عليه ظهر المراد اقول وهذا كالاول فانه قد عرض ان الثاني قد انضم اليه ما لم يكن في الاول وهو تكرير الخطاب وليس الكلام
في مثل ذلك وانما الكلام فيما اذا لم يكن الا مجرد تكرار الاول لفظا من غير زيادة تنضم اليه قال وعلى هذا يتخرج قول
النحويين في قول رؤبة نصر نصر نصرا ثم قال بعد هذا بيسير وقيل لو قدر احدهما توكيدا لفظيا بغير تنوين كالمؤكد اقول الظاهر
ان يقال الضم بغير الف ليعود الضمير في قوله احدهما ولو حذف قوله كالمؤكد لاستغنى عنه الاتيان بضمير الاثنين وقد تقدم
الكلام على ذلك مشبعا وانشد هذا البيت وما قبله في الباب الثاني في الجملة المعترضة وهي الثانية من الجمل التي لا محل لها
من الاعراب حيث ذكر في الموضع الرابع من مواضع الاعتراض وهو ما بين الجزئين اللذين اصلهما المبتدأ والخبر قال
ولهذا امتنع ايضا البدل وعطف البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها اقول ذكر المص هذه المسألة ثانيا في هذا الباب
في روابط الجملة بما هي خبر عنه حيث قال تنبيه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط قال ما افترق فيه اسم الفاعل
والصفة المشبهة اقول اما اسم الفاعل فهو الاسم المشتق من مصدر لشيء قام به بمعنى الحدوث فخرج اسم المفعول و
الآلة والمكان والزمان والصفة المشبهة وقولنا لشيء قام به ليشمل ذا العلم كزيد قائم وغيره نحو الفاعل مرتفع واما الصفة
المشبهة فاسم اشتق من مصدر لازم لشيء قام به على معنى الثبوت فخرج اسم المفعول والآلة والزمان والمكان واسم الفاعل
من اللازم كقائم وقاعد فانه وان اشتق من لازم لمن قام به لكن ليس على معنى الثبوت اي الاستمرار بل على معنى الحدوث
كما قال الرضي والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للثبوت في جميع
الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دلالة فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان
في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك وهو الاتصاف
بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد
من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان هذا حسنا فقبح اي صار
حسنا او هو الان قبيح فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا الى هنا كلامه وفيه بحث قال وهي لا تكون الا للحاضر اي

الماضي المتصل بالزمان الحاضر اقول هذا مبني على ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرافي قال في الصفة المشبهة
انها ابدا للماضي وقال ابن السراج انها للحال والى مذهب الشلوبين وابن مالك فقال ابو حيان جمع بعض اصحابنا بين هذين
القولين بان قال لا يريد السيرافي بكونها للماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد انها تثبت قبل الاخبار ودامت الى وقت
الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين قال وقول الجماعة انها لا تكون الا
غير جارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا اقول من هؤلاء الجماعة صاحب المفصل
فانه قال الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها في انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع والشاهد
في البيت شاحط لشين بعده وهو طاهر ملتبس ابي عبيد فانه صفة مشبهة وهو مجاز للمضارع قال في التسهيل وموازنتها
قليلة ان كانت من الثلاثي ولازمة ان كانت من غيره الى هنا كلامه فالاول نحو طاهر العرض وطويل القامة وحالك اللون و
حامل الذكر وسام الوجه اي متغير وشاحط الدار والثاني نحو مطهر القلب ومعتدل القامة قال الشاعر ومن يك مخل
الغرائم تابعا اهواه فان الرشد منه بعيد قال ولا يكون معمولها الا سببيا اقول قال بدر الدين بن مالك جواز زيد بك فرح
يبطل عموم قولهم ان المعمول لا يكون الا سببيا مؤخرا وهذا غير وارد عليهم لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه ومما اورده
ليس من هذا القبيل فان عملها في الظرف انما هو بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال والتمييز ونحوهما قال فاما الحديث ان
امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة ال اقول هذا التخريج غير متعين اذ يجوز ان يكون مفعولا لفعل مقدر اي تهريق الدماء
ويجوز ان يكون على التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعليهما ليست الزائدة ذكر ذلك ابن الحاجب في الامالي قال
ويجوز ان يكون منصوبا على توهم التعدي الى مفعول ثان كان الهمزة دخلت على الهاء التي هي عوض من الهمزة التي في اراق فعداه بها
الى مفعول اخر كان المعنى جعلها غيرها مهريقة الدماء قال ويجوز رفع الدماء على البدل من الضمير في تهراق كانه قيل تهراق
دمها بحيل الفعل او الهاء بدل منه كما تقول اعجبتني الجارية وجهها وحذف الضمير للعلم به الى هنا كلامه قلت تخريجه نصب
الدماء على التشبيه بالمفعول به مختلف فيه وكثير من النحاة يأباه اذ النصب عندهم على التشبيه لا يكون في الافعال وتخريجه
على توهم التعدي الى مفعول ثان ضعيف قال الثامن ان لا يقبح ملتقى موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضمير
نحو مررت بقائل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه اقول وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان تقول مررت برجل قائل ابيه ويقبح في
الصفة ان تقول مررت برجل حسن وجهه فليست المسألة مقيدة بحذف الموصوف وعبارة المص توهم تقييدها بذلك قال
ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج اقول ومستنده في ذلك عدم السماع من العرب على ما ادعاه فلا يقال زيد حسن الوجه
المشرق بجر المشرق على انه صفة للوجه وعلل بعضهم المنع بان معمول الصفة لما كان سببيا غير اجنبي اشبه الضمير لكونه ابدا محالا
على الاول وراجعا اليه والضمير لا ينعت فكذا ما اشبهه قال ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى اقول
خرجه بعضهم على ان اليمنى خبر مبتدا محذوف لا صفة لعينه وكانه لما قيل اعور عينه قيل اي عينيه فقيل اليمنى قال الكا

متن

عشر انه يجوز اتباع مجروره على المحل الخ اقول هذا اخر الوجوه التي ذكر المص ان اسم الفاعل يفارق الصفة المشبهة فيها وبقي
من الوجوه التي افترقا فيها غير ما ذكره انه اذا وقع فيها وفي معمولها الالف واللام كان الاصل الجر هكذا في الجزولية قال الابدي
يعني انك اذا نصبت الوجه مثلا في قولك مررت بالرجل الحسن الوجه فاصله ان يكون مجرورا بخلاف الضارب الرجل فان
الاصل فيه النصب ويريد بالاصل الاصل الاستعمال الاكثر ومنها استحسان اضافتها الى ما هو فاعل في المعنى كحسن الوجه ونقي
الثغر وطاهر العرض بخلاف اسم الفاعل نحو كاتب الاب فان هذا وان كان ممتنع لكنه قبيح لان الصفة لا تضاف الى مرفوعها حتى
يقدر تحول الاسناد الى موصوفها بد لدليلين احدهما انه لو لم يقدر ذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه والثاني انهم يؤنثون
الصفة في نحو هند حسنة الوجه فلهذا احسن ان يقال لحسن الوجه لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جملته مجازا
وقبح ان يقال كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد قال واجاز البغداديون اتباع المنصوب
بمجرور في البابين كقوله فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل اقول هذا البيت من معلقة امرئ القيس
وقبله فعادى عداء بين ثور ونعجة دراكا ولم ينضح بماء فيغسل عادى عدا والى موالاة وفاعل عادى ضمير يعود على الفرس
المتقدم ذكره اي والى هذا الفرس بين ثور ونعجة من بقر الوحش في طلق واحد ولم يعرق عرقا مفرطا اي ادركها دون معاناة
مشقة ومقاساة شدة والطهاة جمع طاه وهو الطباخ كذا في الصحاح وقال بعض شارحي المعلقات الطهو الانضاج
وهو يشمل طبخ اللحم وشيه والصفيف اللحم المصفوف على الحجارة لينضج والقدير اللحم المطبوخ في القدر يريد ان الصيد كثر
فطبخ القوم وشووا قال وخرج على ان الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقي جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله
يريد الاخرة بالخفض اقول لا حاجة بنا الى التخريج على هذا الوجه الشاذ بل نقول حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
على الطريقة المشهورة والعجب من خفاء هذا الوجه على المص مع ظهوره وحسنه وقد اعاد في اقسام العطف كلام البغداديين
وتمسكهم ببيت امرئ القيس واشار هناك الى التخريج الذي ذكره هنا ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا قال والتمييز لا يكون
الا اسما اقول يعني اسما غير ظرف حتى يكون فيما للجملة والظرف اللذين يجوز كون الحال عليهما ولو لم يقدر ذلك لم تتأت
المقابلة اذ كون التمييز لا يكون الا اسما لا يدفع وقوعه ظرفا فان الظرف اسم قال وقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا
باله قليل الرجاء اقول الظن ان قبل هذا البيت ليس من مات فاستراح بميت انما الميت ميت الاحياء والكئيب السيء
الحال المنكسر من الحزن يقال كئب يكأب كفرح يفرح كآبة وكأبة كسلامه وفي الصحاح ورجل كاسف البال سيء الحال
والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى رخاء النفس والرخاء بالمد والفتح سعة الحال قال والثالث ان تكون الحال
مبينة للهيئة اقول قال المص في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر
وخرج منه مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان اراد والصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج منه مثل
قولهم جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس فانهما في معنى جاء مصاحبا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فيجب التامل

ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا

لا يحرجان لانفتاح سيبان الصفه قال والرابع ان الحال تتعدد كقوله علىّ اذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله
رجلان حافيا اقول في البيت على هذه الرواية رد العجز على الصدر ويروى اذا لاقيت فلا يكون فيه ذلك ورجلان ما شيا
وحافيا غير منتعل وكلاهما حال من فاعل الزيارة المحذوف اى زيارتى بيت الله فيكون من قبيل الحال المتداخلة بان
يكون حافيا حالا من الضمير المستكن في رجلان ويجوز ان يكون صاحب الحال الضمير المجرور بعلى قال الشيخ ابو حيان على الشهيد
حرف هذا البيت العجمى فقراه رجلاى مكان رجلان والرواية فاعلا بزيارة وحافيا حالا منها على حد قوله بها العينان تنهل
وذكر انه على حد قوله ولا ارض ابقل ابقالها فقيل له انما الرواية رجلان البيت ولا ابقال البيت هذا كلامه و
في شرح المفتاح للشريف الجرجانى وقد صحف جماعة رجلان برجلاى وبنوا على ذلك خرافات في اعراب البيت حتى قال قائلهم
رجلاى فاعل زيارة بيت الله وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاى لانه في معنى زيارتى بيت الله حافيا وانت خبير بان نسبة
زيارة بيت الله الى الرجلين ركيكة جدا وبان الحاج اذا لم يكن راجلا لم يكن له مشقة عظيمة وقد ذكر هذا التصحيف بحضرة جمع
من ادباء الشام فاتخذوه اضحوكة يتفكهون بها انتهى كلامه قال فان لان الحق يخول الاعلام وابن مالك ان الرحمن ليس صفة بل علم
اقول ظهوره الوصف فيه يمنع علميته والاستدلال عليه بما اشار اليه المصنف بعد هذا من وروده كثيرا غير تابع ضعيف لم يستعمل
الكائنة بالمجيء ذلك فيهما نحو القائم زيد ولا تخرج به عن الوصفية وعلية الغلبة يرد بها ان الرحمن لا يستعمل الا له تعالى
فلا تتحقق الغلبة وقد صرح المحقق النوع التاسع من الجهة السادسة من الباب الخامس ان الكسائى جعل الرحمن الرحيم
من نحو لا اله الا الله هو الرحمن الرحيم نعتين له وفيه دليل على ان الكسائى لا يرى الرحمن علما قال والخامس ان الحال
لا يتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه نحو خشعا ابصارهم يخرجون اقول هذا مثال لتقدم الحال على
عاملها الذى هو فعل متصرف اذ خشعا حال من ضمير يخرجون وهذا ممكن لكنه غير متعين لجواز ان يكون خشعا صفة مفعول
محذوف اى يوم يدعو الداعى الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم وقد صرح بجواز هذا الوجه غير واحد من المعربين قال
وقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اقول هذا عجز بيت صدره عدس ما لعباد عليك امارة وعدس بفتح العين والدال المهملتين
وسكون السين المهملة صوت يصوت به للبغل لاستحثاثه وزجره عن الابطاء والاتيان بضمير المؤنث في البيت اما لكون
المزجور انثى او على ارادة الدابة ويجوز ان المزجور كان ذكرا وكان انث لذلك وكون تحملين حالا انما هو على مذهب البصريين
واما الكوفيون فيرون ان ذا موصول وتحملين صلته والعائد محذوف اى والذى تحملينه طليق ويجوزون كون ذا وجميع اسماء
الاشارة موصولة سواء كانت بعد ما الاستفهامية ام لا ولم يجوزون ان يكون الاسم الجامد ايضا موصولا اذا كان معرفا
باللام كما نقله الرضى وغيره قالوا في قوله لعمرى لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل ان التقدير لانت الذى
اكرم اهله قال فاما استدلال ابن مالك بقوله رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش اذا عطفاه ماء تحلبا وقوله
اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذمما فيهو لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والتا

التميز

للتميز هو المحذوف اقول ما قاله في ان ذلك سهو كلام ظاهر لا شك فيه ومثل ابن مالك على امامته وجلالة مقداره ولا يخفى
عنه مثل هذا الامر الواضح فانما يحمل ذلك منه على السهو ومثل السيد صفة لمحذوف اى رددت عن بغيتى بفرس مثل السيد
السيد بكسر السين المهملة الذئب ونهد اى جسيم مشرف ومقلص بكسر اللام اى مشرف مشمر طويل القوائم وكميش الشيء
المعجمة صغير الجردان اى القضيب والمراد بالماء هنا العرق وتحلبا سال او عرق عين الرجل اى سكت فلا تطمح الى من هو فوقه
او يرد دمعها وهو كناية عن السرور لان له دمعة باردة وللحزن دمعة حارة ووزن قر فعل بفتح العين ومثريا غنيا ولم يعن
بالبناء للمفعول اى لم يهتم قال وما ارعويت وراسى شيبا اشتعلا وقوله نفوسا نطيب بنيل المنى وداعى المنون
ينادى جهارا فقد تبين ان اقول المصراع الاول عجز بيت صدره ضيعت حزمى في ابعادى الامل ولا معنى لدعوى الضرورة
في هذين البيتين مع امكان جعلهما كالبيتين السابقين اى مما يحمل فيه الناصب للتمييز محذوفا يفسره المذكور والتقدير
وما ارعويت وقد اشتعل شيبا راسى اشتعل وانطيب نفسا نطيب فان قلت هذا التقدير في البيت الثانى ظاهر اما في الاول
فليس المعنى فيه على العطف بل المراد فيه الحالية اى وما ارعويت في حال اشتعال راسى شيبا واذا كان كذلك فالواو
حالية وراسى مبتدا واشتعل خبره ولا يجيء في مثل زيد قام تقدير زيد فعلا يحذف يفسره المذكور بعده فاذن يتعين
ان يكون تقديم التميز في هذا البيت ضرورة كما قال المص قلت اما ان المعنى على الحالية فمسلم ولكن ذلك لا يمنع من جعل
راسى فاعلا بمحذوف يفسره المذكور وما اورده من نحو زيد قام يتعين ان يكون جملة اسمية ولا يجوز ان يكون فعلية حذف فعلها
مفسرا بما ذكر فهو مذهب الجمهور وجوزه المبرد وابن العريف وابن مالك تعليقها على الاضمار والتفسير كما صرح به المص في
الباب الثانى قبيل اقسام الجملة الى الصغرى والكبرى واذا كان كذلك اتجه ما قلناه لانه بحث مع ابن مالك على مقتضى مذهبه
فان قلت يلزم حذف فلا مع حذف الفعل المفسر ومثله لا يجسن وان حسن اضمار فعل بجردها قلت هذا تفريع على غير مذهب
ابن مالك واما هو فلا يوجب اضمار قد مع الماضى الواقع حالا قال ويقع التميز مشتقا نحو لله دره فارسا اقول
ذهب قوم الى ان فارسا ونحوه في امثال هذا التركيب منصوب على الحال والمعنى التعجب منه في حال كونه فارسا والصحيح انه
تميز كما ذهب اليه المص وانتصابه على الحال ضعيف كما قاله ابن الحاجب في امالى المفصل من انه لا يخلو اما ان يكون حالا
منتقلة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المنتقلة فلان نحو لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما
تريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكن بل تريد الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة
ايضا غير مستقيم لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التى قبلها وانت ههنا لو قلت لله دره كان
محتملا للفروسية وغيرها فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المنتقلة والحال المؤكدة واذا بطلتا ثبت التمييز قال الرضى
انا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التميز عندهما احسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته لا بها وهذا المعنى هو المستفاد
من قولك ما احسنه في حال فروسيته قال فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من عدة الشهور

واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فتبيين اقول لا نسلم ان شهرا مؤكدا لما فهم من قوله ثم ان عدة الشهور عند الله
ولا مبين لاثنى عشر اما الاول فواضح واما الثاني فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثنى عشر شهرا لان الاثنى عشر
شهور فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة بعد العدد الذي علم نوعه موكدا لا مبينا كما في قولك الرجال الذين عندي عشرون
رجلا قال واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردودة اقول يعني اجازتهم الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز
وسيبويه يمنع ذلك وممن وافق المبرد على ذلك ابن السراج والفارسي واختاره ابن مالك واستدل عليه بالقياس والسماع
اما القياس فهو ان التمييز قد ورد مؤكدا لا لرفع ابهام كقول ابي طالب ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية
دينا فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر وروده للتوكيد ايضا لا لرفع الابهام واستند في السماع الى شواهد من كلام العرب وقد
منها البيت الذي انشده المصنف وهو قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا قال فالصحيح ان زادا
معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزود من افعال البر وعليهما فمثل
نعت له تقدم فصار حالا اقول خرجه ابو حيان على ان في نعم ضميرا وزادا تمييز له وزاد ابيك المخصوص وزادا بدل منه قال وهذا
تاويل قريب من غيره اقسام الحال قال بخلاف بعشر بابا فانه بمعنى متعاقبين اقول ومنه علمته النحو بابا بابا اي مفصلا
ولم تزل الطلبة يستشكلون ذلك والمنقول عن ابن جني انه يجيز على ان الثاني منصوب على انه صفة للاول بتقدير حذف مضاف
فقدره بعضهم بقبل اي بابا قبل باب وهذا لا يشمل الباب الاخير وقدره بعضهم ببعد اي بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب
الاول والمقصود دخول الابواب كلها وقد يقدر بمفارق اي بابا مفارق باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل
باب على حده وعلى هذا لا يخرج شيء من الابواب والمنقول عن الزجاج ان انتصاب الثاني على انه توكيد والاول بمعنى مرتبا فان
قيل لم التزم ذكر الثاني مع انه موكد قلنا لان ذكره امارة على المعنى الذي قصد بالاول وهو الترتيب شيئا يلزم ابتداء ثم يلزم بعد
قال قالوا ومنه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما اقول
الذي يظهر انهم ارادوا الحق المذكور في هذه الاية وهي قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم والمراد بما معكم التورية وهو
مصدق لها البتة ... مكذب ولا لا مصدق ولا مكذب قال قال ابن مالك بعد ذا الذين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب
مفصلا وهو سهو منه لان الكتاب قديم اقول السهو من المصنف رده فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله قال
ومنه قائما بالقسط اذا اعرب حالا وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها اقول بل هو مستفاد مما
قبلها فان ذا الحال المذكورة هو الاله الحق الواجب الوجود الجامع لصفات الكمال والقيام بالقسط منها وانما قال اذا
اعرب حالا لانه يجوز فيه غير ذلك وقد اجاز الزمخشري فيه اوجها منها ان يكون حالا موكدا من فاعل شهد وهو الله وافرده
عن اقرانه بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس كما
جاز في قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة ان نصب نافلة حالا عن يعقوب ولو قلت جاء زيد وهند راكبا جاز

اقسام الحال

تمييز

تمييز وسكت عن بيان جهة تاخره عن المعطوفين قال التفتازاني وكانه للدلالة على علو درجتهما وقرب منزلتهما ومنها ان
يكون منصوبا على المدح وبين جواز كون المنصوب على المدح نكرة بالنقل والاستعمال وبعض جواز ذلك فيما اذا كان المنصوب
غير معرفة كما في الابيات والبيت الذي انشده وهو قوله وياوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ليس
كذلك قال التفتازاني والقياس المنع لانه بمنزلة الوصف ومنها ان يكون صفة للمنفي كانه قيل لا اله قائما بالقسط الا
هو ورده ابو حيان بان فيه الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهو المعطوفان اللذان هما الملائكة واولوا العلم وليسا
معمولين لشيء من جملة لا اله الا هو بل هما معمولان لشهد قلت الزمخشري استشعر ذلك فقال لا يبعد كونه صفة فقد رايتهم
يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف قال التفتازاني فاعتذر عن الفصل بالاجنبي بكل واحد من المعطوفين بان من
اتساعهم في اللغة وتجويزهم في بعض المواضع ما يمنع في القياس ويقل في الاستعمال لاغراض تتعلق بذلك مثل ما ذكرنا من
قرب المنزلة وبقي بيان ابتناء هذا الاتساع بحيث يفضي الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة اعني ما هو في صلة
ان المفتوحة ولو ثبت فلا خفاء بانه بعيد غاية البعد فكان الانسب ان يقول نعم يبعد مكان لا يبعد قال التفتازاني
واما الاستبعاد من جهة ان نفي المعبود القائم بالقسط لا يوجب نفي المعبود فلا يتم التوحيد بل ربما يوهم على فاعله مفهوم
الصفة ورجوع النفي الى القيد اثبات معبود اخر غير قائم بالقسط فمدفوع بان هذا الوصف مساو للموصوف لان
كل مستحق للعبادة قائم بالقسط بالضرورة فنفيه نفيه لكن يتوجه المطالبة بفائدة هذا الوصف ولا وجه للمدح في
مقام النفي والجواب انها التعديل و... الشهادة على الامرين قال ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام
ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا اقول اما كون الحال مقدرة
في ادخلوها خالدين فواضح ضرورة ان الخلود غير مقارن للدخول وتقديره مقارن فلذلك جعلت الحال فيه من قبيل المقدرة
اي ادخلوها مقدرين الخلود فيها واما امنين في الاية الاخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة اي لتدخلن المسجد الحرام ان شاء
الله في حالة امنكم المحقق فلا حاجة الى جعل الحال مقدرة نعم التحليق والتقصير بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة اليهما
مقدرة واما المثال فاي داع الى ارتكاب كون الحال فيه محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا في زمن
المضي المقارن لزمن عامله قال وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر في قراءة من رفع البحر هو
كقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وجئت والجيش مصطف ونحوهما من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك
عريت عن ضمير ذي الحال اقول المصراع الذي انشده صدر بيت من معلقة امرئ القيس وعجزه بمنجرد قيد الاوابد هيكل
اغتدي اي اذهب غدوة والوكنات بضم الواو مع ضم الكاف او فتحها مواقع الطير بمنجرد اي بفرس منجرد وهو اسم فاعل من
انجرد في سيره اي مضى وقيل المنجرد القليل الشعر واراد بكونه قيد الاوابد انه لا يدعها تنجو من اصطيادها والهيكل من الخيل
الطويل الضخم وظاهر كلامه ان الحال المذكورة لا تحتاج الى ضمير اصلا من حيث شبهها بالظرف كما في قولك جئت وقد اصطف

الجيش للقتال وغدوت وقت استفراد الطرفي وكذا نهارا وحمله اليمني على خلاف ذلك فقال وتخفيفه انه اذا رجع الى معنى
الظرف يكون متضمنا للضمير اي حيث كان في حال اصطفاف الجيش كذا قال وفيه نظر للزوم كون ظرف الزمان حالا عن
الجثة والحال كالخبر فلا يصح كون امس من نحو قولك جاء زيد امس حالا كما لا يصح كونه خبرا او قيل زيد امس قال ويجوز ان يقدر
ومجرها اي بجر الارض اقول يريد ان الزمخشري يرى ان الالف واللام اقيما مقام الضمير المضاف اليه لكن هذا الضمير الذي تكلف تقديره
بهذه الطريقة ليس عايدا الى ذي الحال وهو ما من قوله ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقول اليمني يريد به ان عود
الضمير الى الارض بمثابة عوده الى ذي الحال في الاية وهو ما في الارض ليس بدافع للاشكال قال اعراب اسماء الشرط والاستفهام
ونحوها اقول المراد بنحوها كم الخبرية قال واذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل
الشرط مشتمل على ضميره او جوابه اقول خبر المبتدا انما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده وعلى القول الاخر الخبر هو مجموع
جملة الجزاء لا الفعل وحده وعلى هذا ينافي في مثل قوله من يقم فاكرمه ان تكون جملة الجزاء في محل جزم لانها وقعت بعد
بالفا جوابا لشرط جازم كما قرره المصنف في الباب الثاني وفي محل رفع لانها خبر المبتدا عن هذا القائل فيثبت لها محلان باعتبارين
واذا قلت من يقم اكرمه فجملة اكرمه لا محل لها من الاعراب من حيث هي جواب لشرط جازم لم يقترن بالفا ولها محل من الاعراب
وهو الرفع من حيث هي خبر المبتدا على هذا القول وحينئذ فيحرر ما قرره المصنف في رده على من اقتضى كلامه في جملة انها ذات
محل وانها لا محل لها كقوله في فصل ما من حرف الميم من الباب الاول ولابي البقا في هذه الاية اوهام متعددة اي في قوله
تعالى بما كانوا يكذبون فانه قال ما مصدرية وصلتها يكذبون ويكذبون خبر كان ولا عايد على ما ولو قيل باسميتها فقضيت
مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب لا غير قلت ه خبر كان وكونه لا موضع له لانه قد ده صلة
ما واستغناء الموصول الاسمي عن عايد هذا كلامه وقد عرفت اندفاع اعتراضه الثاني بان الجملة قد يكون لها محلان باعتبارين
تحملين على ان المصنف قد اعتذر عن اعتراضه هذا في الباب الثاني في اخر الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب والله
الموفق للصواب مسوغات الابتداء بالنكرة قال لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة اقول يريد انهم
مسوغات الابتداء بالنكرة
لم يعتنوا بتعديد الاماكن التي يسوغ الابتداء فيها بالنكرة وانما ذكروا ضابطا كليا لا يحتاج معه الى التعداد قال الرضي
قال ابن البرهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب
فاذا حصلت جاز الحكم تخصص المحكوم عليه بشيء ام لا قال ورأى المتاخرون انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة
فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة اقول يعني ان المتتبعين لاماكن الفائدة
لم يخلوا عن قدح اما من جهة الاخلال واما من جهة ايراد ما لا يصح ايراده او تعديد امور يدخل بعضها في بعض فلا يحصل الا
المطلوب وقوله من مقل خبر مبتدا محذوف ومن للتبعيض ومقل مخل مخصوصان على انهما صفتان لمقدر اي منهم بعض فريق
اتصف بالاقلال والاخلال وبعض فريق اتصف بالاكثار وايراد ما لا يصح او تعداد امور متداخلة ويحتمل ان تكون من

بعض

بعض نحو اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة او بمعنى الى نحو شممت الريحان من داري من الطريق او بمعنى عن نحو فويل للقاسية
قلوبهم من ذكر الله والتعلق في الكل بمحذوف والمعنى على الاول فان نحصر واي ضرب منها مثل نحل وضرب منها كثره او على الثاني فا بعضوا
الى ضرب صفته كذا او ضرب صفته كذا وعلى الثالث فلم يخرجوا عن ضرب موصوف بكذا او ضرب موصوف بكذا قال فالاول نحو
واجل مسمى عنده اقول الكلام في جواز الابتداء في هذه الاية بالنكرة لحصول التخصيص بالوصف لكن وقع في الكشاف ان
تقديمها واجب لان المعنى اي واجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم هذا
كلامه وظاهره ان هذا التعظيم مستفاد من الاستفهام المقدر مثل هذا المنكر كانه لغرابته وعظم شانه مما يسال ويستفهم
عن حاله والاستفهام يقتضي صدر الكلام واما قوله ولدينا كتاب ينطق بالحق فغاية الامر انه لم يقصد فيه هذا التعظيم
وان كان الكتاب معظما في نفسه لانه ليس مقام التفرقة بين كتابين كما قصد ههنا التفرقة بين الاجلين بل اجرى على ما هو
السائر قال ولعبد مؤمن خير من مشرك اقول جرى المص في ان المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الاية هو وصفها على
ما هو مشهور متعارف عند القوم وسلك ابن الحاجب فيها طريقا اخر مدعيا ان الصفة ليست من المصحح للابتداء هنا و
انما صحح كون هذه النكرة في معنى العموم والطالب تقرير ذلك بما اوثنا ذكره على طوله لما فيه من الفوايد فقال ليس هذا من
قبيل ما المصحح فيه الصفة في التحقيق وانما هو من قبيل ما كانت النكرة فيه في معنى العموم من قولهم تمرة خير من جرادة وبيانه
ان الصفة انما تكون مصححة في الموضع الذي يقصد باسم الجنس واحد متميز بمجيء الصفة لتقليل ذلك الواحد تخصيصا فتجعل
الواحد من الجنس الذي وصف وهو مع ذلك قليل في الاستعمال لبقاء التنكير فيه ورب نكرة من غير صفة اخص من نكرة
موصوفة ووجه ضعفه انه اذا صح جسم حي في الدار لحصول تخصيصه بالصفة فينبغي ان يصح رجل في الدار لانه اخص منه
بدرجات فاما اذا حصل ما ذكرناه من التعميم فقد حصل ما في معنى التعريف قبل الصفة فضاع اعتبار الصفة وصار بموازنة
لقولك كل رجل عالم عندنا فانه لا يصح لقائل ان يقول المصحح الصفة اذ التعميم حاصل قبل مجيء الصفة فاغنى عنها وانما جاءت
لمعناها في التخصيص لا لحاجة من يصحح الابتداء والذي يصحح لذلك ذلك يعني بقاء التنكير في النكرة الموصوفة اذ الصفة لا تخرج
الموصوف عن مدلوله بل تاتي للتخصيص في الاحاد او في الاجناس وهو على حاله مثاله اذا قلت جاءني رجل ثم قلت عالم فانه
يخص مع بقائه بواحد متميز على ما كان عليه واذا قلت جاءني الرجال ثم قلت العالمون فانه تخصيص مع بقائه عاما في الكل
واذا ثبت ذلك علمت ان التعميم حاصل بغير الصفة فاذا كان حاصلا بغير الصفة كان مجيء الصفة وانتفاؤها واحدا على ما
مثلنا في كل رجل عالم عندنا فان زعم زاعم ان مؤمن في قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك مصحح الابتداء بالنكرة ورد
ذلك بانه لو اسقط لم يستقم ذلك كما انه اذا اسقط عالم من قولك رجل عالم في الدار لم يستقم وهذا معنى التصحيح فهو غير
مستقيم وجمع بين امرين مختلفين وذلك انا نعني بالمصحح الذي لولاه لما صح الابتداء بالنكرة لا الذي لولاه لكان الكلام
كذبا وما نحن فيه من هذا القبيل ولسنا نعني بالمصحح ذلك الاترى انا نحكم على الكلام بما يقتضيه الاعراب ثم نحكم بعد ذلك

يكونه صدقا او كذبا كقول القائل العالم قديم فهذا وان كان اعرابه مستقيما الا انه كذب كذلك ما نحن فيه فلم يكن هذا المصحح
للابتداء بل مصححا لصدق الكلام حتى لو جعلت الخبر ما يكون صدقا استقام فدل على ان الفساد لم يات لها من الكذب ومما يوضح
ذلك انك لو قلت كل رجل كافر في النار فلو اسقطت كافر لم يكن مستقيما من جهة الصدق لا من جهة الابتدائية لانك لو اخبرت
عنه بخبر صدق صح وليس الكذب مفسدا للاعراب ولا ماخوذا عدمه في صحة التعبير كما تقدم فاذا وضح ذلك فان القول بان
هذه الصفة مصححة للابتداء انما نقول بان كافر في قولك كل رجل كافر في النار مصحح للابتداء وقد وضح بطلانه ثم اورد سؤالا
وهو ان ملاقاة الآية ليس من هذا القبيل بل هو مصحح باعتبار صحة الاخبار لا باعتبار الصدق الا ترى انك لو اسقطته لم
يستقم التعبير به صدقا ولا كذبا فانه يكون مضمونه عبد خير من عبد ومن قبيل اخر والحاصل ان عبدا في ضمن مثله في
الجملة فاذا اسقطت الصفة وقدرت الاخبار عن المبتداء بعبد فقيل عبد خير من عبد لم يستقم هذا الكلام اذ لا فائدة فيه
اصلا واجاب بان هذا من قبيل اخر كما ذكر السائل ولكنه في الحكم كذلك المعنى ولكن مصحح الاخبار حكمه حكم مصحح الصدق لان
الكلام هيهنا وقع في شروط المفردات فان المبتداء مفرد وليس شرط الخبر في هذا المحل هذه الصفة وانما جاء الفساد من جهة
الاخبار بما لا يستقيم به الاخبار كما في الكذب سواء والكلام في شروط المفردات غير الكلام في صحة التركيب الا ترى انك
لا تقول لمن قال كل رجل خير من جاهل هذا فاسد من جهة ان المبتداء غير موصوف وانما تقول فاسد من جهة انك اخبرت بما لا
يستقيم خبرا ولو قلت للاول لكان فاسدا لانه يثبت لك انه يكون مبتداء به من غير صفة فيفسد القول بان المصحح الصفة
فكذلك هيهنا فلا فرق فيما نحن فيه بين ان يكون المصحح الصدق وبين ان يكون استقامة الكلام في ان كل واحد منهما لا يقدح
في صحة الابتداء دونه لما قررناه لان الكلام في صحة كونه صدقا او كونه مستقيما ان يخبر عنه بكذا غير الكلام في صحة كون المبتداء
مبتدا وان لم يكن بد من الخبر فثبت ان مؤمن في قوله تعالى ولعبد مؤمن وما كان مثله لا يمكن دعوى ان تكون الصفة فيه مصححة
للابتداء بالنكرة ولنقتصر على هذا القدر من كلامه ففيه كفاية **قال** ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرمله **اقول** القرملة
واحدة القرمل على وزن جعفر وهو شجر ضعيف بلا شوك وينفضخ اذا وطئ والمثل على ما في الصحاح والقاموس ذليل عاذ
بقرمله وانشد الجوهري لجرير كان الفرزدق اذ يعوذ بخاله مثل الذليل يعوذ تحت القرمل يضرب هذا المثل لمن
استعان بضعيف لا نصرة له والمعنى ضعيف التجأ الى مثله **قال** ومنه قولهم شر اهر ذا ناب **اقول** هذا مثل يضرب في ظهور امارات
الشر والمراد بذي الناب الكلب اي شر عظيم حمل الكلب على الهرير اي النباح وكون المسوغ في هذا المثال هو الصفة المقدرة
كما ذكره المص وذهب اليه جماعة وذهب ابن الحاجب وغيره بان المسوغ كونها في معنى الفاعل قال في امالي الكافية لما ذكر
باب شر اهر ذا ناب وهو ان يكون المبتداء في معنى الفاعل وشرطه ان يكون الخبر جملة فعلية في معنى نفي عموم من نسب اليه
الفعل واثباته لذلك المبتداء كقولك شر اهر ذا ناب بمعنى ما اهر ذا ناب الا شر وامر اقعده عن الخروج ومعنى ما اقعده
عن الخروج الا امر وانما جاز ان يكون مبتدا وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان في المعنى محكوما

عليه

عليه لما فيه من التخصيص فكذلك هيهنا ووجه التخصيص في الفاعل ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا بد كالا بعد
تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر الا تقدم
العلم بها دونه فمن ثم جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتداء في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة هذا كلامه ره
ويتخيل كون مثل هذا المبتدا في معنى الفاعل حتى يستفاد الحصر وظيفة علم المعاني وقد قرره اهله بما هو معروف
قال وقد احلك ذا المجاز **اقول** هذا بعض صدر بيت يستشهد منه النحاة والبيت بتمامه فقلت احلك ذا المجاز و
قد ارى وابيّ ما لك ذو المجاز بدار ذو المجاز موضع بمنى كان به سوق للجاهلية وقوله ابي يستشهد به الباء مما تمسك
به المبرد على جواز رد لام الاب عند الاضافة الى الياء ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون جمعا للاب لا مفردا اذ قد سمع فيه
جمع التصحيح كقول الشاعر كريم لا تغيره الليالي ولا اللاواء عن خلق الابينا اللاواء الشدة يعني ان هذا الممدوح لا يترك
الاقتداء بابائه في فعل المكارم وان حصلت له شدة **قال** والثاني ان يكون عامله اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه
اقول يعني الاخفش والكوفيين واما جمهور البصريين فيمنعون مثل ذلك قلت والصواب ان يمثل لهذه المسئلة بنحو
ضربا الزيدان حسن واما قائم الزيدان فليس مما نحن فيه وذلك لان الكلام انما هو في احد قسمي المبتداء وهو المحكوم عليه
لان هذا القسم هو الذي احتاج النحاة الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغي ان يكون معينا وتعريفه هو المناسب
لا تنكيره فشرطوا تخصيص النكرة لتقرب من المعرفة فيسوغ الحكم عليها واما القسم الاخر من قسمي المبتداء وهو المحكوم به كالخبر
في المثال المذكور فيشترط ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كما نصوا عليه فلا حاجة في وقوعه مبتداء مع تنكيره الى ان يقال
تخصص بالعمل كما ذكره المص **قال** او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جائني اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر او
الوصف **اقول** لا ينبغي ايراد المثال الثاني في هذا المقام فانه قد عاب على النحويين من لم يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة
او خلفا من موصوف وادعى ان الصواب الحكم على الموصوف المحذوف في مثل ضعيف عاذ بقرمله بانه المبتدا ولا شك
في ان اسم التفضيل في نحو افضل منك جائني صفة لمحذوف فيكون الصواب على رايه ان يحكم على الموصوف المحذوف فيه بانه
المبتداء لا على اسم التفضيل الذي هو خلف عن الموصوف فكانه نسي ما قدمه قريبا **قال** وشرط هذه ان يكون المضاف
اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود **اقول** لا حاجة الى هذا الشرط
فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فنحن في غنية عن التنبيه على هذا الشرط وهل هذا الا بمنزلة ان يقول
يشترط في الابتداء بالنكرة العاملة جرا ان تكون نكرة لا معرفة فيكون فيه جعل صورة المسئلة شرطا لها وهذا يشبه ما
على ابي حيان فيما ياتي حيث قال ومن الغريب قول ابي حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ
وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا لها هذا كلامه ولسان الحال يقول لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت
عظيم **قال** والثالث العطف بشرط ان يكون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة وقول معروف

اقول فهذا ممتنع نحو رجل قائم فاى اى لعطفه على ما يجوز الابتداء به او عطف ذلك عليه ففى بحو به كان ممتنعا مع قيام المانع
واما الاية فخبره مثبته لذلك اذ يجوز ان يكون طاعة وقول معروف خبر مبتداء محذوف كما صرح به المص فى اماكن الحذف
من الباب الخامس اى المطلوب منكم على انه لو سلم كون ذلك مبتداء فلا نسلم ان المسوغ العطف بل وصف التعظيم كما فى نمرة خير
من جرادة عند جماعة اى كل طاعة وقول معروف امثل وهو ظ قال ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى اقول
فى الكشاف قول معروف رد جميل ومغفرة عفو عن السائل اذا وجد منه ما يثقل على السؤال اى ونيل مغفرة من الله بسبب الرد
الجميل او عفو من جهة السائل لانه اذا رده ردا جميلا عذره خير من صدقة يتبعها اذى وصح الاخبار عن المبتداء النكرة لاختصاصها
بالصفة الى هنا كلامه وظاهره ان مصحح الابتداء بالنكرة فى المحلين الوصف اما فى المبتداء فظاهر واما فى المعطوف فلاشارة
اليه بان المعنى عفو من المسئول عن السائل او مغفرة من الله او من السائل قال التفتازانى على انه لا يبعد فى القواعد احتياج
المعطوف على المبتداء الى التعريف او التخصيص قلت القاعدة ان المعطوف على المبتداء مبتداء مثله فيثبت له حكمه هذا هو الظاهر
لكن ابن مالك وجماعة جعلوا العطف من المسوغات وغيرها مر والذى يظهر ان الزمخشرى خالفهم فى ذلك والا فلو وافقهم لم
يحتج الى جعل المسوغ للابتداء بالنكرة اختصاصها بالوصف قال وليس من امثلة المسئلة ما انشده من قوله عندى اصطبار
وشكوى عند قاتلتى فهل باعجب من هذا امرؤ سمعا اقول الصبر حبس النفس عن الجزع والاصطبار ابلغ وهذا الضاده الشاكى
وشكوى الانسان عجزه اخباره عنه بسوء فعله وسمع مضر لفاعل الجار والمجرور والمرفوع اى فهل سمع باعجب من هذا امرؤ
ويريد ان اصطبار المظلوم وشكوى الظالم امر عجيب يتعجب منه قال ابن الرومى تشكى المحب وتشكو وهى ظالمة كالقوس مصمية
الرماياوهى مرنان فلتشكى بضم حرف المضارعة ان تفعل بالمحب ما يقتضى ان يشكوها ثم تشكو هى مع ظلمها كما ان القوس تظلم
الرمايا بقتلها اياها من قولك اصمت الصيد اذا رميته فقتلته وانت تراه ومع ظلمها تئن كما يفعله الشاكى المظلوم قال
فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما قدمناه وكانه توهم ان التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة وقد اسلفنا ان التقديم
انما كان لدفع توهم الصفة اقول الظ ان قوله كما قدمناه وقوله وقد اسلفناه سهو فانه لم يتقدم ذلك ولا اسلفه فى موضع
من هذا الكتاب وانما ذكر بعد قريبا فى الامر الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة كما تراه الان قال والرابع ان يكون
خبرها عند سيبويه ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة اقول لا يصح عطف جملة على ظرفا ولا على قوله مجرورا لان ذلك يقتضى
ان يكون سيبويه ولا نقله عنه احد من المعتنين بكلامه بل هو راى ذهب اليه ابن مالك وقال ابو حيان لا اعلم هذا الغير
فمحل كلام المص على ما ذكره يقتضى ان يكون التقدير هكذا والرابع ان يكون خبرها عند سيبويه ظرفا او مجرورا او جملة القول
اعتراض لافادة تعيين الناقل وقد بان لك انه غير موجه فالذى ينبغى ان يقال انه له جملة معطوف على محذوف والتقدير
قال ابن مالك انه يكون خبرها ظرفا او مجرورا كما ذهب اليه سيبويه او جملة فالمعطوف عليه هو المحذوف لا المذكور قال
نحو لدينا مزيد ولكل اجل كتاب وقصده غلامه رجل اقول هذا نشر على ترتيب اللف المتقدم فقوله ولدينا مزيد مثال الخبر
الذى هو ظرف وقوله ولكل اجل كتاب مثال لما هو مجرور والمراد لما هو جار ومجرور وكثيرا ما يتوسعون فى هذا الاطلاق وقوله
وقصده غلامه مثال الخبر الذى هو جملة قال وشرط الخبر فيهن الاختصاص اقول يلزم عليه اجازة عند رجل مال اذ الظرف
مختص لقولهم ان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص فالصواب ان يقال شرط الخبر فى الظرف وشبهه ان يكون المجرور صالحا للاخبار
عنه فيخرج هذا المثال ونحوه قال واقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة واشتراطه هنا يوهم ان له مدخلا فى التخصيص
اقول الاشارة بهنا اولا الى المثال الذى ذكره وهو رجل فى الدار والاشارة بهنا ثانيا الى محل مسوغات الابتداء بالنكرة
اى انما وجب التقديم فى قولك رجل فى الدار لما يتوهم من كون الظرف صفة للنكرة لا خبرا عنها والتقديم دافع للتوهم
واشتراط تقديم ذلك فى هذا المحل اى ذكر الاشتراط فى باب مسوغات الابتداء يوقع فى ذلك اذ هو موهم لان التقديم
له مدخل فى التخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة وليس كذلك ومما يونس هذا ان ابن مالك نص على جواز الابتداء بالنكرة المخبر
عنها بظرف موخر نحو رجل عندى اذا كان ذلك جوابا لسؤال كان يقال لك من عندك فتقول رجل اى رجل عندى قال ولا يجوز
ان يكون التقدير عندى رجل لان يخالف الجواب للسؤال ضعيفة والسؤال تقدم فيه المبتداء وكانه راى ان توهم الصفة
مندفع بقرينة السؤال فلم يوجب التقديم وفيه بحث قررناه فى شرح التسهيل قال والخامس ان تكون عامة اما بذاتها
كاسماء الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل فى الدار وهل رجل فى الدار واله مع الله اقول اما المثال الاول
فلا خفاء فيه فى وقوع النكرة فيه فى سياق النفى فتكون عامة لا بذاتها ولكن لضرورة النفى واقتضائه لذلك واما المثال
الثالث فالنكرة ليست واقعة فيه بعد نفى صريح وانما وقعت بعد ما هو فى معنى النفى اذ الهمزة الداخلة عليها للانكار والابطال
فيقتضى انتفاء مدخولها فتجى العموم واما ان النكرة فى المثال الثانى وهو قولنا هل رجل فى الدار عامة فمنظور فيه لانها فى
سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام الحقيقى عليها بالذى يوجب كونها عامة فان قلت حل هذا المعنى تخصيصات النكرة
الذى يسوغ الابتداء بها مشكل اذ العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ الابتداء قلت
هذا انما يرد على من قال ان النكرة لا يبتداء بها الا اذا تخصصت بوجه ما والمص لم يقله وانما عد هذا فى المسوغات للابتداء
بالنكرة فليس وجه التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجه فيه ان الاسم النكرة بسبب عمومه ماثل المعرفة من
حيث انه يصلح للتعدد على البدل فساغ الابتداء به قال وفى شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ
للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل فى الدار ام امراة كما مثل به فى الكافية اقول صرح به ايضا فى امالى الكافية واعترض
الرضى بانه لو كان المجوز للتنكير فى ارجل فى الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما فى الدار للزم امتناع ارجل فى الدار وهل
رجل فى الدار وارجل فى الدار وامراة لعدم لفظة ام الداخلة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شى اخر يخصص به المبتداء هذا
كلامه وقد صرح قبل هذا بيسير ان المسوغ فى نحو هذه الامثلة وقوع النكرة بعد اداة الاستفهام وحكم هنا بانه لا شى اخر
يخصص به المبتداء فعلم انه لا عموم فى شى من ذلك وهو خلاف ما يدعيه المص من العموم فى نحو هل رجل فى الدار ولا ادرى

ابن جاء هذا العموم **قال** السادس ان يكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة
اقول جعل ابن الحاجب مثل هذا من جنس ما المسوغ فيه معنى العموم وحرره بانه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه
لا خصوصية لفرد منه على فرد فيحصل الشياع وقد مثل المص في حواشيه على التسهيل بقولهم تمرة خير من جرادة لما فضل
به العموم **قال** وعلى هذا فهي نحو قائم الزيدان مسوغان **اقول** يعني بهما ما قدمه اولا من كون النكرة عاملة وما ذكره هنا
من كون النكرة في معنى الفعل قلت بل فيه على رايه ثلثة امور هذان وكون النكرة عاملة لوقوعها في سياق النفي وقد اسلفنا انه
لا ينبغي عد ذلك في هذا الباب لان الكلام في المبتدا الذي هو محكوم عليه لا محكوم به والوصف المذكور من الثاني لا من الاول
قال واما منع الجمهور لنحو قائم الزيدان فليس لانه لا مسوغ فيه للابتداء **اقول** يجري على اسلوب واحد وقد عرفت ان هذا ليس
من قبيل ما يطلب فيه للنكرة شي يقربها من المعرفة حتى يبتدا بها لان ذلك انما هو في المحكوم عليه كما مر وهو محكوم به فكيف يطلب
له ما يدنيه من المعرفة وحضوره بكون نكرة فما هذا الذي يقوله **قال** والثالث ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال
او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب **اقول** يعني اشترط مجموع الامرين والا فالوصف المعتمد يعمل في المرفوع مطلقا سواء
كان للحال او الاستقبال او المضي كما صرح به الرضي وغيره **قال** والعاشر ان يقع في اول جملة حالية كقوله سرينا ونجم قد
اضاء فمذ بدا محياك اخفى ضوءه كل شارق **اقول** سرينا سرنا ليلا واسرينا بمعناه وجاء القران بهما جميعا بدا ظهر والمحيا الوجه
واراد بكل شارق كل كوكب طالع كانه ماخوذ من قولهم شرقت الشمس اي طلعت ولا اذكر الان من نص على ان ذلك يستعمل في
غيرها من الكواكب **قال** وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها **اقول** يعني ان الفائدة محققة في ذلك اذ لا توجب العادة
ان الساري لا يخلو من مقارنة اضاءة نجم ما فلا اخبار بانه وقع في هذه الحالة مفيد لما لم تكن العادة قاضية بنجم وجوده فلا جرم
كان الابتداء بالنكرة في مثل هذه الصورة سائغا **قال** ومن ذلك قوله الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية
بيدي **اقول** الطروق المجي ليلا والضمير المجرور المنصوب من يطرقها عائد الى الغنم اي ان الذئب ياتيها في الليل للافتراس
مرة واحدة فلا اراه كذلك الا في حين ما واما انا فاذبحها دائما فهي تراني كل يوم في كل حال كون المدية بيدي يعني فانا اشد عليها من
الذئب والمدية الشفرة وهي السكين العظيم **قال** ومن روى مدية بالنصب فمفعول ثان لتراني او حاملا او ممسكا ولا
يحسن ان يكون بدلا من الياء **اقول** بل يحسن ان يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم في تراني ولا مانع منه اذ الظاهر يبدل من
ضمير الحاضر عند الجمهور اذا كان بدل بعض كاعجبني وجهك او بدل اشتمال كاعجبني كلامك او بدل كل مفيد للاحاطة نحو
تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا والرابط موجود في البيت **قال** ومثل ابن مالك بقوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم وقول
الشاعر عرضنا فسلمنا فسلم كارها علينا وتبريح من الوجد خانقه **اقول** عرضنا اعترضنا له وقصدنا اي ظهرنا له من غير قصد
او على سبيل العرض والتبريح الشدة والجهد والوجد بفتح الواو الحزن وهذا المسلم كارها يحتمل ان يكون محاشقه منا به
من شدة الوجد عن الالتفات الى غير محبوبته فكره رد السلام لذلك ويحتمل ان يكون محبوبا فكره رد السلام اما تجلا بما فيه

سفاما

شفاء ما تجبه من سماع كلامه حيث يرد واما خشية من ان يفطن لكونه محبوبا للمسلم والله واعلم **قال** ولا دليل فيهما
لان النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الاية اي وطائفة من غيركم **اقول** هذا عجيب فان ابن مالك لم يذكر
الاية والبيت على وجه الاستدلال بهما بل على جهة التمثيل وقول المص ومثل ابن مالك صحيح فيه فاذن لا وجه لقوله ولا
دليل فيهما وكلام ابن مالك مستقيم نعم ادعى انهما متعينان للمعنى الذي ذكره اتجه الاعتراض على دعوى التعيين بقيام الا
حتمال **قال** ومما ذكروا من المسوغات **اقول** اخذ المص يذكر اشياء عدوها من مسوغات الابتداء بالنكرة مع انها لا تسلم
من القدح ولم يتعرض فيما ذكره الى مسئلة اوردها ابن مالك وغيره وهي وقوع النكرة بعد لولا كقوله لولا اصطبار لاودى كل
ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن اودى هلك والمقة الحب واستقلت نهضت والظعن بظاء معجمة وعين مهملة مفتوحة
السير وليس المسوغ هنا من الامور العشرة التي ذكرها فان قلت بل المسوغ هنا كون النكرة موصوفة بصفة مقدرة اي لولا
اصطبار عظيم وهذا من جملة العشرة قلت يمكن ولكن المص سلم في حواشيه على التسهيل ما ذكره ابن مالك فلم يتعقبه
قال وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى **اقول** يوجد في بعض النسخ ثرى ذو المثلثة ومرعى مضبوطين بما يقتضي انهما
منونان وليس كذلك قال ابن بري في رده لمناقشات ابن الخشاب على مقام الحريري اعلم ان السجع في النثر ضرورة تضاهي
ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة والنقصان والابدال وغير ذلك الا ترى الزام الساكن فيه كالحركة في الشعر كقولهم في
صفة ليالي القمر ثلث دُرَع وكان قياسه دُرْع بسكون الراء وانما حركوا اتباعا لقولهم ثلث غُرَر وثلث ظُلَم قلت ليس هذا من
السجع في شي اذ هو في العرف عبارة عن تواطي الفاصلتين من النثر على حرف واحد ولا تواطي فيما ذكره فلا سجع فيه ثم قال و
حذفوا التنوين منه كما حذفوا في الشعر فقالوا شهر مرعى وشهر ثرى وشهر ترى فحذفوا التنوين من ثرى ومرعى اتباعا لقولهم
ترى لكونه فعلا انتهى كلامه قلت هذا اتفاق للمحافظة على السجع كما ذكر بخلاف الاول **قال** وفيهن نظر اما الاولى فلان الابتداء
بالنكرة فيها صحيح قبل مجي انما **اقول** يعني ان قولهم انما في الدار رجل وهذا قدح في المثال الخاص ولا يلزم منه تطرق القدح
الى تلك القاعدة المقررة الا ترى انها سادة في مثل قولنا انما قائم رجل والاحتمال الذي ابداه المص غير مناف عنه **قال**
واما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية كقوله وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت وسمي
بدل التفصيل **اقول** يعني ان رجل من قولهم الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته لا يتعين ان يكون مبتدا بل يحتمل ان يكون
بدلا من ضمير الناس فيكون خبرا وحينئذ لا يكون مما الكلام فيه وهذا مشكل فان البدل انما هو مجموع المتعاطفين اذ هذا من قبيل
بدل الكل من الكل فان قلت فليكن بدل بعض ولا اشكال قلت يلزم الافتقار الى الضمير ولا حاجة الى ارتكابه حتى يقدر
الرابط فان التركيب يصح بدونه ولم يرد بدل تفصيل ملفوظا معه بالضمير ولا محتاجا الى تقديره وذلك ابن كونه بدل كل
فان قلت فاذا كان مجموع المتعاطفين هو البدل فما وقع كل واحد من الجزئين على انفراده مع انه غير بدل على هذا التقدير قلت
هو نظير قولهم الرمان حلو حامض فان المجموع هو الخبر وكل من الجزئين مرفوع محتاج الى عامل ولم يجز رفعه في ذلك الجواب بتشبيه

قال ولاحتمال الشهر الاول للخبرية والنقل بالاشهر الارض المطوية شهر ذوي ثوي اي ذو تراب ندي وشهر فيه الزرع وشهر ذو
مرعى اقول ليس كما قال بل المتعاطفات كلها هي الخبر ولا يلزم الاخبار عن الجمع بمفرد لفظا ومعنى وهو باطل وهذا من نمط ما تقدم
له في البدل وقد يقال هو اطلاق مجازي من باب اطلاق الكل على الجزء فاطلق كل من البدل والخبر على جزئيه قال ورواية كلام
محمد بن حبيب وحبيب ممنوع من الصرف لانه اسم امه اقول قال الوزير القفطي في تاريخ النحاة وحبيب اسم امه عند اكثر الرواة
ووجد بخط العلماء غير مصروف وبعضهم يصرفه بناء على انه اسم ابيه وكان عالما بالنسب واخبار العرب موثوقا من رواية اللغة
موثقا في روايته وذكر ابو طاهر القاضي ان محمد بن حبيب صاحب كتاب المحبر ينسب الى امه وهي حبيب وانه ابن ملاعنة وكان
ببغداد توفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس واربعين ومائتين بسر من راى وقال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد
يقال ان حبيب اسم امه وقيل بل اسم ابيه فنقل الخلاف كما اوله المص اقتصر على القول بان حبيب اسم امه اما لانه قول
الاكثر واما لانه لم يطلع على غيره والله اعلم اقسام العطف قال وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف اقول هذا يقتضي
في قوله تع لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ان لا يكون مولود له معطوفا على والدة لتخلف شرط العطف على اللفظ و
هو امكان توجيه العامل الى المعطوف اذ العامل هنا وهو تضار بالتاء الفوقية لا يمكن عمله في ظاهر مذكر فتامله قال وقد يمتنع
العطف على اللفظ والمحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لانه في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل
اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا اقول وعلى هذا فكل من لكن وبل ليست عاطفة
وانما هي حرف ابتداء ومع يتجه الاعتراض على صاحب التلخيص ومن قبله كلامه من الشراح من حيث جعل نحو ما زيد شاعرا بل كاتب
ما زيد قاعدا بل قائم من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف في هذا التركيب لا على اللفظ ولا على المحل كما علمت وهو ظاهر قال وله
عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح اقول ينتقض بنحو رب امراة صالحة لقيت ورجلا
صالحا فان هذا يجوز كثيرا مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا يقال امراة صالحة لقيت بالنصب على ان يكون الاصل
رب امراة ثم حذف الجار وقد صرح المص في حرف الواو حيث تكلم على رب بانها انفردت بجواز مراعاة محل مجرورها كثيرا ولو لم
يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا قال وعلى هذا لا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز مررت زيدا
اقول زعم الرضي ان المنصوب في قوله تع وامسحوا برؤوسكم وارجلكم معطوف على محل المجرور بالباء ولا يرد عليه ما ورد على ابن جني
في ذلك المثال لجواز مسحت الراس في الفصيح لكنه نزع نزعة رافضية فان الواجب عند الرافضة مسح الرجلين في الوضوء تمسكا
بقراءة وارجلكم بالجر ويردون قراءة النصب اليها بالتاويل كما هو اهل الزيغ والمعلوم قطعا من فعل النبي صم انه كان يغسل رجليه
في الوضوء وانه لم يمسح قط الا على الخفين فيكون ذلك مؤيدا لحمل الارجل في قراءة النصب معطوفة على المغسول وفي قراءة
الجر محمولة اما على الخفض على الجوار او غير ذلك مما قرروه كما ستقف عليه في اواخر الكتاب ان شاء الله قال بدليل قوله
فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل اقول فلتزع على ان فلتكفك يقال وزعته اي

وزعا

وزعا كففته والعواذل بالذال المعجمة اللوائم ويحتمل ان يكون المراد الاناث فيكون جمع عاذلة صفة امراة ويحتمل ان يكون المراد
الذكور او ما هو اعم فيكون جمع عاذلة صفة لجماعة ومراد الشاعر انك ان لم تنتسب الى هذين فلتكفك العواذل عن الفخر
بالنسب فانه لا افتخار لك الا من هذه الجهة قال واجاز الفارسي في قوله تع واتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيمة ان
يكون يوم القيمة عطفا على محل هذه اقول هذا ظاهر فيما اقتضاه من انه لا تعتبر مراعاة الموضع على ما يكون فيه العامل في اللفظ
زائدا لان المعطوف على محله في الاية المذكورة مجرور بحرف زائد لكن هنا بحث وهو ان الدنيا ان اريد بها الازمنة التي تنقضي
ليوم القيمة فلا اشكال في عطفه عليها لان كلا منهما زمان وان اريد بها هذه الدار من حيث هي ظرف مكان فكيف يصح العطف
على اختلاف الظرفين وفي الكشاف ما يقتضي منعه فانه لما تكلم في تفسير قوله تع لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين
قال فان قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت معناه وموطن يوم حنين او في ايام مواطن كثيرة
ويوم حنين ويجوز ان يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين انتهى وفي الانتصاف لابن المنير لا مانع من عطف ظرف الزمان على
المكان كعطف احد المفعولين على الاخر تقول ضرب زيد عمرا ويوم الجمعة وفي المسجد كما تقول ضربت زيدا وعمرا ومع انه لا بد
من تغاير الفعلين الواقعين على المفعولين فانك اذا قلت اضرب زيدا اليوم وعمرا غدا لم تشك في ان الفعلين متغايران والظرف
كذلك مع الفعل واحد في الصناعة ويجوز في الاية ان يكون كل واحد من الظرفين على حاله وقال بعض الفضلاء جوز بعضهم
عطف الزمان على المكان وكلام الزمخشري مؤذن بانه غير جائز ويحتمل ان يريد انه لا يجوز عطفه عليه هنا اي وهذه الاية
وذلك لان مواطن مجرورة بفي ويوم منصوب على الظرفية فلو عطف يوم عليها انجر قلت هذا مندفع بان العطف هنا على المحل
لا على اللفظ فوجود في اولا غير ضائر كما مر في كلام الفارسي في هذا المثال ويحتمل ان يريد انه لا يجوز مطلقا وانما لم يجز اما
باعتبار ان الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان فيربطها بها بدون الواو فلا يجوز جعل احدهما تابعا للاخر فلا
يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك واما باعتبار
ان ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فانه يشترط فيه الابهام فلما اختلفا في هذا المعنى لم يجز
عطف احدهما على الاخر واما باعتبار ان الاستعمال لم يرد بعطف الزمان على الزمان والمكان ولم يرد بعطف الزمان على
المكان الا ترى انك لو قلت ضربت زيدا في الدار ويوم الجمعة صح كلامك ولو قلت ضربت زيدا في الدار ويوم الجمعة خرجت
عن قانون كلام العرب وهذا القدر كاف في الغرض فلنقتصر عليه قال واجاز البغداديون تمسكا بقوله منضج سواء او
قدير معجل اقول هذا بعض بيت لامرئ القيس وقد مر انشاده بتمامه والكلام عليه في ترجمة ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة
المشبهة قال وقد مر جوابه اقول مر في الترجمة التي انشد فيها هذا البيت وهي ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة
والجواب الذي ذكره هنا هو ان يكون الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقي جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله
يريد الاخرة بالخفض او انه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار او على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة كما قال

ترجمة محمد بن حبيب صاحب كتاب المحبر

اقسام العطف

سابق نبتا واسلفناها انه ما على الاول من النقد بحزبه قال ولكن سمع الفراء الفحه الروع فيل مجيء الجر خفاء اعراب الكلام
اقول يصدق هذا الخفاء بما اذا كان الاسم مبنيا نحو ان زيد هذا او زيد ذاهبان وما اذا كان معربا اعرابا تقديريا نحو ان
موسى وزيدا قائمان فان الاعراب في كل منهما خاف لا يظهر اذ هو في الاول محكوم به للمحل وفي الثاني مقدر لا ملفوظ قال
وجعلها قوله ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الآية اقول يعني قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فالصابئون عطف على المحل وقيل ان خبر
ان وهو من امن بالله الخ قال وبشهد له قوله خليلي هل طب فانى وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان اقول يريد هل عندكما
طب اى معرفة بعلاج الداء وهو بالطاء المهملة مثلث الحركة وان لم تبوحا اى تتكلما جهرا والدنف بفتح الدال المهملة وكسر
النون وبالفاء المريض مرضا لازما قال ويشهد له قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب اقول البيت
لضابئ بن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم وضابئ بالضاد المعجمة والف بعدها موحدة مكسورة فهمزة وقبل هذا البيت قوله
دعاك الهوى والشوق لما ترنمت هتوف الضحى بين الغصون طروب تجاوبها ورق الحمام لصوتها فكل لكل مسعد ومجيب
الترنم ترجيع الصوت وهتوف الضحى حمامة تكثر التصويت في وقت الضحى والهتف الصوت يقال هتفت الحمامة اذا صوتت و
الطروب الكثيرة الطرب والورق جمع ورقاء وهي الحمامة التي في لونها بياض الى سواد والاسعاد الاعانة وقيار جمل له او
او فرس وقيل المراد الوصف اى اسود كالقار فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربطه الا الضمير ولا ضمير في قوله
فانى وقيار بها لغريب يعود على من قلنا وجهه فلت المعنى فمن يك امسى بالمدينة مقيما فليس على صفته فانى وقيار بها لغريبان
قال المسئلة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع او وعمرا بالنصب منعهما الحذاق لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ
حتى يكون بال او منونا او مضافا اقول المنع هو مذهب سيبويه والجمهور وانظر بتعليل المص للمنع بما ذكره هل معناه انه لو اعمل
المصدر في التابع المذكور رفعا او نصبا لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منون ولا مضاف الى معموله الذي هو هنا تابع فان
كان هذا مراده اشكل بمثل اعجبني ضرب زيد عمرو فان المصدر عمل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول بمنع ذلك مقطوع ببطلانه
فتأمل ما اذا اراد فلم يتضح لى مقصوده والله اعلم قال واجازهما قوم اقول يعني الكوفيين وجماعة من البصريين وهو راى ابن
مالك في التسهيل في باب اعمال المصدر وتابع مجروره لفظا ومحلا وفي كلامه جواز مراعاة المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين
وبعض البصريين كما مر وذهب سيبويه وغيره من المحققين الى المنع مطلقا وفصل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في
التوكيد والنعت وقال ابن قاسم والظ الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظ قال وقوله فلن يخل من تمهيد مجد
وسوددا اقول هذا عجز بيت صدره هوبت ثناء مسبطا بالجداد هوبت بفتح الواو اى احببت وتمهيد الامور تسويتها واصلاحها
والمجد الكرم وقيل الشرف والسودد السيادة والمصدر الذي هو تمهيد مضاف الى المفعول اى من تمهيد مجد او سوددا
قال وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مراد به فعل مستمر في الازمنة لا الزمن

الماضي

الماضي بخصوصه مع نصه في مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضي في ان اضافته محضة
اقول حاصله انه ناقض حيث ادعى كون اضافة جاعل محضة واثبت له العمل مع ذلك وانما محض الاضافة حيث يمنع الاعمال
كاسم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه انا لا نسلم ان بين اضافة المحضة والعمل تنافيا الا ترى ان المصدر المضاف الى الفاعل مثلا
اضافته محضة ويجوز مع ذلك اعماله في المفعول كقولك اعجبني ضرب الامير اللص واذا ثبت ذلك فالزمخشري ان يقول جعلت
اضافته محضة حملا على اسم الفاعل بمعنى الماضي واعملته حملا على اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لان الغرض كونه مرادا به الزمن
المستمر ولا منافاة بين الامرين لما قررناه هكذا كنت رايت من قديم في دفع التناقض ظانا ان احدا لم يسبقني الى ووقفت
بهذه البلاد على ما هو قريب منه في شرح الكشاف للطيبي فلنورد كلامه برمته لتحيط به علما قال قيل ان هذا يعني ما قاله
الزمخشري في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس يخالف لما ذكره في مالك يوم الدين فلنذكر الان نبذا من الكلام
في عمل اسم الفاعل والمفعول ليندفع التناقض عن كلامه اعلم ان عملهما مشروط بمشابهتهما للفعل معنى ووزنا وذلك
لكون المفعول به اجنبيا عنهما ويحصل هذا الشرط اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار وكلما
اذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما شبههما
للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار
ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله ويسخو بموجوده اى
هذه عادته فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما الى
ذلك الاجنبي لفظية لان تكون الاضافة لفظية مبني على العمل وهكذا ابنية المبالغة لما كانت للاستمرار واما اذا كانا
بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة
المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فصح ان يختص المضاف به كتخصيص الغلام
بزيد في غلام زيد حتى اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف
للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان تكون اضافته محضة كما يصح ان
لا تكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه صحح تعينه او تخصصه
ولا سيما اذا كان معنى الاستمرار في الفعل غير وضعي فان وضعه على الحدوث قال سيبويه تقول مررت بعبد الله ضاربك
كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصد هذا
المعنى لم يعمل اسم الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل يعد كانه جامد
واذا تقرر هذا علم ان ما ذكره في مالك يوم الدين من ان اضافته بمعنى الاستمرار حقيقية وما ذكره ههنا من انها لفظية
مبني على ما قررنا من الكلام وذلك لانا اذا نظرنا الى كون اسم الفاعل بمعنى الاستمرار مشابها للمضارع كذلك فاضافته

لفظية واذا نظرنا الى ان استمراره يصح وثبته وقلنا انه بالمعنى المعروف بذلك فاضافته معنوية نظرا الى ذلك هو ان
نقول اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية لانتفاء المشابهة اللفظية التي هي جزء العلة في
اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى الحال والاستقبال فقط تكون اضافته غير حقيقية لوجود المشابهة التامة المقتضية للعمل
واما اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة
للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف
اليه هنا انتهى المقصود من كلامه وما اورده في صدر المقدمة هو من كلام الرضي بعبارته وغيره وما ذكر في خاتمة تقرير
الاخوين محل اوردته ولو كنت اظن ان احدا لم يطلع قبل وبالله التوفيق قال واما قوله فكلفت داينب بحسانا
مخافة الافلاس واللياناً اقول يحتمل ان يكون هذا بيتا واحدا من وافي الرجز مصرعا ويحتمل ان يكون بيتين من مشطور السريع
الموقوف والافلاس مصدر افلس الرجل صار مفلسا كانما صارت دراهمه فلوسا كما يقال اخبث الرجل اذا صار اصحابه
خبثا واقطف اذا صارت دابته قطوفا ويجوز ان يراد به انه صار الى حال يقال فيها ليس معه فلس واللبان المطل يقال
لواه بدينه ليا ولياناً اذا مطله قال ذو الرمة تريدين لياني وانت مليئة وتحسن ياذات الوشاح التقاضيا
كذا في الصحاح قال ولا بد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل اقول ويسمى المفعول له الذي لا لام معه ولا اتفق وجود الكل
قال الرضي وهو الذي يقوى في نفسي واستدل بما في نهج البلاغة من قول امير المؤمنين علي بن ابي طالب صلوات الله وسلامه عليه
فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمنجزي للسخطة ابليس ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول
لانا استتماما يكون حالا من الفاعل ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول قلت وسئلت مرة بالحمد اباده عمره الله تعالى
ابدالا بادعن وجه قول صاحب المدارك في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا
واعينهم تفيض من الدمع حزنا ان حزنا مفعول له هذا مع الاختلاف في الفاعل اذ فاعل تفيض ضمير الاعين وفاعل الحزن
القلوب واصحابها فاجبت بان تفيض اعينهم في معنى يبكون فاما ان يجعل الفعل المعلل هذا المذكور مرادا فيه هذا المعنى
او يجعل محذوفا مدلولا عليه هذه الجملة المذكورة اي تولوا واعينهم تفيض من الدمع يبكون حزنا فالاتحاد موجود على كلا
التقديرين هذا انا لنزم ملاحظة هذا الشرط والا فلا اشكال قال وشرط جوازه عدم دخول ذلك العامل المتوهم اقول
حمل بعضهم على هذا قول الشاعر وكانما يسعون في تلك الذرى ان باشروا العيوق والدبران اي مباشرة العيوق نجم احمر
مضيء في طرف المجرة الايمن يتلو الثريا والدبران خمسة كواكب في الثور وهو من منازل القمر قال وقول الاخر ما الحازم الشهم
مقداما ولا بطل ان لم يكن للهوى بالحق غلابا اقول الحازم هو الضابط لامره الاخذ له بالثقة والشهم الجلد الذكي
الفؤاد والمقدام الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع يعني هذا الشاعر ان الانسان ان لم يحكم الحق على نفسه بحيث يكون
هواها مقهورا مغلوبا دائما او في اكثر الاوقات فلا يعد حزما وشهاما ولا شجاعا قال وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع

في اجابة المجزوم اقول جعله اياه من جهة مشاركته له في الاتصاف بعمل خاص كما يكون لنوع اخر قال فان معنى لولا
اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني اصدق واحد اقول قد يستشكل هذا بان التحضيض دال على الطلب والشرطية لا
دلالة لها عليه فكيف يجعل معناهما واحدا ويجاب بان الشرطية وان لم تدل عليه وضعا لكن المقام يدل عليه وذلك
ان التصدق والصلاح لما كانا محبوبين مطلوبين وعلقا على التاخير الذي هو بيد المختار كان ذلك متضمنا لطلب العبد تاخير
ربه اياه ليقع التصدق والصلاح المقتضيان لحصول السعادة الابدية وهذا كما تقول بادب انه فقهني علمت صالحا فيكون
مشعرا بطلب التوفيق من هذه الحيثية كانت الشرطية المذكورة في معنى التحضيضية قال كقول الجميع في قراءة الاخوين من
يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم اقول المراد بالاخوين حمزة والكسائي وهذا اعتراف منه بان الجماعة كلهم قائلون بان الفا
وما بعدها في محل جزم وهو مناقض بان ما قاله هو فيما تقدم ان ما بعد الفاء في محل جزم خارج عما عليه الجماعة قال ويرده انهما سلما
ان الجزم في نحو ائتني اكرمك باضمار الشرط فليست الفاء وما بعدها في موضع جزم لان ما بعد الفاء منصوب بان مضمرة وان
الفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم واللبس بين المفردين المتعاطفين
شرط مقدر اقول فلا يجعل المصدر معطوفا على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا يمكن تقدير الشرط بل
يقولان ان هذا المصدر المسبوك من ان وصلتها مبتدا حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر اي ان اخرتني فتصدقي ثابت
واكن فالفاء رابطة الجواب واكن معطوف على محل الفاء وما بعدها كقول الجميع في فلا هادي له ويذرهم وقد اسلفت المهم
الاشارة الى شيء من كلامه هنا في الباب الثاني عند الكلام على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب وقد اسلفنا
الكلام عليه هناك قال وبان القولان في قول الهذلي فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم واستدرج نويا اقول تقدم
الكلام على هذا البيت في الجمل المذكور انفا والمراد بالقولين قول سيبويه والخليل وهو العطف على المعنى وقول السيرافي
والفارسي وهو العطف على المحل والفاء مقدرة اي فلعلي ولا ينافي له هنا الرد عليهما فان هذا موضع الجملة بالاصالة و
لبس ثم مفرد معطوف على مفرد قال وقيل بل سكن لتوالي الحركات وكلثمي كافي بارئكم ويشعركم اقول هذا القول احسن
الاقوال ولا حرج في تخريج التنزيل عليه وما عداه من الاقوال ليس بطائل فلا ينبغي الاقدام على تخريج القران عليه
قال واما المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فيمن فتح الباء كانه قيل ووهبنا له اسحق
ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها انتهى اقول هنا سؤالان
احدهما ان المناسب ان يقال فوهبنا لها بالهاء ولا ياتي بضمير المونث اذ الثابت في الاية فبشرناها باسحق ومن وراء
اسحق يعقوب فيكون قوله فبشرناها في معنى فوهبنا له لها وجه تخصيصها بالبشارة ان النساء اعظم سرورا بالولد من
الرجال او انها لم يكن لها ولد وكان لابراهيم عليه السلام ولد من غيرها وهو اسمعيل وقد رايت بالديار المصرية نسخة من
الكشاف معتمدة فيها ووهبنا لها بضمير المونث ورايت بهذه البلاد نسخة من الكشاف صحيحة فيها ووهبنا له بضمير المذكر و

لم اره الفاه ثابتة في نسخة من النسخ السؤال الثاني ان الزمخشري لم ينشد البيت بتمامه وانما قال على طريقه قوله ليسوا
مصلحين عشيرة ولا ناعب وظاهر كلام المص انه انشده بكماله ووجه تشبيه الآية بالبيت انه قدر في الآية انه قيل هنا لهم
له اسحق ثم عطف عليه قوله يعقوب كان الشاعر قدر انه قال ليسوا بمصلحين فقال ولا ناعب فقد قدر فيهما المعدوم موجودا
قال بعضهم وامتازت الآية عن البيت باشتمالها على تقدير الموجود معدوما ايضا يريد ان البا الموحدة موجودة فقدر عدمها
وهذا البيت المذكور في المتن لابي الاحوص الرياحي وقبله ولبس بيروع الى الفعل حاجة ولا دنس تسود منه ثيابها
فكيف بنوكما اللسان كفرتم لم هذه ام كيف بعد واخلفها مشايم البيت ويروى تسوم مكان بين والنعيب صياح الغراب
والنوكى الحمقى جمع انوك قال وقيل هو مجرور عطفا على باسحق او منصوب عطفا على محله ويرد الاول انه لا يجوز الفصل بين
العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو اقول يعني انه جر عطفا على اسحق من قوله باسحق ورد هذا القول ولم
يرد القول بكونه منصوبا بالعطف على المحل كانه من قبيل المرضي عنده وفيه نظر لان من شرط العطف على المحل امكان ظهوره في
الفصيح كما سرح والمحل هنا لا يظهر في الفصيح اذ حذف الجار من مثل هذا ونصب المجرور بعد حذفه مقصور على السماع وقد يقال انما
سكت المص عن رد هذا القول اتكالا على فهمه مما قرره اولا واما القول الذي في امتناع الفصل بين العاطف والمعطوف
على المجرور فلم يسبق له تنبيه عليه فلهذا خصه بالذكر قال واما المنصوب فلا قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا
حملا على معنى ودوا ان تدهن اقول فلا يرد الكلام على لو تخريج ذلك على وجه حسن يندفع به ارتكاب العطف على المعنى وذلك
بان يجعل يدهنوا منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوفا على المصدر المسبوك من لو تدهن بناء على ان لو فيه
مصدرية وقد سلف الكلام عليه قال وقيل في قراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب انه على معنى
لعلي ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض اقول التمثيل للحكم المذكور
وهو مطلق الاقتران بان لا له مقيدا بالكثرة ولا شايع انه كذلك كثير فقد ورد في بعض طرق الحديث المذكور لعل بعضكم
ان يكون ابلغ من بعض وقال عم لسعد ابن ابي وقاص لعلك ان تخلف حتى ينتفع بك اقوام ويضر بك اخرون وقال ع في الحسن
ان ابني هذا سيد ولعل الله ان يصلح به بين فئتين وفي بعض طرق حديث المتلاعنين فلما ادبر قال لعلها ان تجي به اسود
وفي حديث القبرين اللذين مر بهما رسول الله صم فاخذ جريدة رطبة فشقها نصفين فغرز في كل قبر واحدة فقالوا يا رسول
الله لم فعلت هذا قال لعله ان يخفف عنهما ما لم ييبسا وفي حديث الرجل الذي ولدت امراته غلاما اسود وانكره فقال
له النبي صم هل لك من ابل قال نعم قال فما الوانها قال حمر قال هل فيها من اورق قال نعم قال رسول الله صم فاني هو قال
لعله يا رسول الله ان يكون نزعه عرق له قال له النبي صم وهذا لعله ان يكون نزعه عرق له وفي حديث مسلم في حديث
المجاعة التي اصابت الناس بغزوة تبوك واذن لهم النبي صم في نحر نواضحهم لما استاذنوه فقال عمر يا رسول الله ان فعلت قل
الظهر ولكن ادعهم بفضل ازوادهم ثم ادع الله لهم عليها بالبركة لعل الله ان يجعل في ذلك بركة وفيه ايضا في احاديث الحج

عن

عن مطرف قال بعث الي عمران ابن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال اني محدثك باحاديث لعل الله ان ينفعك بها بعدي
وفي الآخر حكاية عن عائشة فقالت هذه اليتيمة التي تكون عند الرجل لعلها ان تكون قد شركته في ماله حتى في
العذق وفيه ايضا حكاية عنها قالت نزلت في المراة تكون عند الرجل فلعله ان لا يستكثر منها وفيه ايضا في حديث الراي
المغيرة بالزنا فقالت يا رسول الله لم تردني لعلك ان تردني كما رددت ماعز ومن شواهد ذلك قول الشاعر فلعلك يوما
ان تلم ملمة عليك من اللاتي تدعنك اجدعا الاجدع بالجيم والدال المهملة المقطوع الاذن او الانف او اليد او
الشفة وهو كناية عن الذليل ومنها قول عمر بن ابي ربيعة اخص على اخوى يده حد بثنا وما لي من ان تعلما متاخر
لعلهما ان يبغيا لك مخرجا وان ترحا سربا بما كنت احصر وقول الآخر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
قال ويحتمل انه يكون عطف على الاسباب على لبس عباءة وتقر عيني اقول يعني يحتمل ان يكون اطلع منصوبا بان مضمرة
والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوفا على المصدر المتقدم اي لعلي ابلغ الاسباب فالاطلاع فيكون على حد ما في
هذا الشعر وقد انشده المص في ما على الصواب بالواو لا بالفاء وقد سلف الكلام عليه قال واما في المركبات فقد قيل في
قوله تعم ومن اياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم من رحمته انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم اقول فحمل المفرد وهو
مبشرات على معنى مركب وهو ليبشركم ثم عطف عليه مركب اخر قال واما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على تقاتلونهم او
على القطع بتقدير او هم يسلمون اقول قال ابن الحاجب في اماليه للرفع وجهان احدهما ان يكون مشركا بينه وبين تقاتلونهم
في العطف والآخر ان يكون جملة مستقلة معطوفة على الجملة قبلها باعتبار الجملة لا الافراد وتقاتلونهم فيه معنى الامر وهو
يؤدي الى ان لا ينفك الوجود عن احدهما لصدق الاخبار ونحن نرى الوجود ينفك عنهما ولا نقول انه يمتنع لما يؤدي اليه
او من الشك وذلك في حق العالم باطل لانا على يقين من علم ان او تاتي لاحد الامرين اذا كان المخبر عنه لا ينفك عن احدهما
ولتردد المتكلم عن شك بل عن قطع انه كذلك كقولك الجسم اما ان يكون ساكنا او متحركا وكذلك ما اشبهه مما يلزم ان يكون على
احد الامرين في عقليته او وجوده وانما يلزم الشك في الاخبار عن امرين في الوجود وقع او يقع على احد الامرين منهما
فلا يتوهم لزوم الشك من المخبر كقولك زيد اما مريض او معافى واذا ثبت ان تقاتلونهم في معنى الامر فيسلمون اما في معنى
الامر فيتضح المعنى الواجب اما القتال منكم واما الاسلام منهم وهذا اوضح واعلم ان الاسلام لا يسقط عنهم بالقتال
من المسلمين من دليل اخر واما ان يكون يسلمون في معنى الخبر فيكون المعنى الاخبار بان احد الامرين لا ينفك عنه الوجود
وهو لما وجوب القتال منكم او حصول الاسلام منهم والله اعلم قال ومثل ما تاتينا فتحدثنا بالنصب اي ما يكون منك
اتيان فحديث ومعنى هذا نفي الاتيان فينتفي الحديث واما ما تاتينا فكيف تحدثنا نفي الحديث فقط حتى كانه قيل ما تاتينا محدثا
اقول جعل الرضي المعنى الاول هو القياس ولا باس بسوق كلامه برمته لما اشتمل عليه من الفوائد قال ومعنى النفي
فيها ما تاتينا فتحدثنا ان تاتينا فتحدثنا فانتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعم لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو القياس

وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم عليه الذى هو غير موجب موجبا وتدخل عليه كلمة ان وتكون الفاء و
ما بعده من الفعل جزاء كما تقول فى قوله لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى اى تطغوا فحلول الغضب حاصل ويجوز ان التوى راجعا
الى الحديث فى الحقيقة لا الى الاتيان اى ما يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس فى
الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب هذا تشبيها بفاء السببية وانما قلنا
ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان انتهى حدثتنى خالف فى المعنى لقولك ما تاتينى فلا تحدثنى بل انما هذه الفاء
معنى فاء العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما رواه يونس به مثل هذا المنصوب و
اما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تاتينى فتحدثنى فيكون النفى فى الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه
معا فيكون المجموع وهو الاتيان المقيد بعقيب الحديث منفيا والمركب من جزئين ينتفى بانتفاء جزئه معا وبانتفاء
كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث فيجوز ان يكون قوله ثم ولا يؤذن لهم
فيعتذرون بهذا المعنى وعلى تقدير الخبر الثانى فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قوله ع فى النبى لا تخرج
لكم منا مرية رحمى فتزحمونه ولا يسخط فيحمد بن عليه ولا يجوز ان ينفى الاول فقط لان الحديث الذى يكون بعده الاتيان
لا يكون من دون الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى
فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا بما نجدت به الجاهل بما نثا قال ع غير انا لم تاتنا بيقين فنرجى ونكثر التاميل اى فنحن نرجى
ويجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفاء السببية والمبتدا المحذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم تصرفه للنصب لعلم
اللبس الى هنا كلامه قال ولصحة الاستيناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجىء لا يعتذر وا اليوم على اختلاف المواقف كما
جاء فيومئذ لا يسال عن ذنبه انس ولا جان وقفوهم انهم مسئولون واليه ذهب ابن الحاجب اقول ظاهر هذا الكلام يشعر
بان هذا القول يرجح عند ابن الحاجب وانه اختاره والواقع خلاف ذلك قال فى شرح المفصل ويجوز ان يكون مستأنفا فيكون
المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك فى موقف اخر لان المواقف متعددة ويدل عليه قوله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا وامثال
ذلك لكنه ضعيف فالاولى ان لا يحمل عليه فى هذا الموضع لسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتذرون فى موضع
اخر هذا كلامه وهو صريح فى ضعف هذا الوجه وان الاولى خلافه فكيف يحمل عليه بعد ذلك ان هذا القول مذهب له ولعله
عثر له على ذلك فى موضع اخر ولم يره فى شرح المفصل والله اعلم قال لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على
اللفظ والنهى عن كل منهما اقول كذا قال غيره ايضا ولى فيه نظر اذ لا موجب لتعيين ان يكون النهى عن كل واحد منهما على كل
حال ولا مانع من ان يكون المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءنى زيد وعمرو احتمل ان المراد نفى كل منهما على
كل حال وان يراد نفى اجتماعهما فى وقت المجىء فاذا جىء بلا صار الكلام نصا فى المعنى الاول ولا ريب فى انك اذا قلت لا
تضرب زيدا وعمروا احتمل تعلق النهى بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا فرق فى ذلك بين الاسم والفعل نعم

في بيان عطف الانشاء على الخبر وبالعكس

لو قيل لا تاكل سمكا ولا تشرب لبنا تعين الاول كما قالوه فتامله عطف الانشاء على الخبر وبالعكس قال منعه البيانيون
اقول هذا وان جرى على السنة كثير من الائمة ليس على اطلاقه بل المنع انما يكون فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب
واما الجمل التى لها محل فليس ذلك ممنوع ذلك فيها على الوجه الذى عزوه ويدل على ذلك انهم قالوا الجملة الاولى
اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى فى حكم ذلك الاعراب عطفت عليها كالمفرد
وذكروا ان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فقد
جعلوا الجمل التى لها محل من الاعراب فى حكم المفردات واكتفوا فيها بالجامع ولم يلتفتوا فى هذا القسم الى الاختلاف خبرا
وانشاء بناء على ظهور فائدة العطف بالواو اعنى التشريك المذكور وانما اعتبروا ذلك الاختلاف ونحوه فى القسم الثانى
وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب فلو كانت تلك الاحوال اعنى ما يوجب كمال الانقطاع ونظائره جارية فى
القسمين لكان ذكرها التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثانى ضائعا فان قيل اختلاف الجملتين خبرا وانشاء
لفظا ومعنى او معنى فقط ان اوجب كمال الانقطاع بينهما اوجبه مطلقا سواء كان للاولى محل من الاعراب او لا فالجواب ان
الجمل التى لها محل منه واقعة موقع المفردات ليست النسب بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف
تلك النسب بالخبرية والانشائية خصوصا فى الجملة المحكية بعد القول بل الجملة فى حكم المفردات التى وقعت هى موقعها
بخلاف الجمل التى لا محل لها فان نسبتها مقصودة بذواتها فتعتبر احوالها العارضة لها قال واجازه الصفار وجماعة
مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا فى سورة البقرة وبشر الذين امنوا فى سورة الصف اقول حاول الشيخ بهاء
الدين السبكى فى شرح التلخيص التوفيق بين كلام النحاة وكلام البيانيين فى هذه المسئلة فقال وحاصله ان اهل الفن
يعنى اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا فرق بين الفريقين لان من جوزه يجوزه لغة
ولا يجوزه بلاغة والمراد بما فى سورة البقرة قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة
اعدت للكافرين وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجرى من تحتها الانهار الاية والمراد بما فى سورة
الصف قوله تعالى يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل
الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجرى من تحتها الانهار ومساكن طيبة
فى جنات عدن ذلك الفوز العظيم واخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين قال ويويده قوله و
ان شفائى عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول اقول هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة والشفاء
البرء من المرض والتخلص منه والعبرة بفتح العين وسكون الموحدة الدمع والجمع عبرات ويقال ايضا عبر كسدرة وسدر
حكاه ثعلب ومهراقة مصبوبة والاصل مراقة الا ان الهاء زيدت على غير قياس والرسم الاثر ورسم الدار ما كان
لاصقا بالارض والدارس المحى والمعول اما مصدر ميمى من عول الرجل اذا بكى رافعا صوته ومثله اعول او اسم مكان

كذلك او اسم مفعول من قولك عولت على فلان اى اعتمدت عليه الاصل ان حذفت كما فى المشترك ويحتمل ان يكون تخلصنى ما
ابتليت به دمع اصبه ثم قال على جهة الانكار وهل عند رسم محى بكاء او موضع بكاء او احد يعتمد عليه فى دفع المصيبة اى
لا فائدة فى صب الدمع والحالة هذه **قال** وقوله ناج عن الا عند دار ابن عامر وكحل ما فيك الحسان بالاثمد **اقول** تناعى
عزال اى تكلم ما بقصه وبيرد والماق جمع موق وهو طرف العين مما يلى الانف والاذن والاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون
المثلثة بينهما واهمال الدال الحجر يكتحل به **قال** اما ابة البقرة فقال الزمخشرى ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل
بل المراد عطف جملة ثواب المومنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على
انتفوا **اقول** ظ كلام المص انه شاف كلام الزمخشرى فى معرض الجواب عن احتجاج الخصم وقد يقال ليس فيه ما يحصل منه جواب
بل ظاهره على ما فهمه التفتازانى جواز عطف الانشاء على الخبر من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء وذلك انه قال فى المطول
ما نصه فان قلت فقد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الانشاء بمعنى الخبر او على العكس بان
يوخذ عطف مضمون الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر فى قوله تع فان لم تفعلوا الى قوله
وبشر الذين امنوا ان ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهى يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو
جملة ثواب المومنين فهو معطوف على جملة وصف عذاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو
والاطلاق قلت هذا وجه حسن لكن لا من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحته ما ذكره من المثال الى هنا كلامه
واعترضه بعض المتاخرين بانه لا حاصل له لقوله بان يوخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون
الاخرى فانه ان اراد به تاويل احديهما بحيث يتفقان فى الخبرية او الانشائية فلا عطف الانشاء على الخبر او بالعكس
بناء على التاويل لا قسم اخر من العطف كما زعم وان ريد به انه لا تاويل هناك فهو عطف الجملة الانشائية على الخبرية او
بالعكس من غير ان يجعل احديهما بمعنى الاخرى فلا فائدة ح لقوله بان يوخذ الخ ثم الذى ينبغى ان يفهم عليه كلام الزمخشرى
ان يقال انه لم يرد بلفظ الجملة الواقعة فى عبارته ما يراد به فى الاصطلاح بل اراد به معنى المجموع اى المعتمد بالعطف هو
مجموع قصة من فيها ثواب المومنين على مجموع قصة من فيها عذاب الكافرين قال صاحب الكشاف اى ليس من باب عطف
الجملة على الجملة ليطلب مناسبة الثانية مع الاولى من باب ضم جملة مسوقة لغرض اخرى مسوقة لاخر والمقصود بالعطف
المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين وكلما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكى هذا القسم من العطف انتهى
ثم اورد هذا الفاضل سوالا فقال ليس فى قوله زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق عطف
جملة مسوقة لغرض مع جملة اخرى مسوقة لغرض اخر بل هنا جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطفت احديهما على الاخرى
واجاب بان الزمخشرى اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله
ليوافق ما مثل به من الاية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة منها وعبر من الباقى منهما فكانه قال زيد يعاقب

بالقيد

بالقيد والارهاق فما اسوء حاله وما احسره الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما ارجحه انتهى
كلامه فان قلت فما وجه استدلال الصفار وغيره بما به البقرة على ما ادعوه من صحة عطف الانشاء على الخبر مع انه لا خبر
فيها وانما هنا جملتان انشائيتان قلت لعل ذلك مبنى على ما قدمناه من ان الانشاء لا يقبل التعليق فاذا ما على انشائية
فاذا وقع معلقا احتيج الى صرفه بالتاويل لما يكون به خبرا فى المعنى فكان التقدير فى الاية المذكورة فان لم تفعلوا ولن
تفعلوا كم النار مطلوبة منكم فال الامر الى كون الجملة الشرطية فى المعنى خبرا وقد عطفت الثانية عليها وهى انشائية لفظا
ومعنى مجازا فالوه **قال** واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا
زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثنى الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما
بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فتصرف ابو حيان فى كلام الصفار
توهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشئ مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذى اقتضاه المقام **اقول** الذى نقله
ابو حيان عن سيبويه اجازته ان تقول جائنى زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف ووجه الغلط
الذى اشار اليه المص انه كلام سيبويه ظ فى ان الفساد جاء من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعى الذى
هو تابع لانه ممتنع فى المثال ضرورة اختلاف العاملين فى الموصوفين وانما مراده الوصف المقطوع بوجهيه اى وجه الرفع
ووجه النصب فحمل ابو حيان من كلام الصفار على النعت الصناعى واعتقد ان زواله يصحح المسئلة فقال اذا كان العاقلان
خبر مبتدا محذوف اجازت المسئلة لفقد النعت المصطلح عليه وهذا غلط ظ فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع
وجود الوصف المقطوع وانما مراد الصفار انه اذا زال النعت المقطوع البتة والغرض تعذر النعت الصناعى بان تقول
من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جايزا لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت ح جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه
ما ذكره المص من انه قد يكون للشئ مانعان ويقتصر على احدهما لاقتضاء المقام له **عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال**
والثانى المنع مطلقا حكى ابن جنى انه قال فى قوله عاضها الله غلاما بعد ما شابت الاصداغ والضرس نقد ان الضرس فاعل
بمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتداء **اقول** حكى هذا القول عبد اللطيف البغدادى فى شرح مقدمة ابن بابشاد على ما ذكره
الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص ويوجد فى بعض نسخ المغنى فى هذا المحل حكى عن ابن جنى انه قال ابدون واو فيشبه
ان يكون ذلك تنبيها على ما منه هذا القول يعنى انه استنبط من كلام ابن جنى على هذا البيت منع العطف المذكور فان كان هذا
هو المراد ففيه نظر لجواز ان يكون معنى ما ذكره ابن جنى من ان الضرس فاعل لا مبتدا ان ذلك هو الاولى نظرا الى رعاية
التناسب لا انه ممنوع ومعنى نقد تكسر وتاكل يقال نقد الضرس ينقد نقدا كفرح يفرح فرحا والمراد ان هذه المراة عوضها
الله ثم غلاما تزوجته بعدما او صلت فى الكبر الى هذه الحالة **قال** والثالث لابى على انه يجوز فى الواو فقط **اقول**
وجهه على ما قيل النظر الى اصالة الواو فى العطف **قال** واضعف الاقوال القول الثانى **اقول** تتبع التراكيب العربية ما يشهد

عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس

لذلك وناهيك بقوله تعالى ادعوتموهم ام انتم صامتون قبل ومنه واما ثمود فهديناهم على قراءة النصب غير الشيخ فانه
معطوف على فاما عاد فاستكبروا وقد اورد الشيخ بهاء الدين السبكي في امثلة ذلك قالوا اجئتنا بالحق ام انت من اللاعبين
قلت يجوز ان تكون ام هذه منقطعة وهي غير عاطفة على الصحيح قال وقد لهج به الرازي في تفسيره اقول يعني انه واظب عليه و
اكثر منه يقال لهج الرجل بكذا بكسر الهاء يلهج لهجا اذا اغري به وثابر عليه كذا في الصحاح قال ولا للاستئناف لان اصل الواو
ان تربط مابعدها بما قبلها اقول نقل عن السراج الهندي في شرح البديع انه قال وجه الاسناد لا ان الواو هنا يجب ان تكون
للعطف او للحال تقليلا للاشتراك الذي هو على خلاف الاصل مبني على الحصر فيهما ثم لا يجوز كونه للعطف لأن قوله وانه لفسق جملة
اسمية موكدة بان وما قبلها وهو قوله ولا تأكلوا جملة فعلية انشائية وعطف الجملة الاسمية على الفعلية فيه لا يصار اليه الا
لنكتة كما في اية القذف والاصل عدمها فلما بطل كونها للعطف تعين كونها للحال قال فتكون جملة الحال مقيدة للنهي اقول
اعترض هذا بان التاكيد باللام ينفي كون الجملة حالية لانه انما يحسن فيما قصد الاعلام بتحققه البتة والرد على منكره تحقيقا
او تقديرا على مابين في علم المعاني والحال الواقع من الامر والنهي مبناه على التقدير كانه قيل لا تأكلوا منه ان كان فسقا فلا
يحسن وانه لفسق بل وهو فسق ولو سلم كونها حالية فلا نسلم انها قيد للنهي بمعنى ان يكون النهي عن اكله في هذه الحالة دون
غيرها بل يكون اشارة الى المعنى الموجب للنهي عنه كما يقال لا تهن زيدا وهو اخوك ولا تود فلانا وهو يحسن البلد ولا تشرب
الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيدا للنهي لانه لا يكون له فائدة لان كونه منهيا عنه حال كونه فسقا معلوم لا حاجة الى
بيانه قال والفسق قد فسره الله بقوله او فسقا اهل لغير الله به اقول ادعى الامام ان المراد من كونه فسقا غير مذكور وكان
مجملا محتاجا الى البيان الا انه حصل بيانه في اية اخرى وهو قوله او فسقا اهل لغير الله به واعترض بانا لا نسلم الاجمال لان
معنى الفسق مشهور في الشرع يفهمه الكل وهو الخروج عن الطاعات وان سلم انه مجمل فلا نسلم ان بيانه قوله او فسقا
اهل لغير الله به فلا بد لذلك من دليل قال فالمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي عليه غير الله اقول اعترض هذا ايضا بان ما قبله
اخص مما لم يذكر اسم الله عليه اذ الذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم الى ما اهل به لغير الله والى ما لا يهل به لاحد بان لم يذكر
عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على اعم المحملين اولى لانه اعم فائدة فيحرم متروك التسمية عمدا بعموم هذا ولا يختص التحريم
بما اهل به لغير الله وايضا فالتحريم انما كان للاعراض عن تسمية الخالق الرازق والاخلال بتعظيمه لانه مناسب وهو معنى
عام يشمل متروك التسمية عمدا والمهل به لغير الله وهذا اولى من ان يجعل المناسب تسمية غير الله لانها كالاشراك اذ هذا معنى
خاص ببعض الصور والاول عام مشترك بين الصور وكانت اضافة الحكم اليه اولى من اضافته الى المناسب الخاص قال
ولو ابطل العطف بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا اقول قد عرفت ان المسئلة خلافية فللخصم ان يلتزم في ذلك
مصيرا الى قول من ذهب اليه والله اعلم العطف على معمولي عاملين قال اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد
نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس اقول هذا من قبيل عطف المفردات فان عمرا معطوف على زيدا وجالس معطوف على ذاهب

العطف على معمولي عاملين

الشريف الجرجاني في شرح المفتاح وفي عطف مفرد على جملة اخرى كما في كان زيد قائما وعمرو قاعدا دفعه فليتامل قلت
يمكن ان يكون وجه الدفع ما يدفع الاشكال الوارد على ذلك وهو ان حكم المعطوف عليه بالنسبة الى ما قبله فاذا كان
المعطوف عليه خبر مبتدأ مثلا لزم كون المعطوف خبرا عن ذلك المبتدأ فيجب ان يشترط في الثاني ما يشترط في الاول من
من اشتماله على ضمير يعود الى ذلك المبتدأ وغير ذلك من الشروط فكيف يتجه مع ذلك ان يعطف خبر عمرو على خبر زيد و
جوابه ان محل الاشتراط انما هو حيث يتحد ما قبل المعطوف عليه كما في زيد يقوم ويقعد اما اذا تعدد كما في زيد يقوم وعمرو
يقعد فالشرط الاتحاد في عموم الجهة لا في خصوصها فيعطف خبر عمرو على خبر زيد لاتحادهما باعتبار عموم الجهة اذ كل منهما خبر
في الجملة ولا ينظر الى خصوصية المخبر عنه وفائدة هذا الشرط ان خبر عمرو مثلا لا يعطف على صفة زيد ولا حاله وانما
يعطف على خبره لتحقق الاشتراك في مطلق الخبرية وانظر تمثيل الشريف بقوله كان زيد قائما وعمرو قاعدا لصورة المسئلة
التي فرضنا وهي عطف مفرد وجملة على مفرد وجملة اخرى فلقائل ان يقول ان جعل في مثاله عمرو معطوفا على زيد وقاعدا على قائما
من غير ان يكون ثم شيء مقدر بعد حرف العطف فلا خفاء في انه عطف المفردين فقط لكن يعرف كون هذا مثالا للمسئلة اذ
ليس فيه غير جملة واحدة عطف بعض مفرداتها على بعض وجعلنا ان عطف المفردين من احديهما على مفردي الاخرى وان قدر
بعد العاطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعدا النصب فهو من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات والشيخ سعد
الدين التفتازاني لما مثل لحذف المسند بقوله زيد منطلق وعمرو قال يجوز بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجمل وان
يكون من عطف المفردات قلت وهو مبني على ان عامل المبتدأ او الخبر معا هو الابتداء وقد يقرر ان مذهب سيبويه ان
الابتداء عامل المبتدا فقط وان المبتدا عامل الخبر فعليه لا يأتي فيما له عطف المفردات لما يلزم عليه من العطف على
معمولي عاملين وفي الكشاف يجوز ان يكون براءة مبتدا لتخصيصها بصفتها والخبر الى الذين عاهدتم ويجوز ايضا ان يكون
براءة خبر مبتدا محذوف والمعنى هذه براءة واصله من الله ورسوله الى الذين عاهدتم ثم قال واذان ارتفاعه كارتفاع
براءة على الوجهين ثم الجملة معطوفة على مثلها ولا وجه لقول من قال انه معطوف على براءة كما لا يقال عمرو معطوف على زيد
من قولك زيد قائم وعمرو قاعد فانظر ما وجه ذلك مع انه يرى عمل الابتداء في المبتدا والخبر جميعا والله اعلم قال صاحب
الكشف اولا الزمخشري عطفا اذان وحده على براءة من غير تعرض لعطف الخبر على الخبر كما في نحو اريد ان يضرب زيد عمرا و
بكرا خالدا فليس العطف الا في الفعلين دون معموليهما هذا هو الذي منع الزمخشري قلت وفيه بعد فتامل قال وان حلف
للقسم وحيث فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه اقول اذا تكررت بعد واو القسم واو نحو والليل اذا يغشى والنهار
اذا تجلى وما خلق الذكر والانثى ان سعيكم لشتى فمذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم
والاول اقوى وذلك لانها لو كانت للقسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالاول
بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلاثة ايمان كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب

وتطلب ثلثة اجوبة فان نظنا جوحلف جوابان استغناء بما يوفي لحذف خلاف الاصل وان جعلنا الواحد جوابا للمجموع مع ان كل
واحد منها لاستقلاله تطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فهذه اوجه استكراه الاماميين لان تكون الواو
المتكررة واو القسم واذا كان كذلك لم يبق الا مذهبهما وهو ان نقول القسم شي واحد والمقسم به ثلثة والقسم هو الطالب
للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قيل اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى وايضا انك تقول مطرد
بالعطف بالله فالله لافعلن وبحياتك ثم حياتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله واقسم بالنبي لافعلن والحمل على ما ثبت في
كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على معمولي عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل و
هو مجرور بحرف القسم واذا تجلى معطوف على اذا يغشى وهو منصوب بفعل القسم المحذوف والغرض ان العاطف واحد
فلزم المحذور واجاب جار الله بان الواو المتقدمة كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في
لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم يجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار اذا تجلى كانه
عطف على معمولي عامل واحد هو الواو المتقدمة هذا كله كلام الرضي **قال** قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط
دقيق ثم اعترض عليه بقوله ثم فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد
فصرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة **اقول** اجاب الرضي على تقدير التزام القول بمنع العطف
على معمولي عاملين مطلقا بان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في
اذا يغشى فتكون الواو قائمة مقام العظمة وهو عامل واحد ويكون التقدير هنا وعظمة الله وقت عسعسته فالعامل
في المجرور والمنصوب شي واحد **قال** وتعلقه بجواز العطف على معمولي عامل **اقول** مرنظيرهذا التركيب في حرف الفاء
حيث قال وبعد فعندي ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي وفي الباب الثاني في اواخر الكلام على الجملة الخامسة
من الجمل التي لها محل من الاعراب حيث قال وبعد فالتحقيق ان العطف في الباب من العطف على المعنى ومر الكلام على ذلك **المواضع**
التي يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة قال احدها ان يكون مرفوعا بنعم وبئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد
وبئس رجلا عمرو **واقول** ضمير الغائب يقتضي تقدم المفسر عليه لان الواضع وضعه معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه
فلو ذكرته ولم يتقدمه مفسر بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكره خلاف وضعه هذا هو الاصل
ولكنه قد يخالف لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكر اولا شيء مبهم حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسر
فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا لكن بقي النظر في شي
اخر وهو ان الضمير الذي هذا حاله هل يبقى على وضعه معرفا او يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقديم المفسر مذهب
القوم انه معرفة لكن تعريفه انقص مما كان في الاول بسبب ما فيه من الابهام قبل الوصول الى المفسر ولم يحكموا بسلبه
التعريف لانه حصل خبرا ان ما فيه يذكره المفسر بعده بلا فصل واختار الرضي انه نكرة واطال الكلام فيه **قال** والثاني

المواضع التي يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة

ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما **اقول** هذا مذهب البصريين واستبعد لانه يجوز تاخير المفسر
لفظا ومعنى فيفخم المفسر مع الاتيان به بمجرد التفسير كما في نعم رجلا زيد وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان
والثلثة في ضمير المتنازعين معدومة اي قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالضمير **قال** والكوفيون يمنعون
ذلك **اقول** لاجل العلة التي اسلفناها وهو فقد المسوغ لتاخير المفسر لفظا ومعنى فلا يجوزون التركيب المشتمل على
ذلك وما انشده المص من قول الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل شاهد للبصريين
على ما ذهبوا اليه **قال** فقال الكسائي يحذف الفاعل وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان
في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد اخواك فهو عنده فاعل بهما **اقول** يعني انه اذا امتنع ذلك
التركيب عند الكوفيين على الوجه الذي اجازه البصريون فكيف السبيل الى تصحيحه قال الكسائي يصح بحذف الفاعل
فرارا من الاضمار قبل الذكر قيل وما فر اليه اشنع مما فر عنه فان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد
فسر على الجملة بما ذكر بعده ونقل المص عن الفراء ما رايته ونقل عنه ابن الحاجب منع المسئلة اي اعمال الثاني اذا كان الاول
طالبا بطريق الفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا قال الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان
الثاني طالب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين
لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مما لم يدل على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية
قال وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث جئت بالمنفصل لتعذر المتصل
بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المتنازع للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت
زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما ارتكبه البصريون والكسائي من الاضمار قبل
الذكر وحذف الفاعل الى هنا كلامه وفيه مخالفة لما نقله المص عن الفراء الا انه يجب الظاهر فتامله **قال** قال ابن
مالك وهذا من جيد كلامه لكن في تمثيله نظر وهي العرب يضعف لامكان حمل النفس والعرب بدلا من الضمير ويقول
ضربني وضربت زيدا وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فان اراد الزمخشري
ان المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعينا منهما ما تضعف كلام ابن مالك وحده **اقول** ظاهر عبارة الزمخشري انه حمل المثالين
على كون المفسر فيهما خبرا متعينا ويكفي من تاول القلح في ذلك ابداء محتمل اخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزم ابداء جميع المحتملات
في هذا المقام فلا لان الغرض ابطال دعوى التعيين وهو حاصل بابداء بعض ما يحتمله اللفظ فان قلت صرح المص بعد
بان ضمير الشان والقصة مخالف للقياس من خمسة اوجه وسردها ثم قال اذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه
اذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان فكيف
يتجه له بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين محتمل لان يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره

وهل هذا الا الزام لابن مالك بان يفعل ما لا ينبغي له فعله وهو من مظان القبول بمعزل قلت المراد ان ضمير الشان والقصة لا
ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره مما لا يخالف القياس واذا كانت المحتملات كلها خارجة عن القياس فقد تساوت اقدامها في اعتماد الحمل
عليها فلا يخص به بعض دون بعض ولا شك ان جعل الضمير في المثالين مفسرا بالخبر او مبدلا منه مخالف للقياس لانه يلزم على كل منهما
عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة فلا تنافي بين كلامي المصنف في الموضعين وللقائل ان يقول ضمير الشان والقصة مخالف للقياس
من جهته اوجه اولا والوجهان اللذان ذكرهما الزمخشري وابن مالك ليس فيهما مخالفة الضمير للقياس الا من وجه واحد فلهما مزية على ذلك
فلعل هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك قال وقد غلط يوسف بن السيرافي اذ قال في قوله
اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر اقول المراغة موضع التمرغ وهو التمعك والمراد هنا ام جرير الشاعر
المشهور قال الجوهري لقبها به الاخطل اي يتمرغ عليها الرجال وقال الجو ما بين السماء والارض قال ابو عمرو في قول طرفة خلا لك
الجو فبيضي واصفري هو ما اتسع من الاودية قلت ويمكن ان يفسر هنا بما في بيت المتن والمتساكر الذي يظهر السكر وليس به
قال واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او المفعول اقول هذا يقتضي ان الكوفيين
قاطبة يجوزون حذف الفاعل وليس كذلك بالمعروف والمنقول ان الكسائي منهم هو الذي يجيز حذفه وقد مر ان الفراء منهم
لا يجوز حذف الفاعل في نحو ضربني واكرمت زيدا بل يوجب الاتيان به ضميرا منفصلا مؤخرا عن الظاهر المتنازع فيه فتامله
قال والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه اقول اما الحكم بانه لا يؤكد فلانه اشبه ابهاما
من النكرات والنكرات لا تؤكد واما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف بيان فلئلا يزول الابهام المقصود منه
وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق قال ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشان والاولى
انه ضمير الشيطان اقول قد ذكر المصنف في الباب الخامس في النوع السادس من الجهة السادسة ما يقتضي جواز كون الضمير الذي
هو اسم ان من قوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه ضمير الشان مع امكان كونه عائدا على من وسياتي فيه كلام ان شاء الله تعالى
قال ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشان لا يعطف عليه اقول لم يتعين تخريج النصب على ذلك بل يجوز كونه مفعولا
معه اي يراكم مع قبيله وان كان العطف ارجح قال وربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دائبا فاجابوا اقول
المراد بالفتية هنا الاسخياء الكرماء قال في الصحاح والفتى السخي الكريم يقال هو فتى بين الفتوة وقد تفتى وتفاتى والجمع
فتيان وفتية وفتو على فعول وفتي مثل عصي ويورث اي يكسب على طريق الاستفادة والمجد الشرف ودائبا مستمرا قال
ويؤول على انه مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه به وجلا باباه اقول كان المصنف لم يقف على ما يدفع به هذا
التاويل الاشبه به ذلك يرتبه وجلا ووقع له في سورة فصلت ما هو صريح في مقصوده وذلك انه قال في قوله تعالى
فقضاهن سبع سموات ويجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طائعين ونحوه اعجاز نخل خاوية ويجوز ان
يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال والاخر على التمييز فهذا ظاهر مكشوف

ق

في المراد وبيت صريح في عدم ارادة البدلية قال وقوله فلا تلمه ان ينام البائسا وقال سيبويه هو باضمار اذم اقول
البائس هو الذي اشتدت حاجته وهذه اذن صفة ترحم فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم وانما ينبغي ان يقدر
ارحم وما احسن قول عصرينا جلال الدين محمد خطيب داريا موريا بالبائس وبالحجر اي بحجر القبلة فهل من ذكاه باحقى
لبائس قال ومن شواهده قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله
كسى حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد اقول مطعم اسم رجل والحلم الاناة والسودد السيادة
والندى الجود والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذروة بالضم والكسر وهو اعلى الشيء والمجد الشرف ومن شواهد ذلك ايضا
قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقول الاخر جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن
فعل كما يجزى سنمار سنمار اسم رجل رومي بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس فلما فرغ منه القاه من اعلاه
فخر ميتا لئلا يبني لغيره مثله فضربت به العرب المثل فقالوا جزاء سنمار وقال الشاعر جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء
سنمار وما كان ذا ذنب فان قلت لم اضرب المصنف عن انشاد ما اورده من قبلنا البيتين مع شهرتهما قلت لانهما
قابلان للتاويل بان يكون ضمير ربه وبنوه عائدا الى الجزاء الذي يدل عليه جزى على ما ادعاه بعضهم والتاويل في جزى بنوه
بعيد جدا واما البيتان اللذان انشدهما في المتن فلا يتطرق اليهما التاويل البتة فلذلك آثر ذكرهما قال ويمتنع بالاجماع
نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول اقول في هذا الكلام
اشارة الى جواب سؤال يرد على الاخفش ومن قال بقوله في جواز نحو ضرب غلامه زيدا وتقرير السؤال ان يقال اذا كان
عود الضمير المتصل بالفاعل على متاخر لفظا ورتبة لا يمنع صحة التركيب فلم منعتم نحو ضرب غلامها عبد هند وانما فيه عود
ضمير متصل بالفاعل على متاخر لفظا ورتبة وجوابه ان المفسر في الاول مفعول فجاز ومن الثاني غير مفعول فمنع وانما فرق بينهما
لان صاحب الضمير اذا شارك الفاعل المتقدم في عامله اشعر به العامل اذ هو متعد والفعل المتعدي شديد الاقتضاء للمفعول
والاقتضاء للمفعول كاقتضائه للفاعل فاذا جيء بفعل متعد وليه فاعل مضاف الى ضمير اشعر بان صاحب الضمير مفعول فجاز واما
حيث لا يشارك في العامل لم يكن قبله ما يشعر به فمنع قال وقد استشعر وروده ذلك ففرق بينهما بما لا معول عليه اقول
وجه الفرق الذي اشار المصنف الى تضعيفه هو ان ابا حيان قال اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تاخره عنه
لعود الضمير فيلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضي جملة الخبر لا جملة دليله لانها
عاملة فيها وجملة الدليل لا محل لها فتنزاح حالها لانها من حيث هي دليل لا يقتضيها فعل الشرط ومن حيث يعود الضمير على اسم
الشرط يقتضيها فتدافعا وهذا بخلاف ضرب زيدا غلامه فانها جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فكل
واحد منهما يقتضي صاحبه ولذلك جاز ضرب غلامها هندا عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها عبد هند هذا وقد اقر الذي
اعتمد عليه ولا يخفى انه ضعيف كما اشار اليه المصنف شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا قال اما الاول فلا بد في جملة

شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا

غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين اقول لا نسلم انه جامد محض اذ هو في معنى مولا ذاتي فيكون في معنى المشتق فيتحمل الضمير
اتفاقا عند البصريين لان الكوفيين يرون ان الجامد الذي لا يؤول بمشتق يتحمل الضمير نقله بدر الدين بن مالك في شرح الالفية
ونقله غيره ايضا واما نقله في شرح التسهيل عن الكسائي قال واما الثاني فلان الحال لا يتقدم عاملها الظرف عند اكثرهم
اقول القراءة المخرجة على ذلك شاذة فهي حجج فيخرجها على قول غير الاكثرين ولا يبعد كثرة القائلين بحكم موجبه كاطراح قول
الاقلين بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه ولقد حجر المركب لذلك واسعا قال وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل ال
اقول اطلق المصنف المعرفة كما فعل غيره فيشمل العلم نحو اني انا زيد والمضاف الى المعرفة نحو اني انا اخو زيد والرضي لما حكى ان الجرمي
اجازه وقوعه بين افعل تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وذكر ايضا ان بعضهم جوز وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو ابت زيدا
هو مثلك هو غيرك لكونه في صورة المعرفة ولامتناع دخول اللام عليها قال والحق ان كل هذا دعاوى لم يثبت صحتها ببينة من قرآن
ولا كلام موثوق به ونحو قوله تعالى ان انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدا وما بعده خبره والجملة خبران بل لو ثبت في كلام
يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو وابت زيدا هو مثلك او غيرك وكان
مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننت انت زيدا بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكورة في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا
يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما
ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه الى هنا كلامه قال وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى
ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي بعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل اقول
يعني والمعطوف على الخبر خبر فيلزم دخول الفصل على المضارع الواقع خبرا وانما قال وقد يستدل لان هذا ليس بقاطع اذ يمكن
ان يقال لا نسلم انه معطوف على الخبر بل هو معمول لمحذوف او يقدر يهدي فيكون من باب عطف الجمل سلمنا ولكن لا نسلم انه لو وقع
معطوفا على الخبر كوقوعه هو خبرا اذ التوالي يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل وله شواهد كثيرة قال احدهما ان يكون بصيغة المرفوع
اقول لان الاصل فيه هو باب المبتدا فناسب الاتيان بالمرفوع قال فاما قول جرير ابن الخطفى وكائن بالاباطح من صديق يراني
لو اصبت هو المصابا اقول الذي ثبت في النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب اثبات الف ابن وينبغي ان يكون جرير ابن
ولعل هذا من المصنف مبني على القول بان الالف انما تحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجد بل الى الاب الاقرب
وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه الصورة على هذا القول وسيأتي الكلام فيه فيما بعد هذا ان شاء الله تعالى والخطفى
ليس ابا ابي جرير وذلك لان جرير بن عطية بن حذيفة وحذيفة هو الخطفى يلقب بذلك وفي القاموس في مادة خطف و
كجمزى لقب حذيفة جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطفى ايضا لقب عوف وهو جد جرير بن عطية بن عوف قال والا لكفر وابغضهم
الطرف اقول فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد مر منه مواضع ويأتي ايضا منه مواضع قال فلا نقيم لهم يوم القيامة
وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن اقول هذا المعنى غير متعين لجواز ان يكون المراد كما قال الزمخشري وغيره فنزدري بهم ولا

يكون

يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار وهو مثله في الاستعمال شايع يقال فلان لا يقيم لفلان وزنا اي لا يعبا به ولا يلتفت اليه
وهو من قبيل الكناية وعليه فلا حذف في الاية قال وزعم ابن الحاجب ان الانشاد لو اصيب باسناد الفعل الى ضمير
الصديق وان هو تاكيد له او لضمير يرى قال اذ لا يقول عاقل يراني مصابا اذا اصبتني مصيبة انتهى وعلى ما قلناه من
تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض اقول الصفة التي اشار اليها انما قدرها على جعل المضاف مصدرا لا اسم مفعول و
كلام ابن الحاجب فيما اذا كان المضاف اسم مفعول لا مصدرا ولذا جعله مفعولا ثانيا ليرى والمفعول الاول هو الياء
ولولا ذلك لما صح تحسيب الظن قلت والاعتراض الذي اشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعراض عن تقدير الصفة
وذلك لان مبناه على ان يكون مصابا اسم مفعول نكرة والواقع في البيت ليس هو نكرة بل هو معرف باللام والحصر مستفاد
من التركيب كقولك زيد الفاضل اي هو الفاضل لا غيره وكذا المعنى في البيت اي لو اصبت رأني المصاب يعني انه لا
يرى المصاب الا اياي دون غيري كانه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته له لا شيء عنده مصاب غيري صديقه فلا
يرى غيره مصابا ولا يرى المصاب الا اياه مبالغة وهذا معنى صحيح فتحققه وابت بدون تقدير صفة قال ولهذا سمي فصلا
لانه فصل بين الخبر والتابع اقول وذلك لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر
فجئت بالفصل لتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته
على انه ليس من تمامه بل هو خبره قال الرضي ومآل المعنيين الى شيء واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم قال
وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام اقول اي لانه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ
للسقف من السقوط وتسميته فصلا هي طريقة البصريين وتسميته عمادا هي طريقة الكوفيين قال بعضهم والفصل احض
بهذا المحل فينبغي ان يكون اولى من تسميته بالعماد اذ كل ما وضع للفصل كتاء التانيث والاعراب فقد اعتمد به على المراد
منه وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا الا ترى ان زيدا في زيد قائم معتمد عليه المراد منه ولم يفصل شيئا عن شيء
واذا كان الفصل اخص كان تسميته فصلا اولى بالخصوص لان الاخص يكون مشتملا على الاعم ضرورة عدم تحقق الاخص
بدون الاعم فيكون اكثر فايدة فيكون اولى وقرر ابن الحاجب في شرح المفصل وجه الاولوية على طريقة اخرى حيث قال
تسمية اهل البصرة له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان الفصل كان تسميته
فصلا اولى من تسمية الكوفيين له عمادا نظرا الى ان المتكلم او السامع او هما جميعا يعتمدان فيها على الفصل بين الصفة
والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويؤدي الى معناها فكانت تسمية البصريين اظهر قال وذكر التابع اولى من ذكر
الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب عليهم والضماير لا توصف اقول كما ان الصفة هنا ممتنعة كذلك غيرها
من التوابع اذ لا يصلح في هذه الاية شيء منها البتة اما عطف النسق والتوكيد فظاهر واما عطف البيان فلاشتقاق
وشرط الجمود ولان ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان على الصحيح واما البدل فلانه لا بد له من ضمير حضور

الا اذا كان بدل بعض او اشتمال او بدل كل معقبل للاحاطة والكل هنا منتف فالاستناد الى هذه الاية فى ان التغيير
لتابع اولى بالتعبير بالصفة لا يظهر له وجه والله اعلم قال والثانى معنوى وهو التاكيد ذكره جماعة اقول فلح فيه
ابن الحاجب اما اليه لانه لو كان توكيدا لم يخل من ان يكون لفظيا او معنويا وكلاهما باطل اما الاول فلان اللفظى اعا
اللفظ بعينه مثل قام زيد زيد او بمعناه مثل قمت انت واما الثانى فلان المعنوى بالفاظ محصورة محفوظة ولا يقاس
عليها قلت التاكيد الذى ردده بين الامرين هو الذى يذكره النحاة فى باب التوابع وليس الكلام فى الفصل بهذا المعنى
وليت شعرى ماذا يقول الشيخ دمق التاكيد بان و اللام وغير ذلك ولعله اعترض على من يقول ان الفصل تاكيد
للمسند اليه فانه اعتراض صح ولكن الذى صرح به بعض المحققين انه تاكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط قال ويتوا
عليه قوله انه لا يجامع التوكيد فلا زيد نفسه هو الفاضل اقول منعوا ذلك لئلا يجتمع تاكيدان على شى واحد وهذا بنا
منهم على انه تاكيد للمسند اليه وقد تقدم ان التحقيق خلافه سلمنا انه تاكيد للمسند اليه لكن ما المانع من اجتماعه مع
تاكيد اخر وانت تقول جاء زيد نفسه عينه وجاء زيد زيد نفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين بمعنى واحد فى استعمالين
اى سماعهما من العرب مجتمعتين فى تركيب واحد ولهذا اقول جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون من غير توقف
على مورد السماع بخصوص جمعه قال وذكر الزمخشرى الثلثة فى تفسير واولئك هم المفلحون فقال فائدته الدلالة على ان
الوارد بعده خبر لا صفة و التوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره اقول يعنى بالاخير انه لا
فائدة قصر المسند على المسند اليه لشهادة الاستعمال مثل ان الله هو الرزاق كنت انت الرقيب عليهم ونظاير
ذلك وهذا انما يتم اذا اثبت القصر فى مثل كان زيد هو افضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس
يفيد حصره على المبتداء وان لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع قال التفتازانى وسالنى بعض
الاصحاب عن الحكمة فى التفريق بين شان المومنين و الكافرين فى سورة البلد حيث اتى بضمير الفصل فى حق الاولين فقال
اولئك اصحاب الميمنة ولم ياته فى حق الاخرين فقال و الذين كفروا باياتنا هم اصحاب المشئمة فتامله قال ثم قال اكثرهم
انه حرف فلا اشكال اقول لان الحرف لا اعراب له اصلا فالقول بان الفصل هو حرف مع القول بانه لا محل له من الاعراب
انه مستقيم فلا اشكال فيه البتة قال الرضى لما كان الغرض من الاتيان بالفصل دفع التباس الخبر الذى بعده بالصفة و
هذا معنى الحرف اعنى افادة المعنى فى غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اى صيغة الضمير المرفوع و
انه يغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحروف عديمة التصرف لكنه بقى فيه تصرف واحد كان فيه حال الاسمية اعنى كونه
مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومونثا ومتكلما وغائبا ومخاطبا مع اتفاقه فى الحرفية ومثله كاف الخطاب فى هذا التصرف لما تجرد
عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اى افادته فى غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذى قبله مخاطبا به
واحدا ومثنى او مجموع مذكرا او مونث فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه الى هنا كلامه قال وقال الخليل

اقول

اقول يشكل هذا من جهة ان الاسم الواقع فى التركيب لا بد له من اعراب قال ونظيره على هذا القول اسماء الافعال
فيمن يراها غير معمولة لشى اقول ليس هذا برافع للاشكال بل هو توسيع للدائرة فان ما ورد على الاول يرد على هذا قال
وال الموصول اقول يعنى عند من يراها اسما والتنظير بهذا فيه شى فان ال الاسمية لما كانت فى صورة الحرفية نقل اعرابها
الى صلتها بطريق العارية كما فى الا الكائنة بمعنى الغير على ما مر والى ذلك اشار بعض علماء الاندلس المتاخرين ملغزا حيث
يقول احاجيكم لتخبروا ما اسمان ثم وال اعرابه فى الثانى وذلك مبنى بكل حاله ها هو للناظر كالعيان قال ثم قال
الكسائى محله بحسب ما بعده اقول علله بعضهم بانه يقع مع ما بعده كالشى الواحد ولهذا لام الابتداء نحو انك لانت الحليم وهذا
مشكل ايضا لانا لم نر اسما يتبع ما بعده من الاعراب قال وقال الفراء بحسب ما قبله اقول ويكون على هذا توكيدا لما قبله
فان ضمير الرفع قد يوكد به المنصوب والمجرور نحو ضربتك انت ومررت بك انت كذا قيل وهو مشكل ايضا لان المضمر لا يوكد به
الظاهر كما صرح به فى المتن فلا يقال جاءنى زيد هو على ان الضمير تاكيد لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القائم وايضا فلان اللام
الداخلة فى خبر ان لا تدخل فى تاكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم قال ووهم ابو البقاء فاجاز فى ان شانئك
هو الابتر التوكيد وقد يريد انه توكيد لضمير مستتر فى شانئك لا لنفس شانئك اقول اذا كان ابو البقاء اطلق القول
بانه توكيد ولم يصرح بان الضمير ان الضمير توكيد لنفس شانئك وانما اطلق القول بانه توكيد احتمل ان يريد ما ذكره
المصنف من انه توكيد للضمير المستتر فى شانئك وهو محمل صحيح فكيف يسجل بالوهم عليه ولا ينبغى حمل الكلام على
ما وجد سبيل الى حمله على الصحة وقد كرر المصنف توهيم ابى البقاء فى ذلك فى الباب الخامس فى النوع الخامس من الجهة السادسة
قال ومن مسائل الكتاب ما جرى بتلك انت انت الضمير ان مبتدا وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فصلا
او توكيدا قلت انت اياك اقول على هذا يتخرج الحديث المذكور المشهور اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا
على فانه من صلى على صلوة صلى الله عليه عشرا ثم سلوا الله لى الوسيلة فانها منزلة فى الجنة لا تنبغى الا لعبد من عباد
الله وارجو انا اكون ان هو فمن سال الله لى الوسيلة حلت عليه الشفاعة فقوله ص انا هو مبتدا وخبر والجملة خبر اكون
ولو جعل انا توكيدا او فصلا لقيل انا اياه روابط الجملة بما هى خبر عنه وهى عشرة قال ومنصوبا كقراءة
ابن عامر فى سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى اقول وحذف الضمير فى مثل ذلك اعنى ما كان المبتدا فيه كلمة كل ممنوع
فيه يحكى ابن مالك التسهيل الاجماع عليه ونقل غيره ان مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة
ابن عامر وسلك ابن مالك ابن ابى الربيع فقال جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن
الكسائى والفراء اجازة ذلك قال وقول ابى النجم كله لم اصنع ولو نصب على التوكيد لم يصح لان ذنبا نكرة او على المفعول
كان فاسد المعنى لما بيناه فى فصل لو اقول يريد قول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع والنصب
على التوكيد لا يصح على راى اهل البلدين جميعا اما على راى البصريين فلما ذكره المصنف من ان ذنبا نكرة واما على راى الكوفيين

روابط الجملة عشرة

فلانه نكرة غير محدودة والافلو كان محدودة جاز التوكيد عندهم نحو صمت شهرا كله واما الفساد المعنوي فلانه يجب كل
يقتضي دخولها في حيز النفي متوجه النفي للشمول خاصة ويفيد بالمفهوم ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون ابو النجم على
على هذا التقدير معترفا ببعض الذنوب التي ادعتها ام الخيار عليه وليس الغرض ذلك وقد قررنا الكلام عليه على ذلك
في فصل كل من حرف الكاف فعلى هذا قوله لما بينا في فصل لو سهو اذ لم يبين شيئا من ذلك الكلام على لو وانما بينه في الكلام
على كل قال وقول امراة زوجي المس مس ارنب والريح ريح زرنب اقول هذه المراة احدى النساء اللاتي اجتمعن و
تعاقدن على ان يصفن ازواجهن وهي احدى عشرة امراة هذه الثامنة منهن وقصتهن مذكورة في الصحيحين وبعرف هذا
الحديث بحديث ام زرع والارنب واحد الارانب دابة معروفة وهذا اللفظ يطلق على الذكر والانثى وقيل انها تطلق على
الانثى ويقال للذكر منها خزز والزرنب بزاء فراء فنون فباء موحدة طيب وقيل شجر طيب الرائحة اي
ان ثناه في الناس طيب قال وعلى الثاني فلانه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضمير
سواء قلنا ان الخبر ام ان الخبر فعل الشرط وهو الصحيح اقول يريد بالثاني ان يكون اللام في ولمن صبر وغفر لام الابتداء
ومن شرطية واذا كان كذلك فالجملة التي بعدها تفيد الضمير هي قوله ان ذلك لمن عزم الامور وهي اسمية فكيف تكون جوابا
للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمص قد قال بان هذا الكلام وقول ابي البقاء والحوفي ان الجملة جواب الشرط مردود
اسميته وقولنا انها على اضمار الفاء مردود لاختصاصه بالشعر فهذا الذي قاله المص وجوابه انه لم يجزم بان من
شرطية كما جزم ابو البقاء والحوفي وانما قال ان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم ابطل الجوابية بعدم
الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتامله قال احدها ان يكون مسوعطوفا
بغير الواو نحو قام زيد فعمرو وقعد او ثم هو اقول يعني واما اذا كان معطوفا بالواو نحو زيد قام عمرو وهو جاز في المسئلة
وانما كان كذلك لان الواو لمطلق الجمع فالاسمان معها او الاسماء بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير كذا قال المص في حواشيه
على التسهيل قال والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو قام هو اقول قال المص في حواشيه المذكورة وانا اشترط
ان لا يعاد العامل لانها لا تنتسب للجمع في الجمل بل في المفردات ولهذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد واجازوا قائم وقاعد و
اما قول بعض المعربين واظنه ابا البقاء هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لرجلين فمردود قلت
وينبغي ان يكون هشام قائلا بصحة هذه المسئلة فقد حكى المص بعد هذا انه اجاز نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت
هند وانه بناه على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة قال واذا ابدل نحو اخاه ونحوه من عمرو لم يجز على ما مر من الاختلاف في عامل
البدل اقول لا يصح تعليقه على ما مر بقوله لم يجز لان الجزم بعدم الجواز ليس مبنيا على ما مر من الاختلاف فانا ان قلنا ان عامل
البدل هو عامل المبدل منه جازت المسئلة وان قلنا بانه عامل اخر مقدر نظرا للاول امتنعت المسئلة فعلى هذا الاختلاف يبنى
هذا التركيب جوازا وامتناعا قال فان قدر مضربتها جاز باتفاق اقول هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان العامل في عطف البيان

هو

هو العامل في متبوعه اتفاقا وانى يثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع او غيره من غير
تفصيل او تفصيل او بين البدل وغيره الى غير ذلك مما حكوه من الاقوال في هذه المسئلة فاذا كان من النحاة من يقول بان العامل
في التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما هو عامل اخر مقدر سواء كان التابع عطف بيان او غيره لم يتات نفي الخلاف بجواز
هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق قال ويحتمله ولباس التقوى ذلك خير لكم اقول لان ذلك يمكن
ان يكون مبتدا ثانيا وخير خبره والجملة خبر للباس التقوى ويمكن ان يكون بدلا او بيانا فالخبر مفرد لا جملة قلت ولاحتمال الذي
ذكره المص حق لكن لا تخصيص لذلك بهذه الاية يقتضي ان الاثنين اللذين يلاهما والاولى هما قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا واستكبروا
عنها اولئك اصحاب النار وقوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة متعينا
ما استشهد بها عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جاز فيها ايضا قال والثالث اعادة المبتدا بلفظه واكثر ما يقع
ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء
نغص الموت ذا الغنى والفقيرا اقول ووضع الظاهر موضع الضمير في معرض التفخيم والتعظيم جائز فيما ساوى غيره ويجوز عند
سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام
ابو طاهر اذا كان ابو طاهر كنية زيد كذا في عباب اللباب والتعقيب التكرير يقال نغص الله عليه العيش تنغيصا اي كدره
ويروى يسبق مكان يسبقه قال ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم اقول
في الثاني نظر لان الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة لا ينقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال لا نضيع اجر
المصلحين منهم اللهم الا ان يجعل من المحذوفة بيانية لا تبعيضية قال والخامس عموم يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل اقول
ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد
لو لم يخف الله لم يعصه لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط
في الباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة تشتمل على جنس يندرج فيه هو انما يرجع الى الضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب
فان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا
على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي قال واما المثال المختل الرابط اعادة المبتداء بمعناه بناء على
قول ابي الحسن في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس اقول المثال هو زيد نعم الرجل
واجازته لا تختص بها ابو الحسن حتى يخرج على مذهبه فالقائلون بصحة هذا التركيب على ان اعادة المبتدا بمعناه انما
يكون خلفا عن الضمير في الشعر كما يراه سيبويه كيف يتاتى منهم تخريج هذا المثال الذي يستعمل هو ونحوه في السعة
على مذهب الاخفش وهم لا يرون صحة هذا ما لا سبيل له قال والسادس ان يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير
على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقوله وانسان عيني يحسر

المائدة ثم يعد معناه ان يجمع فيتعرف اقول التمثيل وقع على طريق التشر غير المرتب فالمثال الاول وهو الاية مثال الصورة
الثانية وهي عطف الجملة الخالية من الضمير على المشتملة عليه والمثال الثاني فهو البيت مثال للصورة الاولى و
هي عطف الجملة ذات الضمير على الخالية منه وانسان العين المثال الذي يرى في سوادها ويحسر بضم السين وكسرها مضارع
حسر بفتحها اي انكشف وهذا الاثم ومصدره الحسور كالقعود ويقال لحسره بمعنى كشفه فيكون متعديا ومصادره
ضما وكسرا ومصدره الحسر كالقتل والضرب ويجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم جموما اي كثر واجتمع ويعرف بفتح الراء مضارع
غرف بكسرها فان قلت بم يتعلق الباء من قوله او بالعكس وما هذا العطف قلت يتعلق بمحذوف والعطف من
قبيل عطف الجمل والتقدير او يقع العطف متلبسا بالعكس قال كذا قالوا والبيت يحتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنه
اي ينكشف عنه اقول لكن ما قالوه اظهر لان الحذف على خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو اليه فان البيت كما في قولهم الذي
يطير فيغضب زيد الذباب قال وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه اقول تقدم في الباب الثاني في الجملة السادسة
من الجمل التي لها محل من الاعراب والتحقيق الذي اشار اليه هنا قوله هناك ان الفا نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة
ولهذا اكتفي منهما بضمير واحد وح فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع واما كل منهما فجزاء
الخبر فلا محل له ويجب على هذا ان يدعي ان الفا في ذلك لمعنى في نحو قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
ونظائره نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف وقد سلفنا في ذلك الكلام فراجعه
قال والثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام اقول الرابط في ذلك هو الضمير الذي
اشتمل عليه بلا اشكال نحو من صور القسم الاول فلا بعد منهما مستقلا براسه قال والعاشر كون الجملة نفس المبتدا
في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله اقول الجملة في هذا المثال ونحوه ليست من الكلام فيه لانها في حكم المفرد اذ المراد
بها لفظها والهجيري بكسر الهاء والجيم المشددة العادة وكذلك الاهجيري فان قلت ما ذكره هنا معارض لما ذكره في التنبيه
الاتي بعد هذا قريبا وذلك انه صرح فيه بان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج الى رابط وهو مناف لعدها هنا
في روابط الجملة بما هو خبر عنه قلت يحتمل ان يريد بما ذكره في ذلك التنبيه انها لا تحتاج الى رابط اخر غيرها لكونها نفس
المبتداء في المعنى فلا تنفي ليس مطلق الرابط بل رابط معين فلا معارضة قال وقال الكسائي وشيعة ابن مالك الاصل بعض
ازواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط
بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف الى الضمير اقول اعتبار ابن مالك للربط بهذه الطريقة ينافي ما وقع له في غير
هذا الموضع وذلك انه قال في التسهيل في باب التنازع اذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد بما تاخر
عن سببي مرفوع وقال في شرحه وينبغي ان يقول غير سببي مرفوع على ان نحو زيد منطلق مسرع اخوه لا يجوز فيه تنازع
لو فصل فيه التنازع لاسند احد العاملين الى السببي وهو الاخ واسند الاخر الى ضميره فيلزم عدم الارتباط
بالمبتدا

بالمبتداء لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره ولا سبيل الى اجازة ذلك فان سمع مثله حمل على ان المتاخر مبتدا
مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه وفي كل واحد منهما ضمير مرفوع وهما وما بعدهما خبر عن الاول ومنه قول كثير
قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها اراد وعزة غريمها ممطول معنى وفي تقييد السببي بالمرفوع تنبيه
على ان السببي غير المرفوع لا يمتنع من التنازع كقولك زيد اكرم وافضل اباه انتهى كلامه وقد اشتمل على انه منع ما اجازه
في الاية وقوله لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قابل لمنع الثاني وذلك لان العامل في المثال رفع الضمير الثاني
العائد الى الاخ المضاف الى ضمير زيد فيكون لما التبس بضميره فيرتبط بالمبتدا ثم ما اجازه في السببي المنصوب نازع فيه العلة
التي بنى عليها المنع في السببي المرفوع وذلك انه نحو قولك زيد ضرب واكرم اخاه لانك اذا اعملت الاول بعد الاضمار في الثاني
فلا رابط له لان الفعلين مسندان للمتكلم الاشياء التي تحتاج الى الرابط قال وهو بوما شهدناه سليما وعامرا اقول هذا صدر
بيت عجزه قليل سوى الطعن النهال نوافله الشهود الحضور اي حضرنا فيه حربا بين القبيلتين سليم بضم السين وعامر
والنهال جمع ناهل كجمل وجمال ونهل جمع ناهل كطالب وطلب والناهل من الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل
جمع نافلة وهي العطية المتبرع بها التي لا يجب فعلها ومنه نافلة الصلوة وقليل هنا للنفي اي لا عطايا في ذلك اليوم سوى الطعن
المذكور فان قلت كيف يوصف الطعن بالنهال وهو جمع لما ذكرته قلت يحتمل ان يكون كقولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم
البيض جعل كل فرد من افراد الطعن ناهلا للدم اي عطشان له لشدة الخنوع على العدو وريان منه لكثرة ما وقع له من القتل
ويحتمل ان تكون النهال صفة للرماح وثم مضاف محذوف هو بدل من الطعن اي قليل بر النوافل سوى الطعن طعن الرماح
النهال قال ومنها ما تشتهي الانفس اقول هذه الاية في سورة الزخرف ومنها قراءة نافع في السبع فرادى باثبات الهاء كالاولى
المقروء ولا نافع وحفص وابن عامر وعن الباقون بحذفها كما ذكرها في سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهي انفسكم بحذف الهاء
باجماع من القراء قال والحذف من الصلة اقوى منه في الصفة ومن الصفة اقوى منه في الخبر اقول سره ان الموصول مع الصلة
الموصول جزء واحد فاستغني بالربط اللفظي عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتداء مع المبتداء مستقل منه في الجزئية
والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما جعل حكم بينهما فلم تكن كالصلة في استواء جواز
الحذف والاثبات كذا في امالي ابن الحاجب وقال الرضي جاز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكن اقتضا ما
الموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن
منه في خبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت لان الصفة مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة تامة فخفيف فيها ومع
كالكلمة الواحدة اولى واغاكان الحذف في الصفة انقص منه حسنا في الصلة اذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت
الصلة من لوازم الموصول وضروريا به قال وهو قليل اقول بل قال ابو علي الفارسي في التذكرة من الناس من لا يجيز هذا
وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه في خبر المبتدا فاحرى ان لا يجيزه في الصلة وصرح المص في اوائل الجهة الثالثة من الباب

مبحث الاشياء التي تحتاج الى الروابط

الخاص بان ذلك مما به الشعر وليس في التسهيل ما يدل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فانه قال في تعريف الموصول وهو من
الاسماء ما افتقر ابدا الى عائد او خلفه وجملة صريحة او مأولة غير طلبية ولا انشائية فاشار بقوله او خلفه الى نحو ما انشده
المص من قوله ٭ فيا رب ليلى انت في كل موطن ٭ وانت الذي في رحمة الله اطمع ٭ ومن الشواهد الشعرية قوله ٭ انا الذي شغفت
بحبها فؤادي ٭ فبان ناف غير سال ٭ اي جمل هي التي شغفت بها ٭ وقول الاخر ٭ سعاد التي اضناك حب سعادا ٭ واعراضها عنك
استمر وزادا ٭ اي سعاد هي التي اضناك حبها ومن النثر قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري اي عنه وقولهم عن الحجاج الذي
رايت ابن يوسف ينتسب ابن اي هو الذي رايته قال اذ الغالب انت الذي فعل اقول يعني حيث يكون الموصول مخبرا به عن
حاضر مقدم كالمثال الذي اورده وكقول الفرزدق ٭ وانت الذي امست نزار تعده ٭ لدفع الاعادي والامور الشدائد
واحترزنا بقولنا مقدم من ان يكون المخبر عنه مؤخرا نحو الذي قام انت فتعين الغيبة وهو مذهب الفراء ومقتضى اصول البصريين
قال ابن قاسم وهو الصحيح لانهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام واجاز الكسائي ذلك مع التاخير فيجوز عنده الذي قمت انت
قال وعلى هذا القول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
انه يجوز كون العطف ثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزم ان يكون من هذا القبيل اقول يعني من وضع الظاهر موضع المضمر مثل قولهم
ابو سعيد الذي رويت عن الخدري وذلك لان الجملة الفعلية صلة فالمعطوف عليها لا بد فيه من رابط يربطه بالموصول ولا شيء
هنا فيحتاج الى ان يجعل ربهم خلفا للعائد فيكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر وهو قليل وهذا الحمل كما صرح به المص في شرح له
وحرف اللام يجوز كون ما في قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الاية في قراءة حمزة بكسر اللام موصولا
اسميا او سائلا لما العائد ثم جاءكم رسول فاجاب بان معكم هو نفس لما اتيتكم فكانه قيل مصدق له ثم قال وقد ضعف هذه القلة
نحو قوله ٭ وانت الذي في رحمة الله اطمع ٭ قال وقد يرجح بان التوابع يتسامح فيها كثيرا هذا كلامه هنا والاعتراض عليه متوجه
ذلك لانه اذا اعتقد كون ما ذهب اليه الزمخشري في اية الانعام من جعل الظاهر في الجملة المعطوفة على الصلة خلفا عن الضمير القائل
ضعيفا لا يسوغ تخريج التنزيل عليه فكيف اقدم هو على مثل هذا في قراءة حمزة في تلك الاية وما اعتذر به عن ذلك
من انهم يتسامحون في التوابع كثيرا ان كان عذرا صحيحا وسع الزمخشري ايضا الاعتذار به فلا وجه لرده عليه واعترض صاحب
الانتصاف ما في الكشاف من جهة المعنى بان ثم العطف على قوله ثم خلق السموات والارض نظرا لان العطف على الصلة موجب
للدخول في حكمها ولو قلت الحمد لله الذي الذين كفروا بربهم يعدلون لم يستقم واجيب بان هذا العطف على الصلة ليس على قصد
انه صلة واحدة براسه لتتوجه الاعتراض بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذي عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع
صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم كان من الكفرة الكفران قال اما الواو والضمير نحو لا تقربوا الصلوة
وانتم سكارى اقول ذكر الامام عبد القاهر الجرجاني ان الفرق من جهة المعنى بين قولنا جاء القوم سكارى وجاؤوا وهم سكارى
ان معنى الاول جاؤوا كذلك والثاني جاؤوا وهم كذلك باستيناف الاثبات قال وزعم الزمخشري في الثالثة انها شاذة نادرة

اقول

اقول يريد بالثالثة مسئلة ما اذا كان الرابط في الجملة الاسمية الضمير فقط قال في المفصل فان كانت اسمية فالواو الا ما
شذ من قولهم كلمته فوه الى فيه وما عسى ان يعثر عليه في الندرة لكن صرح في الكشاف في بعض الجمل الاسمية التي ليس فيها غير
الضمير بانها حال كما في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو ان الاسمية حال اي متعادين وفي قوله والله يحكم لا معقب
لحكمه انها ايضا حال كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاءني زيد لا عمامة على راسه ولا قلنسوة يريد حاسرا فهذا ما
فقد يكون مراده ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير انما يكون نادرا فيما يمكن ان ينتزع من طرفيها هيئة تدل على معنى ولا كذلك ما في
زيد هو فارس كذا قال الشيخ رحمه الله حكم بالشذوذ في قولهم كلمته فوه الى في مع امكان الانتزاع المذكور اذ المعنى كلمته
مشافها قال وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ونبذوه وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون
والله يحكم لا معقب لحكمه وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله
وجوههم مسودة اقول يمكن ان يكون الرؤية في الاية الاخيرة علمية فالجملة مفعول ثان لا حال والتي قبلها يمكن ان ينازع
الزمخشري فيها لان المراد من حيث ان التقدير وما ارسلنا قبلك من المرسلين احدا فلا تجعل الاسمية حالا من المحذوف بل
صفة له على ما عرف من رايه واما ما عدا ذلك من هذه الايات فقد علمت ما يقال فيه على ما اسلفناه عن اليمني قال اذا الواو
كقوله ٭ بصفع عانسا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله ٭ نصف النهار الماء غامره ٭ ورفيقه با
لغيب ما يدري ٭ اقول انشد الجوهري هذا البيت ونسبه للمسيب بن علس مستشهدا به على انه يقال نصف النهار بمعنى
انتصف وقوله الماء غامره حال من النهار ولا واو فيها ولا ضمير يعود على صاحب الحال اذ الضمير الملفوظ به عائد على
الغائص فاحتيج الى تقدير الواو وهذا كلامه فان الربط يحصل بالواو وبالضمير فحيث لا واو ولا ضمير يقدر احدهما فلم قدر
هنا الواو على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو الاولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير الماء غامره فيه وقوله
بالغيب اما ظرف مستقر خبر وبفقده اي بل هو ملتبس بالامر الغيب وما يدري خبر ثان واما ظرف لغو يتعلق بيدري الا انه قدم
على طريق التوسع وهذا كثير في الشعر مغتفر قال ونحن عن فضلك ما استغنينا قال وقوله ثم الذين كفروا فتعسا لهم الا
مبتدا او نصبا مصدر لفعل محذوف هو الخبر اقول واصل اما لهم معطوف على الجملة التي نصب فعلها تعسا لان المعنى فتعسهم
الله تعسا والتعس العثور وعن ابن عباس يريد في الدنيا القتل وفي الاخرة التردي في النار فان قلت كيف حملت الفا
في الخبر مع ان فعل الصلة ماض قلت قد يجوز ذلك رعاية للمشابهة الصورية في مطلق كون المبتدا موصولا ذا صلة فعلية نحو
ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم قال ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول
زيدا ضربا اياه اقول علله المص بكون اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر ومقتضاه انها لو تعلقت بالمصدر لجاز النصب على
شريطة التفسير وفيه نظر لوجود المانع وهو الفاء وما بعدها لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر في باب الاشتغال عاملا قال وكذا
لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم ابو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر لانه لا يتعدى

بالحرف والبيت كم التفوتيه لا خبرية لانه اقول تقدم في حرف اللام ان ابن مالك قال في شرح باب النعت من كتاب التسهيل
ان اللام في سقيا لك متعلقة بالمصدر وهو التبيين ويقول المص ان فيه مخالفة لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما
يريدون انها متعلقة بمحذوف استونف للتبيين فلا نسلم له دعواه انها لانه معارض بقول ابن الحاجب في شرح
المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدا وجدعا اياه قال وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية ان قدرت من زائدة
فكم مبتدا او مفعول اقول وجه ان كم استفهامية كناية عن عدد او جماعة وحذف تمييزها لفهم المعنى وانه مفعول ثان لا
تثبت فيه من كما ذكره المص بناء على انها زائدة تعلق الاستفهام ولو كان بغير هل والمعنى كم جماعة اتيناهم اية خيره ويجوز ان
يكون كم في موضع نصب على الاشتغال وجملة الناصب لها موخرا عنها لمكان الاستفهام اذ لا يعمل ما قبله فيه قال وان
قدرتها بيانا لكم كما هي بيان لما في ما ننسخ من اية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجح الحكم وانما هي مفعول ثان مقدم مثل
عشرين درهما اعطيتك اقول يقول انك اذا جعلت كم كناية عن الايات وان تمييز الكم ومن الداخلة عليها لبيان الجنس فلا
يجوز ان يجعل كم ح مبتدا ولا مفعولا لفعل محذوف يفسره المذكور وذلك لان الرابط لا بد منه في جملة الخبر وفي الجملة المفسرة
في باب الاشتغال والفرض عدمه في هذا التركيب باعتبار هذا الاعراب قال وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية
اقول وصرح بان معنى الاستفهام فيها التقرير واعترض ابو حيان عليه في تجويزه الخبرية فقال وليس بجيد لان جعلها خبرية
يقتضي اقتطاع الجملة التي هي فيها من جملة السوال ويصير المعنى سل بني اسرائيل وكم يذكر المسؤول عنه ثم قال كثيرا من الايات
اتيناهم فيصير هذا الكلام مفلتا مما قبله لان جملة كم اتيناهم على هذا التقدير خبر صرف لا يتعلق به سل وانت ترى معنى الكلام
ومصب السوال على هذه الجملة وهذا لا يكون الا في الاستفهام ويحتاج الى جعلها خبرية الى تقدير محذوف وهو المفعول
الثاني لسل ويكون المعنى سل بني اسرائيل عن الايات التي اتيناهم ثم اخبر انه اتاهم كثيرا من الايات قال ولم يذكر النحويون ان
كم الخبرية تعلق العامل عن العمل اقول هذا اعتراض من المص على الزمخشري غير الذي اعترض به ابو حيان وتقريره انه يلزم
على جعلها خبرية تعليق الفعل عن العمل فيها وكم الخبرية لا تعلق وفيه نظر اما اولا فلانه قال المص في الباب الخامس في النوع الثاني
عشر من الجملة السادسة وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم فحكى الخلاف بين النحويين واختار هنا ما ذكره هنا ان النحويين لم
يذكروه واما ثانيا فلانا سلمنا انها لا تعلق فلا نسلم ان سل عامل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل حتى يلزم التعليق بل عامله في
محذوف اي سل بني اسرائيل عما اتيناهم من الايات كثيرا من الايات اتيناهم كما تقدم قال وقال الاعشى لقد كان في حول
ثواء ثويته تقضي لبانات ويسأم سائم اقول الحول السنة وما احسن قول الشيخ جمال الدين ابن نباتة المصري يرثي ولدا له
مات قبل ان يستكمل سنة حولا يا … … لم يكمل حولها … … الحول ولا قوة و
الثواء الاقامة والتقضي كالانقضاء بمعنى الفراغ تقول انقضى الشي وتقضى اذا فرغ وتم واللبانات بضم اللام جمع لبانة وهي الحاجة
من غير فاقة بل هي من همة كذا في القاموس والسامة الملالة ويسأم منصوب بان مضمرة جوازا وهي مع صلتها ماولة بمصدر معطوف

على المصدر المذكور اي تقضي لبانات وسام سائم قال وزعم ابن سيدة انه يجوز كون الخافض ثويته للحول على الاتساع في
ضمير الظرف بحذف كلمة في وليس بشي لخلو الصفة ح من ضمير الموصوف اقول ان اراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع
وان اراد خلوها لفظا فمسلم ولا يضر والحاصل ان في البيت موصوفا ومبدلا منه بدل اشتمال وكل منهما يحتاج الى ضمير وليس
في البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة احتيج الى تقدير ضمير اخر يربط البدل اي ثويته فيه كما فعل المص وان قدر رابطا
للبدل احتيج الى ضمير اخر يربط الصفة اي ثويته اياه فالمتصل يعود الى الحول والمنفصل يعود الى ثواء غير ان تقدير المص اولى
من هذا التقدير الذي راه ابن سيدة لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل هذا اذا قلنا ان الجار والمجرور حذفا معا
وان قلنا على التدريج فالاتساع لازم على تقدير المص ايضا قال ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو ضربت
ثلثتهم زيدا وعمرا القطع … لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير اقول لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الاطلاق
بل هو مقيد بما اذا لم ينو معطوف محذوف يكمل به منضما الى المذكور الوفاء بالتفصيل اما اذا نوي فلا يجب القطع بل يجوز
هو والاتباع ومنه قوله … اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر اذ تقديره … تفصيل السبع في حديث اخر لكن اقتصر
منها هو منا على هذين الشيئين بينهما على انهما احق بالاجتناب قلت وعنه تجويز الزمخشري في قوله تعالى فيه ايات بينات مقام ابراهيم
ومن دخله كان امنا ان تذكر هاتان الايتان ويطوي ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الايات كانه قيل فيه ايات بينات مقام ابراهيم وامن
من دخله وكثير سواهما قال الزمخشري ونحوه في طي الذكر قوله … ثلث من العبيد وثلث من موالي … ومنه قوله … حبب الي
من دنياكم ثلث النساء والطيب وقرة عيني في الصلوة هذا كلامه فان قلت كيف يكون ما جوزه الزمخشري في هذه الاية من
نظير ما الكلام فيه وقد صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله ايات بينات قلت قد اعتذر عنه المص في اواخر النوع الثاني
من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون مراده البدل بعطف البيان لتاخيهما والا فالنحويون متفقون على ان
البيان والمبين لا يختلفان تعريفا وتنكيرا واذا كان مراده بعطف البيان هنا البدل استقام ما ذكرناه فتامله على ان في ثبوت
لفظ ثلث في الحديث الذي اوردته كلاما للمحدثين والذي رواه جماعة حبب الي من دنياكم النساء والطيب الحديث بدون
ذكر ثلث قال وقول الزمخشري انه علم على الاقامة اقول جزم في تفسير سورة مريم بذلك وان يكون علما لارض الجنة
قال عدن معرفة علم لمعنى العدن وهو الاقامة كما جعلوا فينة وسحر وامس في من لم يصرفه اعلاما لمعاني الفينة والسحر
والامس فجرى مجرى العدن لذلك او هو علم لارض الجنة لكونها مكان اقامة قال الجاربردي اللام في قوله لمعنى العدن
لام الجنس لان مدلول علم على ذلك الجنس واما قوله فجرى مجرى العدن فاللام فيه للعهد لان المراد به فرد معين من افراد
تلك الحقيقة فان عدنا العلم مثل العدن المعين المعهود في التعريف وان كان مدلولاهما مختلفين من حيث ان مدلول عدن العلم
هو تلك الحقيقة ومدلول عدن المعرفة بلام العهد فرد معين من افراد تلك الحقيقة وقوله لذلك اي لكونه علما لمعنى العدن
وقوله هنا لمعنى العدن يريد به العدن المعرف بلام الجنس وهو اشارة الى تلك الحقيقة كما ذكرنا في قوله لمعنى العدن وقوله

وفيمن لم يصرفه لانه جعله معدولا عن لام التعريف اى الامس وقوله او جعلم عطف على ما تقدم ضلى الاول كان القياس علم الجنس
ولكن للمعنى للعين ولا للعين وعلى الثانى هوارض الجنة وقوله لكونها اشارة الى المناسبة المرعية فى هذا الموضع قال
والاول اولى لضعف مررت بامراة حسنة الوجه اقول يعنى بجر حسنة ورفع الوجه ووجه الضعف ان حسنة رافع لضمير يعود
الى المراة ولولا ذلك لما انث والوجه بدل من الضمير وابدال الذى اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين قال
وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشري اقول هذا الخلاف مبنى على ان ابواب الدار هل هى بعض من الدار وليست بعضا
وانما هى مشتملة على الدار فالزمخشري نظر الى الثانى والمص نظر الى الاول قال قال الشاعر فمن يكن الحضارة اعجبته فاى
رجال بادية ترانا اقول ويروى فاى اناس بادية ايضا والحضارة بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف البدو وهى ايضا بكسر الباء
الموحدة وفتحها قال الامام المرزوقى المراد اهل الحضارة فحذف المضاف بدلالة قوله فاى اناس بادية لان التفضيل
انما يصح بين الحضريين والبدويين يقول لمن اعجبه رجال الحضر اى اناس نحن وان كنا من اهل البدو والمراد التمليح والتعجب
قال فقال الزمخشري اقول ينبغى ان لا يكون هذا جوابا لاما الواقعة فى قوله واما قوله ثم بلى من اوفى بعهده الاية ومن يتول
الله ورسوله الاية وقول الشاعر فمن يكن الحضارة البيت لان قول الزمخشري ليس جوابا عن جميع ما ساقه اولا وانما ينبغى ان
يكون الجواب محذوفا وتقديره فليس نحما لما تقدم وما ذكره بعد ذلك دليل عليه قال او عمل اولهما فى ثانيهما نحو وانه كان يقول
سفيهنا على الله شططا اقول فيه تسامح فان الاول وهو كان ليس عاملا فى الثانى وهو الفعل فقط وانما عامل فى محل الجملة التى
منها الثانى وكذا فى بقية كلامه هنا تسامح قال ولذلك بطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس كفانى ولم اطلب قليل
من المال اقول مراده انشاد هذا العجز مع الصدر والبيت الذى بعدهما وسبق الكلام فى البيتين فى الباب الاول فى فصل لو من حرف
اللام قال وفيه نظر لان المعنى لو ثبت انى اسعى لادنى معيشة لكفانى القليل فى حالة انى غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل
المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف عدم الشى على وجوده اقول هذا مشكل وذلك لان كلامه يقتضى انه جعل المعلق
امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط وهو فى مثل فلو حذف الانتفاء وقال فتكون كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفة
على طلبه بناء على ان لو لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لا الامتناع لكن يعبر بعد ذلك فيتوقف عدم الشى على
وجوده غير مستقيم فتامله قال ولهذه القاعدة ايضا بطل قول بعضهم فى فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شى قدير ان
فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم تنازعاه كما فى ضربنى وضربت زيدا اذ لا تنازع بط
بين تبين واعلم اقول الظ ان هذا القول صحيح لا باطل فان لما رابطة بين الجملتين الواقعتين بعدها فتبين جزء من الاولى وقال
جزء من الثانية واعلم ان من معمولات هذا الجزء الثانى فظهر ان بين تبين واعلم ارتباطا فهذا الاعتبار كما كان الربط مختلفا فى
قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا قال على انه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر فى
باب التنازع اقول هذا ممنوع وقد ذكر المص قريبا فى قوله لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون فى من فتح بين ان بعضهم

قال انه بين ظرف والفاعل ضمير راجع الى المصدر الفعل اى لقد وقع التقطع بينكم او الى الوصل لان وما نرى معكم شفعاءكم يدل
على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه قلت فعلى التنازع يكون الاضمار قبل
الذكر وهو مثل ما فى هذا المحل مع انه لم يستضعفه قال واحترزت بذكر الاول عن اجمع واخواتها فانها انما يؤكد بها بعد
كل نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون اقول هذا سهو فقد قال الله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود ابليس اجمعون وقال الله
تعالى حكاية عن ابليس لاغوينهم اجمعين وقال الله تعالى فى سورة الاعراف لاقطعن ايديكم وارجلكم من خلاف ثم لاصلبنكم اجمعين
وفى سورة الشعراء لاقطعن ايديكم وارجلكم من خلاف ولاصلبنكم اجمعين وقال الله تعالى انا لمنجوهم اجمعين وقال الله تعالى و
ان جهنم لموعدهم اجمعين وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين وقال الله تعالى لاملان جهنم
منك وممن تبعك منهم اجمعين وقال الله تعالى لاملان جهنم منكم اجمعين فذاكرنى هذه الايات كلها باجمعين دون الاتيان
بكل فى حالات اعراب الاسم الثلث ومن العجب خفاء مثل هذا على المص قال الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة قال
والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ درجة التعريف اقول فيه نظر فان مقتضاه انه لو اطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل
فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص فى عرفهم تقليل الاشتراك العارض للنكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد
فانه فى اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص قال ويدل على ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف [illegible]
زيد ولا يجتمع على الاسم تعريفان اقول ينتقض باى الموصولة المضافة الى معرفة فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار
ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعا فتفيد التعريف نحو جاءنى ايهم اكرمته فيجتمع تعريفان وقال الرضى وعندى انه
يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمتنع اجتماع التعريفين اذا اختلفا قال وقول ابى كبير فاتت به حوش الفؤاد
مبطنا اقول هذا صدر بيت عجزه سهدا اذا ما نام ليل الهوجل وابو كبير بالباء الموحدة هذلى من شعر الحماسة وحوش
الفؤاد معناه حديد الفؤاد ذكيه والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود فى الذكور والسهد بضم السين والهاء القليل
النوم والهوجل الاحمق قال ولكنه نقض هذا المعنى الثانى عند ما تكلم على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فقال
فيمن جر الشمس والقمر عطفا على الليل ونصبهما باضمار جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس فى معنى
المضى فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر فى الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما
تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى فحاصله ان اضافة الوصف انما تكون حقيقية اذا كان بمعنى الماضى
وانه اذا كان مفاده حدث مستمر فى الازمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الامر كذلك اقول لم يصرح
الزمخشري بانه اذا كان دالا على جعل مستمر تكون الاضافة غير حقيقية حتى يلزمه التدافع بين كلاميه كما ادعاه المص و
عبارته فى الكشاف فان قلت كيف يكون لليل محل والاضافة حقيقية لان اسم الفاعل المضاف فى معنى المضى ولا تقول زيد
ضارب عمرو امس قلت ما هو فى معنى المضى وانما هو دال على جعل مستمر فى الازمنة المختلفة [illegible] ولبس فيه

الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة

ترجمة ابى كبير

تصريح بما انتبه المصنف من انه اذا كان دالا على الحدث المستمر في الازمنة تكون الاضافة غير حقيقية وانما منع ما ادعى
السؤال من كون الاضافة حقيقية بناء على ان اسم الفاعل في معنى المضي واردف ذلك بانه دال على الحدث المستمر فيمكن ان
يقال اذا كان للاستمرار كان متناولا للماضي والحال والاستقبال فالنظر الى حال المضي يجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم
الدين والنظر الى الاخيرين يجعلها غير حقيقية ويتبع العمل وقد مر الكلام على ذلك في اقسام العطف مبسوطا بما فيه كفاية
قال واما قول الجوهري ان التذكير لكون التانيث مجازيا فوهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة والموعظة نافعة وانما
يغتفر في حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضمرين اقول قال في الصحاح وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريبة
لانه اراد بالرحمة الاحسان ولان ما لا يكون تانيثه حقيقيا جاز تذكيره انتهى ويمكن حمل كلامه على ان المؤنث غير الحقيقي يذكر بالتاويل
فيعود عليه ضمير المذكر كقوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها فاول الارض بالمكان فقال ابقل ولو كان التانيث
حقيقيا لم يجز فيه ذلك فلا يقال هند قام على تاويل هند بشخص ويدل على ما قلناه انه لو كان مراده ان التانيث المجازي يجوز التذكير
مطلقا لم يحتج الى تاويل الرحمة بالاحسان لكن عطفه العلة الثانية على الاولى قد يبعد ما ذكرناه بعض بعد قال وانشد سيبويه
وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم اقول هذا البيت للاعشى وقبله ولو كنت في جب ثمانين
قامة ورقيت اسباب السماء بسلم ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم اني عنكم غير مفحم الجب البئر التي لم تطو واسباب
السماء ابوابها والسلم المرقاة قيل سمي سلما لانه يسلك بالمرتقي الى ما يرتقيه تهره تكرهه وتبغضه والمفحم العي الذي لم يطق ان
يجيب يقول لو كنت مثلا في جب بعيد القعر او صعدت الى السماء لم تخلص مني ولاستصعد لك من الجب ولاستنزل لك من السماء
بالقول الذي يستدرجك حتى تكرهه وتعلم اني لست مفحما عن جوابك ولا عاجزا عن وصولي الى الغرض منك قال الجاربردي
والواو من قوله ورقيت بمعنى او لانه على وزان قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء ويقال شرق
بريقه شرقا اذا اغتص به كما يقال غصصت باللقمة واذعته افشيته يخاطب رجلا ويقول يا عالما يكتم ما يسمعه والمعنى انك تشرق
بالقول الذي افشيته واظهرته للناس كما ان القناة تشرق بالدم ولا فرق فاستعمال الشرق في صدر القناة استعارة من
جمود الدم عليه بحيث يكون من الظهور وبصيرته باديا عليه قال والى هذا البيت اشار ابن حزم الظاهري في قوله تجنب
صديقا مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو بين عرب واعجم فان صديق السوء يعدي وشاهدي كما شرقت صدر القناة
من الدم ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو الكناية عن الرجل المزيد لاخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو في
الخط اقول ليس المراد الكناية وانما المراد تشبيه الصديق المامور بتجنبه بما الموصولة في الاتصاف بالنقص والحذر من الشخص الذي
يكون شبيها بعمرو في الزيد واخذ ما ليس له وقد اكثر الشعراء من ذكر واو عمرو قال ابو نواس يهجو اشجع السلمي قل لمن يدعي سليما
سفاها لست منها ولا قلامة ظفر انما انت في سليم كواو الحقت في الهجاء ظلما بعمرو ويحكى ان بعضهم راى في منامه انه قيل له
في خلقه واو افضل على الغابر ورقياه فاخبر بانه دعي في نسبه واستشهد بهذين البيتين وقال الثعالبي لغو كحرف زيد لا معنى له

او واو

او واو عمرو فقدها كوجودها وقال ابو سعيد الرستمي افي الحق ان يعطى ثلاثون شاعرا ويحرم ما دون الرضى شاعر مثلي
كما سامحوا عمرا بواو مزيدة وضويق بسم الله في الف الوصل وما احسن قول السراج الوراق مالي ارى عمرا اني استجرت
به قد صار عمرا بواو فيه وانصرفا ونام عن حاجتي بتهته غلطا لما لقيت منه السهد والاسفا والمستجير بعمرو وقد
عرفت به فما ازيدك تعريفا بما عرفا وتلك واو ولا والله ما عطفت ولو اتت واو عطف ما انعطفا ولو عدت
واو حال لم تبن ولو اني بها فيهما ما بت ذا حلفا او واو ذنب لما لوت سوى اسف وكثر خلاف الذي الفا او واو مع
لم اجد خيرا اتى معها او واو جمع غدا من فرقه نبقا ولست صدا غابها قد شبهوه غدا يكوي بناري وهذا في السلو كفى
والله يطمسها فاو ذكرت بها دالا ابوسطي وكانت قبل ذا الفا يشير بتنبيه عمرو للحجة الى قول الشاعر اذا انقضت
حروب العدا فنبه لها عمرا ثم نم ويشير بالمستجير بعمرو الى قول الاخر المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء
بالنار قال وشرط هذه المسئلة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه اقول اقتصر ابن مالك في الخلاصة حيث
تعرض الى ذكر المسئلة على هذا القيد فقال وربما اكسب ثان اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا وقال في التسهيل وقد
يؤنث المضاف بتانيث المضاف اليه ان صح الاستغناء عنه وكان المضاف بعضه او كبعضه فزاد القيد الثاني والظاهر انه قد لا
كفاية كما فعله المصنف وظاهر كلامه وكلام غيره ان الحكم المذكور عند تحقق شرطه قياسي وهو ظاهر كلام الزمخشري ايضا
قال في قوله تعالى وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها والضمير للحفرة او للنار او للشفا وانما انث لاضافته الى الحفرة
وهو منها كما قال كما شرقت صدر القناة من الدم واستظهر جدي ابن المنير عوده الى الحفرة بان المنة في الانقاذ منها
اتم والكون على شفا يستلزم الهوي غالبا فامتن عليهم بانقاذهم من الحفرة التي يتوقع الهوي فيها وابو علي راى تخالف النحاة في
ان تانيث المذكر باضافته الى المؤنث من الضرورات وراى ان لا يصلح خلافه والزمخشري راى انه لا يمتنع عليهم بانقاذهم من
حفرة لم يكونوا فيها وهم كانوا اصابوا انها لولا الانقاذ الالهي فالمنة ثابتة بهذا الاعتبار قال التابع الظرف يجوز توفي
اكلها كل حين وقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان اقول يعني ان كلا وبعضا ليسا ظرفين لكنهما لما اضيفا هنا الى اسم الزمان
اكتسبا الظرفية باضافتهما اليه وتقدم انشاد هذا البيت في اوائل الباب الثالث قال وقال المتنبي اي يوم سررتني
بوصال لم ترعني ثلاثة بصدود اقول تواردت النسخ التي رايتها على انشاده هنا لم تروعني وانشده المصنف في فصل
اي لم ترعني وكلامه هنا يدل عليه قال لا يقال يدل على انها شرطية اذ الجملة المقترنة ان استوفقت لم ترتبط بالاولى فسد
المعنى اقول قد استدل قبل هذا على انها ليست شرطية بانه لو قيل مكان ذلك ان سررتني لم يكمل المعنى فبعد تقريره لفساد المعنى
على تقدير الشرطية لا يتجه هذا السؤال وكيف يدل انتفاء الاستئناف للزوم الفساد عند ذلك على انها شرطية مع ما
تقدم من ان كونها شرطية يوجب انعكاس المعنى قال ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط اقول قد اسلفنا
في فصل اي عند الكلام على هذا البيت ان الربط يحصل بتقدير ضمير اي بصدود منك فلا يمتنع الحالية قال وقال استعلم

ليلى اى دين ندانيت واى جريم للمتقاضي غريمها اى لا اولى واجب التنبيه اقول لا معنى لانشاد هذا البيت والكلام عليه هنا لانه بصدد ان يذكر ما يكتسبه الاسم بالاضافة حالا لم تكن له قبلها قال قال اى ابو الهلالي هذا بشير في لبعض الفضلاء علیك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور تصدرا واياك ان ترضى صحابة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا فرفع ابو من ثم خفض مزمل ببين قولى مغريا ومحذرا اقول بعض الفضلاء المشار اليه هو الشيخ امين الدين العروضي المحلى نسبة الى المحلة وهو ضيعة كبيرة بالغربية فيما بين الاسكندرية ومصر وقد ذكر المص عن الامين المذكور مسئلة في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس ورد عليه وسيأتي في ذلك هناك الكلام ان شاء الله وقوله مغريا يرجع الى قوله اولا عليك بارباب الصدور وقوله محذرا يرجع الى قوله ثانيا واياك ان ترضى فان قلت قوله ببين قولى لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدا من المعطوف احدهما على الآخر من قوله فرفع ابو من ثم خفض مزمل ولا خبرا عن احدهما اما الاولى فلعدم المطابقة اذ لم يقل يبينان واما الثاني فلاشتمال الجملة على فيه لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان رفع ابو من لا يبين قوله مغريا ومحذرا وانما يبين قوله مغريا فقط وخفض مزمل ايضا لا يبين في الحالتين وانما يبين في حالة التحذير فكيف السبيل الى تصحيح الكلام قلت السبيل اليه ان يجعل قوله مغريا ومحذرا لف بعد الحذف ولا للمذكور ويجعل قولى بلا قيد خبرا عن احدهما وخبر الآخر محذوفا والتقدير على ان يكون الحذف من الثاني مثلا فرفع ابو من يبين قولى وخفض مزمل كذلك هو مبينان قولى مغريا ومحذرا وهنا مسئلة تتعلق بما نحن فيه لم يذكرها المص في هذا الكتاب فآثرت ذكرها تكثيرا للفائدة فاقول اعلم ان الفاء وثم اذا وقع بعدهما ضمير فان كان ذلك الضمير فيما هو في مقام الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر عن احدهما نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام ولا يجوز المطابقة فلا يقال في شيء من الصورتين قاما مثلا لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاخبار واجاز الباقون مطابقة الضمير قال الرضي وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى ينافي الفاء وثم فقد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلا في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما سواء وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو وضربتهما وجاءني ثم بكر وهما صديقان قال والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل اقول ابان جبل بعينه قال لبيد درس المنا بمتالع فابان اي درس المنازل بهذا الجبل ويقال لها ابانان على التغليب كالعمرين والمشهور في رواية بيت امرئ القيس كان ثبيرا وهو جبل بمكة والعرانين جمع عرنين وهو الانف وقال الاكثرون هو معظم الانف والمراد في البيت بالعرانين اوائل المطر على سبيل الاستعارة شبهت بالانوف في التقدم اذ الانوف متقدم الوجوه واوائل المطر متقدم ما يأتي بعدها والبجاد بكسر الموحدة كساء مخطط والتزميل التلفيف في الثياب قال والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن اعرب والاكثر البناء اقول لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الامور لان خمسة عشر عند من يضيفه معرب مطلقا سواء اضيف الى معرب

اويمني

اومبني تقول هذه خمسة عشرك بضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبني قال كما في قوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل تسؤ وان يكشف غرامك تدرب اى ويعتلل هو اى الاعتلال ولا بد عندي من تقدير عليك مذكورة عليها بالمذكورة ويكون حالا من الضمير ليستفيد بها ما لم يفده الفعل اقول لا حاجة الى هذا الذي ذكر انه لا بد منه عند فان الضمير النائب عن الفاعل راجع الى المصدر المعهود اى الاعتلال وقد صرح به المص معرفا فقد افاد المصدر فائدة لم يفدها الفعل ضرورة انه انما يدل على مصدر منكر والنائب هنا مصدر معرف معهود وقال المص في توضيحه على الالفية المعنى ويعتلل الاعتلال المعهود او اعتلال ثم خصصه بعليك اخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات فيجوز الامران ولم يجعل احدهما متعينا لا بد منه وهذا الذي قاله في التوضيح هو الحق والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اى اعتذر له عن عدم قضاء غرضه بعلة تعلق وفي الصحاح وغيره اعتل اذا تجنى عليه وهو معنى مناسب للبيت جدا لو كان الرواية فيه تعتل بالتاء الفوقية وتسؤ تجزيك يقال ساءه كذا يسوءه مساءة نقيض سره وتدرب بالذال المعجمة وفتح الراء مضارع ذرب بكسرها اى احتد لسانه والمعنى انه متى يبخل عليك بالوصل ويتعلل للتعذر عن تركه تعتد بتجرئك للتقحم وتنذل وان تكشف غرامك بانك لم ترد الا الوصل يحتد لسانك فلا يكون منك خضوع ولا ذلة قال او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه اقول يعني ان تقطع وضل في قوله لقد تقطع بينكم وضل عنكم على قراءة من فتح بينكم تنازعا قوله ما كنتم تزعمون فاعمل فيه الثاني واضمر الفاعل في الاول راجعا اليه وتخريج التنزيل على هذا الوجه لا يليق بالمصطلح ولا الاقرار عليه فانه معترف بضعفه كما مر قريبا في قوله لما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير قال ويريد التاويل بقوله ام بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان بفتح بين مع اضافته الى معرب اقول يعني ان التاويل في هذا البيت متعين اذ لا سبيل الى ان يقال فيه بان فتحة بين فتحة بناء لانه مضاف الى معرب كما قال فيجب التاويل بان يدعى ان النائب عن الفاعل ضمير مصدر معرف معهود والمعنى وقد حيل الحول بين العير والنزوان والحزم الضبط والاخذ بالاحتياط وحيل حجر يقال بيني وبينه كذا حائل اى حاجز يمنع من الوصول اليه والعير بفتح العين المهملة الحمار الوحشي والاهلي ايضا والنزوان بفتحات الوثوب على الانثى للضراب قال وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها للمبهمات بانها تثنى وتجمع اقول هذه المخالفة لا تؤثر فان الزمان المبهم كيوم وحين حكم جواز البناء على الوجه الذي نذكره مع انه يثنى ويجمع ولم يمنع ذلك من اعطائه هذا الحكم قال واما بيت الفرزدق ففيه اجوبة مشهورة اقول بيت الفرزدق المشار اليه هو قوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بفتح مثل قال سيبويه هو شاذ وقيل غلط وان الفرزدق لم يعرف شرط اعمال ما عند الحجازيين لكونه تميميا وقيل مثلهم حال والخبر محذوف اى ما في الوجود مثلهم بشر قال ومنها قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال تقدم فاعل لم يمنع وقد جاء مفتوحا اقول تقدم في حرف غين المعجمة الكلام على انشاد هذا البيت والكلام عليه مفردا

ومعناه وقد كان بعض اصحابنا يستشكل هذا من قبيل الاضافة الى المبنى اذ المعنى عين ظعن حاملة وهذا امر لا بد منه لوجود
الحرف المصدري فالمعرب هو ذلك المفرد الذي يؤول به الجملة والاضافة انما هي في اللفظ الى الجملة قال اسلبنا كان البنا
كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما اصح والشيب وازع اقول البيت للنابغة وقبله واسبل مني عبرة
فرددتها على النحر منها مستهل ودامع اسبل وحذف تاء التانيث للفصل والعبرة بفتح العين الدمع والمستهل بكسر الها
السائل والدامع وعاتبت لمت والصبا بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل يقال صبا يصبو صبوة والصحو الافاقة من السكر
والوازع المانع يعني انه بكى لاجل مشوقه ووصله الى المحبوبة ثم رجع على نفسها بالملامة على الانهماك في سكر الصبوة ونبهها
على عدم الصحو منه مع وجود المانع عن التلبس بذلك وهو الشيب الذي لا يليق بصاحبه التلطخ بادناس الشهوات ان
الباس فليل الحمل للادناس قال امبناء عارضا كقوله لا يجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم اقول الاجتذاب
السلب والتحلم تكلف الحلم بالكسر وهو الاناة قال الشاعر تحلم عن الادنين واستبق ودهم فلن تستطيع الحلم حتى تحلما يعني
لا يسلبن قلبي من تلك النسوة تكلفا مني لاظهار الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى بمعنى في نحو ودخل المدينة على حين غفلة من
اهلها ويتعلق في البيت اما بالفعل او بالمصدر ويستصبين بمعنى يصبين كاستجبت واجبت او بمعنى يطلبن الصبوة وجعل
المص بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون الاناث عارضا مع ان الاصل في الفعل من حيث هو البنا لكن المضارع على الحصر
اشبه الاسم فاعرب وجعل ما يرده الى البنا امرا طاريا عليه قال وقال اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني نسيم الصبا من
حيث يطلع الفجر وقال الاخر الم تعلمي يا عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل واني لا اخزى اذا قيل مملق سخي واخزى اذ يقال
بخيل اقول السلو النسيان يقال سلاه وسلا عنه اذا نسيه ويهيجني بفتح حرف المضارعة يثيرني اي يحرك شوقي يقال هاج الشيء
يهيج اي ثار وهاجه غيره بمعنى اثاره يتعدى ولا يتعدى وفي الصحاح الصبا ريح مهبها المستوى اي يهب من مطلع الشمس اذا
استوى الليل والنهار وعمرك الله بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والاصل تعميرك الله
والاسم الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كان منصوبا على ذلك مع فعله في عمرك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا لعمرك طلب
ولا تخلو منه وحقيقته عمرت قلبك بتذكير الله ثم حذف القلب والتذكير والباء وقيل عمرك الله وما مرفوع على ما حكاه الا زهري
عن بعض العرب ووجهه ان المصدر اضيف الى مفعوله ثم رفع الاسم الشريف لانه فاعل واخزى بفتح الزاء والهمزة مضارع خزي
بكسر الزاء اي ذل وهان ويجوز الضم على انه مضارع اخزى يقال اخزاه الله والمملق الفقير وذكر المص في بعض كتبه ان الكلم على
اسم الزمان اذا اضيف الى الجملة انه يجوز اعرابه وبناؤه وانشد شاهدا على البنا قول الشاعر اذا قلت هذا حين اسلو
وقال باثر انشاده لهذا البيت ولقد سالني سائل من ابي يهب الصبا فانشدته المطلع يا عمرك الله البيتين ولم يزد على
ذلك ووجه صلاحيته هذا للجواب انه اشتمل على بناء حين المضاف الى الجملة في قوله على حين الكرام قليل فاشار به الى البيت
لا في هذا الحكم حيث قيل فيه هذا حين اسلو فبني حين المضاف الى الجملة ولا يخفى ان هذا البيت المشار اليه بانشاده بتلك

البيتين

البيتين صريح في ذكر محل مهب الصبا اذ قيل فيه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر فظهر المقصود والحمد لله قال ويحكى
ان ابن اخضر سئل بحضرة ابن الابرش عن وجه النصب في قول النابغة اتاني ابيت اللعن انك لمتني وتلك التي تستك منها
المسامع مقالة ان قد قلت سوف اناله وذلك من تلقاء مثلك رايع اقول اللعن الطرد والابعاد من الخير وهذا اللفظ
تستعمله كثيرا في الدعا للانسان بالشرف والعز وعلو الرتبة والمعنى جعلك الله ابيا اللعن ولا يكون كذلك الا اذا كان شريفا
ابي النفس عالي الهمة واستكاك المسامع صممها وضيقها وتلقاء مصدر تفعال بكسر التاء قال النابغة الجليس تلقاء اي حذاءه ويجيء مصدرا
بمعنى اللقاء والمراد هنا الاول اي وذلك من ناحيته مثلك ومن جهته والرايع المفزع يقال راعه يروعه اذا افزعه قال
فقال ولا تحسب الادبي ضرد مع الردى اقول هذا عجز بيت ثان من بيتين هما عن المرء لا تسئل وسل عن قرينه فان القرين
بالمقارن مقتدي اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم ولا تصحب الادبي فتردى مع الردى وما احسن قول محمد بن شبل
البغدادي توق صحبة من يقابل خلقه بالخبث او بالاخلاق لعل الا فالماء والبرد ناشئ من لهب وصحبة النار يعطي الملس
احراقا قال وفي البيت اشكال لو سال السائل عنه لكان اولى وهو اضافة مقالة الى ان قد قلت فانه في التقدير مقالة
قولك وهو لا يضاف الشيء الى نفسه اقول لا اشكال فان هذا من اضافة الاعم الى الاخص وذلك لان مقالة اعم من المصدر المسبوك
من ان وصلتها وهذه الاضافة هي المعروفة عندهم باضافة البيان كشجر اراك اي مقالة هي قولك سوف اناله قال وقد
يكون الشاعر انما قال مقالة ان باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس بحذفهما فاضطروا الى حذف التنوين اقول
هذا امر عجيب يلزم من فتح بابه التطرق الى القدح في كل ما يستدل به بان يقال انما قال كذا ولكن حرف فقيل كذا او يكاتب ذلك
امر شنيع ويوجد في بعض النسخ مقالة ان هكذا بتنوين وهو جار على طريقة العروضيين في كتابة كل ما ينطق به من الحروف على
حسبما يلفظ به والصواب ان يكتب هكذا مقالة ان فيحتج على الا اشارة الى التنوين والاشارة الى الفاء بعد المد
الوصل ابدا انا بان حركتها قد نقلت الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا قال احدها كونه على فعل بالضم
كظرف وشرف لانه وضع على افعال السجايا وما اشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه اقول فمن ثم لم يجئ متعديا لان التعدي
يقتضي توقف الشيء على المتعلق اعني المتجاوز اليه وههنا لا توقف ولا تجاوز وبه على المص انه فعل اذا كان محولا عن
فعل فانه يتعدى نحو قلته وطلته الاصل قول بفتح العين فلما سكن اخره للضمير لزم حذف عينه فحول الى فعل بنقل حركته الى
فائه فيعلم ان عينه التي حذفت واو ولما حولوا نحو باع الى فعل بالكسر ليدل على ان العين ياء فاستصحبوا في قال ونحوه التعدي
الثابت قبل التحويل وهو مذهب سيبويه واصحابه ولابن الحاجب خلاف في ذلك فقال ان الصحيح ان الضم لبيان ثبات الواو
لا للنقل فيحتمل ان يجاب عن المص بانه اختار هذا المذهب فاطلق او راى ان مثل هذا اللفظ انما ينصرف الى البناء الاصلي لا
العارض بالتحويل قال وسمع رحبتكم الطاعة اقول في الصحاح قال الخليل قال نصر بن سيار رحبكم الدخول في طاعة
الكرماني قال وان بشرا طلع اليمن اقول هذا من كلام امير المؤمنين علي بن ابي طالب صلوات الله وسلامه عليه قال

الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا

ولا ثالث لهما اقول في الصحاح حكاية عن الخليل انه لم يجئ في الفصيح فعل بضم العين متعديا غيره يعني رحبكم الدخول وفي
القاموس ورحبكم الدخول في طاعته كرم بمعنى وسعكم شاذ لان فعل ليس متعديا الا ان ابا علي حكى عن هذيل تعديتها
قال والثالث كونه على فعل بالفتح او فعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوى اقول يعني على فعيل ليس الا فلا يرد نحو
علم فان وصفه وان جاء على عليم الا انه جاء على عالم ايضا قال وانما يختص المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تاثير ويدل
الاخر على قبول فعله لذلك التاثير اقول يختص بنحو للضرب نبدا فانا لم اذ الضرب الايلام على راي المص كما سيجي في اول
الخاتمة التي اوردها للكلام في الحذف من الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل احد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق
فيخرج مثل هذا قال والرابع عشر ان يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله ثم ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن امره اذا قوم
واصلح لي في ذريتي اي لا يسمعون الى الملاء الاعلى وقوله لم يسمع الله لمن حمده وقوله يجرح في عراقيبها نصلي فانها ضمنت معنى
ولا تنب ويخرجون ويتلطفوا وبارك ولا يصغون واستجاب ويعث اي يفسد اقول في هذه القصة نشر مرتب فقوله ولا تنب راجع
الى قوله ولا تعد عيناك عنهم وذلك لان عدا متعد بمعنى جاوز تقول عدا فلان طوره اي جاوزه وبابه لانه بمعنى تجافي وتباعد
تقول نبا بنبو وقوله يخرجون راجع الى قوله ثم فليحذر الذين يخالفون عن امره وذلك لان خالف متعد تقول خالفت فلانا
اي ونكث خلافه وخرج لانه يدخل عن في صلته وقوله ويتلطفوا راجع الى قوله ثم اذاعوا به وذلك لان اذاع متعد تقول
اذعت الحديث اي افشيته ويحدث لانه توفى بالبا في صلته وبارك راجع الى قوله ثم واصلح لي في ذريتي وذلك لان اصلح متعد
تقول اصلح الله حاله وبارك لانه يوصل بفي قال الله ثم بارك فيها وقدر فيها اقواتها وقوله ولا يصغون راجع الى قوله ثم
لا يسمعون الى الملاء الاعلى وذلك ان سمع متعد نحو حتى يسمع كلام الله وصغى لانه بمعنى مال يوصل بالي تقول صغوت الى فلان
اي ملت اليه ويقال ايضا صغى بكسر العين بمعناه فعلى الاول لكون العين من يصغون مضمومة كيغزون وعلى الثاني يكون مفتوحة
كيرضون وقوله واستجاب راجع الى قوله لم سمع الله لمن حمده اذ سمع متعد كامر واستجاب لانه يوصل باللام تقول استجبت لزيد
وقوله يعث او يفسد الفعلان بمعنى واحد وكلاهما راجع الى قوله يجرج فانجرح متعد وعاث يعث لانه يوصل بفي تقول عاث
الذئب في الغنم وكذا افسد بالى لانهما موصولا بفي قال الله ثم ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها وما انشده المص بعض عجز
من قول الشاعر وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي المحل انقطاع المطر ويبس الارض من
الكلا والمراد بذي ضروعها لبنها والعراقيب جمع عرقوب عصب العقب وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها وضمير تعتذر
يعود الى الناقة اي تعتذر بعد قلة لبنها بيبوسة الارض من عدم المطر اعقرها للضيف وحمل ابن الحاجب ما في قوله ثم واصلح
لي في ذريتي من باب فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع اي مما استعمل فيه المتعدي منزلا منزلة اللازم كانه قيل يفعل الاعطاء
والمنع والوصل والقطع واذا قصد هذا المعنى ثم قصد المتكلم ذكر خصوصية متعلقه اي المتعلق مجرورا بفي كانجل والمعنى
الا به والبث اوقع الصلاح في ذريتي ويوجد نصلي في عراقيبها الجرح وفي الكشاف انه يجوز ان يكون وهو في البل بجلع الحلة

على معنى افعل الجرح فيه كقوله يجرح في عراقيبها نصلي قال او جلبه كلجج وكحل وشنب اقول الدعج شدة سواد العين مع
سعتها والكحل ان يعلو جفون العينين سواد مثل الكحل من غير اكتحال قال ليس التكحل في العينين كالكحل والشنب حدة في
الاسنان ويقال برد وعذوبة كذا في الصحاح وقال في القاموس الشنب ماء ورقة وبرد وعذوبة في الاسنان او نقط بيض
او حدة الانياب التي تراها كالمنشار قال ويرده قوله تجاوزت احراسا اليها ومعشرا اقول هذا صدر بيت من معلقة امرئ
القيس والعجز علي حراصا لو يسرون مقتلي الاحراس اما جمع حارس كصاحب واصحاب او جمع حرس كجبل واجبال والحرس جمع حارس
كخادم وخدم والمعشر القوم والحراص جمع حريص مثل كريم وكرام والفعل منه حرص كضرب وحرص كعلم كذا في القاموس والاسرار
من الاضداد يطلق على الاظهار وعلى الاخفاء وقد جوز في قوله ثم واسروا الندامة وفي البيت فقال بعض شراح المعلقات
الاول اولى لانه كان ملكا والملوك لا يقتلون الا على فتكهم على اسر فلت قد روي يشيرون بالشين المعجمة وقد صرح هذا الشارح بان
معناها الاظهار لا غير فيرجح بهذه الرواية حمل الاسرار على الاظهار ولا يلزم من الحرص على الشيء تحقق القدرة عليه والفعل
هنا القتل ولولا مصدرية مثلها في قول قتيلة تخاطبه ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق والصلة
المقدر منها ومن صلتها في محل جر على انه بدل من ضمير بدل اشتمال اي حراصا على اسراري قتلي وما امتناعية والجواب محذوف
اي لو يسرون قتلي لسرهم ذلك قال ونقل ابن عصفور عن ابن السيد انه قال في قول الي ذؤيب بينا تعانقه الكماة وروغه
يوما اتيح له جري سلفع من رواه بجر التعانق فهو مخطئ اقول الكماة جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه كانه كمي نفسه
اي سترها بالدرع والبيضة كذا في الصحاح والروغ مصدر راغ اي مال عن الشيء وحاد عنه واتيح له اي اشاه الفوقية اي
قدر له والجري بصيغة الاخرمن الجراءة وهو الاقدام على الشيء والسلفع بسين مهملة فلام ففاء فعين مهملة كجعفر الجسور
والتعانق جعل كل من المتعانقين يده على عنق الاخر والفعل منه لازم كما قال ابن السيد وغيره فقال بها لا تنبذ تعانق عمرا
وانما يقال عانقه او اعتنق او تعانقا فالبيت مشكل سواء روي بالجر او بالرفع كما اشار اليه المص الامور التي يتعدى
بها الفعل القاصر قال واما قول اكثرهم بان استغفر من باب اختار فمردود اقول يريد بباب اختار ما هو متعد الى واحد بنفسه
والى الثاني بحرف الجر دائما وان تعدى اليه بنفسه في بعض الحالات فعلى سبيل التوسع قال ابو حيان في البحر اختار افتعل
من الخير وهو التخير والانتقاء واختار من الافعال التي تعدت الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بواسطة حرف الجر وهي مقصورة
على السماع وهي اختار واستغفر وامر وكنى وسمى ودعى وزوج ثم يجوز حذف الجر ويتعدى اليه الفعل فتقول اخترت زيدا من
الرجال واخترت زيدا الرجال قال اخترتك الناس اذ رثت خلائقهم واعتل من كان يرجى عنده السؤال ووجه ما
ذهب اليه المص من ان القول بذلك في استغفر مردود وهو ان صوغ الفعل على استفعل من الامور التي يتعدى بها الفعل
فاذا كان متعديا الى واحد تعدى الى الاثنين ولا يجئ ان غفر متعد الى واحد تقول غفر الله ذنبك قال الله ثم ان الله
يغفر الذنوب جميعا وقد صيغ على استفعل مرادا به الطلب فقيل استغفر اي طلب المغفرة فيتعدى الى اثنين عملا بهذه القاعدة

الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر

والقول بانه متعد الى الثاني بحرف الجر كاختاره خروج عن هذا الاصل المطرد فيكون مردودا على ان ابن الحاجب صرح في الكافية
وكذا غيره بان استغفر يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى كقولك استغفرت الله ذنبا واستغفرته من ذنب **قال**
ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القران جملة واحدة فنزل بجملته واحدة **اقول** جواب هذا الاشكال
ان الزمخشري لا يقول بانه نزل على التدريج الا حيث لا توجد قرينة تنافيه فقد قال هو في الكشاف في هذه الاية نزل
هنا بمعنى انزل لا غير كخبر بمعنى اخبر والا كان متدافعا يعني لان نزل على التدريج وجملة واحدة ينافيه فظهر ان مراده ما قلنا
ولا اشكال في تفسير سورة الكهف عند الكلام على قوله تعالى وما نتنزل الا بامر ربك والتنزل على معنيين معنى النزول على
مهل ومعنى النزول على الاطلاق كقوله فلست لانسي ولكن لملاك تنزل من جو السماء يصوب لانه مطاوع نزل ونزل يكون
بمعنى انزل وبمعنى التدريج واللائق بهذا الموضع هو النزول على مهل والمراد ان نزولنا في الاحايين وقتا غب وقت ليس الا بامر
الله وعلى ما يراه صوابا وحكمة هذا كلامه وهو صريح في ان نزل يرد للمعنيين يستعمل في كل محل ما هو اللائق به فكيف يرد ما ذكره
المص **قال** وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها في ذلك اشارة الى قوله تعالى واذا رايت الذين
يخوضون في اياتنا الاية وهي اية واحدة **اقول** يعني ان هذه الاية الواردة في سورة النساء وهي قوله تعالى وقد نزل عليكم
في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها ويستهزا بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ترد على الزمخشري
ايضا وذلك لانه قد ورد نزل المضعف بالبناء للفاعل في قراءة عاصم وبالبناء للمفعول في قراءة غيره وان مخففة من المثقلة
واسمها اما ضمير شان على راي قوم او ضمير المخاطبين على راي اخرين اي نزل عليكم في الكتاب ان الشان كذا والشان ما في حيزها
الجملة بشرطها وجزائها او نزل عليكم في الكتاب انكم اذا سمعتم وان مع ما في حيزها في قراءة عاصم في موضع نصب بنزل و
المنزل عليهم في الكتاب ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا في
حديث غيره فان في سورة النساء تذكير للمؤمنين بما نزل اولا بمكة وهي اية واحدة مع ذلك استعمل في شانها نزل المضعف
وهو مناف لقول الزمخشري باقتضائه التدريج في التنزيل ولا تدريج مع وحدة الاية ولا ادري لم سكت المص عن ايراد قوله
تعالى في سورة الانعام وقالوا لولا نزل عليه اية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل اية فاستعمل التنزيل في وحدة
الاية في موضعين والجواب ما تقدم من ان الحمل على التدريج انما يرتكب عند فقد التنافي وهو موجود فيما ذكر فيجعل نزل ذو
التضعيف على انزل ذي الهمزة وقد قال الزمخشري في اية الانعام نزل بمعنى انزل وهو ظ **قال** وظاهر قول سيبويه انما
سماعي مطلقا **اقول** ليس مراده ما هو اعم من القاصر والمتعدي الى واحد والمتعدي الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدي
الى واحد فان الثالث لم يسمع كما قدمه وكان حقه ان يذكر قول سيبويه او لا ويقول عقبه قوله والنقل بالتضعيف سماعي
في القاصر كما مثلنا والمتعدي لواحد هذا قول سيبويه **قال** ويزعمون ان تنكحوهن اي في او عن على الخلاف في ذلك
بين المفسرين **اقول** قال المص في توضيحه على الالفية اشترط ابن مالك في ان وان امن اللبس فمنع الحذف في رغب ان يفعل

اوعن

اوعن ان يفعل لاشكال المراد بعد الحذف ويشكل عليه ويرغبون ان تنكحوهن بحذف الحرف مع ان المفسرين اختلفوا
في المراد قلت لابن مالك ان يجيب بما ذكره المص في هذا الكتاب في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف في الباب الخامس
حيث قال واما وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار فيها للقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية
لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وجوز الزمخشري الوجهين فقال في ان تنكحوهن لجمالهن
وعن ان تنكحوهن لدمامتهن وروى ان عمر بن الخطاب كان اذا جاءه ولي اليتيمة نظر فان كانت جميلة غنية قال زوجها
غيرك والتمس لها من هو خير منك وان كانت دميمة ولا مال لها قال تزوجها فانت احق **قال** ومما يحتملهما قوله وترغب
ان يعلى المعالي خالد وترغب ان يرضى صنيع الالائم انشد ابن السيد فان قدر في اولا وعن ثانيا فلح واحق عكس فذم و
لا يجوز ان يقدر فيهما معا او عن التناقض **اقول** المعالي جمع معلاة بفتح الميم وهي كسب الشرف والصنيع بفتح الصاد
وكسر النون بعدها ياء فعل الجميل تقول صنع به صنعا اي فعل به جميلا والصنع بالضم مصدر قولك صنع اليه معروفا كذا
في الصحاح والالائم جمع جمع اللائم هو من اللؤم فهو لئيم اي هو دني الاصل شحيح النفس فان قلت لا يستلزم ان
الانسان يرغب في الخير فيفعله وفي الشر فيفعله في وقت اخر وقد يرغب عن الخير والشر معا فلا يفعل شيئا منهما ولا يلزم من فعله
فلا تناقض في ذلك قلت الذي في البيت الاخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يمكن الجمع بين استمرار الرغبة في الخير
واستمرار الرغبة في الشر لانه متى استمرت الرغبة في الخير لزم انتفاء الرغبة في الشر لا بمعنى فلو فرض وجودها لم تستمر
الرغبة في الخير وقد فرض استمرارها وكذا العكس وكذا ايضا الاستمرار في الرغبة عن الخير وعن الشر معا لا يتصور اذ
الرغبة عن الخير رغبة في الشر والرغبة عن الشر رغبة في الخير فيثبت التناقض على تقديرهما في او عن في الموضعين كما ذكره المص
قال ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا **اقول** قال الزمخشري وان المساجد لله من
جملة الموحى وقيل معناه ولان المساجد لله فلا تدعوا على ان اللام متعلقة بلا تدعوا مع الله احدا في المساجد لانها لله
قلت وعلى الاول فلا شاهد في الاية وعلى الثاني يشكل تقديم معمول ما بعد الفاء عليها وقول الجاربردي ان ما بعد فا
السببية يجوز ان يعمل فيما قبلها بخلاف الجزائية اخذا له من هذا الكلام غير سديد **قال** وان هذه امتكم امة واحدة وانا
ربكم فاعبدون **اقول** الامة الملة وهي اشارة الى ملة الاسلام اي ان ملة الاسلام هي ملتكم التي يجب ان تكونوا عليها لا تنحرفون
عنها يشار اليها ملة واحدة غير مختلفة **قال** اصلهما لانه لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله وفاعبدون لان هذه امتكم **اقول**
لكن يرد في كل منهما تقديم معمول ما بعد الفاء عليها كما تقدم فان قلت على ماذا يتخرج قلت على حذف اما الشرطية ويكون هذه الفا
الداخلة على جوابها وقد مران الرضي حكى انه يحذفها مطردا اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به و
ضابط الاطراد المذكور يشمل ما في الايتين فيكون تقديم المعمول على الفاء مغتفرا على ما تقرر في محله **قال** اذ لا يجوز تقديم
منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها لا تقول ان تقوم عرفت **اقول** ذكر المص في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة

من الباب الخامس ان السبب المقتضى لتاخير المفعول اذا كان ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل كراهة الابتداء بان المفتوحة
لئلا تلتبس بان التى بمعنى لعل وعلل بعضهم وجوب تقديم الخبر اذا وقع خبرا عن ان وصلتها بخشية الالتباس بين ان المكسورة
وان المفتوحة لو قدمت فقيل انك قائم عندى ولا تدفع التهمة الخفية هذا اللبس ممكن ان يجرى هذه العلة فى ابواب المفعول
فان قلت فلم لا اجتنبوا هذا اللبس عند وقوع ان وصلتها مجرورة باللام المقدرة بل اجازوا امثل انك فاضل اكرمتك ولم يبالوا
بحصول اللبس قلت لان ذلك لا يوقع فى محذور اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع ان ان مفتوحة
واللام مقدرة اوظنها مكسورة وذلك لان التعليل مع الفتح مستفاد من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة
المصدرة بان المكسورة تقع فى مثل الجواب السؤال عن العلة مقدرة تقول اكرم زيدا انه فاضل ولا تكرم عمرا انه جاهل
كانه قيل لم اكرمه اولم لا اكرمه فقيل انه فاضل او انه جاهل فاغتفر هذا اللبس بين الفتح والكسر لكونه لا يوقع فى مثل
خلاف الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك اعتقاده حيث يكون موقعا فى خلاف الغرض **قال** وقوله٭ ما زوت ليلى ان تكون
حبيبه٭ الى ولا دين بها انا طالبه **اقول** يحتمل ان يكون هذا من باب القلب والاصل ولا دين انا طالبها به ويحتمل ان تكون
الباء بمعنى على نحو ومن اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار يؤده اليك ومنهم من ان تامنه بدينار لا يؤده اليك الا ما دمت
عليه قائما فالمعنى اى ولا دين عليها انا طالبه **قال** يقال كسى زيد ثوبا فخرج فيكون قاصرا قال٭ وان يعرين وان كسى
الجوادى٭ فتنبو العين عن كرم عجاف **اقول** البيت لشخص من القعدة طائفة من الخوارج يقال له ابو خالد وقبل هذا البيت
لقد زاد الحياة الى حبا٭ بناتى انهن من الضعاف٭ احاذر ان يرين البؤس بعدى٭ وان يشربن رنقا غير صاف٭ وبعده٭
ولولا هن قد سومت مهرى٭ وفى الرحمن للضعفاء كاف٭ البؤس بالهمز الشدة وخلاف النعيم يقال يوم بؤس ويوم نعم
والرنق بكسر النون الماء الكدر وتنبو تتجافى وتبعد والعجاف الهزيلات جمع عجفاء وقال الجوهرى على غير قياس لان افعل
وفعلاء لا يجمع على افعال لكنهم بنوه على سمان والعرب قد تبنى الشى على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة وفعول اذا كان
بمعنى فاعل لا تدخله الهاء هذا كلام والكرم بفتح الكاف وكسر الراء المراد به الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم وامراة كرم ونساء
كرم يعنى هذا الشاعر انه احب الحياة وتخلف عن الحرب انما هو لاجل بناته لانه يخاف ان قتل لم يبق لهن من يقوم بامرهن فيتعرين و
يجعن وتنبو عين من يراهن عنهن ولولا هن سومت مهرى للحرب اى جعلت له علامة **قال** فاذا تحسن السبى صاد
بمعنى يسر وعظم ويتعدى الى واحد كقوله٭ وادكنه الروع خيفانه٭ كسى وجهها سعف **اقول** البيت لامرئ القيس يصف
فرسا والخيفانة واحدة الخيفان وهو فى الاصل الجراد اذا صار فيه خطوط مختلفة ببياض وصفرة ثم شبه به الفرس
فى خفتها وضمورها كذا فى الصحاح وكان الاصمعى يعيب هذا الوصف ويقول اذا غطت الناصية وجه الفرس لم يكن
كريما والشعر اذا غطى وجه الفرس فذا هو الغمم الذى يكون فى الخيل كما ان السفا وهو قصر شعر الناصية مذموم
والجيد الاعتدال قال ابن حبيب وغيره من العلماء اخطأ الاصمعى لان امرأ القيس كان اعلم بالخيل منه ولم يرد اعلى

ذلك وهذا اللبس يكاف فى المخالفة والجواب هو ما ذكره ابن بشر الاملاى فانه قال لقد تخلص امرؤ القيس عن العيب بلفظه
اذا المعنى الغمم وهى قوله منتشر لان الغمم انما هو تكاثف شعر الناصية واجتماعه على وجه الفرس حتى يغطى العين فلما قال منتشر
سقط ان يكون هنا الغمم لان انتشار الشعر هو تفرقه وامر القوم منتشر اى متفرق وانتشر الخيل اى تفرقت قواه قلت
وضعفه هذا ان يكون السعف هو شعر ناصية الفرس وفى الصحاح وغيره الاسعف من الخيل الاشيب الناصية وفيه ضمنا
ان السعف شيب الناصية **قال** ومنه كسوته الثوب فكسيه ومنه البيت ولكن حذف فيه المفعول **اقول** تقديره كسى
وجهها جمالا او نحو ذلك واقتصر المصنف على عد هذه الامور الثمانية فيما يعدى الفعل القاصر وزاد بعض معديا تاسعا وهو
اسقاط الهمزة على خلاف المصبع المعروف نحو اكب الرجل وكبيته انا وانزفت البئر ونزفتها انا وافل وشل الطائر وقلعته انا و
عاشرا وهو البناء على افوعل مرادا به المبالغة نحو احلولى الشئ واحلوليته ومعديا حادى عشر وهو تكرير اللام كما قيل صعر خده
وصعررته ومعديا ثانى عشر وهو واو مع نقول قام القوم فيكون قاصرا ثم تاتى بالواو فتقول قم وعمرا فتعدى ومعديا
ثالث عشر وهو الا نقول قام القوم ثم تقول قام القوم الا زيدا وهذه امور لا معول عليها عند الاكثرين والله الموفق للصواب
الباب الخامس من الكتاب **قال** اعرب لتلميذ له بيت المفصل لا يبعد الله التلبب والغارات اذ قال الخميس نعم **اقول**
البيت للمرقش وهو مدرج اخر صدره هو اللام من الغارات واول عجزه القاف منها والتلبب مصدر تلبب اذا تحزم وتشمر
والغارات جمع غارة اسم للاغارة على العدو ويراد بها الخيل المغيرة والخميس الجيش لانه خمس فرق المقدمة والقلب والميمنة والميسرة
والساقة والنعم واحد الانعام كما ذكر فى المتن اى هذه نعم فاغنموها اى فاغيروا عليها **قال** وسالنى ابو حيان وقد عرض اجتماعنا
علام عطف يحلل من قول زهير٭ تقى نقى لم يكثر غنيمة٭ بنهكة ذى قربى ولا بحقلد٭ فقلت حتى اعرف ما الحقلد فنظرنا
فاذا هو السيئ الخلق **اقول** الذى اقول ان المصنف قصد التنكيت على ابى حيان لما كان بينهما من المنافسة والشان المشهور
بينهما اذ بيته فاورد كلامه على وجه يحتمل عود الضمير من قوله فاذا هو السيئ الخلق الى الحقلد والى ابى حيان اشارة لما بين
الحكثر من المعادية من سوء الخلق فان ابا حيان من المغرب والله اعلم بحقيقة الحال على ان الذى فى الصحاح الحقلد البخيل الضيق
وفى القاموس الحقلد كزبرج البخيل والضعيف وكزبرج السيئ الخلق الثقيل الروح فلم يجعل السيئ الخلق مدلول الحقلد
بفتحات مع تشديد اللام وانما جعله مدلوله بكسر الحاء واللام واسكان القاف بينهما **قال** فقلت هو معطوف على شئ
متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة فاستعظم ذلك **اقول** يحتمل وجها اخر وهو ان يكون معطوفا على بنهكة ذى قربى وثم
مضاف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا بنهكة حقلد والمعنى ان هذا الممدوح لا يكثر غنيمته بنهكة قريب له ولا
بنهكة شخص متصف بسوء الخلق اذ هو صفة نقص يصلحها نقص ان لا يفخر باشره لمكان نقصه وانما يكثر الغنيمة بالاشراف
واهل الكمال ممن لا ينبغى ان يغير اثره هذا ان كان الحقلد هو السيئ الخلق كما قال واما ان كان المراد به الضعيف كما ذكره فى
القاموس فيجز المعنى انجاحا قويا وهذا انما يظهر اولى من العطف على التوهم **قال** واما قوله ومن قوله ابتح له جنها بالعدو والا

الباب الخامس من الكتاب
مدنج

رجال بفتح الباء قالذى سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انما ذكر فى جملة اخرى غير التى حذف فيها **اقول** او رد بعضهم
هنا سؤالا فقال ان اعرف الامر الشريف من المثال الذى حكم بامتناعه وهو ضرب اخوك رجلا ببناء ضرب للمفعول باعتبار
الوجه الذى ذكره المصنف فقد اشتركا فى تفسير المعول على الطراحه وذلك هو المقصود وكونه فى جملة اخرى لا يؤثر وجوابه ان
تفسير المعول على الطراحه فى الايه وقع فى محله واصاب المحز لانه جواب عن سؤال مقدر فهو محل للذكر ما صرح وما كان يحسن فيه
التفسير لوقوع معقبه ولبس الامر كذلك فى المثال فان قلت سلمنا هذا ولكن لم قلتم ان الاصل فى المثال ضرب اخاك رجل
حتى كان ذكره بعد بنائه للمجهول ناقضا لاول الكلام ولم لم يكن الاصل ضرب اخاك فلان المعين ثم قصد وصدر من غير
حذف الفاعل فوقع اللبس هل الفاعل عاقل ذكر او انثى فميزوه بواحد من جنسه وذلك لا ينقض الغرض المقصود بحذف
الفاعل من حيث كان الغرض انما هو ابهام عين الفاعل لا ابهام جنسه وذلك باق مع وجود التمييز بلا شك واذا بطل
كونه ناقضا لاول الكلام جازت مجامعته له لارتفاع المانع قلت التمييز لا يخرج عن كونه تفسير الذات مبهمة بحسب الوضع
او كونه تفسير الجملة لنسبة فى جملة او شبهها ولا شى من ذلك يصح اعتباره فى المثال فامتنع التمييز **قال** وها انا مورد
بعون الله امثلة **اقول** تقدم نظير هذا التركيب فى ديباجة الكتاب حيث قال وها انا بائح بما اسررته وباقى نظيره قريبا
وفيه ادخال هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة نحو ها انتم هولاء حاججتم فيما لكم به علم ولا
يتدفع بوقوع مثله لابن مالك حيث قال فى صدر التسهيل وها انا ساع فيما ابتدئت له لان هذا التركيب هو لا نقل عن
العرب او الائمة والحجة فى الثانى لا فى الاول ولو سلم لم يندفع لان المصنف بل بخلافه حسب ما وقع له فى هذا الكتاب وصرح
فى حواشيه على التسهيل بشذوذ قول الشاعر ابا حكم ها انت نجم مجالد يشير بذلك الى ان قول صاحب التسهيل واكثر
استعمالها مع ضمير رفع منفصل او اسم اشارة معترض بان ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط
لبس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا **قال** نعم من قرا نفعل ما نشاء بالتاء لا بالنون فالعطف على ان نترك **اقول** هى قراءة
شاذة قرابها ابن ابى عبلة والمراد بفعل فى اموالهم ما يشاء هو ما كان يامرهم به من ترك التطفيف والبخس والاقتناع
بالحلال القليل عن الحرام الكثير وقيل كان ينهاهم عن حذف الدراهم ونقطيعها كذا فى الكشاف وما ذكره المصنف فى هذه
الايه ماخوذ من الانصاف فانه قدر على هذا اى على قراءة ابن ابى عبلة بالخطاب يكون ان نفعل معطوفا على ان نترك
على المشهور يمتنع لفساد المعنى فكانه قيل اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا وان نترك فعلنا **قال** الثانى قوله
تعالى وانى خفت الموالى من ورائى فان المتبادر تعلق من بخفت وهو فاسد فى المعنى **اقول** وجه الفساد ان الخوف
واقع فى الحال لا فيما يستقبل فلو جعل من ورائى متعلقا بخفت لزم ان يكون الخوف واقعا فى المستقبل اى بعد موته وهو
ظاهر الفساد **قال** والصواب تعلقه بالموالى لما فيه من معنى الولاية اى خفت ولايتهم من بعدى وسوء خلافتهم او بمحذوف
هو حال من الموالى او مضافا اليهم كائنين من ورائى او فعل الموالى من ورائى **اقول** فى الكشاف وهذا الظرف لا يتعلق

يخف

يخف اهـاد المعنى ولكن بمحذوف او بمعنى الولاية فى الموالى اى خفت الموالى وهو تبدلهم وسوء خلافتهم من ورائى او خفت
الذين يلون الامر من ورائى هذا كلامه ومنه اخذ المصنف وانما جاز تجويز الحال على ان بعضهم قال لا يجوز ان يريد بالتعلق كونه حالا
منه قال ابن جنى من وراء حال من مقدمة محكية اى خفت منوطا اسنووا كونهم من بعدى ومثله مسئلة الكتاب مررت برجل
معه صقر صائدا به غدا اى منصوبا صائدا به غدا **قال** واما من قرا خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمتعلقة
بالفعل المذكور **اقول** قال الزمخشرى وهذا معنيين احدهما ان يكون من ورائى خلفى وبعدى فيتعلق الظرف بالموالى اى قلوا
وعجزوا عن اقامته امر الدين فسال ربه تقويتهم ومظاهرتهم بولى يرزقه والثانى ان يكون ورائى بمعنى قدامى فيتعلق بخفت ويريد
انهم خفوا قدامه ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوو اعتضاد الى هنا كلامه وهذا تفصيل لم يتعرض له المصنف فتامله **قال** والصواب
ان يضمن امانه معنى التبقية فكانه قيل فابقاه الله بالموت مائة عام وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين اى
معنى اللبث لا معنى الالباث لانه كالاماتة فى عدم الامتداد **اقول** هذا انما لا حاجة اليه وذلك انه يمكن تعليق الظرف بما
فى امانه من معنى الموت لا بالاماتة نفسها والموت اما عدم الحياة عما من شانه الحياة او وصف وجودى مضاد للحياة على
الخلاف المعروف وعلى كل فامتداده ممكن ولا داعى الى ذلك التكلف **قال** ونظيره قوله كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون
ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه لا يجوز ان يتعلق حتى بيولد لان الولادة لا تستمر الى هذه الغاية بل الذى يستمر الى
هذه الغاية بل الذى يستمر اليها كونه على الفطرة فالصواب تعلقها بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب
على الحال من الضمير فى يولد ويولد خبر كل **اقول** اذا تعلقوا بكائن الذى هو معنى بهذه الغاية فكيف يصح كونه حالا ومضمون
الحال يجب ان يكون مقارنا للعامل فيها وليس الكون الممتد الى تلك الغاية مقارنا وهل هو الا بمثابة قولك جاء زيد امس
راكبا الى غد فينبغى ان يجعل قوله يولد صفة لتاكيد العموم وعلى الفطرة خبر المبتدا وحتى يكون ابواه غاية له والكون عليها
ممتد خال من المانع للتقييد بالغاية كما استغناه فى حرف الحاء المهملة فى الكلام على حتى **قال** الرابع قول الشاعر تزلت
بنا الوجا ولو شئت جادنا تعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح **اقول** جادنا ادوا تامن فى لحم جيدت الارض فهى مجودة اذا اصابها
الجود وهو المطر الغزير والكرى النعاس يقال منه كرى الرجل بالكسر يكرى فهو كرى وهى كرية قال لا يشتمل ولا يكرى
مجالسها ولا بل من النجوى صاحبها وثلج صفة محذوف اى ببرد ثلج بمعنى باردكا لثلج وكرمان بكسر الكاف وانكر بعضهم وقال
هو بالفتح وانكر هذا الشيخ شمس الدين الكرمانى شارح البخارى وقال انما هو بالكسر وتحن اعلم بضبط بلادنا وفى القاموس
وكرمان وقد تكسر او تحن اظلم بين فارس وسجستان والناصح الخالص كالناصع **قال** الخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعى
فان المتبادر تعلق مع ببلغ اى سعى مع ابيه فى اشغاله وحوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما بلغا معا حد
السعى **اقول** اقتضاؤه لذلك من جهة ان مع تدل على معنى الصحبة واستحال انها تقول خرجت مع الامير تريد مصاحبا له
صرح به فى الكشاف فى سورة يوسف عند قوله تعالى ودخل معه السجن فتيان وعلى هذا فلزوم المحذور الذى ذكره لان

معنى المعية المصاحبة وهي مفاعلة وقد يقيد الفعل بها فيجب الاشتراك فيها قال ولا بالسعي لان صلة المصدر لا يتقدم عليه
اقول فيقدر فعل مفسر ابالمذكور كما قيل في نحو وكانوا فيه من الزاهدين قال وانما هي متعلقة بمحذوف على ان يكون بيانا
كانه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي فقيل مع من فقيل مع اعطف الناس عليه وهو ابوه اقول قال صاحب
الفرايد اى انقياد الى هذا والوجه ان يقال التقدير فلما بلغ السعي كائنا معه فيكون حالا من السعي مقدما عليه وقال الطيبي
المعنى لا يساعد عليه وفيه نظر قال السادس قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته فان المتبادر ان حيث ظرف
مكان لانه المعروف في استعمالها وبعده انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه
اقول تقدم هذا في حرف الحاء المهملة في الكلام على حيث واسلفنا هناك انه لو قيل بان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة
لم يبعد وفيه ابقا حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه تعالى لن يؤتيكم مثل ما اتى رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الزكو
والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك قال السابع قوله تعالى فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك فان المتبادر
تعلق الى بصرهن وهذا لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن اقول لان الى لا يناسب صلة الفعل بهذا التفسير ويقال صرت الشيء
بمعنى قطعته وفصلته قال رؤبة صرنا به الحكم واعيا الحكما وقال رؤبة فادنت لي الاسباب حتى بلغتها بنهضي وقد كاد
ارتقائي يصورها قال وانما تعلقه بخذ اقول بقي على تقدير ان تفسر صرهن بقطعهن قال في الصحاح ثم قال هذا اجل
في الاية تقديما وتاخيرا كانه قال خذ اليك اربعة من الطير فصرهن قال واما اذا فسر باملهن فالتعلق به اقول سواء كسر
الصاد كما قرا حمزة او ضمت كما قرا غيره يقال صاره يصوره ويصيره وهما لغتان والمعنى اماله ويقال فاصرهن اى اضافهن اليك جبلة
ولكن اطراف الرماح تصورها اى تميلها والصير الميل والاعوجاج يقول ان سبيل اعناقهم انما هو من الرماح وقال الاخر وفرع
يصير الجيد وحف كانه على الليت قنوان الكروم الدوالح الفرع الشعر التام والجيد العنق والوحف الكثير والليت بكسر
اللام وبالمثناة الفوقية صفحة العنق والقنوان جمع قنو وهو العنقود والدوالح بالحاء المهملة من دلح اذا مشى بحمل ثقيل
الخطو لثقله عليه شبه الفرع بالقنوان المثقلات بالحمل قال لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الا في باب ظن اقول هذا
الحصر منقوض بفقد وعدم فان هذا الحكم جار فيهما قال الشاعر لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما الاقي منهما متزحزح و
قال الاخر ندمت على ما كان مني فقدتني كما يندم المغبون حين يبيع وقد يجاب بان المص استثنى علي فقد وعدم ايضا فقال فيما شذ
ان يكون حذف من هنا سهوا لدلالة ما تقدم في محل اخر فان قلت فماذا تصنع في راى الحلمية نحو اني اراني اعصر خمرا ودا
النهرية كقول عايشة لقد رايتنا مع النبي وما لنا طعام الا الاسودان التمر والماء قلت اما الحلمية فباب ظن يشملها لان
حكمها حكم البصرية فالحاقها بباب ظن في هذا الحكم شاذ كما صرح به قال فلا تحسبنهم فيمن ضم الباء اقول واما من فتح
الباء وقرا بالمثناة الفوقية في اول الفعل فليس من هذا الباب اذ الفاعل هو المخاطب والمفعول غيره قال وقوله دع
عنك نهبا صيح في حجراته اقول هذا صدر بيت لامرئ القيس تقدم انشاده في عن وانشا عجزه وهو ولكن حديثا ما

حديثا

حديث الرواحل وسبق الكلام عليه قال لان معمول الاسمية جانب ولا بنا نبان هنا ولان ذلك لا يتاتى مع الى
لانها لا تكون اسما اقول هذا كله كلام ابي حيان ولم ينسبه اليه المص وفي النفس من ذلك شيء لانه حيث ما يظفر له بادنى غلط
لم يصرح بالرد ويبالغ فيه وقد يظفر له بكلام حسن فيورده غير منسوب اليه وليس ذلك الا لا نصاف وما احرى باحسان ان
يتمثل بقول القائل ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا عني وما سمعوا من صالح دفنوا والله الموفق لا رب غيره قال العاشر
قوله تعالى فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني الا من اغترف غرفة بيده فان المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية
وذلك فاسد لاقتضائه ان من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك بل ذلك مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى اقول
وهذا كما قيل هو الذي يقتضيه النظر الصايب في اساليب الكلام للعارف بصناعاته وذلك انه ورد في معرض بيان مخالفة
الاكثرين للمأمور به وارتكابهم المنهي عنه وقد اقتصر على ذكر الكارعين دون المغترفين فعلم ان الاغتراف ليس منهيا عنه
بل هو رخصة وهذا معنى قول الزمخشري ومعناه الرخصة في اغتراف الغرفة باليد دون الكرع اى معنى الاستثناء الرخصة
في الاغتراف باليد غير كرع في الماء وشرب بالفم والدليل على ان الاستثناء الرخصة في الاغتراف لا زيادة المنع على
ما هو مقتضى الاستثناء من الجملة الثانية قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم وقال في الانتصاف في هذه الاية دليل
على ان الاستثناء يعقب الجمل الا يتعين عوده الى الاخيرة واعترضه العراقي من وجهين احدهما ان الاستثناء اما ان يعود الى
الجملة الاخيرة او الجميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل به احد ولا حجة في الاية لقيام دليل من خارج دل على ارادة الاولى الثاني
ان عود الاستثناء الى الجملة الاخيرة او الى الكل حيث لم يقترن به ما يدل على خلافه هذا كلامه قلت اما الثاني فحسن واما الاول
فلا يرد على صاحب الانتصاف اذ ليس في كلامه ما يقتضي ان ثم قايلا باختصاص الاستثناء بالاولى قال وهذا ان سلم فلا بد
من تقدير محذوف ايضا اى وبدوا الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل اليد الى الكف غاية لغسل الكف اقول ولا بد من شيء
اخر وهو ان يكون ايديكم مفعولا لفعل مضمر والتقدير واغسلوا اذ لو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الاية من قوله فاغسلوا
وجوهكم لاستحال المعنى وانما هو على التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف لا بالمذكور قال الثاني
عشر قول ابن دريد ان امرء القيس جرى الى مدى فاعتاقه حمامه دون المدى فان المتبادر تعلق الى بجرى ولو كان كذلك لكان
الجري قد انتهى الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى وانما الى المدى متعلق بكون خاص منصوب
على الحال اى طالبا الى المدى اقول امرء القيس هو ابن حجر بن عمرو الكندي الشاعر المفلق المشهور من ملوك العرب في الجاهلية
يعرف بالضليل واليه اشار ابو العلا المعري حيث قال يمدح القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي والمالكي ابن نصر
زار في سفر بلادي فحمدنا النأي والسفرا اذا تفقه احيا مالكا جدلا وينشر الملك الضليل ان شعرا قال والمدى الغاية واعتاقه
حبسه وحمامه بكسر الحاء المهملة وقدره الذي حم له اى قدر ثم التاويل في البيت لا يتعين اذا ابقي اللفظ على ظاهره فانه يقتضي
الى هنا فتنة اخر الكلام اوله فيمتنع ان يتعلق الى بكون خاص بمجرى قاصدا الى المدى وتقدير المص طالبا فيه نظر اذ لا يقال طلب

ترجمة امرئ القيس

الى كذا او يقال صدقته وصدقت اليه ويجوز ان يتعلق بجرى على ان المعنى لولا الجرى او على ان جرى على معناه الحقيقي
لكن يتقيد بمضاف في الاخبار اى دون قطع المدى قال ونظيره قوله ايضا يصف الحاج ينوى التى فضلها رب العلى
لما دحا تربتها على البنا اقول ينوى يقصد والتى صفة الكعبة او مكة ودحا بسط والبنا مقصور اما بضم البا جمع بنية
كغرفة او بكسرها جمع بنية كقربة وهو البناء بالمد وكسر البا قال دينا قيما اما حال من اسم صدقه وعامله اى او له
قيما اقول المراد بكونه قيما كونه مستقيما معتدلا وفائدة الجمع بين نفى العوج واثبات الاستقامة وفى احدهما غنية عن
الاخر التاكيد فرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو من ادنى عوج عند التصفح او المراد كونه قيما على سائر الكتب
مصدقا لها شاهدا بصحتها قال واما من الضمير المجرور باللام اذا اضيف الى الكتاب لا الى مجرور على اقول المعنى مستقيم
على جعل قيما حالا لا من مجرور على المجرور به النبي صلعم والتقدير على يجعل لعبده عوجا حالة كونه قيما على الامة ويشملها الى
مصالحها ويأخذ بحجزتها عن اقتحام المهالك لكن سياق الاية يقتضى وصف الكتاب المنزل وتعظيمه والتنويه بشأنه فهو جعل
الحال من ضميره وجرى على المناسبة قال لا يقال قد صح ذلك في النعت نحو وهذا كتاب انزلناه اقول يعنى والحال في المعنى
نعت لصاحبها فكان النعت يتعدد مختلفا في الافراد والجملة ينبغى ان يكون الحال كذلك قال بل قد ثبت في الحال في نحو لا تقربوا
الصلوة وانتم سكارى ثم قال سبحانه ولا جنبا اقول يعنى انه لا حاجة في اجازة اختلاف الحال بالافراد والجملة الى التعليق بشبهها
النعت فحمل عليه فان الاختلاف بذلك مسموع في الحال نفسها كما في الاية فان وانتم سكارى حال وهي جملة وجنبا حال اخرى و
هو مفرد قال لان الحال اشبه اقول اللام تعليل للنفى المتقدم والمعلل نفى ذلك القول لاجل هذا يعنى ان الحال اشبه بالخبر
من النعت لانه لو حذف العامل من نحو جائنى زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر حيث تقول زيد راكب
ولا ينتظم منهما منعوت ونعت فحملها على ما هي به اشبه هو اللائق فتحمل على الخبر لا النعت قال واما جنبا فعطف على الحال
لا حال اقول هذا مشكل اذ لو كان المعطوف غير حال لم يصح عطفه على الحال ضرورة انتفاء الجهة التى يجب فيها تشارك المعطوف
والمعطوف عليه وح يجب جنبا حالا قطعا لا غير حال والجواب ان نفى الحال عنه انما هو باعتبار الاصالة لا الاستقلال وهو
يصح لان جنبا معطوف وانما جاءته الحالية بطريق التبعية لا بطريق الاصالة واذا كان كذلك لم ينهض الرد به على ابى على لان
الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل قال ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله يطاف عليهم بكأس من معين
اى ولهم حور اقول هكذا ثبت فيما رأيته من نسخ الكتاب وليست التلاوة كذلك لان الاية التى فيها وحور عين وانما التلاوة
فيها يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب واباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم
طير مما يشتهون وحور عين قال السادس عشر قول ابن السيد في قوله تعالى من استطاع انه فاعل المصدر ويرده ان
المعنى حينئذ ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس اذا تخلف المستطيع اقول هذا مبنى على ان الالف واللام
في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكرى والمراد بالناس من جرى ذكرهم وهو المستطيع وبيانه ان

حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا فهو مقدم رتبة لان رتبته التقدم فاذا قلت المبتدأ مع
متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون شئ ثابت لله على الناس اى هؤلاء الناس المذكورين ويدل عليه اتيانه ال بدل
بالضمير في هذا التركيب فكانت حق ثابت عليهم لصح فحل سد الضمير مسد ال وصحح بها وهو علامة الاداة التى للعهد الذكرى
بل جعلها اكثر المتقدم على جعلها للعموم فقد صرح كثيرون بانه متى دارت الاداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها تحمل
على العهد نظرا للقرينة المرشدة الى ذلك قال حتى قيل انه ضرورة كقوله افنى تلادى وما جمعت من نشب قرع القواقيز
افواه الاباريق اقول التلاد بمثناة فوقية مكسورة المال القديم الاصلى الذى ولد عندك كذا في الصحاح واصل التاء
فيه واو وفي الحديث هن من تلادى يعنى السور اى من الذى اخذته من القران قديما والنشب بالتحريك المال والعقار و
القواقيز الاقداح جمع قاقوزة بالزاء قال الجوهرى ولا تقل قاقزة وحكى عن ابن السكيت ان القاقزة مولد والاباريق جمع
ابريق فارسى معرب وفي القاموس الابريق معرب آب ري قال ومن عجيب في الحديث وحج من البيت من استطاع اليه سبيلا
اقول روى عن ابن عامر انه قرأ ذكر رحمة ربك عبده زكريا بضم الذال والهمزة وهو من هذا القبيل قال والمشهور في من
في الاية انها بدل من الناس بدل بعض اقول وحذف الرابط لفهمه اى من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل
والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدأ قال السابع عشر قول الزمخشري في قوله تعالى يا ويلتا اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب
فاوارى سوءة اخى انه انتصاب اوارى في جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشئ مسبب عنه والمواراة لا تتسبب
عن العجز اقول قال التفتازاني يحتمل ان يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالي فيفيد النفى وهو سبب اى انا عجزت واوارى
وقيل هو من قبيل اتعطى زيدا فيعفو عنك بالنصب لتنكيت الانكار والتوبيخ على الامرين وليشعر بانتفاء العصيان وتوقع
العفو بتكذيب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا ههنا نزل نفسه منزلة
من جعل العجز سبب المواراة دلالة على التعكيس المؤكد للعجز والقصور عما يهتدى اليه الغراب قال الثامن عشر قوله تعالى
فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ان الاصل اتخذوهم قربانا وان الضمير وقربانا مفعولان وآلهة بدل من
قربانا وقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب ان آلهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال ولم يبين وجه فساد
المعنى ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا كما انك اذا قلت
اتخذ فلانا معلما دوني كنت امرا له ان يتخذك معلما دونه والله لم يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب الى غيره اقول سبقه صاحب
الانتصاف الى تبيين وجه فساد المعنى فقال لو كان قربانا مفعولا ثانيا معناه متقربا بهم لصار المعنى الى ذمهم على ترك
اتخاذ الله متقربا به لان السيد اذا قرع عبده فقال اتخذت فلانا سيدا دوني فانما معناه اللوم على نسبة السيادة الى غيره
وليس هذا المقصد فان الله لا يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره فانما وقع التوبيخ على نسبة الالهية الى غير الله ثم و
كان حق الكلام ان يكون آلهة هو المفعول الثاني لا غيره وهذا كلامه وهو عين ما ذكره المص وما نقله عن الزمخشري من ان

الصواب ان الهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال منه لتقييد النهي عن اتخاذهم الهة من دون الله والمقصود النهي عن
اتخاذ الالهة من دون الله مطلقا ولا ينافي ذلك مع القيد وقد يقال هذه الحالة مبينة ان من شان الالهة عند هولاء ان
يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى وقال اليمني يمكن ان يقال فساد المعنى انما لزم من حيث ان الهة
اذا كان بدلا من قربانا وكان قربانا في حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم الهة من دون الله وهذا فاسد
لانهم لم يتخذوهم الهة من دون الله حتى يتسبب ذلك اليهم بل كانوا معترفين بالهية الاصنام ولم يقولوا بالهية الله وهذا بخلاف
ما اذا كان قربانا حالا لان المعنى حينئذ اتخذوهم الهة حال تقربهم الى الله فانه لا يلزم من هذا نفي الهية الله قال وهذا الموضع
مظنة تامل **قال** واما انه ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم **اقول** صرح بعض الفضلاء بان
البدل في باب الاستثناء هو الا وما دخلت عليه فمعنى نحو قولك ما قام احد الا زيد ليس البدل الكلمة زيد بمجردها وكيف و
هي لا تقوم مقام المبدل منه للزوم عكس الواقع اذ هو موجب له القيام ولو اقيم مقام المبدل منه لكان القيام منفيا عنه
واذا كان كذلك فكيف يتاتى ما ذكره في الاثر ولو قيل فيهما على راى المبرد لو كان فيهما الا الله لفسدتا لم يفسد المعنى وانا لم اتحقق
هذا الكلام على ما ينبغي وقد وقع مثله لغير المص قال ابن عمرون يرد على من شرط صحة الاستثناء لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا بانه
انا لو حملنا الا في هذا الموضع على الصفة كان التوحيد حاصلا لانه كان يكون التقدير لو كان فيهما الهة مغاير لله لفسدتا لكنهما لم
تفسدا فليس فيهما الهة غير الله فجاء التوحيد ولو حملناها على الاستثناء لم يحصل التوحيد لان ما بعد لو مثبت لفظا والاستثناء
من الاثبات نفي فيكون التقدير لو كان فيهما الهة ليس الله منها لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما الهة ليس الله منها واذا
ثبت ذلك احتمل ان يكون فيهما الهة الله منها فلا يحصل التوحيد او نقول ما بعد لو منفي معنى والاستثناء من النفي اثبات فيكون
التقدير لو كان فيهما الهة منها الله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما الهة منها الله وعند ذلك يحتمل ان يكون فيهما الهة ليس الله
منهم فلا يحصل التوحيد ولانه سيق لبيان التوحيد فثبت انه لا يستقيم على صيغتها من كونها للاستثناء وانما هنا الصفة
بمعنى غير وانه لا يشترط في كونها صفة صحة الاستثناء فان قيل الا هنا بدل لا صفة قلنا من شرط البدل ان يحل محل المبدل منه
فيكون التقدير لو كان فيهما الله لفسدتا وهذا الكفر الى هنا كلامه قلت ليس مراد السائل بقوله الا هنا بدل ان الا بمفردها
بدل لانه غير معقول وانما اراد الا وما بعدها واذا كان كذلك لم يستقم الجواب فتامله وقال صاحب الكشف على الكشاف
وما يدل على بطلان القول بالبدل هو انه نحو ما جاءني القوم الا زيد ونحوه مما يكون ما بعد الا بدلا مما قبلها عائد الى الا
ثبات بمعنى ما جاءني القوم الا زيد جاءني زيد فكل ما جاء هنا لو كان فيهما الهة الا الله لو كان بدلا لكان معناه لو كان فيهما الله
لفسدتا هكذا قال وهو نظير ما قاله المص ولكن الملازمة التي ذكرها ممنوعة فتامله **قال** وهذا وان كان معنى صحيحا الا ان المراد
انما هو ان زيدا وحده كاف **اقول** هذا مسندا وقوله وان كان معنى صحيحا حال والخبر محذوف اي ليس المراد بدلية الاستثناء
الواقع بعد لو وهو منقطع وقد مر نظير هذا التركيب والكلام عليه في اوائل حرف الباء الموحدة **قال** حكى عن اليزيدي انه

قال

قال في قول الحريري الملوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم ان الصواب رجل بالرفع خبر لان وعلى هذا الاعراب
يفسد المعنى المراد في البيت ولا يحصل له معنى البتة **اقول** بل يحصل له معنى صحيح يمكن ان يراد لا سناد البتة وذلك بان
يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها واهدى السلم تحية جملة في محل رفع على انها صفة
رجل وقوله ظلم خبر مبتدا محذوف اي هذا ظلم والمعنى ان الذي اصبتموه بما فعلتم هو رجل اهدى سلامه اليكم تحية
وتوددا اليكم اذا ان لا يكونه صابا لان من حيا احبه وتودد باهداء السلم اليهم حقيق بان لا يجفى وان لا يصاب بمصيبة
فهذا الذي فعلتموه معه ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على وجه المبالغة اي مظلوم كالدرهم ضرب الامير فقد
يحصل للبيت بما ذكرناه معنى ينوف براسه ويصحب من انوار الفصاحة من غير تكلف ولم يلم به اشتطاط وفساد اصلا فتم دعوى
اليزيدي ان هذا هو الصواب ليستقيم وصحته اذ لا مانع من ان يكون المصاب مصدرا او رجل المنصوب به وظلم خبر ان وهذا
لا خفاء به **المبحث الثانية قال** وها انا اورد ذلك امثلة من ذلك **اقول** فيه ادخال هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل
مع ان خبره ليس اسم اشارة وقد مر الكلام عليه في اول المبحث الاولى **قال** احدها قول بعضهم في وثمودا فما ابقى ان ثمودا
مفعول مقدم وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وانما هو معطوف على عادا او هو بتقدير واهلك
ثمودا **اقول** لصاحب ذلك القول بان يجعل اما محذوفة وهو كما رخصها ابنا كما تقدم عن الرضي اي واما ثمود فما
ابقى فلا يمنع التقديم لغرض الفصل بين اما والفاء بشيء ما في حيزها ولو كان معمولا مقترنا بما له الصدر نحو اما زيدا فما
ضربت على ما ذهب اليه المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره ولو سلم امتناعه او كان هذا القائل
لا يقدر اما فثم مانعان احدهما ما ذكره من صدارة ما النافية والاخر وجود الفاء العاطفة وهي ايضا مانعة من عمل ما بعدها
فيما قبلها فكان الاولى التعرض لهما جميعا وقوله وانما هو معطوف على عادا فيه نظر من جهة قوله ثم وانه اهلك عادا الاولى
حسن وقوله او هو بتقدير واهلك ثمود ليس على ما ينبغي لانه جعله من عطف الجمل وغيره ارتكاب تقدير لا حاجة اليه لامكان
ان يكون من عطف المفردات ولا تقدير البتة كما ذكر اولا **قال** واما قراءة عمرو بن فائد ومن شر ما خلق فما بدل من شر
بتقدير مضاف اي ومن شر شر ما خلق وحذف الثاني لدلالة الاول **اقول** يحتمل ان تكون ما هذه هي الابهامية وهي
التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما كقولك اعطني كتابا ما تريد اي كتاب كان وخلق صفة
له والعائد محذوف والله اعلم **قال** الثاني قول بعضهم في اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون لمقت الله اكبر من
مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انها ظرف للمقت الاول او الثاني وكلاهما ممنوع اما امتناع تعلقه با
لثاني فلفساد المعنى لانهم لم يمقتوا انفسهم ذلك الوقت وانما يمقتونها في الاخرة **اقول** ذكر ابن الحاجب في اماليه الكوفية
واجاب عن الفساد بان العامل في اذ تدعون على وجه لمقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم في الدنيا اذ تدعون الى
الايمان فتكفرون اكبر من مقتكم انفسكم في الاخرة وليس فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي

المبحث الثانية

وهو اكبر الذى هو الخبر والجواب عن هذا ان الظروف اتسع فيها وقبل العامل فيه مقتكم الثانى فيكون المعنى لمقت الله اياكم
اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون فيعترض عليه بانهم لم يمقتوا انفسهم اذ كانوا يدعون فى الدنيا فاجيب بان المراد اذ صح
كونكم تدعون مثل قوله اذ ظلمتم ومعناه اذ ثبت ظلمكم اى قامت الحجة فعلى هذا يكون اذ تدعون للآخرة او يكون المراد مقتكم
امثالكم من المومنين فيكون اذ تدعون للدنيا قلت لا يخفى بعد هذا الوجه الثانى واما الاول فليس ببعيد والمعنى انهم مقتوا
انفسهم فى الدار الآخرة وهى التى هم فيها عندهم انهم كانوا يدعون فى دار الدنيا الى ما ينجيهم وهو الايمان فيعدلون الى ما يهلكهم
وهو الكفر **قال** واما امتناع تعلقه بالاول فهو راى جماعة منهم الزمخشرى فى مسئلة اصل الفصل بين المصدر ومعموله باجنبى
اقول وقد مر الجواب عنه بان الظروف يتسع فيها فيغتفر فيها هذا القدر ومراده بالاجنبى هنا خبر المبتدا وهو اكبر وقد نص
ابن الحاجب فى الامالى الى ضابط يعرف به الاجنبى من غيره فقال الاجنبى هو المستقل بنفسه غير الجملة المعترضة كالمبتدا
والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبى هو ما كان له تعلق بذلك الجزء فاذا قلت ضربى فى الدار زيدا احسن لم تفصل
بين المصدر ومعموله باجنبى وانما فصلت بينهما بمتعلق به داخل فى حيزه بخلاف قولك الضرب حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر
المستقل الذى لا يصلح ان يكون تتمة لما قبله فى الخبرية وانما اجريت الجمل المعترضة مجرى التتمة لانها مستقلة بنفسها فكانت اى
الفصل بها عرض بين الجزئين لغرض مع انه لا يلتبس ان الجملة المعترضة ليست تتمة لاحد الجزئين لاستقلالها بخلاف ما ذكرنا
فانه يوهم انه للثانى فهو للاول او للاول وهو للثانى **قال** ولهذا قالوا فى قوله وهن وقوف ينتظرن قضاءه بضاحى عذاة
امره وهو ضامز **اقول** القضاء الحكم والغداة ما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس وضاحيها وقت ضحاها او هو شرف والضامز بالزاء
الساكت **قال** فان فى الاول الفصل بخبر ان وهو اجنبى **اقول** قد اسلفنا ان ابن الحاجب قال انه مغتفر فى الظروف
لاتساعهم فيها والمعرف هنا المفصول بينه وبين عامله بخبر ان وهو يوم تبلى السرائر ظرف وفى الثانى الفصل بمعمول كتب
وهو كاتب **قال** بناء على تجويز عمل المصدر فى الظرف مع تخلل الفاصل وان لم يجز فى غيره كما مر الان عن غيره **قال** ونظير
اللازم له على هذا التقدير ما الزمه اذ قال فى قوله ثم وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد الحرام عطف على
سبيل الله فانه من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر قبل تمامه **اقول** ذكر التمنى وغيره ان ههنا مباحثة عن
المص فى الحث بالمسح حاصلها ان عطف وكفر به على صد عن سبيل الله انما جاء قبل تمام صلته التى من جملتها المسجد الحرام
المعطوف لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبى بين سبيل الله وما عطف عليه
ولا عطف الكفر على الصد قبل تمامه فهو بمنزلة ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثانى ان التقديم لفرط العناية
ومثله لا يعد فصلا قال التفتازانى والاول اوجه قلت كلا الوجهين ضعيف ثم حكى انه قيل الجيد ان يتعلق بمحذوف اى
وصدوا عن المسجد الحرام قال وهو فى غاية الرداءة قلت يعنى لانه مثل اشارة كليب بالاكف الاصابع **قال** ومن امثلة
قول المتنبى وفاؤكما كالربع اشجاه طاسمه بان تسعدا والدمع اشفاه ساجمه **اقول** اشجاه احزنه يقال شجاه يشجوه شجوا

اذا احزنه وطاسمه دارسه قال الجوهرى طسم الطريق مثل طمس وعلى القلب والاسعاد الاعانة والساجم الهاطل كالذى
المه وهو القابض والسائل الذى لا مانع له ومعنى البيت مذكور فى الشرح **قال** فانشده قول الشاعر لسنا كمن جعلت
اياد دارها تكريت يمنع ان يحصدا **اقول** ابو بكر الجرمى عن ابن معد قال الشاعر فى قوم حسن اوجههم من اياد بن نزار
بن معد وتكريت بمثناة فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فمثناة فوقية بلد سميت بتكريت
بنت وائل كذا فى القاموس **قال** الثالث تعلق جاعر الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم
ومن قوله لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه
اقول الزجاج من البصريين يرى ان الفتح فى اسم لا البناء وان التنوين حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال فيمكن ان يخرج هذا
على مذهبه فان قلت يمتنع متعلق الامر الثانى لزوم الفصل بين المصدر الذى هو التثريب وبين معموله الذى هو اليوم لا
بخبر لا الذى هو عليكم والمصدر لا يخبر عنه الا بعد اخذه بجميع معمولاته قلت قد سبق قريبا انه مثله فى الظروف مغتفر فان قلت
لم لا يجعل عليكم صفة لاسم لا فلا يلزم الفصل باجنبى قلت يلزم عمله بعد وصفه وهو محذور فان قلت فما جاز الزمخشرى
فيها وجها آخر وهو ان يكون متعلقا بيغفر وهذا لا اشكال فيه ووجها ثالثا وهو تعلقه بالمقدر فى عليكم من معنى الاستقرار
فما الذى يظهر فى هذا الوجه قلت زعم بعضهم انه لا يتخرج على مذهب سيبويه لانه يجعل الظرف والجار والمجرور اذا وقعا
خبرا او صفة او صلة او حالا نائبين عن المحذوف فلا عمل لهما انفسهما لنيابتهما عن ذلك المحذوف وعوضها عنه حتى انه لا يجوز
اظهاره فى هذا الموضع فلو قلت هذا رجل فى الدار ابوه مرفوعا بنفس الجار والمجرور الذى هو ماخوذ من الاستقرار والكون
اوما اشبه ذلك فكلام الزمخشرى فى هذا الوجه يمشى على راى الاخفش لا على راى سيبويه وقد مضى فى الباب الثالث
الكلام على هذه المسئلة وما فيها من المذاهب **قال** وانما التعلق بمحذوف الا عند البغداديين وقد مضى **اقول** ضمير مضى يعود
الى مذهب البغداديين لا الى التعلق بمحذوف وذلك لان الكلام على هذا الحديث انما مضى فى الباب الثانى فى الكلام على الجملة
الاعتراضية ولم يتعرض هنالك الى تخريجه على التعلق بمحذوف اصلا وانما خرجه على راى البغداديين فاجازتهم لا طالع جبلا
بترك تنوين الاسم المطول اجراء له فى ذلك مجرى المضاف كما اجرى مجراه فى الاعراب قال هنالك واما على قول البصريين
فيجب تنوينه وهذا يستلزم انه ليس عندهم على التعلق بمحذوف بل الاسم عندهم مطول لانه عامل فيما بعده ولذا وجب تنوينه
عندهم كما قال ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين وقد اسلفنا الكلام على ذلك مستوفى فى المحل المشار اليه **قال** وبهذا
يرد على المعرى فى قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا **اقول** قد مر فى الباب الاول فى فصل لولا من حروف اللام افادة ان المعرى لم يلحن
هذا بجزمه وسبق الكلام عليه مشبعا فى ذلك الموضع **قال** فما الظن بالحال التى هى شبيهة بالمفعول به **اقول** وجه الشبه
ان الفعل تسلط على النصب فيهما من غير توسط حرف ملفوظ ولا مقدر وقد مر الكلام على ذلك فى الباب الثالث فى
ترجمة هل يتعلقان باحرف المعانى **قال** ومثله قول ابن جبان فى فاذكروا الله كذكركم آباءكم او اشد ذكرا ان اشد

حال كان في الاصل صفة لذكرا **اقول** يعني انه يلزم الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وابو حيان قد استشعر هذا
الاعتراض واجاب عنه فقال بعد كلامه قال في البحر والذي يتبادر الى الذهن في الاية انهم امروا بان يذكروا الله ذكرا يماثل
ذكر ابائهم او اشد وقد ساغ لنا حمل الاية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون اشد منصوبا على الحال
وهو نعت لقوله ذكرا لو تاخر فلما تقدم انتصب على الحال كقوله لمية موحشا طلل فلو تاخر لكان لمية طلل موحش وكذا
لو تاخر هذا لكان او ذكرا اشد يعني من ذكركم اباكم ويكون اذ ذاك او ذكرا اشد معطوفا على محل الكاف من ذكركم ويجوز ان
يكون ذكر مصدرا لقوله فاذكروا كذكركم في موضع الحال لانه في التقدير نعت نكرة تقدم عليها فانتصب على الحال ويكون او
اشد معطوفا على محل الكاف حالا معطوفا على حال ويصير كقولك اضرب مثل ضرب فلان ضربا التقدير ضربا مثل ضرب فلان
لما تقدم انتصب على الحال وحسن تاخره انه كالفاصلة في حسن القطع ولو تقدم لكان فاذكروا الله ذكرا كذكركم فكان اللفظ
يتكرر وهم مما يجتنبون كثرة تكرار اللفظ فلهذا المعنى وحسن القطع تاخر لا يقال في الوجه الاول انه يلزم فيه الفصل بين
حرف العطف وهو او وبين المعطوف الذي هو ذكرا بالحال الذي هو اشد وقد نصوا على انه اذا لم يجاء ذلك فشرطه ان يكون
المفصول به قسما او ظرفا او مجرورا وان يكون حرف العطف على ازيد من حرف واحد وقد وجد هذا الشرط الاخير وهو
كون الحرف على ازيد من حرف وفقد الشرط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور بل هو حال لان الحال هي
مفعول فيها في المعنى فهي شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز في الظرف انتهى كلامه ولو قيل بانه من عطف الجمل والتقدير او اذكروه
اشد ذكرا لم يتجه السؤال من اصله وكذا يقدر في الاية الاخرى التي تلاها قبل فيقال التقدير واجعل من ذريتنا امة
مسلمة لك **قال** ونظيرهما قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل
اذا بما بعدها **اقول** ليس في قولهم هذا دليل على الادعاء وذلك انا لا نسلم انهم قصدوا ان من الارض الملفوظ به متعلق
بتخرجون وانما قصدوا اجازة ومجرورا بعد الفعل المذكور يتعلق به والاصل في التقدير هكذا ثم اذا دعاكم دعوة من الارض
اذا انتم تخرجون منها وغاية الامر انه اظهر وامرجع الضمير فقالوا المعنى اذا انتم تخرجون من الارض ولا محذور فيه **قال**
وقول الحوفي وكانوا فيه من الزاهدين ان في متعلق بالزاهدين المذكور وهذا ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لان معمول
الصلة لا يتقدم على الموصول **اقول** صرح ابن الحاجب في امالي القران بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهما اني لكما
لمن الناصحين الظاهر في لكما في مثل هذا الموضع انه متعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان المعنى اني لمن الناصحين
لكما فان اللام انما جيء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما فر الاكثرون لما فهموا من ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول
والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتهما صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تمنع
التقديم ففرق بينها وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل او اسم مفعول ليكون مع
الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم توصل بجملة اسمية لبقاء ذلك فيها هذا واضح ولا حاجة الى التعسف **قال** فيجب

تعلقها

تعلقها باعني محذوفة او بالزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي يتعلق به من الزاهدين **اقول** اما
التعلق بالزاهدين محذوفا فممكن واما الوجهان الاخيران ففيهما نظر اما الاول فلان اعني متعد بنفسه لا بواسطة تقول عنيت زيدا
فان قلت المعنى اعني الزاهدين فيه قلت فالجار اذن متعلق بالزاهدين لا باعني واما الاخير فلانه لا معنى للاخبار بانهم كائنون
منه **قال** السابع قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب ابعد بعدت بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من
الظلم ان من متعلقة باسود وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع في الالوان **اقول** امتناع ذلك مذهب البصريين و
ذهب الكسائي وهشام الى انه يجوز بناء اسم التفضيل من الالوان مطلقا وذهب غيرهما من الكوفيين الى جواز بنائه من
السواد والبياض خاصة قلت والمتنبي كوفي فلا حرج عليه في ارتكاب طريقته وطريقة اصحابه ولا يعاب بتخريج كلامه على
مذهبهم وقوله ابعد بفتح العين امر من بعد بكسرها اي هلك يقال بعد بعد بعدا كفرح يفرح فرحا بمعنى هلك وبياضا تمييز
على النسبة محول عن الفاعل اي بعد بياضك ولا بياض له في محل نصب صفة للتمييز المذكور والعرب تطلق البياض على الحسن
الشامل للنفس ومنه قولهم لم ار بيضاء والمعنى بعدت بيضاء والمعنى بعدت بياضا لا يسر **قال** والصحيح ان من الظلم صفة
لاسود اي اسود كائن من جملة الظلم **اقول** الظاهر انه انما قصد التفضيل بناء على مذهب الكوفي ويخرج المصراع نعوت لغرضه
من كون بياض الشيب عنده اشد سوادا من سواد الظلم **قال** وكذا قوله ملطا لست باحمر من دم ذهبت بخضرته
الطلى والاكبد **اقول** الامتداء لبس الرداء وهو هنا استعارة شبه تقلده بالسيف بذلك والطلى بضم الطاء المهملة
الاعناق قال الاصمعي واحدها طلية وقال ابو عمرو والفراء واحدتها طلاة كذا في الصحاح والاكبد جمع كبد ولم اقف
عليه والذي قاله الجوهري والكبد واحد الاكباد وفي القاموس يجمع على اكباد وكبود وبالخضرة للتعدية اي
اذهبت الطلى والاكبد بخضرته بما كسبته من دمها **قال** الثامن قول بعضهم سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان
كذا قيل سقيا اياك **اقول** اللازم حق على ما صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل من جواز قولك سقيا زيدا وجدعا اباه **قال**
فان قيل اللام للتقوية مثل مصدقا لما معهم ولام التقوية لا يلزم **اقول** ولم لا نلزم في ذلك بناء على ما نقلناه عن ابن الحاجب
وهذا الكلام من المصنف مبني على ما ذهب اليه من امتناع تعلق اللام بالمصدر وامتناع حذفها وهو محل نزاع وقد سلف في حرف اللام **قال**
التاسع قول الزمخشري في ومن اياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله انه من اللف والنشر وان المعنى منامكم
وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي ان يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منامكم
وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في افصح الكلام **اقول** بالغ المص في التشنيع في غير محله وذلك انه ليس في
كلام الزمخشري ان ذلك من اللف والنشر ما يقتضي ان يكون قوله بالليل معمولا لمنامكم وان يكون النهار معمولا لا
بتغائكم بل مقتضاه ان يكون بالليل راجعا للمنام والنهار راجعا لابتغاء الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما اليهما لا
باعتبار تعلقهما بهما من جهة المعنى فقط فان قلت فبماذا يتعلق الجار والمجرور من جهة الصناعة قلت يكون قوله بالليل

والنهار خبر مبتدا محذوف اى خلك بالليل والنهار والاشارة ترجع الى ما ذكر من المنام وابتغاء الفضل والابتغاء وان
تاخر لفظا فهو متقدم نقلا بلانه من تتمة الاول والجملة معترضة قال والطلوع المقيد عبران اقول كان المراد عنى ما
قدمه فى الباب الرابع فى اواخر الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة من ان قولهم عبران واعبار البن بعرفى قال
ويرده ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لانه لا تلحقه علامات الفروع الا بشرط اقول يريد بعلامات الفروع
علامات التثنية والجمع والتانيث ولا شك ان اسم التفضيل لا تلحقه هذه العلامات الا بشرط ان يكون خاليا من من
ثم تارة يجب مطابقته لصاحبه فتتعين لحاق تلك العلامات له على حسب حال الصاحب كما فى المعرف باللام والمضاف
اضافة لا يفضل فيها التفضيل على المضاف اليه بخصوصه هند الفضلى وفضلى النساء والهندان الفضليان وفضليا
النساء والهندات الفضليات وفضليات النساء والزيدان الافضلان وافضلا بغداد والزيدون الافضلون وافضلو
بغداد وتارة يجوز فيه المطابقة فتلحقه العلامات وعدم المطابقة فلا تلحقه وذلك فى اسم التفضيل المضاف الى ما بعضه
تفضيله عليه اعنى بتفضيل المضاف على المضاف اليه الجملة الثالثة قال وفى الابيات اقوال اخر ثانيها ان الكاف مبتداء
اقول تامل قوله اخر مع قوله ثانيها فانه ان اعتبر القول المتقدم اولها حتى يكون ثانيها لم يتجه لان الاقوال بعيد كونها
اخر لا تشمل ذلك اصلا قال المثال الثانى قول ابن مهران فى كتاب الشواذ اقول مهران بكسر الميم قال فى القاموس
ونهر مهران بالسند ومهران قرية باصبهان ومنها احمد بن الحسين المقرى انتهى واظن ان هذا المقرى هو المراد فى المتن
قال الرابع قول محمد بن مسعود بن الزكى فى كتابه البديع وهو كتاب خالف فيه اقوال النحويين فى امور كثيرة ان الذى
وان المصدرية يتعاوضان فيقع الذى مصدرية كقوله الفرح اكباد المحبين كالذى ادى كبدى من حب صبه فرح اقول
الفرح اضعف والكبد مونثة فتفرح بالتاء الفوقية وينبغى ان تكون صلة الذى على جعلها مصدرية هى الجملة الاسمية و
هى كبدى من حب صبه تفرح وقوله ادى جملة معترضة بين الصلة والموصول والمعنى الفرح اكباد المحبين مثل فرح كبدى
بما اداه ويحتمل ان يجعل الذى موصولا اسميا وصلته ادى وما بعده والعائد محذوف اى اداه وقوله تفرح فى موضع
نصب على انه مفعول ثان لادى وكبدى مفعول به منصوب بتفرح منقوا بالياء التحتية والذى وصف لمحذوف والمعنى
الفرح اكباد المحبين كالفرح الذى اداه تفرح كبدى من حب صبه قال ونظايرهذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعما
وقل من يتنبه لاشكالها وظهر لى فيه توجيهان احدهما ان يكون فى الكلام تاويل على تاويل فتقول ان والفعل بالمصدر
ويأول المصدر بالوصف فياوّل الى المعنى الذى اراده ولكن بتوجيه يقبله العلما اقول الوجه الذى ذكره ابن مسعود
مشكل فى نفسه وذلك لان ان اذا كانت موصولا اسميا بمنزلة الذى على زعمه لم يتات فى مثل قولنا انت اعقل من ان
تكذب ان تكون صلتها تكذب بالتاء الفوقية للخطاب وانما يجب ان يكون اذ ذاك بالياء التحتية ليكون فيها الضمير
يعود الى ان التى هى اسم بمعنى الذى مع ان المسموع فيه الخطاب وكذا يرد فى نحو انا اعقل من ان اكذب والمتكلم له

على ذلك واخذ بقول اللفظ بما يوافقه ولا يحجبه انت اكرم على من ان اضربك ولان الزجاج قال كانه بلغه انه عزم على ضربه فذكر
له ذلك فقال له هذا الكلام والمعنى من صاحب ضربك اى لا يفضل بحثا على الضرب واضاف الضرب الى المخاطب لانه قد اضاف
الضرب الى نفسه حين توهم ان يضرب فقال له انت اكرم على من صاحب الضرب الذى تنسبه الى نفسك وتنسبك فاضاف
اليه لانه تلبس به عند ما اعتقد انه يقع به فبهذا صح الكلام وقلبها قال المراد بصاحب ضربك المتكلم الا انه لا يستعمل فى
هذا المعنى انت على كريم فلا اضربك قال وبعد فهذا الوجه عندى ضعيف لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه كقوله
اذا انت فضلت امرأ ذا براعة على ناقص كان المديح من النقص اقول معنى كلامه واقول بعد ذكره هذا التوجيه تنبيه فهذا
الوجه عندى ضعيف وقد تقدم نظير هذا التركيب فى اواخر الكلام على الفاء المفردة وفى الباب الثانى فى اواخر الكلام على
الجملة الخامسة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب قال التوجيه الثانى ان افعل ضمن معنى ابعد الناس من الكذب لفضله
من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل هى متعلقة بافعل لما ضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوضعى والمفضل عليه
متروك ابدا مع افعل هذا القصد التمييز اقول فيه نظر فان الفعل الذى ينسبك هو وما معه فى المثال بالمصدر يسند
الى ضمير المفضل فينبغى عند التسبك ان يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول فى عجبى ما صنعت المعنى اعجبنى صنعك
ولا يضر فى غرضنا الى فاعل المصدر يحوجنى تركه واذا فعل ذلك فى المثال صار معناه زيد ابعد الناس من كذبه فيكون زيد
مفضلا على الناس فى البعد عن كذبه بنفسه فيلزم مشاركة الناس له فى ذلك اعنى البعد عن كذبه لضرورة التفضيل و
هذا من مطان التوجيه بمعزل ثم فى كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع وقال
اشبهان للثانى التوجيهين اللذين ظهر اله لا معول عليهما قال الرضى واما نحو قولهم انا اكبر من ان اشعر وانت اعظم من
ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل
يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن فيه مثلها ليست تفضيلية بل هى مثلها فى قولك بنت منه تعلقت بافعل
التفضيل بمعنى التجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز على من ان اضربك اى بائن من ان اضربك من فرط عزتك على و
انما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو
فمعناه متجاوز فى الفضل عن رتبته فمن فيها نحو منها كالتفضيلية الا فى نحو معنى التفضيل انتهى كلامه ولا مزيد عليه فى
الحسن الجملة الرابعة قال فاما وقيله فمن خفض فبل الواو للقسم وما بعد الجواب واختاره الزمخشرى واما من نصب
فقيل معطوف على سرهم او مفعول لمحذوف معمول ليكتبون او يعلمون اى يكتبون ذلك او يعلمون الحق اقول حكايته هذه الاقوال
المذكورة هنا فى توجيه النصب فيما هو صواب ليست بجيدة لوجود التباعد الموجود فى الوجه الذى ادعى انه غير صواب
بل البعد فيما حكاه هنا اشد قال وقيل هو لما جاوهم اى كفروا به اقول يعنى ان خبران فى قوله ان الذين كفروا بالذكر
لما جاوهم هو ما انتظم من المحذوف والمذكور وعبر نظر لان التقدير ان الذين كفروا بالذكر لما جاوهم كفروا به والجبر

الجملة الثالثة

الجملة الرابعة

ان يفيد ما افادة المبتدا او تخلفت هنا فلا يستقيم الاخبار كما في قولك ان الذي قام قائم وقد يقال لا يغتفر ذلك في مجي الجزو الخبر و
المخبر عنه لم يشتمل على ذلك فلا يستفيد ما لم يكن فلا يستقام الاخبار قال والذي صرف به ما يشتغل في ذلك وضعها مع عروة
ابن الزبير من مسطور في صحيح البخاري اقول رويناه فيه بسنده الى عروة قال سألت عايشة فقلت لها ارايت قول الله عز و
جل ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فوالله ما على احد جناح ان يطوف
بالصفا والمروة قالت بئسما قلت يا ابن اختي انها لو كانت كما اولتها عليه كانت لا جناح عليه ان لا يطوف بهما ولكنها انزلت في
الانصار كانوا قبل ان يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل فكان من اهل يتحرج ان يطوف بالصفا و
المروة فلما سالوا النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك قالوا يا رسول الله انا نتحرج ان نطوف بالصفا والمروة فانزل الله عز وجل
ان الصفا والمروة من شعائر الله قالت عايشة وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لاحد ان يترك الطواف بينهما الى
هنا ما في البخاري فعروة رأى دلالة الاية على اباحة السعي لا على وجوبه ووجه انه اقتصر في الاية على رفع الاثم في السعي
فلو كان واجبا لما اكتفى بنفي الاثم لان يذكر اخص منه وهو اثبات الاجر واذا كان بالحقيقة اعتبار ان احدهما عام يشملها
وغيرها والاخر خاص بها فالبلاغة ان يعبر عنها بما هو خاص بها هكذا في الفتح الصانع لمجتبى ابن المنير واما جواب عائشة
فهو من بديع فقهها وذلك ان النص على عدم الوجوب ان يقال فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما لان هذا يقتضي سقوط
الاثم عمن ترك الطواف بهما وحيث لم يقل ذلك وقد دلت الاية على ما هي عليه لم تكن نصا على انتفاء الوجوب ثم بينت له
عائشة ان الاقتصار هنا على نفي الاثم له سبب خاص وهو انهم توهموا الاثم فجاء الكلام منطبقا على سؤالهم فنفى الاثم
فيه خلافا لما توهموه ثم لم ترد عائشة الاكتفاء في اثبات الايجاب بما ذكرته وانما اوردته في دلالة الاية على كونه مباحا
وبناه على صنم كان نصبه عمرو بن يحيى بالمشلل مما يلي قديدا والطاغية صفة له والمشلل بميم مضمومة فشين معجمة مفتوحة
فلام مشددة مفتوحة فلام مخففة هو الجبل الذي يهبط منه الى قديد من ناحية البحر وقال البكري هو ثنية مشرفة
على قديد وقال البحر هو عند الجحفة قال واما قول بعضهم قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا ان الوقف
قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن ويتخلص من اشكال ظاهر الاية اقول الاشكال هو ان ما من قوله ما حرم موصولة و
ان لا تشركوا بدل او خبر مبتدا محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشراك لا عدمه فيحتاج ذلك الى التاويل باعتقاد ان لا
زايدة لا نافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم عن ذلك وظاهر الكلام على ذلك انه لا مرجوح اللام قال وبناه او لو
قراءة حفص اما على انه جواب للامر وهو ابن لحصرما او على العطف على الاسباب على حد قوله ولبس عباءة وتقر عيني
او على ما يقع موقع ابلغ وهو ان ابلغ على حد قوله ولا سابق شيئا اقول مر الكلام على هذه الاية في الباب الرابع في
اواخر ترجمة اقسام العطف والوجه الاول لم يتقدم هناك واما الثاني والثالث فتقدما ثم وكان ينبغي ان يقول على حد قوله
فان الشعر لامراة وهي ميسون زوج معوية ابن ابي سفيان ولكنه اراد على حد قول من قال وهو كثير يجد قوله ثم قل

بلغ

لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله على ان الاستثناء منقطع وانه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية
وقد مضى البحث فيها اقول مضى في اواخر الباب قبل الكلام على تعيين موضع التقدير وقد ذكر هناك ان ابن مالك خرجها على
ان الظرف متعلق بيدرك وان الاسم الشريف مرفوع على البدلية وحكى هناك وجها اخر وهو ان يقدر من مفعولا و
الغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ قال ونظيره حمل الكرماني التشنيع على التوكيد في موضع لم يجتمع
فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن توكيد للنون وانما القراء الاكثرون على توكيد الضمير المرفوع
المتصل بالنفس او بالعين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل اقول تقدم هذا في حرف الباء وتقدم ان تاكيد المرفوع المتصل
بالنفس او العين ليس شرطه ان يكون بعد توكيده بالضمير المنفصل على التعيين بل شرطه احد الامرين لا بعينه اما التوكيد بالمنفصل
واما الفصل بغيره اياما كان الفاصل وتقدم هناك ان الباء انما زيدت تمكن الاعتداد بها فاصلة قال الخامس
قول بعضهم المنسوب على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب انها لام العلة والفعل منصوب لضعف امر
المخاطب باللام كقوله لتاخذوا مصافكم قلت حمي لنغزن انت بالزجر من يشء فلتنقض حوائج المسلمين اقول واقتصر على التمثيل بالبيت لم يرجح له دعوى
الضعف ولا يستنكر وقد ذكر هو في حرف اللام انه قرى شاذة قوله فبذلك فليفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم قلت حمي
قرانا لتاء الفوقية في تلك الاية يعقوب وليس قراءة نبذاذة اذ الصحيح في الشاذ انها ما وراء القراءات العشر وقراءته
من العشر قال كما قال اذا ما شاخروا من اراد وا وكنا لو لم احد قدرا اقول باب يستطيع قال الجوهري وتقول
الاه بالوه الوا استطاعه قال العرجي اذا فادن الشواس لا يملكونه وكان الذي يالون قولا له هلا اي يستطيعون
قال ابن السكيت قولهم لا ادريت ولا ائتليت هو افتعلت من قولك ما الوت هذا اي ما استطعته انتهى والفرار المضافه مصدر
ضاره اذا شاركه في الفرار اي اوقع كل الفريقين صاحبه يريد الشاعر ان احدا لا يستطيع انفرادهم ولا يقاويهم في ذلك
قال واما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة ان الاصل ان يتموا بالجمع فحسن لان الجمع على معنى من مثل
ومنهم من يستمعون ولكن اظهر منه قول الجماعة انه جاء على اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية اقول فيه نظر من
وجهين احدهما انه لا وجه لكون هذا اظهر فان حمل ان الناصبة على ما المصدرية في الاهمال قليل وليس بقياس وانما وقع
في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ومقيس وواقع في كثير من الكلام شائع والثاني ان التخريج على
هذا اظهر كما استظهره المصنف الثاني انه قد ذكر في اواخر الكلام على المثال الثاني من امثلة الجهة الثامنة ان حمل الرسم على خلاف
الاصل مع امكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بان القول ان الاصل ان يتموا بالجمع حملا على معنى من حسن وبيان المنافاة
ان كون هذا حسنا يقتضي سداده وحمله على ذلك ملزوم لحمل رسم المصحف على خلاف الاصل من جهة اسقاط الواو والالف من
ان يتموا خطا مع امكان حمله على الاصل باعتبار ان انه مهملة ويتم مسند الى ضمير مفرد عائد الى لفظ من وذلك غير سديد بل
فبان التدافع فان قلت ماذا تصنع انت حيث استظهرت التخريج الاول وهو الحمل على معنى من مع ان فيه حمل الرسم على

خلاف الاصل قلت اجمل هذا المحل جاء وقع فى المصحف المصطلح الحادث عند اهل الخط وفيه من ذلك اشياء ولا ادعى امكان
الاصل هنا اذ هو ملزوم لاهمال ان الناصبة وهو شاذ غير ممكن فى الاستعمال الفصيح قال انه على حد قوله الا ان
يصرع اخوك تصرع اقول قيل هذا يا اقرع ابن حابس يا اقرع قال وقد يرى كثير من الناس يقول الزمخشري فى هذه المواضع
متناقضا والصواب ما بينت لك اقول حاصله دفع التناقض عن الزمخشري بانه امتنع من جعل ما الشرطية للدفع فود
من حيث كانت هذه القراءة الجاهلة وتساهل فى تجويزه ما اجاز فى اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك لعان كان مثل ما منعه
او اشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسمح فيها وفيه نظر فانه يرى ان القراءات كلها احاد ولا متواترة وبها ولذلك تراه
يطلق عنان القول فى تخطية بعض القراء السبعة فى بعض الاماكن ولا يبالى بما يقول لظنه ان القراءة بالراى لا بالرواية الصحيحة
المسلسلة بالنبى فلا اعتذار له بما ذكره المص غير ظاهر قال والتاسع قول بعضهم ان اصل اسم بكسر السين او ضمها على
لغة من قال سم او سم ثم سكنت السين لئلا تتوالى كسرتان او لئلا يخرجوا من كسر الى ضم والاولى قول الجماعة ان السكون اصل
وهى لغة الاكثرين وهم الذين يبتدئون اسما بهمزة الوصل اقول هذا المثال لا ينبغى ان يذكر فى هذا الباب لانه موضوع لذكر ما
لا يدخل على المعرب الخلل من جهتها والنطق فى ذلك ليس من الاعراب فى شئ وقد ذكر فى ديباجة الكتاب انه يجتنب فيه ذكر ما لا تعلق
له بالاعراب فكان حقه ان يجتنب فى كتابه ذكر ذلك اصلا ورأسا قال ونظيره قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء اكبر من قول
المؤذن الله اكبر الله اكبر فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هى حركة الساكنين وانما لم يكسر حفظا لتفخيم اللام كما فى
الم الله وقيل هى حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظ لغير داع اقول بل هو خروج عن الظ لداع صحيح وذلك ان الاذان لم يسمع
الا موقوفا قال المحقق الاذان جزم فمن نقل الحركة ابدان بانه واقف حكما ولولا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج
بالكلية عن السنة فى الاذان عن ايراد كلماته موقوفا على اواخرها فهو ان لم يقف حسا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر اخر الكلمة
ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل معه بنية الوقف ولو حرك الراء بالضمة الاعرابية كما استوجهه المص
كان غير واقف حسا ولا حكما فيخرج عن سنة الاذان بالكلية فقد بان ان ثم غرضا صحيحا وداعيا معتبرا الى ارتكاب ما ارتكبه
المؤذن من ذلك الداعى احتجاج المص بان همزة الوصل لا ثبوت لها فى الدرج لا يجديه اذ قد فرضنا ان الناقل لحركتها الى الراء واقف
حكما لا واصل فلهمزة الوصل ثبوت اذ الدرج مفقود حكما واما الم الله فكان مقتضى قياس الوقف فهو وجوب كون
هذه الالفاظ مقطوعة من البعض ان يقال الم بسكون الميم وفتح الهمزة لكن اطبق القراء الا فى رواية يحيى عن ابى بكر عن عاصم
على فتح الميم وطرح الهمزة فذهب سيبويه وكثير من النحاة الى انه حرك لالتقاء الساكنين واوثرت الفتحة للخفة والمحافظة على
التفخيم فى الله واليه ذهب الزمخشري فى المفصل اتباعا لكتاب سيبويه واختار فى الكشاف انه حركة الهمزة فى الله نقلت الى
الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا فاعترض بان همزة الوصل تسقط فى الدرج والتخفيف ونقل الحركة انما يكون فيما له ثبوت و
كيف لا وابقاء حركتها ابقاء لها وهذا لا [illegible] عليها فاجاب بان ميم اذا كانت فى حكم الموقوف عليه لم تكن الهمزة فى الدرج بل فى الابتداء

فجاز

فجاز تخفيفها بحذفها وابقاء حركتها على الساكن قبلها كما فى واحد اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة وما ذهب اليه الزمخشري
فى ذلك فى كشافه هو نظير ما ذكرناه وبالله التوفيق قال وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على
مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجى المؤمنين اقول هذا اعتراف من المصنف بان هذه القراءة المتواترة غير فصيحة
لكونها لا تتخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغى ارتكاب مثله باب المبتداء قال مسئلة يجوز فى الضمير المنفصل من نحو

باب المبتدا

انما انت السميع العليم ثلثة اوجه الفصل وهو ارجحها والابتداء وهو اضعفها ويختص بلغة تميم والتوكيد اقول فى نظم
العبارة تدافع لان قوله وهو ارجحها يقتضى رجحان الوجهين الاخرين وارجحية الفصل وقوله وهو اضعفها يقتضى ضعف
الوجهين الاخرين واضعفية الابتداء فيكون الفصل الذى حكم بارجحيته ضعيفا والابتداء الذى حكم باضعفيته راجحا
وهو متناقض فينبغى ان يكون التفضيل غير مراد على ان الابتداء انما يضعف حيث يكون صيغة الضمير متعينة لان يكون
فصلا وهنا لا يتعين لذلك قال فان قلت اقائم انت تكلف للعند البصريين اقول يعنى انه يجوز فى انت ان يكون فاعلا
وهو الارجح وان يكون مبتدا مخبرا عنه بالوصف المتقدم كما فى اقائم زيد فان قلت فماذا يقول البصريون اذا وقع الضمير
فى مثل هذا الضمير نحو اقائم وذاهب انت اذا اعملت الثانى على مختارهم فان لم تضمر فى الاول لزم حذف الفاعل وهو باطل
عندهم وان اضمرته فات شرط جعل الوصف مبتدا اذ لا يكون ذلك الا اذا وقع ظاهرا او ضميرا منفصلا قلت لو قيل
ان يؤتى بالفاعل منفصلا فيقال اقائم انت وضاحك انت كان ذلك هو القياس حيث تجرى الصفة على غير من هى له و
يقع التنازع نحو هند زيد ضاربته هى فانك لو اضمرت فى الاول غير بارز لزم اسناد الضمير مع جريان الصفة
على غير صاحبها وهو محذور عندهم فيجب الابراز ويجرى مثل هذا فى التنازع فى الظاهر فى نحو اقائم وذاهب فيقول
عند اعمال الثانى اقائم هو وقاعد زيد فان قلت قولهم اذا اعمل الثانى اضمر الفاعل فى الاول يابى ما ذكرت لان الفاعل
ليس بمضمر فى العامل قلت المراد منه الاضمار معنى فهى نحو مخرج على هو مر فى زيد هند فحيث لا يكون مانع من استتاره يستتر فيه
ويصدق انه اتى بالفاعل مضمرا مع العامل وحيث يصد صاد عن الاستتار يبرز نحو يصدق فانه اضمر فيه على معنى انه اتى
بالفاعل ضميرا معه فان قلت التنازع انما يكون فى ظ قلت ممنوع وقد نص بعض المحققين على جواز التنازع فى الضمير
المنفصل والافراد بالكافية ونحوها اوقع فى هذا السؤال مع انه جار دونها عند التامل لاندفع ما ذكرناه قال واوجب
الكوفيون فى الضمير الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب وعهم اذ نقل فى اماليه الاجماع على ذلك اقول قال فى امالى الكافية
قوله واقفة لظاهر احتراز من مثل قولهم اقائم هو فانه لم يختلف فى ان اقائم خبر مبتدا مقدم ولذلك وجب التثنية فى اقائمان
هما وفى الجمع اقائمون هم ولا يجوز اقائمون هما ولا اقائم هم ولذلك جاز قوله او مخرجى هم بتشديد الياء على ما ذكرناه و
لو كان على غير ذلك لكان او مخرجيهم بتخفيف الياء لانه مفرد الا ترى انك تقول مخرج ثم تضيفه فتقول مخرجى كما تقول [illegible]
وليس كذلك فى التشديد ولم يجر الضمير فى ذلك مجرى المظهر لما يؤدى اليه من جعل المتصل منفصلا لانه لا بد ان يتقدم ذكر

لما يعود اليه هذا الضمير فلا يخلو اما ان يكون في اسم الفاعل مضمر غير هذا المنفصل او لا فان كان الاول فهو المقصود ويجب ان
يكون غير راجع لما بعده فوجب الاحتراز منه لوجوب الخبرية فيه ضمير فهو باطل لما يؤدي اليه من جعل المتصل منفصلا الا ترى
انك ذا جعلته معربا عن الضمير المتصل جعلت الضمير المرفوع باسم الفاعل منفصلا مع امكان الاتصال وهذا ما ذكره في الاول
ولقائل ان يختار الشق الثاني من شق يرد به ويجب عن دليله بما ذكره المصنف في المتن وقد استبان لك ان قول المحقق التفتازاني
وغيره من شارحي الكافية ان اراد بالظاهر خلاف المستتر فهو معناه اللغوي ليدخل نحو اقائم زيد وا قائم انتم مفتقر يحمل كلام
ابن الحاجب على ما هو بري منه وكيف وهو مصرح بانه لا خلاف في امتناع نحو اقائم انتم قال ومما يقطع به على بطلان مذهبهم
قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما فان القول بان الضمير مبتدا كما زعم الزمخشري
في الاية يؤدي الى فصل العامل من معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت يؤدي الى الاخبار عن الاثنين بالواحد اقول لبس هذا
مما يقطع به على بطلان مذهبهم اما الاية فيحتمل تعلق الجار فيها بمحذوف والتقدير اراغب انت ترغب عن آلهتي فالفصل بين
العامل ومعموله باجنبي واما قول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فيحتمل ان يكون انتما
مبتدا وخبره الجملة الشرطية او الواقعة بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي اي ان عدم قيامكما معي
على من اقاطعه سبب لان لا يكون احد وافيا بعهدي لان من سواكما ليس بمنزلتكما عندي في خلوص المودة وصدق الخلة
فاذا لم تساعداني بالقيام على من اقاطعه انتفى غيركما بكما ويتخلف عن نصرتي لتخلف من هو احق بها منه فيكون ذلك ذا صلح
لان لا يفي احد بعهدي وهذا معنى صحيح يمكن حمل البيت عليه ويندفع به الاحتجاج على المخالف وقد ذكر معنى ذلك نجم الدين
سعيد في شرح الكافية فلا لم عن الحديثي قال مسئلة زيد نعم الرجل يتعين في زيد الابتداء ونعم الرجل زيد يحتمل كذلك
عليهما فالرابط العموم او اعادة المبتدا بمعناه على الخلاف في الالف واللام للجنس هي ام للعهد اقول يعني انا اذا قلنا بان
الاداة جنسية فالرابط العموم لانها للاستغراق وان قلنا بانها عهدية فالرابط اعادة المبتدا بمعناه اذ المراد بالرجل زيد
المذكور واختار ابن الحاجب كون الاداة عهدية وان العهد ذهني وقرر ذلك بما حاصله ان نعم وضع لمدح عام فعلم مدحا عاما
ويستبعد تحققه فقصد التعبير بتركيب يوجب كونه اوقع في النفس فابهم الفاعل اولا وفسر ثانيا والفاعل اذا كان معرفا باللام
يكون مبهما فان التعريف فيه ليس لتعريف واحد معهود في الخارج وانما هو لتعريف المعهود في الذهن وهو مبهم بحسب الخارج
كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود فمعناه ادخل المخاطب السوق المتصور في ذهنك
وهو وان كان معرفة بهذا الاعتبار فهو مبهم باعتبار الخارج لانه لم يعلم اي فرد هو من الافراد الخارجية قال وذا منه في الابهام
والتعريف اسامة فان اسامة مبهما وان كان معرفة باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار الوجود ومن ثم توهم كثير من النحويين
انه للعموم لصلوح المعهود في الذهن للتعدد وليس الامر على ذلك اذ لا يعتبر العام من حيث انه عام بواحد ولذلك لا يفسر ولا
يجمع العام عند ارادة العموم منه ولما فسر هذا المعرف باللام بواحد وثني وجمع دل على انه ليس للعموم قال مسئلة

جمنذ ابد

حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا فاعل ان يكون مبتدا الخبر عنه بحبذا او الرابط الاشارة اقول القول بان
حب فعل وذا فاعل هو المشهور واختاره ابن مالك وجماعة وكون الرابط الاشارة في المثال المذكور ظاهر لكنه قد يقال
يعلم انه في نحو قولك حبذا هند والهندان والهندات والزيدان والزيدون لان ذا للمفرد المذكر وما ذكر من هذه الالفاظ
ليس كذلك وجوابه انهم التزموا افراد هذه الصيغة وان اختلف حال المخصوص بالتانيث والتثنية والجمع لانه جرى مجرى المثل
نحو الصيف ضيعت اللبن فلزم طريقة واحدة قال وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يجوز الاستغناء عنه اقول قد يمنع الخصم
كلا من الامرين وسند الاول صحة قولك قتلت هند حسن لها والكلمات الارغفة جزء منها على ان الاول بدل اشتمال والثاني
بدل بعض مع انه لا يصح حلول شيء منهما محل المبدل منه ادلا يقال قتلت حسن لها ولا اكلت جزء منها وسند الثاني قول الشاعر
فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما حيث يمتنع بدون البدل اعني ما كان قيس هلك واحد ويصح عمرو ويبعد
التزام البدل في بعض الصور مع انه المقصود بالنسبة كما التزم الوصف في مجرور رب الظاهر وقد مر هذا البحث قال وقيل عطف
بيان ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية ولا يبين المعرفة بالنكرة باتفاق اقول هذا الذي انشده صدر بيت عجزه تاتيك
من قبل الريان احيانا النفحات جمع نفحة يقال نفخ الطيب ينفخ اذا فاح وله نفحة طيبة ويمانية صفة لمحذوف اي من جهات يمانية
وهو بتخفيف الياء والاصل فيه يمنية بتشديد الياء نسبة الى اليمن فحذف احدى ياءي النسبة تخفيفا وعوض عنها الالف والريان
اسم جبل ببلاد بني عامر وقد يجاب عن رده المذكور بجواز ان يكون صاحب هذا القول اطلق عطف البيان على البدل كما اعتذر
به المصنف عن الزمخشري في بعض المواضع ويحتمل لا يضر المخالف ما يتعرض له التنكير قال واذا قيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو
مبتدا وزيد خبر او بالعكس عند من يجيز في قولك زيد القاضل وجهين اقول القول بان حبذا اسم للمحبوب قول المبرد وابن
السراج ومن وافقهما ادعوا ان التركيب ازال الفعلية عن حب وصار المجموع من حيث هو اسما بمعنى المحبوب فاذا قلت حبذا زيد فالمعنى
لمعنى المحبوب زيد وباقي الوجهان اللذان ذكرهما المص على راي من قلت تعريف حبذا من اي وجه هو قلت قال ابن مالك جاء
التعريف من جهة انه في تاويل ذي الاداة فالمعرف اذ من ضرب ان صرح بعد التعريف ومؤولة حين يجد هكذا كهذا قال اذا قيل
بان حبذا كله فعل فزيد فاعل اقول هذا قول جماعة منهم الاخفش وخطاب قال ابن مالك وهذا قول في غاية الضعف
لانه مبني على دعوى مجردة عن الدليل معارضة بمن يقلب اضعف الجزئين ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك
قال وهذا الضعف ما قيل بجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا لولا الحياء وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب
الفاعل لا يحذف اقول يعني الا حبذا حبيب لا اسمية فالمخصوص هو هذا اللفظ ونحوه وانما قلنا بذلك لان الكلام دل على
ان مراده ابهام المحبوب من جهة قوله لولا الحياء اي لولا الحياء لسميته وهذا دليل على ان غرضه تعلق بعدم التسمية قال
مسئلة يجوز في نحو ضرب جميل ابتدائية كل منهما وخبرية الاخر اقول لم يذكر في العبارة معاد ضمير الاثنين فيمكن ان
يقال لا اشكال انه يذكر في قوله ضرب جميل غير احد ركني الاسناد والركن الاخر محذوف والضمير من قوله منهما عائد الى

المذكور والمحذوف ولا يخفى ان المذكور يمكن ان يجعل مبتدا والمحذوف خبرا وان يجعل خبرا والمحذوف مبتدا فقد جاز في كل من
المذكور والمحذوف الابتدائية والخبرية باب كان وما جرى مجريها قال يجوز في كان ونحوها في ذلك الذكرى
لمن كان له قلب ونحو نبيكان له مال نقصانكان وتمامها وزيادتها وهو اضعفها اقول هذا اعتراف بان التمام والنقصان
ضعيفان وليس كذلك للاحتجاج الى جعل افعل مستعملا الغير التفضيل ثم كيف يسوغ له تخريج التنزيل على اضعف الوجوه عنده
ثم كيف يذكر هذا الوجه في هذه الجهة وهي موضوعة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ولو ترك هذا الوجه لم يكن
عليه شئ كما ضبر له توجيه ضعيف غير ظاهر على اني اقول كيف ذكر الم هذه الجهة بما اشتملت عليه جهات هذا الباب وهو
مقصود لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها فذكر بعض الاوجه الظاهرة وترك بعضها لا يناقض منه خلل في
الاعراب البتة اللهم الا ان يصرح المعرب بان ما ذكره متعين لا يمكن غيره او يكون في كلامه ما يقتضي التعيين من غير تصريح
فهذا خلل لا من جهة امر اخر احترز منه فتامله قال قال ابن عصفور باب نيادتها الشعر اقول ليس كذلك الا لزاع في جواز
زيادتها بعد ما التعجبية فانا ما كان احسن زيدا وثبت من قول امامته في بعض الاحاديث او نبي كان ادم صلوات الله عليه
وفي التسهيل مختصر كان بمرادهم بذلك كثير او بجواز زيادتها وسطا باتفاق واخرا على راي قال الا ان الناقصة لا يكون شانا
لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر اقول يعني ان خبر ضمير الشان لا بد ان يكون جملة خبرية متاخرة بجميع اجزائها عنه فكل من الاستفهام
وتقدم الخبر مناف لكونها شانية لتخلف الشرط المعتبر في ذلك قال فمعناه موحيا او موحى اقول اي ان كانت الاحوال
المقدرة في التفريغ من فاعل يكلمه وهو الله فمعناه موحيا وان كانت من مفعول يكلمه وهو الضمير المنصوب فمعناه موحى اليه
قال او من وراء حجاب متقدرا او موصولا ذلك من وراء حجاب اقول هذا انما يتم عند جعل الحال من الفاعل والا لو كانت
من المفعول لاحتيج الى تقدير ضمير يعود على صاحب الحال لاجل الربط فيقدر اليه وكان ينبغي للم ان يذكر هذا التقدير والا
فالاقتصار على ذلك الدون تقدير اصلا مع كونه جعل المعطوف عليه محتملا للحال من الفاعل او المفعول يؤدي الى تجويز عطف
حال الفاعل على حال المفعول وهو باطل وقد يقال لما كانت صورة موصلا بحسب الخط يحتمل الضبط بكسر الصاد فيكون اسم
فاعل وبفتحها ويكون اسم مفعول ترك الضبط ليصير الاحتمال فيه قائما فان جعلته حالا من الفاعل كسرت الصاد وان جعلته حالا
من المفعول فتحتها وهذا بخلاف المتقدم وهو قوله موحيا وموحى فانه صورتهما في الخط مختلفة فلم يكن بد من ذكرهما معا الا
ان الاتيان بلفظ ذلك مع موصلا الذي هو اسم مفعول فيه بعض نبوة قال وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف اقول والتقدير
تكليم وحي او تكليم ارسال واما على تقديره بان يكون من وراء حجاب فلا حاجة الى تقدير مضاف فينبغي ان يجعل الاشارة من
قوله وجعل ذلك راجعة الى ما عدا ما ذكر وفي كلامه وهو الا يجاء فيدخل الارسال بالطريق الاولى واما الايصال من وراء
حجاب فلا يكون كذلك لظهور انه تكليم من غير احتياج الى تقدير والمراد بالوحي قوله وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا الالهام
كما روي ان روح القدس نفث في روعي ان نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله واجملوا في الطلب والرؤيا في المنام

باب كان وما جرى مجريها

فقد

فقد ثبت في الصحيح ان رؤيا الانبياء وحي والمراد بالتكليم من وراء حجاب ان يسمعه الله كلاما منه كما سمع موسى من غير
ان يبصر السامع من يكلمه وليس المراد به حجاب الله تعالى لانه تعالى لا يجوز عليه ما يجوز على الاجسام من الحجاب لكن المراد به
ان السامع محجوب عن الرؤية في الدنيا والمراد بارسال الرسول ارسال الملك الى النبي صلى الله عليه وسلم فيوحي اليه قال صاحب الكشف
على الكشاف من وراء حجاب متعلق بمضمر والتقدير الا موحيا او مكلما من وراء حجاب فهو عطف على وحيا ووحيا مصدر
في موضع الحال ولا يتعلق من قوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده قال اليمني وقوله او يرسل رسولا
في تقدير او ان يرسل رسولا وهو عطف على وحيا ولا يكون عطفا على ان يكلمه الله لانه فاسد قال مكي لانه يلزم منه نفي
الرسل او نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير كان لاجل ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا قال وليشر على هذا تبيين اقول فيتعلق
بمحذوف والتقدير عند الم ارادتي ليشر وعند ابن عصفور اعني فان قلت قدره الم في حرف اللام بان اعني يتعلق بنفس
قلنا انما يتجه الرد لو كان ابن عصفور يقدره مقدما على الجار والمجرور ولا نقدره موخرا لا يمتنع من ادخال اللام على مفعوله
المقدم كما في قولك لزيد ضربت بل التحقيق هذا المقام ان يقدر موخرا الاهتمام بشان الظرف المذكور للتبيين وانهم الا ادا ان
الاختصاص فان كان كلام ابن عصفور يقتضي تقديره مقدما فالرد متجه والا حمل كلامه على تقديره موخرا او طاح الرد وكان
حق هذا الكلام ان يذكره هنا لكن لم يذكره الا الان فاتفق هذا المحل والله مقلب الامور قال مسئلة ان كان زيد
فاما يحتمل الاوجه الثلثة وعلى النقصان فالخبر اما قائما واما ظرف له ويجوز كونه ظرفا لكان ان قدرت تامة اقول اما على
التمام فزيد فاعل وقائما حال منه وان ظرف لغو متعلق بمحذوف وجوبا وقائما حال من الضمير المستكن فيه فكيف يتاتى
ان يكون ظرفا لكان هذا مما لا سبيل اليه قال مسئلة وما ربك بغافل يحتمل ما الحجازية والتميمية واوجب الفارسي
والزمخشري الحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضي نفيه لامتناع الباقي كان زيد قائما وجوازها
في لم اكن باعجلهم وفي ما ان زيد بقائم اقول الظاهر انهما اوجبا ذلك في القران الشريف بناء على انه لم يقع ما فيه الا
حجازية قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال تعالى ما هن امهاتهم فيحمل نحو وما ربك بغافل على الشايع وحكم الم انهما انما فعلا ذلك
لظنهما ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر مجرد سوء ظن بهما بغير تثبت نعم لو صرحا بان مقتضي الزيادة نصب الخبر اتجه الاعتراض
واما مع سكوتهما عن ذلك فحمل كلامهما على الصواب هو الوجه وقد صرح الم في الجهة السابعة بتخطئة القائلين في نحو
وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل ان المجرور في موضع نصب او رفع على الحجازية والتميمية قال والصواب الاول
لان الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب واشار بقوله لم اكن باعجلهم الى قول الشاعر وان مدت الايدي
الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل وقد تقدم انشاده في حرف الباء واعلم اني وقفت على الفصل بعد كتابة
هذا الفصل على ما نصه ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق
هذا كلامه وهو صريح فيما نسبه الم الى الزمخشري وح فالاعتراض الذي اوردناه عليه مندفع بالنسبة اليه وينبغي النظر

في كلام الفارسي قال ويجوز فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ان يفتح الثلثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه اقول
لانه يرى ان لا المركبة مع الاسم لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع
كما في قولك زيد وعمرو وبكر في الدار وكذا في الاية التقدير كائنة في الحج وفتح جميع هذه الاسماء هو قراءة من عدا ابا عمرو وابن كثير
قال وان رفعت الاولين فان قدرت لا عاملة بمعنى ليس ... عند الجميع اضمار خبر ... ان قدرت لا الثانية كالاولى اقول رفع
الاولين وفتح الثالث هو قراءة ابي عمرو وابن كثير ووجه التقدير قد ذكره في المتن قال وخبر او اخبار ان قدرتها موكدة لها
وقدرت الرفع بالعطف اقول خبر امنصوب بفعل محذوف اي واضمرت او قدرت خبر او اخبار او قد يقال اذ قدرت لا الثانية
موكدة للاولى والرفع بالعطف على ما صرح به كانت لا زائدة لتاكيد النفي فلا ابتنا في تفريعه على كون لا معهما جميعا حجازية ويحتمل
ان يكون قوله واضمرت خبر المعطوفا على قوله فان قدرت لا معهما حجازية فيكون قسيما له ولا يكون من التفريع في شيء قال وان
قدرت الرفع في الابتداء فيهما على انهما مهملتان قدرت عند سيبويه خبر او احدا للاولين او للثالث كما تقدر في زيد وعمرو قائم
خبرا للاول او الثاني ولم يحتج الى ذلك عند سيبويه اقول اما وجه التقدير عند سيبويه فلا يصح جعل الظرف خبرا عن الجميع لان
الثالث مركب مع لا وهي عاملة في خبرها فلو قدر الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا لعاملين مختلفين الابتداء ولا لانها بعد لا
المهملة مبتدا والعامل فيه وفي خبره الابتداء عنده ولا عاملة عنده ايضا في خبرها فلزم اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل فلا جرم احتيج الى التقدير فرارا من ذلك واما سيبويه فلا يرى للا المذكورة عملا في الخبر كما مر فلا مانع عنده من جعل الظرف
خبرا عن الجميع ما يحتمل المصدرية والمفعولية قال واما لا تضربه شيا مصدر او لاستيفاء مفعول له اقول يحتمل ان يكون الضمير
المنصوب من قوله ولا تضربه عائدا الى المصدر المفهوم من الفعل وشيا مفعولا به اي ولا تضرب الضرب شيا من الاشياء وتفسير
المصنف غير مناسب لان المذكور في الاية مضارع لا ماض ما يحتمل المصدرية والحالية قال جاء زيد ركضا اي يركض ركضا
او عاملا جاء على حد قعدت جلوسا اقول يشير بذلك الى الخلاف فيما اذا كان المصدر بغير ملاق للفعل المذكور في الاشتقاق
كما سيل به ومذهب سيبويه انه منصوب بفعل مقدر اي تجلس جلوسا وكذا مذهبه ايضا فيما اذا كان المصدر ملاقيا للفعل
المذكور في الاشتقاق نحو وتبتل اليه تبتيلا ونحو والله انبتكم من الارض نباتا فيقدر فعل يقدر فيتبتل تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم
نباتا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة
ملجية اليه واستدل ابو علي لسيبويه بقول الشاعر لقد عجبت وما بالدهر من عجب اني قتلت وانت الصادم البطل التارك
الثغرة البقطان سالكها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل فقوله مشى منصوب بيمشي مقدرا لا بالسالك لانه موصوف بالبقطان
ولا يوصف الموصول قبل تمامه فلا يقال مررت بالضارب الظريف زيدا بل يقال بالضارب زيدا الظريف قلت لا يلزم من التقدير
لقيام المانع ارتكابه حيث لا مانع فلا دليل في البيت والثغرة بالضم الناحية من الارض والطريقة السهلة كذا في القاموس
وفي الصحاح الثغرة الثلمة وكالبها حافظها وهو حال من ضمير البقطان والهلوك المراة الكثيرة التثني والخيعل قميص لا كم له والفضل

بدني

قميص تلبسه المراة في بيتها قال او التقدير جاء راكضا وهو قول سيبويه وعيد قوله تعالى ايتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين
فجاز في الحال في موضع المصدر السابق ذكره اقول ويترجح بان الساكن يكون طوعا او كرها منصوبا على الحال بمعنى طائعين او مكرهين
قال الزمخشري فان قلت هلا قال طائعين على اللفظ او طائعات على المعنى لانها سموات وارضون قلت لما جعلهن مخاطبات
ومجيبات ووصفهن بالطوع والكره قيل طائعين في موضع طائعات نحو قوله ساجدين انتهى اي فعوملت معاملة من يعقل و
اتى بها في تذكيرها وهي مؤنثة لانه لما اريد وصفها بصفات العقلاء ولا يليق جمع المؤنث ما يختص العقلاء عدل الى جمع المذكر الدال على
العقلاء ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله قال فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعل الفعل والمصدر المعلل وهو اختيار
ابن خروف فواضح اقول وهو لازم على الفارسي في التذكرة ان قال في توجيه القراءة الشاذة في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا فاجاز عدم الاتحاد في الفاعل وعدم اتحاد في الزمان وقد سبق في اضمار
العطف ان الرضي قال والذي يقوى في نفسي انه لا يشترط اتحاد الفاعلين واستدل عليه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة
استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية واستدل ايضا بقول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهور
الهبور ووجه الدليل ان الهول معطوف على المفعول له المتقدم فيكون مفعولا له ايضا ومعنى الهول الافزاع لا الفزع فهو
غير فاعل الركوب اذ هو فزع لا مفزع وعليه منع ظ اذ يحتمل ان يكون بمعنى الفزع كما سنعرف ويكون معطوفا على المفعول و
يحتمل ان يكون معطوفا على المفعول به وهو كل عاقر فلا يكون من المفعول لاجله في شيء والعاقر الرملة التي لا تنبت والجمهور
العظيمة المرتفعة والزعل النشاط والمحبور المسرور والهول الخوف والتهور مصدر تهور قوله اي تخوفه والهبور جمع هبر
وهو المطمئن من الارض والمعنى انه يركب هذه الرمال ويعلوها لانه كان يخاف حين افلت من ان يكون في الاماكن المنخفضة من
يتعرض له فلخوفه ولنشاطه للنجاة الذي هو كنشاط المسرور يركب هذه الرمال العالية الخالية من النبات قال وان قيل بانه
توجيه ان يريكم بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الرؤية لا الاراءة والاصل اخافة واطماعا وحذفت الزوائد اقول لم يتعرض
المص الى تبيين الوجه في احتمال الاية للحالية وقد تعرض له الزمخشري وزاد في توجيه المفعول لاجله وجها اخر لم يذكر في المتن و
اسقط الاول قال في الكشاف خوفا وطمعا لا يصح ان يكون مفعولا لهما لانهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل الا على تقدير حذف المضاف
اي اراده خوف وطمع او على معنى اخافة واطماعا ويجوز ان يكونا منتصبين على الحال من البرق كانه في نفسه خوف وطمع او على ذا
خوف وذا طمع او من المخاطبين اي خائفين وطامعين ومعنى الخوف والطمع اي وقوع الصواعق يخاف عند لمع البرق ويطمع
في الغيث قال ابو الطيب فتى كالسحاب الجون يخشى ويرتجى يرجى الحيا منها ويخشى الصواعق وقيل يخاف المطر من له فيه ضرر كالمسافر ومن في جرينه التمر والزبيب ومن له بيت يكف ومن البلاد ما لا ينتفع اهله بالمطر كاهل مصر ويطمع فيه من له نفع
يجي به الى هنا كلامه والجون بفتح الجيم على ما رواه ابن جني وهو جمع الجون بالفتح والمراد به هنا الاسود ومعنى البيت انه مرجو
يرجى نفعه ويخاف ضرره كالسحاب يرجى مطره ويخشى صواعقه ورعده وبرقه قال وقال المتنبي ابلى الهوى اسفا يوم النوى

ما يحتمل المصدرية بمعنى الحالية

ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله

بدنى اقول هذا صدر بيت عجزه وفرق الهجر بين الجفن والوسن وتعبد هذا البيت كفى بجسمى نحولا اننى رجل لولا مخاطبتى اياك
لم ترنى ابلى بدنى وجعله باليا اى اسقمه واذهب قواه وصيره نحيفا ضعيفا والاسف اشد الحزن والوسن بفتحتين النعاس
كذا فى الصحاح وفى القاموس فيه خلافه فان الوسن محركة وبهاء والسنة ثقل النوم او اوله او النعاس والنحول الهزال قال والنيلك
اسف اسفا ثم اعترض بانه يلتبس الفاعل والمفعول به او ابلاه اسف او لاجل الاسف اقول الزجاج معقوده لما يحتمل الثلثة
الحالية والمصدرية والمفعول لاجله وليس فيما ذكره تقديم الحالية وكانه ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجها اخر اسهل من
كله وهو ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل اى ابلى اسف الهوى اى الاسف الباعث عليه الهوى واضيف اليه لكان هذا
معنا تقدير احذف منه ولا احتياج الى التاويل الذى يرتكب عند جعله مفعولا لاجله ما يحتمل المفعول به والمفعول معه
قال وقد اجيز فى حسبك وزيدا درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب اقول الاول ذهب اليه الزجاج
وابن عطية والزمخشرى قائلين بان حسبك اسم فعل بمعنى يكفى فالضمير نائبه والكاف مفعول به ودرهم فاعل وزيدا مفعول معه و
ذهب غيرهم الى ان حسبك بمعنى كاف فى لضمة اعرابية وهو مبتدا والكاف فى محل جر به مضافا اليها ودرهم خبر المبتدا وزيدا
مفعول به بتقدير بفعل هو يحسب بمعنى يكفى والواو لعطف جملة على جملة وفاعل يحسب مضمر عائد الى درهم لتقدمه رتبة قال
وهو الصحيح لانه لا يعمل فى المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به اقول هذا هو الذى اختاره ابن مالك وعلله
فى التسهيل ووجهه بانه لا يعمل فى المفعول معه الا الفعل وما جرى مجراه وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل فذهب سيبويه انه
منصوب بفعل منوى وليس مفعولا معه بل هو مفعول به هذا كلامه والمراد منه اخذ المص التعليل الذى ذكره ولكن عبارة
ابن مالك سالمة من الايهام الذى قد يسبق الى بعض الاذهان من عبارة المص فانها توهم ان الفعل اللازم لا يعمل فى المفعول معه
اذ ليس هو من جنس ما يعمل فى المفعول به فلا يشكل بنحو سرت والنيل وجاء البرد والطيالسة واستوى الماء والخشبة
وهذا ليس مراد المص وانما مراده بجنس ما يعمل فى المفعول به وما يجرى مجراه قلت ولاصحاب القول الاول ان يقولوا حكم اسم
الفعل فى التعدى واللزوم حكم الفعل الموافق معنى وحسب اسم فعل بمعنى يحسب اى يكفى وذا استعمل يكون اسم الفعل بمعنا
كذلك فاذن عمل فى المفعول به على انى اقول يلزم على ما صححه المص العطف على الجملة قبل ان تكمل اجزاؤها والقول الاول سالم
عن ذلك فيترجح قال ويجوز جره قبيلا بالعطف وقيل باضمار حسب اخرى وهو الصواب اقول القول الاول هو مقتضى قول
يونس والاخفش والكوفيين فانهم يجوزون العطف على ضمير الخفض من غير اعادة الخافض وهو اختيار ابن مالك والمسئلة
مشهورة والقول الثانى الذى استصوبه المص هو مقتضى قول اكثر البصريين القائلين بالمنع فى الصورة المذكورة فيجعلون
الخفض عندهم لا بالعطف كما قالوا بالتقدير فى قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد فى الليل نارا اى وكل نار فكذا
يكون فى المثال اى حسبك وحسب زيد درهم قال ورووا بالاوجه الثلثة قوله اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا
فحسبك والضحاك سيف مهند اقول فالنصب فى الضحاك على وجهين ان يكون مفعولا معه وان يكون مفعولا به وجره على وجهين

العطف

العطف على الضمير المخفوض وتقدير مضاف ويقدر بالعطف على الاسم المرفوع بتقدير مضاف اى وحسب الضحاك والهيجاء
الحرب بمد كما فى البيت وتقصر وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة والسيف المهند المطبوع من حديد
الهند باب الاستثناء قال ويجوز فى نحو ما ضربت احدا الا زيدا الا كون زيد بدلا من المستثنى منه وهو ارجحها وكونه منصوبا
على الاستثناء وكون الا وما بعدها نعتا وهو اضعفها اقول فيه من التدافع مثل ما مر قريبا وتقريره ان يقال قوله ارجحها يقتضى
رجحان الجميع وارجحيه البدل وقوله وهو اضعفها يقتضى ضعف الجميع واضعفية النعت فيخرج من ذلك ان البدل ارجح ضعيف
وان النعت اضعف راجح ونحن نافيه ذا ويندفع بما تقدم من حمل الفعل على مجرد افادة الوصف دون التفضيل ولا يخفى ان الا
ارجح لان الكلام غير موجب وقد توفرت فيه شرايط اختيار البدل والنصب على الاستثناء جايز لكنه غير مختار على ان لقائل
ان يمنع رجحان البدل ههنا وذلك انه انما يرجح فى نحو ما قام القوم الا زيد لحصول المشاكلة وهى فى نحو ما ضربت احدا الا زيدا حاصله
على كلا التقديرين البدلية والنصب على الاستثناء فاستويا ولا ارجحيه وسياتى تتمة الكلام على قولنا لا اله الا الله فى الثانى
كلام فى ذلك واما كون الا وما بعدها نعتا فادعى المص رجوحيته بالنسبة الى كل من القولين المتقدمين فان كان السبب فى ذلك
ان الاستثناء صالح هنا فقد شرط حمل الا على غير فى الوصفية وهو تعذر الاستثناء فهذا الخبار منه لمذهب ابن الحاجب و
قد عرفت فيما تقدم ان ابن مالك وجماعة ذهبوا الى ان الا لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندى درهم الا دانق
بالرفع على الصفة لانه يجوز الا دانقا على الاستثناء ويمتنع الا جيدا على الوصف لانه يمتنع الا جيدا على الاستثناء وقد مضى
ذلك فى محله قال مسئلة يجوز فى نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره اقول
من شروط اختيار الابدال فى المستثنى ان يكون بعد الا فى المتصل موخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نفى او نهى
فقيد الاشتمال المذكور ودخل الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتدا او لاحد نواسخه
تقول كهذا المثال وهو ما احد يقول ذلك الا زيد فان الضمير فى يقول راجع الى اسم صالح لان يبدل منه وهو احد المرفوع بالابتداء
وانما جاز الابدال من هذا الضمير لان النفى قد اشتمل عليه من حيث المعنى اذ المعنى ما يقول ذلك احد الا زيد لاجل ذلك كان
الابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل كونه فى غير الموجب والثانى كما يجئ قريبا قال فان قلت
ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد فبالعكس اقول يعنى ان انتصاب زيد فيه من وجهين الاستثناء والبدلية ورفعه من
وجه واحد وهو الابدال من ضمير يقول وهذا هو المثال الموعود بمجيئه وراى فيه علمية فهى من نواسخ الابتداء ولو كانت بصرية
لم يكن البدل قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه من نواسخ
الابتداء قال الرضى وانا لا ادرى باسامع غير نواسخ الابتداء ايضا لان الابدال الى ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا
اشتمل النفى على عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا يصدقنى الا زيد لان المعنى ما صدقنى احد كلمته الا زيد قال ومن مجيئه فى
قوله فى ليلة لا نرى بها احدا يحكى علينا الا كواكبها اقول البيت لعدى بن زيد وقد تقدم انشاده فى حرف العين المهملة فى

الكلام على على قال الرضى وترى من رؤية العين وفى جعل من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى
البيت فان الابصار والحكاية منقبان يعنى فمن ثم جاز الا يد الا من ضمير يحكى ولو قلت لا اوذى احدا يوحد الله الا زيد لم يجز الا
من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط ما يحتمل الحالية والتمييز قال وان قلد نفسه احتمل الحال والتمييز اقول
يعنى وان قلد زيد فى نحو لله كرم زيد ضيفا نفس الضيف احتمل ان يكون حالا وهو ظ وان يكون تمييزا وهو من النوع القليل
فى مميز الجملة وهو الذى لا يقصد الاسناد اليه والتزام بعضهم فى كل مميز وقع عن النسبة فى الجملة ان يكون فى الاصل مسندا
اليه تكلف اذ هو غير متأت فى نحو قولهم امتلأ الاناء ماء ونحو طاب زيد ابا حيث يراد ان زيدا نفس الاب كما فى مسئلتنا
فمن ثم ذهب ابن مالك الى انه لا يلزم من مميز الجملة تقدير الاسناد اليه فى الاصل بل هو على قسمين غالب وهو ان يكون صح
اسناد الفعل اليه مضافا الى الاول كما فى طاب زيد علما اذ التقدير طاب علم زيد وغير غالب وهو ان لا يكون كذلك نحو امتلا
الكوز ماء قال وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من اقول لما فى ادخالها من بيان المعنى المقصود بالتنصيص عليه قال
وجرهما المخفض بالاضافة اقول يعنى من النصب والجر بمن وعطف كونه خيرا منهما لسلامته عن الامر المكروه وحصول التخفيف
الناشى عن الاضافة من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل او المفعول قال نحو ضربت زيدا ضاحكا اقول ضوابط ان
الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها لا تجعل الاولى لغير الاقرب لما لا دليل تقليلا للفصل فينبغى ان يكون هنا كذلك لان كونها لا
سالم عن الفصل وكونها للابعد مستلزم للفصل وقد يفرق بان الفصل هنا يسير فاغتفر وفيه نظر قال ويجوز الزمخشرى
فى ادخلوا فى السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهمه فى قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر
محذوف اى ارسالة كافة اشد الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهمه فى خطبة المفصل اذ قال محيط
بكافة الابواب اشد واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة اقول يعنى اشد من الاولى واشد من الثانى ولقد استطال المص
منقلا فى جدوحان التشنيع وقد وقع فى الكتاب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا وقاطبة وكافة او استعجن انما فيها
قال شارحه السيد عبد الله ما نصه قد وقع كافة مضافا فى كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة بيت
المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهبا ابريزا كتبه ابن الخطاب كتبه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود فى آل بنى كاكلة الى الآن
فلا وجه لتخطئة والاستهجان انتهى قلنا ان صح هذا سقطت الاوجه الثلثة باسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه
على الحال واخراجه عن البتة والله اعلم بالصواب من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين قال نحو هذا بعلى شيخا يحتمل ان
عامله معنى التنبيه او معنى الاشارة اقول رايت فى بعض حواشى المفصل وعن المص يعنى الزمخشرى سئلت بمكة عن نصب
الحال فى قوله تعالى وهذا بعلى شيخا قلت بما فى حرف التنبيه او بما فى اسم الاشارة من معنى الفعل فقيل لى العامل فى الحال و
ذيها يجب ان يكون واحدا وهنا قد اختلف العامل حيث جعلت عاملها المعنوى الذى ذكرته والعامل فى خبرها معنى الابتداء
فقلت تقديره هذا بعلى انبه عليه شيخا او اشير اليه شيخا فالضمير هو ذو الحال والعامل فيه وفى الحال واحد كانه وقع التحسين

ما يحتمل الحالية والتمييز

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل او المفعول

بيت

من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين

الجواب

الجواب من كان تحضر ولما اجتمع هنا عاملان معنى التنبيه ومعنى الاشارة فالاولى بالعمل عند الكوفيين ما فى هاء التنبيه وهو اينه
لسبقه وعند البصريين اسم الاشارة لقربه قال وعلى الاول يجوز ها قائما ذا زيد فالعاصر ذا اصريح النصح فاضع له واطع فطاعه
مهد نصحه رشد اقول صريح النصح خالصه وكل خالص صريح واضع امر من صغى يصغى بمعنى مال الغينه مفتوحه او من صغى يصغو
بالمعنى المذكور بعينه مضمومه واطع معناه انقد من طاع يطوع اذا انقاد والمهد عطى الهداية والرشد بفتحتين خلاف الغى من الحال
ما يحتمل التعدد والتداخل قال وذلك واجب عند منع تعدد الحال اقول شبهة المانعين القياس على الزمان والمكان فان الحال
فى المعنى ظرف اذ معنى جاء زيد راكبا جاء وقت حالة الركوب فكما لا يتعدد الظرف الزمانى او المكانى والمظروف واحد لا يتعدد
الحال وصاحبها واحد قال الرضى ولا وجه للقياس وقد يتعدد مطلقا لان وقوع فعل واحد فى زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست
خلفك امامك وضربت اليوم امس بل لو جئت بالولو لجاز لكان لانه على تكرار الفعل واما تقييد الفعل بقيدين مختلفين كما فى قوله
ثم اخرج منها مذؤما مدحورا فلا باس به قال واما الغيته مصعدا منحدرا فمن التعدد لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل التداخل
اقول التداخل ان تكون الحال الثانية حالا من ضمير فى الحال الاولى والترادف ان يكون الحالان لشئ واحد وهو الذى يطلق
عليه المص التعدد فى بعض الامثلة وانما استحال التداخل فى المثال المذكور لتنافى الحالين ولا يمكن كون الثانية مقيدة للاولى
لاستحالة الجمع بينهما قال ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل اقول بيان ذلك انك لو جعلت
الحال الاولى من لقيته مصعدا منحدرا حالا من الفاعل والثانية من المفعول لزم الفصل من كل من الحالين وصاحبها فيهما فصلا وان
واذا جعل الاولى حالا من المفعول والثانية من الفاعل لم يقع الفصل الا بين الثانية وصاحبها واما الاولى وصاحبها فتجاورا
فلبس هنا الا فصل واحد وهو اقل من فصلين فلا للبس اوثر تقليلا للفصل كما قال فان قلت فما بال علماء البيان يجوزون فى اللف والنشر
جعل الاول من اوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثانى للثانى وهكذا بل هو احسن عندهم من جعلها غير
مرتبة قلت اجاب عنه المص فى حواشيه على التسهيل بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد ما لكل واحد من
الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطا فى تعدد الحال مع تعدد صاحبها فكان الحمل على الاقرب هو المتعين الا عند قيام قرينة خير
وفى شرح الكافية للرضى واما الحالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين
ولا منع من التفريق نحو لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما
كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى ان يجعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا او يجوز على ضعف
ان يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كان رتبة المفعول اقدم
من رتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول واخرت حال الفاعل اذ لا اقل من ان يكون احد الحالين بجنب صاحبه الى هنا
كلامه فانظر كيف حكم على ما جعله المص واجبا بانه جائز على ضعف وعينها ما يوثق بعيد قال ولا تحمل على العكس الا بدليل كقوله
خرجت بها امشى تجر وراءنا على اثرينا ذيل مرط مرحل اقول البيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة ويروى على اثرنا

من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل

معنى التداخل والترادف

اذيال مرطها لاثر والاثر واحد الذيل طرف الثوب والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل المنقش بنقوش
تشبه رحال الابل يقول اخرجتها من خدرها في حالة كوني ماشيا وكونها تجر على اثارنا اذا مشينا ذيل مرطها لتعفي الاثر على القافة هذا
للستر قال ومن الاول قوله عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها اقول ذات هوى حال من المفعول
وهو سعاد ومعنى حال من الفاعل وهو تاء عهدت والمعنى المتعب تقول عنى بالكسر يعني تعب وعنيته تعنية اى اتعبته و
عاد من اخوات كان الناقصة والسلوان نسوان الشيء وذكر في القاموس سلاه وعنه كدعاه ورضيه سلوا وسلوانا نسيه وفي
الصحاح والسلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا قال شربت على سلوانه ماء مزنة فلا
وجديد العيش يا مي ما اسلو واسم ذلك الماء السلوان يقول كنت انا وسعاد متحابين فاما انا فصرت الى ازدياد المحبة واما
هي فصارت الى السلو ونسيان المودة

باب اعراب الفعل

قال وهل زيد اخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على
الاستيناف اقول لا يظهر ان هذا ما انما عبر بمخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بمانع على الصحيح واما من جهة المعنى فالمنع اذ
يمكن الاستفهام عن اخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة قال وهل الا التفات اليه فتكرمه الرفع على الاستيناف
والنصب اما على الجواب او على العطف على التفات واضمار ان واجب على الاول وجائز على الثاني اقول يوجه على ما تقدم من امتناع الرفع
على العطف مع الاسمية وفيه ما مر ووجوب اضمار ان على الوجه الاول وهو كون النصب على الجواب ان الحرف في هذا الموضع وكذا اكثر
من المواضع التي التزم فيها حذف ان انما هو لاجل ان الحرف الذي وليته اللفظ الفعل المنصوب هو للعطف في الاصل فلو اظهرت ان
بعده لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن كذا قيل وقال ابن الحاجب انما التزم الحذف في هذه المواضع لقيام القرينة الدالة
على المحذوف مع كون الحذف اخصر وفي كل من القولين نظر ووجه جواز اضمار ان على الوجه الثاني وهو كون النصب على العطف على التفات
ان الفاء دخل على الاسم الصريح نحو اعجبني ضرب زيد فتضربه فجاز ان يكون يظهر معها ما ينقلب الفعل الى اسم صريح قال مسئلة لم
تبد فتكرمه الرفع على القطع والجزم على العطف والنصب على الاضمار اقول الظ ضبط تكرمه بالنون للمتكلم جمعا او مشاركا ليكون
الجزم فيا سانحو ولتحل خطابكم وضبطه بتاء الخطاب فيه جزم مضارع الخطاب باللام وهو غير مقيس عند البصريين اللهم الا ان
يعتذر بان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل قال ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم يحتمل تنفقوا الجزم بالعطف وهو
الراجح والنصب باضمار ان على حد قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه اقول ظ ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد الشرط
وقبل الجزاء نحو ان تاتني وتكرمني آتك ونحو الاية التي تلاها على وجه والمصراع الذي انشده والثعلبي ان يكن مثلا انبا نقا كلم
الله وان تكن منكم ايمان وتقوى يؤتكم اجوركم ومن يكن منه اقتراب منا وخضوع لنا نؤوه واما بعد الشرط والجزاء نحو وان تبدوا ما
في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء على قراءة النصب ونحو قول الشاعر ومن يغترب عن قومه لا يزل يرى مصارع
مظلوم مجرا ومسحبا وتدفن منه الصالحات وان يسئ يكن ما اساء النار في راس كبكبا كبكب اسم جبل بعينه وانما جاز النصب في
هذه الصورة لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض

فكلاهما

فكلاهما غير موصوف بالوجود حقيقة فحمل نصب المضارع واقعا بعد ذلك على نصبه واقعا في جواب الشرط

باب الموصول

قال واما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية اى ذلك تبشير الله عباده وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار
توسعا وانتصب الضمير ثم حذف اقول كون الذي حرفا مصدريا امر لم يقم عليه ثبت واستدلاله لم يقوله دليل وحضتم كالذي خاضوا
محتمل لحذف الموصوف لقيام الدليل عليه وصح العائد المنصوب على القياس وكذا في الاية المذكورة في المتن يجوز ان يكون التقدير ذلك
التبشير الذي يبشر الله عباده فيصل به ما تقدم وهذا اولى من القول الثاني ايضا اذ لو فتح باب حذف العائد المجرور بالطريق
لوجد السبيل الى حذف كل عائد مجرور بحرف وبطلانه معلوم قال وقال ابو حيان لم يثبت مجيء ما نكرة موصوفة ولا دليل في مررت
بما معجب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت خ لا انتهى ولا اعلم زائدة لما بعد اليا الا ومعناها السببية
نحو فبما نقضهم ميثاقهم فبما رحمة من الله لنت لهم اقول يشير بذلك الى القدح في دعوى ابي حيان احتمال الزيادة في نحو مررت بما معجب
لك من حيث ان اليا فيه للالصاق لا للسببية وما لا تزاد بعد اليا الا اذا كانت للسببية فيما علمه وفي كلامه اشعار بموافقة
ابي حيان على انه لو سمع سرني ما معجب لثبت كون ما موصوفة والظ انه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال ان تكون موصولة حذف
صدر صلتها قال وقد جوز قوم في من الناس من يقول وضعف ابو البقاء الموصولة لا تفائنا ولهم اذا صاحبتهم والمعنى على الاول
ولجيب بانها نزلت في عبد الله ابن ابي واصحابه اقول تقدم الكلام على ذلك فح فالمبتدأ عند التعرض الى اصحاب من وهنا شيء
معروف لم يتقدم هنا وهو انه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فائدة قال التفتازاني والجواب بانها للاخبار بالتعجب او التعجب و
استعظام ان يختص بعض من الناس بمثل تلك الصفات فانا في الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا يحمل المتصف بها من جنس الناس
ضعيف في نحو مثل هذا التركيب شائع ذائع في مواضع لا يتاتى فيها مثل هذه الاعتبارات ولا يقصد فيها الا الاخبار بان من هذا
الجنس طائفة تتصف بكذا فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ بمعنى وبعض الناس من هو كذا وكذا فيكون مناط القائدة تلك
الاوصاف وفي قول الحماسي فمنهم ليوث لا ترام وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب ثاني بما ذكرنا حيث وقع منهم منهم وهو
بعضهم مبتدأ لا خبرا ووقع الظرف موقع المبتدأ ليس يستبعد كقوله تعالى ومنا دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم
يعتبرون الموصوف في الظرف الثاني ويجعلونه مبتدأ والظرف المتقدم خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعا في جميع المواد
اى جمع منا دون ذلك وما احد منا الا له مقام معلوم لكن وضوح الاستعمال على ان من الناس جملة كذا او كذا شاهدا لم وفي
في تفسير قوله تم ومن ذريتنا امة واحدة مسلمة للعاصفة واجعل من ذريتنا امة مسلمة للتبعيض قال التفتازاني
ايضا اى واجعل بعض ذريتنا امة مسلمة وهذا ربما يرشد الى ان من ذريتنا في موضع المفعول الاول وانه هو المبتدأ في الاصل
لكن مجيء مثل ان من ذريتنا امة بالنصب يدفع ذلك هذا كلامه قلت فان الوجه الذي ابداه مندفع حسبما اقربه والله اعلم

باب التوابع

قال نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز كون الاعلى صفة للاسم او صفة للرب اقول هنا سؤال مشهور وهو
ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم والجواب بانه صفة مرحومة لا انه زائد

الاسماء لم تثبت وايضا فلا ينافي على راي المص واجاب امام الغزالي بانه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان المعظم
اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تم عن النقايص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها
من الرفث وسوء الادب واعترضه السهيلي من وجهين احدهما انه لم يرد عنه عم انه قال في تسبيحه سبحان اسم ربي الاعلى مع
كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم مذكور لحكمة اخرى والثاني انه يلزم ان يطلق على الاسم التكبير والتحميد
والتنزيه وغيره من المعاني المقصود بها الله فيقول كبرت اسم ربي وذلك مما اجمع المسلمون على تركه قال السهيلي والجواب السديد
ان الذكر على الحقيقة محله القلب لانه ضد النسيان والتسبيح نوع من الذكر فلو اطلق الذكر والتسبيح لما فهم منهما الا ذلك دون اللفظ
باللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يقبل من الايمان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار معنى الاية
سبح ربك بقلبك واذكر اسم ربك بلسانك ولذلك قال سبح اسم ربك الاعلى اذ كر ربك وسبح ربك بقلبك وبلسانك فاقحم الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى
لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر باللسان متعلقه
اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم احد ان اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى هذا وصحف الحكم التي من
اجلها اقحم ذكر الاسم ربه كملت الفائدة الى هنا كلامه وفيه بحث واذا تاملت ما تقدم لاح لك وجه التفرقة بين اجازة المص في الا
ان يكون صفة للاسم او صفة للرب ويجعلهم الصفة في نحو جاءني غلام زيد الظريف صفة للمضاف لا بدلا قال او يتعذر احدهما اقول
قال ابن مالك في شرح العمدة اذا كان المنعوت منعيا او ظلمت الى التفصيل فذا اعني بل اذكره وهو حسن قال وعلى التبعية فهو
نعت لا بدل اقول ينبغي ان يذكر في وجه تعيين النعت وامتناع البدل في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب والمثال
وهو مررت بالرجل الذي فعل وقد استدل ابن كيسان على ان ذا الاداة من الموصول بقوله تعالى قل من انزل الكتاب الذي جاء به
موسى وعورض الدليل بان المنعوت اخص من نعته او مساو له ولا قائل بالمساواة فثبت كون الذي اقل تعريفا من الكتاب واجاب ابن
مالك في شرح التسهيل بان قال لا نم كون الذي في الاية صفة بل هو بدل او مقطوع على اضمار ناصب او مبتدا وهذا اضعف وظاهر
ما ذكره المص وقد اشتمل كلام ابن مالك على تسليم انه لا قائل بالمساواة بين الموصول وذي الاداة مع انه صرح في اكثر نسخ التسهيل
بما يقتضي استواءهما بالرتبة باب حروف الجر قال ... قبلها نحو والضحى والليل ان الواو الثانية تحتمل العاطفة
والقسمية والصواب الاول والا لاحتاج كل الى جواب اقول قد مر الكلام على ذلك في اقسام العطف مستوفى وفي كل المراد اخا
اللام على جوابات الشرطية وقد مر مشلة مرات باب في مسائل متفرقة قال مسئلة نحو سبح لله فيها بالغدو فيمن فتح البا
يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى او الثاني او الثالث اقول يحتمل ان يقال انما كان الاول اولى بالنيابة
لا اذا جعل النائب غالفصل البتة وعليه ينبغي ان يكون الثاني اولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل ان يقال الوجه في كون الاول
اولى بالنيابة انه اقرب الى المفعول به من الطرفين واما هما فلا اولوية بينهما وهذا الشبه بمراد المص ولذلك جعل اقحمه التاني
والثالث من غير ترجيح قال وبما ذكرنا من الوجهين يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله تمنى ابنتاي

ان يعيش ابوهما لجواز ان يكون اصله تتمنى اقول انما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا محذوفا احدى
التاءين لا باحتمال الوجه الاول وهو كونه ماضيا اذ لا مدخل لهذا الوجه في تبيين الفساد اصلا النوع الاول من الجملة
الثانية قال ومن الحاقي الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتاخرين
يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك اقول لا نسلم ان
هذا هو الحامل لهم بل الباعث لهم على ذلك ما راوه من صدق النعت الاصطلاحي عليه مع علم التكلف وذلك لان النعت عندهم
تابع يدل على معنى في متبوعه فاذا وجدت هذه الدلالة في لفظ صح وقوعه نعتا ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل في المثال المذكور
عند المحققين صفة لهذا وان كان موضوعا للذات في غير هذا الموضع وانما استعمل هنا صفة لان ما تقدم من الاسم اسم الاشارة دال
على الذات فتعين دلالة الرجل على معنى فيه وهو معنى الصفة وكان وصف الاشارة بذلك اعني اسم الجنس المعرف باللام لانه لا دلالة
في اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتيج الى بيان حقيقتها فاتي باسم الجنس لبيان حقيقة تلك الذات فان قيل لم يجز
ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وصف له ساير المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بعا قيلنا لعرفت شخص
رجل وسبع اسد كما جاز بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة فالجواب ان ذلك لم يجز لتجرد الموصوف
في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسم الجنس لو لم يجئ صفة اذ هو للمعرف برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية و
اما في هذا الرجل فالموصوف فايدة مع جعل الوصف حاضرا معينا كذا قرره الرضي قال ثم استشكله بان البيان احرف من المبين
اقول قد يمنع هذا وقد اسلفنا في فصل ان سيبويه جعل ذا الجمة من قوله يا هذا الجمة عطف بيان واسم الاشارة اخص منه
قال والنعت دون المنعوت او مساو له اقول يعني في رتبة التعريف فلا يكون النعت اعرف من المنعوت فينبغي ان يعرف مراتب
التعريف وكون بعضها اقوى من بعض ليكون الناظر على بصيرة في بناء الامر على ذلك فاعلم ان المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة
ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب
فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع البدل عليه وانما كان العلم اعرف من اسماء الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة
مخصوصة عند الواضع كما هي كذلك عند السامع بخلاف اسم الاشارة فانه مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعينها الى
المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في
كلامهم ولذلك لم يفصل بين اسم الاشارة ووضعه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب
يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فالاول اخص من الثاني ولضعف
تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله ولقد امر على اللئيم والذئب والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه
مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريف المضاف انقص من تعريف
المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الطريف في قولك دابة غلام الرجل

التعريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام والعلة نظروا
الى ان العلم من حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركة فبوضع ثان بخلاف
سائر المعارف وعند ابن كيسان اعرفها المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة
لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يشتهر له مشارك
وضمير المخاطب جعلهما في درجة واحدة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار اليه والمنادى ثم الموصول
وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه وقال بعضهم ان ضمير النكرة نكرة لانه لا يدل على شيء بعينه والصحيح انه معرفة لانه يخصص من جهة هو
الشخص المذكور دون غيره قال وفيما قاله نظر لان الذي تأوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع
نعتا كمررت بزيد هذا فانه ما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يحمل معنى ما قبله نعتا اليه اقول انما الجأ
النحويين الى تأويل هذا في قولك مررت بزيد هذا فقالوا هو بمعنى المشار اليه او الحاضر لانهم يجوزون ان النعت لا بد ان يكون مشتقا
او مؤولا بمشتق فالجأ الى التأويل وهذا لا يفلح في تأويل ابن عصفور ولا بد منه لان الالف واللام متى سلم كونها للحضور كما رواه هو
وكان مدخولها هو الحاضر لزم ان يكون الرجل بعده بمعنى الحاضر لا من جهة كونه تفسيرا لهذا بل هو من جهة دلالة الاداة على هذا المعنى قال
وقال الزمخشري في ذلكم الله يجوز كون اسم الله صفة للاشارة او بيانا وربكم الخبر اقول الذي قاله في تفسير سورة الفاطر بنصه
ذلكم مبتدأ والله ربكم له الملك اخبار مترادفة وان الله ربكم خبران وله الملك جملة مبتدأة واقعة في قران قوله تعالى والذين تدعون
من دونه ما يملكون من قطمير ويجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا لولا ان المعنى يأباه
انتهى قال ابو حيان ولا يظهر ان المعنى يأباه لانه يكون قد اخبر بان المشار اليه بتلك الصفات والافعال المذكورة ربكم ومالككم
ومصلحكم وهذا معنى لا يأبى سائغ انتهى وحاول بعضهم تقريرا بانه المعنى فقال انما اباه لان ذلكم اشارة الى معلوم سابق ذكره وكونه
صفة او عطف بيان يقتضي ان يكون فيه ضرب ابهام وتحقيق هذا ان اسم الاشارة انما يوصف ليبين فاذا كان متعينا لسبق ذكره
كان الوصف عبثا وعطف البيان انما يؤتى به لايضاح متبوعه فاذا كان واضحا استغنى عن توضيحه قال اليمني او نقول اسم الاشارة هنا
وضع موضع الضمير بسبق الذكر قصدا الى التعظيم فلو وصف اسم الاشارة لكان بمنزلة وصف الضمير وهو غير جائز وقيل لا يلزم من
وضعه موضع الضمير مساواته له في امتناع الوصف بدليل ما نقلنا الفاضل قال وجعله عطف بيان مجملا للشركة الا يرى انك اذا قلت
ذلك الرجل فيه شبه نوع شركة لان ذلك اسم مبهم لم يتبين قال ويحتمل انه انما لم يجز كونه صفة او عطف بيان هنا لان من حق صفة
المعرفة وعطف بيانها ان يكونا معلومين للمخاطب ولما كان المخاطب هم الكفار وهم لا يعلمون ذلك لم يجز ويحتمل انه لم يجز كونه صفة
او عطف بيان لان فحوى الكلام يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلك المشار اليه الى مولج الليل في النهار ومولج النهار في الليل ومسخر الشمس
والقمر بانه الله بانه الرب بانه المتفرد بالملك انتهى قال الطيبي ويمكن ان يقال ان المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق كما قررناه اتفاقا ولو جعل
موصوفا او مبينا لكان المشار اليه ما بعده فلا يبقى ذلك الترتيب المعتبر وهو انه لما قبله رتبه بما بعده لاجل اجراء تلك الصفات عليه اذ المعنى

ذلك

ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة هو المعبود والمستحق للعبادة المالك المنفرد بالالهية والذين
يدعون من دونه ما يملكون من قطمير وفيه انه ليس كل ما يصح اعرابا كان وجها لان الاعراب تابع للمعاني ولا ينعكس الى هنا
كلامه قال ويجوز في الشيء الواحد البيان والنعت اقول يعني وهو غير مناف بناء على ما قرره من ان عطف البيان لا يكون
الا جامدا والنعت لا يكون الا مشتقا او الجمود والاشتقاق متنافيان فلا يجتمعان وفيه ما عرفت على انه لو سلم لا يمكن
في الاسم الجامد الذي يتأتى تأويله بمشتق ان يجعل عطف بيان نظرا الى جموده ونعتا نظرا الى كونه في معنى المشتق بطريق
التأويل ولا تنافي لاختلاف الجهة قال ويجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به اقول بذلك اعترض ابو حيان
ووقع الزمخشري في تفسير سورة ابراهيم عند قوله الى صراط العزيز الحميد الله ان قال الله عطف بيان للعزيز الحميد لانه
جرى مجرى الاسماء الاعلام لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة كما غلب النجم في الثريا هذا اقتضى فانظر هل يمكن
ان يكون جعله اياه وصفا لا من جهة علميته بل من جهة ملاحظة الالوهية فيه باعتبار الاصل قال ويجوز نعت الاشارة بما
ليس معرفا بلام الجنس وذلك لما اجمعوا على بطلانه اقول اذا كان عنده علما بالغلبة كما مر لم يرد هذا عليه فان جعله نعتا لاسم
الاشارة ليس باعتبار علميته بل باعتبار ملاحظة الاصل قبل العلمية وهو الاله بمعنى المعبود واللام فيه على هذا التقدير
للجنس وحاصله انه عنده نعت بتأويله قولك ذلكم المعبود ولا يمنع هذا الحمل وفقا جاز تعلق الظرف بالاسم الشريف
في قوله وهو الله في السموات والارض على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تأويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله للزمخشري
لاجل الوصف النوع الثاني قال وقول بعضهم في ناقع من قول النابغة من الرقش في انيابها السم ناقع انه نعت السم
اقول هذا عجز بيت صدره فبت كاني ساورتني ضئيلة المساورة المواثبة تقول ساورت فلان مساورة وسوارا و
الضئيلة الصغيرة الدقيقة وهي هنا صفة لمحذوف هو حية والرقش جمع رقشا وهي من الحيات منقطة بسواد وبياض والسم
هو القاتل المعروف وسينه مثلثة الحركة ويقال سم ناقع اي بالغ الناشي قال والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به
او خبر ثان اقول ليس كونه صفة بخطأ فان القائل به لعله جعل الاداة في السم جنسية كما في قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه
النهار وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد جوزوا كون الجملة في ذلك كله صفة لكن
الاداة مع انها لا تكون صفة الا للنكرة بناء على ان المعرف الجنسي كالنكرة بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد خرج الم
على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا فكذا في تراجم الخلاف حيث نرجم على خلاف ال قال والصواب ذلك
قول الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى الى اخر كلامه اقول لا بأس بايراد عبارة الزمخشري برمتها
ليتضح ما فيها قال فان قلت كيف اختلفت هذه الصفات تعريفا وتنكيرا والموصوف معرفة يقتضي ان يكون مثله معارف قلت اما
غافر الذنب وقابل التوب فمعرفتان لانه لم يرد بهما حدوث الفعلين وانه يغفر الذنب ويقبل التوب الآن وغدا حتى يكونا في تقدير
الانفصال فتكون اضافتهما غير حقيقية وانما اريد ثبوت ذلك ودوامه فكان حكمهما حكم اله الخلق ورب العرش واما

النوع الثاني

شديد العقاب فامره مشكل لانه في تقدير شديد عقابه لا ينفك عن هذا التقدير وقد جعله الزجاج بدلا وفي كونه بدلا بين الصفات نبو ظاهر والوجه ان يقال لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة الواحدة فقد اذنت بان كلها ابدال غير اوصاف
ومثال ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها كلها على مستفعلن فهي محكوم عليها بانها من بحر الرجز فان وقع فيها جزء واحد على متفاعلن
كانت من الكامل ولقائل ان يقول هي صفات وانما حذف الالف واللام من شديد العقاب ليزاوج ما قبله وما بعده لفظا فقد
غيروا كثيرا من كلامهم عن قوانينه لاجل الازدواج حتى قالوا لما تعرف سحادبله من عنادبله فثنوا ما هو وتر لاجل ما هو شفع على ان الخليل
قال في قولهم ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل انه على نية الالف واللام لما كان الجماء الغفير
على نية طرح الالف واللام ومما يسهل ذلك الامن من اللبس وجهالة الموصوف ويجوز ان يقال قد تعمد تنكيره وابهامه للدلالة
على فرط الشدة وعلى ما لا شيء ادهى منه وامر لزيادة الانذار ويجوز ان يقال هذه النكتة هي الداعية الى اختيار البدل على
الوصف اذا سلكت طريقة الابدال انتهى كلامه والتحاول بالسين والحاء والدال المهملات على زنة علابط الذكر والعناد
بالعين والدال المهملتين وعبد العين نون على تلك الزنة وقد تحصل من كلام الزمخشري كما رايته ان التوابع الواقعة في هذه الاية
ثلثة اقوال احدها انها كلها ابدال والثاني انها كلها صفات والثالث الفرق بين شديد العقاب وغيره فالاول صفة وغيره
بدل وهذا هو قول الزجاج وقد ح فيه الزمخشري بما علمت وقد ناقشه ابو حيان في هذا الموضع بمناقشات اربع الاولى انه لا نحو
في كلام الزجاج يجريه على القواعد وكانه يريد بذلك ان توافق النعت الحقيقي ومنعوته في التعريف والتنكير امر لازم يخالف
البدل لتجعل الصفات المعرفة نعوتا للاسم الشريف والصفة التي اضافتها غير محضة بدلا جار على هذه القاعدة المقررة فلا نحو
فيه قلت لكنه غير جار على قاعدة اخرى وهي تقديم النعت على البدل عند الاجتماع لان النعت كالجزء من المتبوع والبدل ليس
كذلك من حيث هو كالمستقل وعلى هذا فاذا جعل شديد العقاب بدلا بعد الصفة المتقدمة وبعده صفة اخرى وهي ذي الطول
صار البدل بين صفتين فدخل ما هو كالاجنبي بين شيئين هما كالجزء من جهة التبعية وبدل على ان ذي الطول صفة قوله بين الصفات
وقال بعض الافاضل يجوز ان يكون سبب النبو ما ذكره من ان النكرة المبدلة من المعرفة لا تجيء الا موصوفة وتوسط هذا
بين الصفات مفقد ما قدم عليه وما تاخر عنه واعترضه اليمني بانه لو كان وجه النبو ما ذكره من ان النكرة المبدلة من المعرفة
لا تجيء الا موصوفة مطلقا لما كان للتقييد بقوله بين الصفات فائدة لان النكرة لا تبدل من المعرفة الا موصوفة سواء كان بين
الصفات او لم يكن وايضا فقد ذكر الزمخشري بعد ان الكل ابدال مع ان هذه النكرة لم توصف فاخذ ذلك على ان ابا علي جوز
ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني
التحمحم والصهيل وبعضهم قال انما يلزم وصف النكرة اذا ابدلت من المعرفة في بدل الكل قال اليمني وانا اقول يحتمل ان يكون النبو
هو ان هذه النكرة لو كانت بدلا فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع في حكم المنحى ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم ان لا يكون
في حكم المنحى وايضا فكونه بدلا يقتضي ان يكون هذا المقصود بما نسب الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضي كون

المتبوع

المتبوع هو المقصود دونه او نقول لو كان بدلا والبدل في حكم تكرير العامل لكان مع عامله اجنبيا الى هنا كلام اليمني وانما
وقفت عليه بعد شهر بنصره الله بعد ان كنت حررت ما تقدم عند قراءة هذا المحل على ما بالقاهرة في سنة ثماني عشرة والله الموفق
المناقشة الثانية تغليطه الزمخشري في قوله لما صودف بين هؤلاء المعارف وهذه النكرة الواحدة فقد اذنت بان كلها ابدال من
جهة ان قول القائل لما قام زيد فقد قام عمرو تركيب عجزي وهي مناقشة مندفعة لانسلم ان مثل ذلك لحن بناء على ما ذهب اليه ابن
مالك من جواز اقتران جواب لما بالفاء في الاسمية وهذا مثله واولى منه سلمنا ان جوابها لا يقترن بالفاء لكن لانسلم ان قوله اذنت
هو الجواب بل هو دليل جواب محذوف والتقدير لما صودفت هذه النكرة الواحدة بين هذه المعارف بناء هذا القول عن الصواب
سلمنا ان الجواب مذكور لكن لانسلم ان قد حرف دخل على الجواب حتى يرد ما قاله بل هو قوله اذنت وقد اسم بمعنى حسب وكفا
كفاء فقط اي لما صودفت النكرة هذه الواحدة فحسب اذنت هذه المصادفة بان الكل ابدال المناقشة الثالثة انه يلزم على اعراب
هذه التوابع ابدالا تكرير البدل وهو ليس بدل البداء قال ابو حيان ولا اعرف في جوازه او منعه نصا عن احد من النحويين الا
انه في كلام بعض اصحابنا ما يدل على المنع ومثل هذا لا ينهض ردا على الزمخشري وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي الجواز المناقشة
الرابعة ان التفاعيل جمع تفعال او تفعول او تفعيل وليس شيء منها معدودا من اجزاء العروض فان اجزاءه منحصرة ليس فيها شيء
من هذه الاوزان فصوابه ان تقول اجزاؤها كلها على مستفعلن وهذه مناقشة واهية فان التفاعيل عند العروضي جمع تفعيل
لا باعتبار ان لفظ المفرد يوزن به بل باعتبار انه اسم موضوع للفظ خاص يوزن به وما يماثله في مطلق الحركات والسكنات
كالتفاعيل بمنزلة قولك الاجزاء فكما ان مفرد الاجزاء جزء وهو اسم اللفظ الموزون به فكذا المفرد التفاعيل تفعيل وهو
اسم لمفهوم الجزء عندهم لا شيء يوزن به كلفظ فعول مثلا يطلق عليه جزء وتفعيل سماه بذلك الخليل واضع هذا الفن وانا اتعجب
لمثل الشيخ ابي حيان كيف وقع في مثل هذا قال وقد جعله بدلا وحده من بين الصفات نبو ظاهر اقول انما قال بين الصفات
كما ذكرناه اولا ولم يقل من بين الصفات بادخال من على بين وبين العبارتين فرق لا يخفى عليك قال ومنه قول الجاحظ
في بيت الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى اقول هذا صدر بيت وعجزه وانما العزة للكاثر الحصى العدد يقال نحن اكثر منهم
حصى اي عددا والعزة خلاف الذلة والعزة ايضا القوة والغلبة وبهذا المعنى فسرها الجوهري في البيت المذكور ولا مانع
من حملها بالمعنى الاول فيه والكاثر هنا الكثير كذا في الصحاح وقد يجعل اسم فاعل من قولك كثرتهم اذا غلبتهم في الكثرة قال
او معرفة ومن متعلقة باكثر مثلها محذوفا اقول يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وقد عرفت ما فيه قال
او بالمذكور على انها بمنزلتها في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم اقول يعني ان من في البيت ليست الجارة
للمفضول كما في قولك زيد احسن من القمر فلا يمتنع الجمع بينها وبين اسم التفضيل قال وقول بعضهم بانها متعلقة بليس قد
يرد بانه لا يدل على الحدث عند من قال في اخواتها انها تدل عليه اقول ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة يكون المعنى
انها تدل على الحدث عند من لم يقل في اخواتها انها تدل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما هما قولان احدهما ان اخوات ليس

دالة على الحدث الثاني انها ليست دالة عليه واما ليس فلا دلالة لها عليه قولا واحدا فان قلت فما فائدة التقييد اذن قلت التنبيه
على ان انتفاء تعليق الظرف بليس عند من لا يقول بان اخواتها تدل على الحدث من باب الاولى فهو مفهوم موافقة قال ومن الوهم
في الثاني قول مكي في قراءة ابن ابي عبلة فانه اثم قلبه بالنصب انه تمييز والصواب انه مشبه بالمفعول به اقول ويكون اثم
على هذا صفة مشبهة جاءت على صفة فاعل كقوله من صد عنا واخي ثقة او علو شاحطا دارا واعترض المص انما ياتي على قول
البصريين ومن وافقهم واما الكوفيون فيجوزون وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فلعل مكيا قصد التخريج على مذهبهم قال وقول
الخليل والاخفش والمازني في اياي واياك واياه ان ايا ضمير اضيف لضمير فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون الا للمنكر و
هو الاضافة اقول الظ ان هؤلاء لم يقولوا ذلك لوهمهم لذهولهم عن هذه القاعدة وكيف يظن بامثال هؤلاء الائمة الاكابر مثل
هذا الوهم ولعل مذهبهم جواز اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف ولا يتحاشون من اجتماع تعريفين على الكلمة
من وجهين مختلفين فهذا يمكن ان يكون مذهبا لهم وان كان محل نظر قال قالوا يصح ان يقال انه خبر لا مع اسمها فانهما في موضع
رفع بالابتداء عند سيبويه اقول كيف يجعل الكلمتان معا مبتدا مع ان تعريف المبتدا غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل
اللفظية غير الزائدة مسند اليه او صفة معتمدة على نفي او استفهام لظاهر او ضمير منفصل وليس مجموع لا الرجل اسما مجردا ولا صفة معتمدة
الى اخره قال واما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل بالرفع اقول يعني ان حركة المنادى اشبهت
حركة المعرب من حيث العروض فجعلت حركة التابع وان كان معربا مماثلة في الصورة وقد وقفت على رسالة طويلة في شرح الكافية للشيخ
تاج الدين التبريزي على استشكال ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احداثه للرفع ضرورة ان
المتبوع وهو المنادى مفعول به فانما يتسلط عليه عامل النصب وهو اشكال منقدح وقد مر في حرف الهمزة قال ولا يشكل على ذلك
ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول اقول غاية هذا الاشكال ان لو كان هذا امرا لا بد من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف
كما اسلفنا في مثل قمت هند حسن ابوها او اكلت الا رغيف جزءا منها قال وقد يجاب بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد
ويصح ان يخلفهما ولكن يذكر الخبر فيقال الله موجود اقول هذا لا يصح ان يكون جوابا لانهم قالوا المرتفع بدل من محل اسم لا
ويقولوا بدل من مجموع لا واسمها وعلى تقدير التسليم لانهم ارادوا ذلك ويجوز من حيث اطلاق الجزء وارادة الكل فما هو الا البدل
من الاقسام المذكورة في ابواب البدل وقد تكلم القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل على اعراب هذه الكلمة الشريفة ب
كلام حسن اخترنا ايراده هنا بجملته وان كان فيه طول لاشتماله على فوائد جمة قال اعلم ان الاسم المعظم في هذا التركيب
مرفوع وهو الكثير ولم يات في القرآن العزيز غيره وقد ينصب لما اذا دفع الاشكال منه للناس على اختلاف اعرابهم خمسة منها
قولان معتبران وثلاثة اقوال لا معول على شيء منها فاما القولان المعتبران بان يكون على البدلية وان يكون على الخبرية اما القول
بالبدلية فهو المشهور الجاري على السنة المعربين وهو راي ابن مالك فانه قال لما تكلم على حذف خبر لا العاملة عمل ان واكثر ما يحذفه
الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله وهذا الكلام منه يدل على ان رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية ونحن نتعين كونه على البدلية ثم الاعتر

ان يكون البدل من الضمير المستتر اولى لان الابدال من الاقرب اولى من الابدال من الابعد ولانه لا داعية الى الاتباع با
عتبار اللفظ ثم البدل ان كان من الضمير المستكن في الخبر كان البدل فيه نظير البدل في نحو ما قام احد الا زيد لان البدل في
المستثنيين باعتبار اللفظ وان كان من اسم لا كان البدل فيه نظير البدل في نحو لا احد فيها الا زيد لان البدل في المستثنيين
باعتبار المحل وقد استشكل الناس البدل فيما ذكرنا اعني في نحو ما قام احد الا زيد من جهتين احدهما انه بدل بعض وليس ثم ضمير
يعود على المبدل منه الثانية ان بينهما مخالفة فان البدل موجب والمبدل منه منفي وقد اجيب عن الاول بان الا وما بعدها من
تمام الكلام الاول والا قرينة مفهمة ان الثاني قد كان يتناوله الاول فمعلوم انه بعضه فلا يحتاج الى رابط بخلاف قبضت المال
بعضه وعن الثاني بانه بدل من الاول في عمل العامل فيه وتخالفهما بالنفي والايجاب لا يمنع البدلية لان مذهب البدل ان يجعل
الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه وقد قال ابن الضائع اعلم ان البدل في الاستثناء انما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه
فاذا قلت ما قام احد الا زيد فهو البدل وهو الذي يقع في موضع احد فليس زيد وحده بدلا من احد قال والا زيد هو الاحد
الذي نفيت عنه القيام فلا بد بيان للاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك هذا البدل في الاستثناء اشبه ببدل الشيء
من الشيء من بدل البعض من الكل وقال في موضع اخر لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي
تثبت في غير الاستثناء لكان وجها وهو الحق انتهى واما نحو لا احد فيها الا زيد فوجه الاشكال فيه انه ان ابدل من احد انت
لا يمكنك ان تحله محله وقد اجاب الشلوبين عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم ما فيها احد الا زيد اذ المعنى واحد وهذا
يمكن فيه الاحلال بان تقول ما فيها الا زيد انتهى وهو جواب حسن هذا كلام ناظر الجيش قلت وعلى قول الشلوبين يكون
كلمة الحق على معنى لا يستحق العبادة احد الا الله وهذا يمكن فيه احلال البدل محل المبدل منه بان تقول لا يستحق العبادة
الا الله او يكون المعنى ما في الوجود اله الا الله فيمكن الاحلال ايضا عاد الكلام الى نقل ما بقي من عبارة ناظر الجيش قال و
لابن عصفور في هذه المسألة كلام فانه ادعى عدم تقرير البدل من اصله وقرر هو الكلام في المسألة على وجه اخر وكانه بعض
الرد على الشلوبين وقد ذكرت ذلك في باب المستثنى من هذا الكتاب ونبهت على ان كلام ابن عصفور في المسألة غير ظ
فليتامل الواقف عليه واما القول بالخبرية فقد قال به جماعة ويظهر لي انه ارجح من القول بالبدلية وقد ضعف القول با
لخبرية بثلاثة امور وهي انه يلزم من القول بذلك كون خبر لا معرفة ولا تعمل في المعارف وان الاسم المعظم مستثنى والمستثنى
لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليبين به ما قصد بالمستثنى وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص
لا يكون خبرا عن العام لا يقال الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور اما الاول فقد عرفت ان مذهب سيبويه ان
لا حال تركيب لا مع اسمها لا عمل لها في الخبر وانه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وقد علل ذلك بانه شبهها بان ضعف
حين ركبت وصارت كجزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها في الاسم والخبر لكن ابقي عملها في اقرب المعمولين
وجعلت ومعمولها بمنزلة مبتدا والخبر بعدها على ما كان عليه من التجرد واذا كان كذلك لم يثبت عمل لا في المعرفة واما الثاني

فلا نسلم ان اسم لا هو المستثنى منه وذلك لان الاسم الاعظم اذا كان خبرا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ هو الذي لم يكن المستثنى
منه مذكورا ثم الاستثناء فيه انما هو من شيء مقدر لتصحيح المعنى ولا اعتداد بذلك المقدر لفظا ولا خلاف يعلم في نحو ما زيد الا قائم
ان قائم خبر عن زيد ولا شك ان زيد فاعل في قولنا ما قام الا زيد مع انه مستثنى من مقدر في المعنى التقدير ما قام احد الا زيد فحظ
هذا الاضافة بين كون الاسم الاعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر اذ جعله خبرا منظور فيه الى جانب اللفظ وجعله
مستثنى منظور فيه الى جانب المعنى واما الثالث فجوابه بعد تسليم ان الخاص لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن نفي اله الا الله
لم يخبر بخاص عن عام لان العموم منفي والكلام انما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد من افراد ما دل عليه اللفظ العام واما
الاقوال الثلثة الاخرة فحاصلها ان الا ليست اداة استثناء وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار المحل ذكر
ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير على هذا لا اله غير الله في الوجود وقد وقفت على كلام لبعض العلماء في تقدير
ذلك وعيد به فقد طال ومزج كلام غير النحاة بكلام النحاة وذكر مباحث مدخولة فاضربت عن ذكره ولا شك ان القول بان الا في
هذا التركيب بمعنى غير ليس له مانع يمنعه من جهة الصناعة النحوية وانما يمتنع من حيث المعنى وذلك لان المقصود من هذا الكلام
امران نفي الالهية عن غير الله واثبات الالهية لله سبحانه وتعالى وهذا انما يتم اذا كانت الا فيه للاستثناء لانا نستفيد النفي
والاثبات بالمنطوق اما اذا كانت الا بمعنى غير فلا يفيد الكلام بمنطوقه الا نفي الالهية عن غير الله واما اثبات الالهية لله
سبحانه وتعالى فلا يفيده التركيب المذكور فان قيل يستفاد ذلك بالمفهوم قلنا اين دلالة المفهوم من دلالة المنطوق ثم هذا
المفهوم ان كان مفهوم لقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق وان كان مفهوم صفة فقد عرف في اصول الفقه انه غير مجمع على
ثبوته فقد تبين ضعف هذا القول لا محالة والقول الثاني وينسب الى الامام الزمخشري ان لا واﻻ في موضع الخبر والا الله
في موضع المبتدا وقد رد ذلك بتقرير النظر فيه مجال ولا يخفى ضعف هذا القول وانه يلزم منه ان الخبر بني مع لا وهي لا يبنى معها
الا المبتداء ثم لو كان الامر كذلك لم يجز نصب الاسم في هذا التركيب وقد جوزه كما سياتي والقول الثالث ان الاسم المعظم مرفوع
بالاله كما يرفع الاسم بالصفة في قولنا اقائم الزيدان فيكون المرفوع قد اغنى عن الخبر وقد رد ذلك بان الها بمعنى مالوه من اله اي عبد
فيكون الاسم المعظم مرفوعا على انه مفعول اقيم مقام الفاعل واستغنى عن الخبر كما في قولنا ما مضروب العمران وضعف هذا القول
غير خفي لان الها ليس وصفا فلا يستحق عملا ثم لو كان الاله عاملا الرفع فيما يليه لوجب جوابه اعرابه وتنوينه لانه مطول اذ
ذاك وقد اجاب بعض الفضلاء عن هذا بان بعض النحاة يجيز حذف التنوين من مثل ذلك وعليه يحمل لا غالب لكم اليوم من الناس
ولا تثريب عليكم اليوم وفي هذا الجواب نظر لان الذي يجيز حذف التنوين من مثل ذلك يجيز اثباته ايضا ولا نعلم ان احدا اجاز
التنوين في لا اله الا الله هذا اخر الكلام على توجيه الرفع واما النصب فقد ذكروا له وجهين احدهما ان يكون على الاستثناء
من الضمير المستكن في الخبر المقدر الثاني ان يكون الا الله صفة لاسم لا اما كونه صفة فهو لا يكون الا اذا كانت الا بمعنى غير
وقد عرفت ان الامر اذا كان كذلك لا يكون الكلام دالا بمنطوقه على اثبات الالهية لله والمقصود الاعظم هو اثبات الالهية

لله ثم وبعد نفي الالهية عن غيره وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه يعني كون الا الله صفة لاسم لا واما التوجيه الاول فظاهر
فيه لم يرجح البدل وكان حقه ان يكون راجحا لان الكلام غير موجب والمقتضي لعلم ارجحية البدل هنا ان الترجيح في
نحو ما قام القوم الا زيد انما كان لحصول المشاكلة حتى لو حصلت المشاكلة في تركيب استويا نحو ما ضربت احدا الا زيدا فحق
ثم قالوا اذا لم تحصل مشاكلة في الابدال كان النصب على الاستثناء اولى قالوا فهذا التركيب يرجح في القياس لكن السماع
في الرفع اكثر ونقل عن الابذي انك اذا قلت لا رجل في الدار الا عمرو كان نصب عمرو على الاستثناء احسن من رفعه على البدل
هذا ما ذكروه والذي يقتضيه النظر ان النصب لا يجوز بل ولا البدل ايضا وتقرير ذلك ان يقال ان الا في الكلام التام الموجب
نحو قام القوم الا زيدا متمحضة للاستثناء فهي تخرج ما بعدها عما افاده الكلام الذي قبلها وذلك لان هذا الكلام انما قصد به
الاخبار عن القوم بالقيام ثم ان زيدا منهم ولم يكن شاركهم فيما اسند اليهم فوجب اخراجه وكذا حكم الا في الكلام غير الموجب
الذي هو تام ايضا نحو ما قام القوم الا زيدا اعني ان المقصود منه ذلك ومن ثم كان نحو هذا التركيب مفيد الحصر مع انها
للاستثناء ايضا لان المذكور بعد الا لا بد ان يكون مخرجا فيقتضي التقدير قبل الا ليصح الاخراج منه لكن انما احتيج الى هذا
التقدير لتصحيح المعنى فتبين من هذا الذي قلناه ان المقصود في الكلام الذي ليس بتام انما هو اثبات الحكم المنفي قبل الا لما
بعدها فان الاستثناء ليس بمقصود ولهذا اتفق النحاة على ان المذكور بعد الا في نحو ما قام الا زيد معمول العامل الذي
قبلها ولا شك ان المقصود من هذا التركيب الشريف امران وهما نفي الالهية عن كل شيء واثباتها لله كما تقدم والا لو كانت لا
مسوقة لمحض الاستثناء لم يتم هذا المطلوب سواء انصبنا ام ابدلنا وذلك انه لا بنصب ولا ببدل الا اذا كان الكلام
الذي قبل الا تاما ولا يكون تاما الا اذا افاد خبرا محققا وحينئذ يحصل الحكم بالنفي على ما بعدها في الكلام الموجب والاثبات
عليه في غير الموجب مجمعا عليه اذ لا يقول بذلك الا من مذهبه ان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات ومن ليس
مذهبه ذلك يقول ان ما بعد الا مسكوت عنه واذا كان مسكوتا عنه فكيف يكون قائل لا اله الا الله موحدا فتعين ان
يكون الا في هذا التركيب مسوقة لقصد اثبات ما نفي قبلها لما بعدها ولا يتم ذلك الا ان يكون ما قبلها غير تام ولا يكون
غير تام الا ان لا يقدر خبر محذوف واذا لم يقدر خبر قبلها وجب ان يكون ما بعدها هو الخبر وهذا الذي تركن اليه النفس
وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب هو الخبر الى هنا كلام ناظر الجيش ولا يخلو بعضه عن نظر فتامله قال
ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل ان ما مصدرية وانها وصلتها صفة لرجل ثم قال والصواب ان
ما في المثال شرطية حذف جوابها اي فهو كذلك والصفة الجملتان معا اقول لا يخفى ان اللفظ على راي الفارسي لا يحمل
على ظاهره من غير حذف اذ لا معنى لقولك مررت برجل مشيئتك فلا بد من تقدير اي مثل مشيئتك اي برجل مماثل مشيئتك
بمعنى انه على وفقها اي على تقدير رجل ذي مشيئتك اي صاحبها على حذف مضاف ايضا اي باول المصدر باسم المفعول
من غير حذف نحو الدرهم ضرب الامير اي برجل مشيئتك والمعنى برجل هو الذي تشاؤه وتريده وتقديره ما شرطية يحتاج الى

تقدير الجواب فكلا من القولين لابد فيه من تقدير فيتم بوجه تقدير هو على تقديره بل ما الذي اقتضى كونه محكم صوابا وقوله
هو غير صواب قال ويقول ابي البقاء في قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله ان ان وصلتها بدل من سواء
وبدل الصفة صفة في والحرف المصدري وصلته في ذلك معرفة اقول قوله والحرف المصدري يعم كل حرف مصدري سواء
كان ان او ان او غيرهما فاذا هنا ما يعده فيما تقدم حيث قال ان وان وصلتهما محكوم لهما بحكم الضمير واجاد ايضا في قوله في
نحو ذلك وهو حيث يكون الفعل مسند الى معرفة كالضمير الاية فلو كان مسندا الى نكرة كقولك لا يعجبني ان يكذب احد لم يكن
المصدر المقدر معرفة قال وكان تحقيقه ان تعلق ان بولي وقال الجملة صفة ان يقطع بانه اذا ابتدأ ادا لا يتعلق الشرط الجازم بجزائه
اقول الذي ينبغي ان يعلل به ان معمول الجزاء لا يتقدم على اداة الشرط وهنا قد جعل ولي جوابا للشرط والجار المتقدم
متعلقا به فلزم تقديم معمول الجزاء على الشرط وهو باطل واما ما ذكره المص من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم نتحقق معنا
ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطيتها النوع الثالث قال كمنع الصرف اشتراطه تعريف العلمية او شبهه كما
في اجمع اقول يعني ان تعريف اجمع ليس تعريف العلمية وانما هو مشابه له ووجه الشبه ان اجمع ونحوه معتبر فيه تعريف
الاضافة فاذا قلت قرات الكتاب اجمع فاصله عند هذا القائل اجمعه اي جميعه ثم حذف المضاف اليه واعتبر عند حذفه التعريف
الاضافي وعند ذلك صار في الصورة معرفا بغير تعريف لفظي فاشبه العلم في ذلك فاجري تعريف الاضافة عند حذف المضاف
اليه مجرى العلمية في الاعتبار في منع الصرف وابن الحاجب جوز في مثل اجمع ان يكون تعريفه بالعلمية اي يكون علما جنسيا
باعتبار معناه الكلي كباب اسامة وعليه فالشرط لمنع الصرف تعريف العلمية لا غيرها واجمع مندرج فيه وجوز وجها اخر
وهو ان يكون اجمع ممنوعا من الصرف للوصف ووزن الفعل وجمع للعدل والوصف فلا يحتاج الى عدما يشبه تعريف العلمية
في موانع الصرف قال ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن ابي عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب التخاصم
انه صفة للاشارة اقول وقع ذلك في الكشاف وقال في المفصل والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسما او صفة وانما فرق بالاسم
الجنس بما هو مستند به عن ساير الاسماء وذلك قولك ابصر ذلك الرجل واولئك القوم ويا ايها الرجل ويا هذا الرجل
انتهى ثم المشهور ان اسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام وبالموصول نحو مررت بهذا الرجل وهذا الذي قام لانه مبهم الذات
وانما يتعين الذات المشار اليها اما بالاشارة الحسية او بالصفة لما قصد تعيينه بالصفة ولم يكن تعيينه بمبهم اخر مثله لانه
لا يرفع الابهام فلم يبق من المعارف ما يصح ان يكون صفة له الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما او تعريف المضاف
بالمضاف اليه والا لبقي بالحكم انه يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشي الذي يكتسب التعريف من
معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستفاد فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته
بمعنى ذي اللام فالذي قام بمعنى القائم وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة وفي كلام الزمخشري نظر
اخر اهمله المص وهو الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وهو غير جائز نبه عليه اليمني قال ولم يجزه على النعت لان

هو

نعت اسم الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ اقول قال المص في حواشيه على التسهيل ذكر لنعت اسم الاشارة ستة شروط
الاول ان يكون بال الثاني ان يكون جنسا لا وصفا وهذا غالب لا لازم الثالث كونه مفردا وباذ الضامر العيش مشكل و
اجيب بان الضامر العيش موصول وهو في حكم المفرد وبانه صفة لمحذوف الرابع الا يفصل لقبح مررت بهذا في الدار
الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم الخامس انه لا يقطع السادس انه لا يخالف متبوعه في افراده وغيره فلا يجوز
بهذين الرجل والمراة النوع الرابع قال اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظروف المكان اقول فلا تقبل النصب بتقدير
في الا اذا كانت مبهمة كما ذكرو لما ظروف الزمان فان جميعها يقبل ذلك سواء كان مبهما او ما كان موقتا فالاول كحين وزمان والثاني
كيوم وليلة ووجه التفريق ان الفعل يناصب جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلثة من مدلوله فيطرد
النصب في مدلوله وغيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لابد
له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل وهو احد الازمنة الثلثة ونعني بالمشابه للزمان
من الامكنة ما كان منها غير محصور كالجهات الست وما كان منها محدودا كالفرسخ والميل ووجه المشابهة التبدل والتغير في هذا
النوع من المكان كالازمنة الثلثة قال الرضي واما قول ابن الحاجب لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه
الفعل فغالط الى مفشا ومعاني لفظه المعين وذلك لان الفعل يدل على المعين لكون من الازمنة لا على المعنى الموقت المراد به هنا المحدود
الذي له نهاية كاليوم والليلة والشهر والسنة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلطا ومغالطة
وذلك لان الفعل لا يدل على المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشي الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل
على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على المكان المبهم بالتفسير الذي فسره وهو ما ليس
له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه على ما هو مفسر في كلامه قال وقول ابن الطراوة في قوله كما عسل الطريق الثعلب
اقول هذا بعض عجز من بيت هو بتمامه لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد تقدم انشاده
والكلام عليه في ديباجة الكتاب قال وقول جماعة في دخلت الدار والمسجد والسوق ان هذه المنصوبات ظروف اقول
هولاء الجماعة هم الاكثرون ومنهم امام الصناعة سيبويه يرون ان دخلت لازم ولكنها تعدى من الامكنة المعينة منصوبة
على الظرفية لكثرة دوره في كلامهم وهو مستثنى من قولهم انما ينتصب من الظروف المكانية ما كان مبهما ومما يدل على ان
هذا الفعل لازم ان مصدره الدخول والفعول في الغالب للازم وايضا استعماله مع في نحو دخلت في البلد يرجح انتصاب ما
بعده على الظرفية وايضا اذا استعمل في غير الامكنة فلابد له من لفظة في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان فعلم
انه حذف كلمة في في الامكنة لكثرة الاستعمال وقال الجرمي هو متعد بنفسه بناء على انه لا يعقل لما يتعلق فما بعده مفعول
به وهو ممنوع وقال ابن مالك هو لازم ولكنه اجري مجرى المتعدي فما بعده مفعول به على طريق التشبيه حال ولو انتصب
البيت في دخلت البيت على الظرفية لم يختص به اذ يمتنع مكثت البيت لجاز نحو البيت لان كل ظرف مكان انتصب بعامل
مقلد

ويكون خبرا قلت قد سلف ما يدفعه فانهم جعلوا علة تقديره في كثرة استعمال دخلت تخصيص به ولا يجوز زيد البيت قال
والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا اقول هذا هو مذهب ابن مالك دخلت البيت كما عرفت ولا يخفى
ان التخريج على ذلك ليس باولى من تخريجهم فان من يرى شيء من هذه المنصوبات انه ظرف مكان يلزمه مخالفة الاستعمال
في نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوبه المص من التخريج على اسقاط الجار توسعا ليس بعيب فما الذي اقتضى
كون هذا صوابا دون قولهم قال وتركت الصفة لدلالة المقام عليها كما قال له حاجب في كل امر يشينه اقول هذا صدر بيت
لمروان ابن ابي حفصة ويعرف ابن ابي السمط وكثيرا ما ينشده علماء البيان والنحو وليس له عن طالب العرف حاجب يشينه
بعيبه من الشين وهو العيب والعرف بضم العين المهملة المعروف وهو الاحسان ينشدون هذا البيت على انه مثال لورود
التنكير للتعظيم بمعنى ان المسند اليه اعظم من ان يعرف ويعين وللتحقير بمعنى انحطاط شانه الى حد لا يمكن ان يعرف اى له حاجب
عظيم وليس له حاجب حقير قال بعض المتأخرين ويجوز ان يقال نفى الحاجب الحقير فهم من عموم النكرة في سياق النفي ويجاب
بان جعل النفي للتحقير لنفي غيره من باب الاولى انسب واستعمل الشاعر في مع حاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي يشينه
يمكن المانع منه تمكن المظروف من الظروف فجعل الحاجب كانه في ذلك الامر الذي يشينه واستعمل مع حاجب الثاني عن لانه لا
يقال عن طالب العرف حاجب ويقال عن الذي يشين ما يجلب ويحجب عنه كذا في شرح التلخيص لابن السبكي قال وقول بلد
الليثي ابن مالك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه من الاشتغال كقول ابي علي في الاية والظ انه نصب على المدح
لما قدمناه اقول هذا المصراع صدر بيت عجزه غير زميل ولا نكس وكل والبيت في الحماسة منسوب لامرأة من بني الحارث ولم ادر
فيها النصب في فارسا وانما رايته فيها مرفوعا ولعل النصب رواية وجعله المص على المدح وعلى ذلك بنى ما قدمه من ان المنصوب
في باب الاشتغال شرطه ان يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء ونقرر من ذلك ان البيت انه لا وجه للنصب فيه الا ان يكون على المدح
ولا اشتغال على الثاني لما قدمه فنصب الاول والمغادرة الترك والملحم الملحم السلاح والزميل بضم الزاي وفتح الميم المشددة
بعدها مثناة تحتية ساكنة فلام الضعيف والنكس بكسر النون واسكان الكاف الذي لا خير فيه تشبيها بالنكس من السهام وهو
الذي انكسر فوقه والوكل بفتح الواو والكاف العاجز قال وسياق البيت نابذه ولهذا امكن ان يدعي انه من الاشتغال اقول
يعني انها اذا كانت زائدة كانت منبهة على وصف لائق بالمحل كما في نحو لامر ما جدع قصير انفه وح يكون فارسا في تخصيص
بالوصف الذي نبهت عليه ما الزائدة فيصح نصبه على شريطة التفسير لكونه مختصا يمكن رفعه بالابتداء وحيث اعترف المص بان ال
فلم كان الظ النصب على المدح مع ان كلا الوجهين هذا وهذا الاشتغال اعني اضمار الناصب وقد يجاب بان المقام يقتضي المدح لانه
بصدد الرثاء وهو مقام تعداد المحاسن وذكر الصفات الحميدة وهذا بخلاف الاشتغال النوع الخامس قال ومجرور لبى و النوع الخامس
سعدى وحنانى اقول اما لبيك فاصله الب لك البابين اى اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني كالمقام في موضع
من قولهم الب بالمكان اقام به والتثنية للتكثير نحو ثم ارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا استثنا لنا بحذف الفعل واقيم المصدر

مقامه

مقامه وحذفت زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة
من التنبيه فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد كذا
قال الرضي واما سعديك فمعناه اسعادا بعد اسعاد اى اعانة بعد اعانة وفي شرح الكافية للمجد والى معناه سعدك سعادة بعد
ولم اقف عليه لغيره وعلى الاول فهو محذوف الزوائد واما حنانيك فمعناه تحننا بعد تحنن في طرفة ابا منذر افنيت فاستبق
بعضنا حنانيك بعض الشر اهون من بعض قال كما شذت اضافتها الى الظ في قوله فلبى فلبي يدى مسور اقول هذا عجز
بيت صدره دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يقال نابه امر وانتابه اى اصابه والنائبة المصيبة واحد نوائب الدهر
ومسور بكسر اسم رجل كانه نقل من المسور وهو متكأ من ادم وهذا البيت مما استدل به لسيبويه وقدح به على يونس في ذلك
لان لبيك مثنى عند سيبويه ومفرد كلدى عند يونس قلبت الفه ياء واضيف الى المضمر كالف لدى فقيل في الرد لو كانت كلدى
لم تقلب الفه ياء عند الاضافة الى الظ كما في البيت وقال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى
الوقف على لغة من وقف على الحبلي بالياء قال وقول جماعة في قوله هذيه عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج
قريب اقول هذيه بضم الهاء وسكون الدال المهملة وبالموحدة قبل هاء التانيث اظنه ابن الخشرم الشاعر نجاه وشبهه بمحبس
وقد تقدم انشاد هذا البيت وقدمنا انه يجوز ان يكون تاء امسيت بالضم للمتكلم وان اليمني ضبطها في شرح الكشاف في
تفسير سورة الرعد بالفتح قال واما قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل فتوجب بدل
اشتمال من تاء جعلت لا فاعل يثقلني اقول انهض اقوم ومصدره النهض كما في البيت والنهوض ايضا والثمل بفتح المثلثة و
كسر الميم النشوان الذي اخذ منه الشراب عن القاموس الثمل محركة السكر ثمل كفرح فهو ثمل فان قلت قد جاء خبر جعل جملة
فعلية مصدرة باذا كقول ابن عباس رض فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا وقول الشاعر وقد جعلت اذا
ما حاجتي نزلت بباب دارك ادلوها باقوام ادلوها استشفع لها فلم لم يخرج المص البيت الذي انشده على ذلك قلت ذلك
قليل وقد وجد عنه مندوحة فكان تخريجه على ما ذكره هو الوجه على ان بعضهم انشد البيت المذكور في السؤال شاهدا على
مجيء خبر جعل فعلية مصدرة باذا وتخريجه على غير ذلك ممكن فتامله قال ومن الوهم في الثاني قول ابي البقاء في انت شانئك
هو الابتر انه يجوز كون هو توكيدا وقد مضى اقول مضى في شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا وتنبيها قول المص معتذرا
عنه وقد يريد انه توكيد لضمير مستتر في شانئك واذا كان كذلك فالمص للقطع بتوهيمه قال وقول النحويين في نحو
اسكن انت وزوجك ان العطف على الضمير المستتر اقول يعني ومن الوهم في الثاني قول النحويين وجعل ذلك من الوهم في
الثاني وهم لان الثاني هو اشتراط الاظهار في بعض المعمولات ولم يشترط احد في العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه ان
يكون المعطوف اسما ظاهرا قال وجوز في قوله يطوف ما يطوف ثم ياوي ذووا الاموال منا والعديم الى حفر اسافلهن
جوف واعلاهن صفاح مقيم كون ذوو فاعلا بفعل محذوف اى ياوى ذووا الاموال وكونه بعده توكيدا على

ضرب زيد الظهر والبطن **اقول** المراد بالحجر القبور والجوف الواسع واحدها اجوف والصفاح بضم الصاد المهملة وتشديد
الفاء العريض من الحجر وتاوي روي في البيت بالنون فيمتنع كون الضمير فاعلا به فيحتاج الى التاويل وقد اجازوا في ضرب زيد
الظهر والبطن التاكيد كما ذكره واجازوا فيه ايضا البدل وهو بدل البعض من الكل لكن يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه
معا معنى كل فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد فان قلت فلم لم يجوزوا في البيت البدلية وقد نصوا على ان
البدل اذا كان مفيدا للاحاطة جاز كونه بدلا من ضمير الحاضر كما في نحو قمنا او لنا واخرنا قلت كانهم استغنوا من ذلك لاجل اشتراطهم
في البدل لصحة حلوله محل المبدل منه وقد علمت انه لا يمتنع ان يقال كلت الارغفة جوفها ولا سكنت الابيات صفاحها على
ان يكون كل منهما بدل البعض مع ان الثاني لا يحل محل الاول اذ لا يقال الجوف من الارغفة ولا سكنت بيت من الابيات لفائدة

النوع السادس

فيها **النوع السادس قال** عن خبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله **اقول** القول قد يحكى به المفرد والمراد به مجرد اللفظ و
هي مسئلة خلاف تعرض اليها الزمخشري في الكشاف في الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابرهيم وعبارته
قيل هو خبر مبتدا محذوف او منادى والصحيح انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى قلنا اطلق عليه الفاعل على مذهب في
ان معمول ما لم يسم فاعله من جملة ما يصدق عليه الفاعل اذ هو عبارة عما اسند الفعل اليه وقدم عليه والحاصل له على ترجيح
هذا الاعراب على كونه خبرا او منادى سلامته من الحذف اذ التقدير هذا فلك ان تقول حاكيا المفرد المراد به مجرد اللفظ قولي
ابراهيم مثلا على قول المص القول المختار **قال** وعلى هذا فقوله نحو من يكنيها فانها ثم قلبه اذا قلت ضمير انه الشان لزم كون
ثم خبر اما فعلية مبتدا موخرا واذا قدر راجعا الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون ثم الخبر وقلب فاعل به **اقول** التفريع
على صحة كل من الوجهين والا فلو كان احدهما باطلا كان التفريع عبثا وقد يشكل عليه ما قدمه من انه اذا امكن في
الضمير ان يكون لغير الشان لم يحمل على كونه للشان لمخالفته القياس وقد بينا مخالفته للقياس بمقتضى ضعف الحمل عليه عند امكان
غيره لامتناع الحمل عليه فقد يكون مقصد المص ذكر ما يحتمله اللفظ من الوجوه مع قطع النظر عن رجحان محتمل وضعف اخر لا داعي
التذنيب لكن الكلام في التنزيل الشريف **قال** ومن الوهم قول الكتابي والجاثي في نحو يحلفون بالله لكم ليرضوكم ان اللام وما بعدها
جواب وفيه انه يحتمل ذلك **اقول** في حرف اللام وذكر هنا ان ابا الحسن اجاز ان يتلقى القسم بلام كي وجعل هذه الاية
وقال المعنى ليرضنكم ان ابا علي قال وهذا عندي اولى من ان يكون متعلقا بيحلفون والمقسم عليه محذوف او ان ابا الحسن انشد
شاهدا على ذلك قول الشاعر اذا قال قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا وان الجماعة يابون هذا بناء على ان القسم
انما يجاب بالجملة ويقدرون في الاية ليكونن كذا ليرضوكم وفي البيت لتشربن لتغني عنه **قال** وقول بدر الدين ابن مالك
في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فراه حسنا ان جواب الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب
نفسك عليهم حسرات اقول هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء والتقدير الثاني يجب عليه كونه موصولا **اقول**
معنى في نحو الهمزة ان الذي ينبغي ان يقدر ذهبت نفسك عليهم حسرات لا يجمع ليوافق المقدر المنطوق الدال عليه ولان الجمع

ذكر

ذكر المعنى فاذا اطلق المفرد فات المعنى المراد كما نبه هنا ولا شك ان التقدير الثاني بعد ان كان معتقد ابن مالك انه من شرطية
لا موصولة ولا مفرد يكون اراد الموصولة واطلق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه مشبها به في المعنى وذلك لان المبتدا
الموصول بالجملة الفعلية مستقلة مشابه لاسم الشرط وصلته كجملة الشرط وخبره كجملة الجزاء في المعنى نحو الذي يأتيني اكرمه
في معنى من يأتيني اكرمه فان قلت غايته انه اطلاق مجازي ولا قرينة على التجوز قلت بل القرينة قائمة وهي عدم صلاحية

النوع السابع

المقدر لان يكون جواب شرط فتعذرت الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة **النوع السابع قال** مستند ابن علي
ذلك بقول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا **اقول** وجه استدلاله لهم بذلك ان مشيها يكون مرفوعا بالاصالة
او بالتبعية ولا سبيل الى الثاني اذ لا يمكن ان يعرض فيه غير البدل من الضمير المستكن في الظرف وحينئذ ما ذكره المص
ان البدل من ضمير اسم الاستفهام يجب اقترانه بالهمزة كالبدل من نفس اسم الاستفهام واما الاول وهو كونه بالاصالة فلا وجه
له الا ان يكون مبتدا او فاعلا لا سبيل الى الاول اذ لا خبر له من حيث المعنى الا وئيدا وهو منصوب فامتنع كونه خبرا للمبتدا
وتعين ان يكون مرفوعا على انه فاعل وئيدا الذي هو حال من الجمال اي شيء ثبت للجمال في حال كونها وئيدا مشيها وهذا الا
مردود بما ذكره في الشرح من تقدير الخبر يكون او يوجد والزباء بالمد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف وقصتها مع قصير
مشهورة ولما قدم عليها في اخر سفره انه على طريق الغوير يا لرجال القافلة وكان قصير جعلها في جوالق وحملها على الجمال وهما
انهما تجارة وعدت به وقدم بها عليها على عادته معها قبل ذلك فقالت الزباء ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا
ام صرفانا باردا شديدا ام الرجال جثما قعودا الوئيد الرزانة والتاني كذا في القاموس وفي الصحاح مشى مشيا وئيدا
اي على تؤدة والجندل الحجارة والصرفان بفتحات جنس من التمر قال ابو عبيدة لم يكن يهدى للزباء شيء كان احب اليها من
التمر الصرفان وانشد ولما اتتها العير قالت ابارد من التمر هذا ام حديد وجندل والجثم بضم الجيم وتشديد المثلثة جمع
جاثم وهو الذي يلبد بالارض والقعود جمع قاعد **قال** ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال على طول
الصدود يدوم ان وصال مبتدا او الصواب انه فاعل بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور **اقول** يعني ببيت الكتاب قول المرار
صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم وانما وهم المص القايل بان وصال مبتدا لان قل المكفوفة بما
لا تدخل الا على جملة فعلية كقول الشاعر قلما يبرح اللبيب اليه يورث المجد داعيا او مجيبا صرح بذلك في حرف الميم في الكلام
على ما الزايدة وكان ينبغي ذكر ذلك هنا ليبنى عليه ما ذكره من الوهم على ان القايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب لها
مبتدا بنى على ان ما في البيت مصدرية لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به
في التسهيل **قال** وقول الحوفي ان لاهوم نبلا تلقاه انه يجوز بالرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه **اقول** وهو
صواب عند غير سيبويه فليس تخطئة هذا القايل استنادا الى قول سيبويه باولى من تصويب كلامه استنادا الى قول غير
سيبويه من النحاة والانصاف حسن وقد مر في اخر الجهة الثانية ان سيبويه قال بان اذا عاملة في قوله نعم بالاخسرين اعمالا

شبيه بالمفعول به قال المص والصواب انها تمييز فخطأ سيبويه عبر صبا للجلوشانه ولحامتي بهذه الصناعة لما لاح له من
الدليل الدال على خلاف قوله فهل يجمل ان يقال للمص ما قلت في هذه الاية خطاء لانه مخالف لما قاله سيبويه فيها هذا ما ينبغي
ان يبكي والحق احق ان يتبع قال ثم هذا الجواب لا يتاتى في نحو قوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد ابن
قارب اقول قد مضى في الباب الثاني في الكلام على الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب انشاد هذا البيت وذكرنا هناك
انه يمكن تخريجه على حذف يكون اي يوم لا يكون ذو شفاعة بمغن فتيلا فتكون الاضافة فيه الى الجملة الفعلية قال ومن الوهم
ايضا قول بعضهم في قوله تم فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه بعد ما جزم بان من شرطية انه يجب كون الجملة الاسمية معطوفة
على كان وما بعدها وهو مرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها اقول هذا لا يلزم لان الثواني لا يغتفر فيها ما لا
يغتفر في الاوايل نحو قالوا رب رجل واخيه مع امتناعهم من ان يقولوا رب اخيه كما عرف في محله وقال الشاعر ان تركبوا فركوب
الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل قال يونس ارادوا انتم تنزلون فعطف جملة الاسمية على جملة الشرط وهذا عين ما نحن
فيه وقد ذكره المص في القاعدة الثانية من الباب الثامن فان قلت لعل هذا التخريج استسهله في هذا التركيب لانه شعر بخلاف
ما نحن فيه قلت قد ذكر المص في امثلة هذه القاعدة قوله تم ان نشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فقال
لا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا نحو ولكن اغتفر ذلك في الاية لان ظلت معطوف على الجواب لا جواب اول
والذي سوغ له الاعتذار بذلك في هذه الاية يسوغ لخصمه الاعتذار به في تلك الاية ولا فرق قال على انه لو قدر من
موصولة لم يصح قوله ايضا لان الفاء لا تدخل في الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهه ح باسم الشرط اقول ضمير
انه يعود على بعضهم المتقدم ذكره فيكون قد مبنيا للفاعل والمعنى على ان هذا البعض القايل بما تقدم من ان به اذى من
راس معطوف على الفعلية المتقدمة لو قدر من موصولة لا شرطية لم يصح قوله المذكور ولا ينبغي ان يجعل ضمير انه ضمير شان
ويضبط قدر بالبناء للفاعل او للمفعول لضعف الحمل على ضمير الشان عند امكان غيره كما مر والجواب عما ذكره المص يعلم مما قلناه
انفا من انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوايل قال ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو انهم امنوا واتقوا
لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو اقول ليس هذا ذهولا منهم عن هذه القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع
الاسمية في هذا المحل وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا وانما وجه الرد عليهم ان يقال ان الصواب خلاف قولهم
في اصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك قال ومن العجب ان ابن الحاجب اجاز ذلك كافية مع قوله فيها في بحث الظروف و
قد يكون للمفاجاة فيلزم المبتداء بعدها اقول هذا اعتراض متوجه وابن الحاجب حاول التفصي عنه بما لا يظهر فقال وكان
قياس لزوم وقوع المبتدا والخبر بعد اذا المفاجاة ان يمتنع النصب فيما اضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك خرجت فاذا عبد الله
يضربه عمرو لان لزوم وقوع المبتدا والخبر مناف للنصب لكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدا و
الخبر قال الشيخ ابن سعيد لما كان بعد اذا مبتدا وخبر والخبر مشتغل عن المبتداء بضميره اجرى هذا الكلام مجرى ما لم يقع

بعد اذا المفاجاة نحو زيد ضربته فكما جاز النصب في ذلك جاز في هذا وكانهم قطعوا النظر عن اذا وبقي مجرد صورة المبتدا والخبر و
اقول جواز النصب انما نشا من قطع النظر عن اذا ولا يخفى ان قطع النظر عما هو موجود امر مرجوح فالنصب الناشي عنه يكون مرجوحا
فالرفع يكون مختارا وهذا كلامه قلت بل قطع النظر عما هو موجود مراد الغاء لما حضر علم الالغاء فالنصب الناشي عنه يكون باطلا
فيكون الرفع واجبا لا جائزا قال تنبيه اعترض الرازي على الزمخشري في قوله والذين كفروا بايات الله اولئك هم الخاسرون
ان الجملة معطوفة على وينجي الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية وقد مر ان تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا
يمنع التعاطف اقول لكن التناسب مطلوب ولا يقع التخالف الا لنكتة تقتضيه فقد يقال اوثرت في قضية الكافرين الاسمية للدلالة على
ثبوت خسرانهم فناسب الاتيان بالاسمية واوثرت في قضية المومنين تضمن نجاتهم مما ناله غيرهم من السوء اشعارا بتعظيم منة
الله عليهم وفضله فناسب الاتيان بالفعلية ذات المضارع النوع الثامن قال ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي كقوله

النوع الثامن

تبيل هل ضمنت البليا اقول هذا صدر بيت عجزه مثيل الصبح اذ قبلت فاها وبعده هذا البيت وهل رقت عليك قرون ريا
رفيف الاقحوان اذا تنداها والذي عرفي في انشاد هذين البيتين هل ضمنت البلى ليلى وهل رقت عليك قرون ليلى وينسب هذا
الشعر للمجنون المشهور وريا اسم امراة ورقت بالراء المهملة المفتوحة برقت وتلالات يقال رفت لونه يرف رفيفا اي برق
تلالا والاقحوان بضم الهمزة والحاء المهملة واحد الاقحوان والافاحي بتشديد الياء وتخفيفها وهو البابونج والندى بالفتح المطر
والبلل قال ابن جني القسم جملة انشائية يوكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فالقسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو
للاستعطاف وقيل الاستعطاف يستفاد من اللفظ الذي يشعر بالعطف والنحو قال فمن الاول قوله واني لرام نظرة قبل التي
لعلي وان شطت نواها ازورها اقول تقدم انشاد هذا البيت في الباب الثاني في الكلام على جملة الاعتراض وسبق الكلام عليه
قال وقوله حلفت فانا بمحبو هل باب الذئب قط اقول وهذا ايضا تقدم انشاده في الباب الاول في حرف اللام في الكلام
على لا وعلى الكلام على معناه قال وقوله فانما انت اخ لا نعدمه اقول هذا لم يتقدم انشاده في غير هذا الموضع وجملة لا
نعدمه انشائية لانها دعاء وليس المراد بها وصف الاخ بانه غير معدوم قال وقول ابي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله
اي صادفت الناس مقولا فيهم ذلك اقول في الصحاح خبرت الشي اخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر بلوته واختبرته وتقليه
وتقلاه تبغضه والجزم هنا على انه جواب الامر الذي وقع موقع ثاني مفعولي وجدت بتقدير القول اي وجدت الناس
مقولا فيهم هذا او مفعول اخبر محذوف اي اخبرهم تقلهم والهاء في تقله هاء السكت او ضمير افرد نظرا الى لفظ الناس او
كل واحد وقال المبكي امر خصيب الناس بضبطه بالامر اي اخبر الناس ووجدت بمعنى عرفت هذا المثل والهاء في قوله للسكت
بعد حذف العايد اصله اخبر الناس تقلهم ثم حذف الضمير ثم ادخلت هاء الوقف والجملة في محل النصب بوجدت اي وجدت
الامر كذلك وقال ابو عبيدة جاءنا الحديث عن ابي الدرداء وقد خرج الكلام على لفظ الامر ومعناه الخبر يريد اذا اخبرتهم
قليتهم يضرب في ذم الناس وسوء معاشرتهم قال وقوله وكوني بالمكارم ذكريني ودلي دل ماجدة صناع اقول قد

يتوهم انه خلى من الدلالة لاقترانه بذكر يمنى و لسبه كذلك لان هذا مصدره الدلالة قال فى القاموس ودل المراة ودلالها
وما لولا وهاند لها على زوجها تريه جزاءه فى تغنج وتشكل كانها تخالفه وما بها خلاف وقد دلت تدل والماجدة الشريفة الكريمة عنه
والصناع بفتح الصاد المهملة المراة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين يقال امراة صناع اليدين وامراتان صناعان ونسوة صنع
ككتاب وغرل قال وقوله ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما اقول اسناد نام الى ضمير الليل مجاز
والمراد نوم اهله اى لا تحسبوهم سكتوا عنكم وتركوا الاخذ بثار سيدهم منكم بل سكوتهم عن الاخذ بالثار نوما على سبيل الا
قال اى اذا ما القوم كانوا انجية واضطرب القوم اضطراب الارشية هناك اوصيني ولا توصي بيه اقول الانجية جمع
نجي على صيغة فعيل وهو الذي تساره والارشية جمع رشا بكسر الراء وبالمد هو الحبل الذي يجعل فى الدلو يريد ان الناس
اذا سار بعضهم بعضا واضطربت اراؤهم كاضطراب الحبال فى الابار عند الاستقاء منها فهو ثابت الراى لا يتزلزل لسداده
وحسن نظره فكان جديرا بذلك بان يوصي على غيره ولا يوصي غيره عليه قال ومن الوهم فى هذا الباب قول بعضهم فى قوله تم
وانظر الى العظام كيف ننشزها ان جملة الاستفهام حال من العظام والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول ننشز وان الجملة بدل
من العظام اقول قد تقدم مرارا ان من شرط البدل صحة حلوله محل المبدل منه والبدل هنا هو الجملة الاستفهامية لا يصح
حلولها محل المبدل منه وهو العظام المجرور بالى لانه يلزم عليه تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل وقد اجيب عن ذلك فى
حرف الكاف من الباب الاول فى فصل كيف قال واعلم ان النظر البصري يعلق فعلكما لنظر القلبي قال الله ثم فلينظر ايها ازكى
طعاما كما قال سبحانه ونور انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض اقول ساق الحكم المذكور وهو تعليق النظر البصري مساق الحكم المقرر
المعلوم الذي لا خلاف فيه فانظر هذا مع قوله فى الباب الثاني من الكتاب فلم اقف على تعليق النظر البصري الا من جهة الزمخشري
النوع التاسع قال وقول الشاعر اكرم من ليلى على فتبتغى به الجاه ام كنت امرا لا اطيعها اقول الظن ان هذا البيت لعدي وبعده
ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها وتبتغي بطلب وهو منصوب بعد الفاء فى جواب الاستفهام لكنه سكن الياء
كما فى قوله ما اقدر الله ان يدني على شحط من داره الحزن ممن داره صول والبيت يضرونه كنيتي مثل فى السفر وان كان
قليلا كقراءة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون الياء وام فى البيت محتملة للاتصال والانقطاع قال
ومن ثم ابطل ابو علي كون الظرف من قول الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال صفة لاسرى
بل لا يخلو ما عطف على مجرور رب من صفة اقول البيت من بحر الخفيف وهو مدح لخو صدقه واول نجز ومبعه
والرفد بكسر الراء العطاء وبفتحها القدح الضخم وبكسر الراء ايضا بهذا المعنى وهرقته اريقه ابدلت الهمزة هاء يهريق بفتح
الهاء افرا اى صبر واصله اراق يريق اراقة وانما قالوا اهريقه وهم لا يقولون انا اريقه لاستثقالهم الهمزتين وقد
زال ذلك بعد الابدال كذا فى الصحاح واسرى جمع اسير والمعشر جماعة من الناس والاقيال ضبط بالياء المثناة التحتية
والفوقية وعلى الثاني فهو جمع قيل بكسر القاف واسكان التاء هو العدو وعلى الاول فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون

وهو

وهو ملك من ملوك حمير دون الملك الاعظم كذا فى الصحاح ونقل فى القاموس عنه خلافا فاضبل هو الملك مطلقا وقيل الملك من
ملوك حمير وقيل هو دون الملك الاعلى واصله قيل كفعيل سمي به لانه يقول ما شاء فينفذ وجمعه اقيال واقوال حكاهما
يعقوب ابن السكيت فقوال على الاصل واقيال على اللفظ لانه ماخوذ من القول كما مر وقال جماعة لهذه الكلمة اشتقاقان من
قال اقوال فهو من القول ومن جمعه على اقيال فهو من تقيل اباه اذا اشبهه فى الشبه كما سمي شعار من تبع الذي قيله فى اللفظ
هؤلاء ولو كان من القول لم يجز فى جمعه الا اقوال كما لا يقال فى جمع الصوف الا اصواف ولا يقال اصياف على اللفظ قال ابن البحر
ولا يلزم ذلك لانهم قالوا من جوف ومن الشوب مشوب ومشوب ومجفو على الاصل ومجفي ومشيب على لفظ جفي وشيب ولم يطرد
ذلك فيقولوا معروف ومدعي ولا يقالوا اقيال على لفظ قيل وان لم يقولوا اصياف فلم يرد هذا بانه لا يصار الى الخلاف الاصل
ما وجد عنه مندوحة ولا شك ان جمع قيل المشتق من القول على اقيال رعاية للفظ البا خارج عن الاصل فاذا جعل مشتقا
عند جمعه كذلك من القيل لم يخرج عن الاصل فكان قول اولئك الجماعة بالاشتقاقين هو الراجح لا محالة وقد يجوز فى البيت ان
يكون المراد بالرفد المكسور الراء العطاء وهو واضح اى انه حصل منه فى ذلك اليوم عطاء كثير واحسان جم وقيل اريد بالرفد
الرفد صب الدماء وقتل الاعداء على طريق الكناية وجوزوا ان يكون المراد به القدح كان ذلك هو المراد اذا كانت الراء مفتوحة
اى رب قدح كبير لسبيكا ويطعم منه الناس صبيه فى ذلك اليوم لا يستطيع صاحبه الدفع عنه او كني بذلك عن قتله واما قول
ابي علي ان الاسير يخلو من معشر باسرى فمبني على شيئين احدهما ان مجرور رب لا بد من وصفه كما ذكره وقد تقدم فى الباب
الاول فى حرف الراء فى فصل رب ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين ونسبه فى البسيط الى البصريين
وانه خالف فى ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف وان ابن مالك قال وهو ثابت بالنقل الصحيح فى الكلام
الفصيح والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر فى الاوائل فكلا الوجهين
اللذين استند اليهما قابل للمنازعة قال فاما قوله فيا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال اقول فلم ار انشاد
هذا البيت فى الباب الاول فى فصل رب وتقدم الكلام عليه هناك قال واجاز غير الفارسي وابن السراج نعت نعم
وبئس اقول يمنع المحقق ذلك ابن مالك حيث قال فى التسهيل ولا يوصف خلافا لابن السراج والفارسي وفى حاشية التسهيل
لابن هشام الصواب ان المنع قول جمهور النحويين بعيد الاعتراض بذلك على ابن مالك حيث نقل عن غير الفارسي و
ابن السراج الاجازة وليس كذلك وهذا يعتمد على الصواب قال تمسكا بقوله نعم الفتى المري انت اذا هم حضروا
الذي الحجرات نار الموقدة اقول وتمسكا بقول الاخر لعمري وما عمري على بهين لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم
وفى التنزيل بئس الرفد المرفود وهو شاهد عنيد قال وحمله الفارسي وابن السراج على البدل اقول بناء على ان
الصفة تخصص والمقصود العموم والابهام قال الرضي وليس بشيء لان الابهام مع هذا التخصيص لا يعين فهو كقوله ولعبد
مومن قال وقال الزمخشري وابو البقاء فى وكم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن

اقول يعني لان كم متوغلة في الابهام فلم توصف وهذا لم يقم دليل على منعه وماذا يمنع المنع في مثل كم من رجل قام وكم من
قرية اهلكت فانه لا يظهر فيه سوى ان الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدا اي كثير من الرجال قام
وكثير من القرى هلك قال الرضي واذا انجر المميز بمن وجب تقديره كم منونة بمعنى انها تكون ح نكرة والجار والمجرور صفة لها وللمعنى
النوع العاشر
ليساعد عليه النوع العاشر قال ومن الوهم في الاول قول بعضهم في قول الحطيئة ازمعت ياسا مبينا من نوالكم ولن
ترى طاردا للحر كالياس اقول الازماع تصميم العزم وثباته قال في الكشاف يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه وقال
ازمعته وازمعت عليه بمعنى مثل اجمعته واجمعت عليه واليأس القنوط ومبينا اسم فاعل من ابان بمعنى بان اي ظهر واتضح و
النوال العطاء وقلت قد بما اخبر العلى عن قدره ادعية من طرف عوالي ولقد سعدت بجوده وبما اوالي من نوال قال و
الصحيح جواز الوصف بعد العمل اقول هذا هو مذهب البصريين والفراء على ما نقله بعضهم ووجهه ان الوصف يزيل شبهه او يضعفه
وذلك انما يتحقق قبل العمل لا بعده وذهب الكسائي وباقي الكوفيين الى جواز الوصف مطلقا وظاهر كلام ابن عصفور في المقرب المنع مطلقا
النوع الحادي عشر
واختاره ابن مالك فهي ثلثة اقوال الصحيح منها القول المفصل بين وقوع الوصف قبل العمل فيمتنع وبعده فيجوز النوع الحادي
عشر قال اجازتهم في بعض اخبار النواسخ ان يتصل بالناسخ نحو كان في الدار زيد ومنع ذلك في البعض نحو ان زيدا قائم اقول
يعني خبر ان واخواتها حيث لا يكون ظرفا نحو ان عندك فضلا ولا جارا او مجرورا نحو ان في الدار زيدا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا لتوسعهم
في الظرف ما لا يتوسع في غيره اذ كل شيء من المحدثات لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل شيء كقرينه ولم يكن اجنبيا منه
فدخل حيث لا يدخل غيره واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او
النوع الثاني عشر
معناه كاحتياج الظرف النوع الثاني عشر قال ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط وكم
الخبرية اقول انما كان ذلك لان الاستفهام والشرط ونحوهما كالعرض والتمني مما يغير معنى الكلام بدخوله فجعل له الصدر لان السامع
يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير عن اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير
ام مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكم الخبرية متضمنة للانشاء التكثير كما ان رب تجري مجرى الاستفهام وغيره مما
هو من قبيل الانشاء قال ولهذا قدر ضمير الشان في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء اقول سر انشاد هذا
البيت في الباب الاول في حرف الهمزة في الكلام على ان المكسورة المشددة ومثله قول الشاعر ان من لام في بني بنت حسان المه
اعصه في الخطوب وانما جاز حذف ضمير الشان منصوبا على ضعفه لضرورة بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه
ووجهها هنا ان نواسخ الابتداء لا تدخل على كلم المجازاة قال وليعضها ان يتاخر اما لذاته كالفاعل ونائبه وشبهه اقول
المراد بالمشبه بالفاعل اسم كان الناقصة واخواتها وبعض المتقدمين يطلق عليه الفاعل على سبيل التجوز قال او لعارض معنوي
او لفظي وذلك كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم انه مبتدا وان الفعل مسند الى غيره اقول هذا مثال لما حصل
فيه عارض معنوي اوجب التاخير لان الغرض في هذا المثال كون عيسى مضروبا فلو تقدم فقيل عيسى ضرب موسى لتوهم انه

ضارب بالطريق التي ذكرها المص فذلك عكس المعنى المراد ومن ثم لا يجب التاخير عند وجود القرينة المعينة للمقصود نحو اكل موسى الكمثرى
فان قلت الكمثرى اكل موسى لم يحسن لما فيه من القرينة الدافعة له اذ لا يتاتى ان موسى اكل والكمثرى ماكول فهو سواء قدمت او اخرت
وسيجيء في الجهة الثامنة ان ابن الحاجب ذكر في نحو ضرب موسى عيسى ان كلا من الاسمين محتمل الفاعلية والمفعولية وان الذي ان
في غلبة الاول انما هو مجرى بعض المتاخرين والالتباس واقع في العربية بدليل اسماء الاجناس والمشترك وقسيا في هذه كلام
قال وكالمفعول الذي هو اي الموصولة نحو ساكرم ايهم جاءني كما نبه عليه والفرق بينها وبين اي الشرطية والاستفهامية اقول
هذا مثال لما حصل فيه عارض لفظي اوجب التاخير فانها لو تقدمت في ذلك لم يحصل خلل في المعنى المراد ولكن يفوت الغرض
اللفظي الذي ذكره من قصدهم الفرق بين اي الموصولة وبين اي الشرطية والاستفهامية ووجوب تاخير المفعول وذلك مبني
كوفي على ما ذكره في التسهيل في الموصول الذي هو اي ولا يلزم استقبال عامله ولا تقدمه خلافا للكوفيين قال ومن الوهم
في الاول قول ابن عصفور في اولم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل يهد اقول هذه اية الم السجدة وهي اولم يهد لهم كم اهلكنا من قبلهم
من القرون فقد رد كلام ابن عصفور هذا والرد عليه في فصل كم من حرف الكاف من الباب الاول قال والصواب ان الفاعل مستتر
راجع الى الله تع اي اولم يبين لهم الله تع او الى الهدى اقول ذكره ابن الاحتمالين في فصل كم وجوز هناك وجها اخر وهو ان
يكون الفاعل ضمير العلم قال وقال الزمخشري الفاعل الجملة وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة اقول ذكر قول الزمخشري هذا في
فصل كم غير منسوب الى احد فقال وانما الفاعل ضمير اسم الله او ضمير العلم او الهدى المدلول عليه بالفعل او جملة كم اهلكنا على
القول بان الفاعل يكون جملة اما مطلقا او بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو ظهر لي اقام زيد هذا انتهى
فصل كم ولم اقف على كلام الزمخشري في سورة الم السجدة لعدم حضوره الان عندي ووقفت له في سورة طه عند ذكر قوله تع
افلم يهد لهم كم اهلكنا قبلهم من القرون على ما نصه فاعل لم يهد الجملة بعده يريد الم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه ونظيره قوله تع و
تركنا عليه في الاخرين سلام على نوح في العالمين اي تركنا عليه هذا الكلام ويجوز ان يكون فيه ضمير الله او الرسول ويدل
عليه القراءة بالنون انتهى فانما جعل الفاعل جملة باعتبار تاويلها باللفظ فهي في حكم المفرد فيجوز وقوعها فاعلا كما وقع في قوله
قام ابوه خبرا للمبتدا في قولك زيد قام ابوه وليس هذا من الصور التي تختلف في صحة جعل الجملة فيها فاعلا وقد صرح المص في الباب
الثاني في المثال السابع من امثلة الجملة التفسيرية بان الصواب ان الجملة في قوله تع واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض
نائب عن الفاعل وان قولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا عنه جوابه ان التي يراد بها لفظها بحكم المفردات فلا وجه اذن لاعتراضه
على الزمخشري قال وكم مفعول اهلكنا والجملة مفعول يهد وهو معلق عنها اقول وهذا القول يصح باعتبار تضمين
يهد معنى يبين فتكون الجملة في محل مفعول يصح اي يتعدى اليه الفعل بنفسه اي الم يبين الله لهم ذلك قال وكم الخبرية لا تعلق خلافا
للاكثر اقول تقدم في الباب الرابع عند ذكر الشيء الخامس من الاشياء التي تحتاج الى الرابط حيث قال في قوله تع سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة ان قال وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية فقيل التعليق ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل

عن العمل هذا كلامه هنا وفيه اشعار بالاعتراض على الزمخشري حيث قال نسب الى عالم نقل به نحوي قد بالاختيار هنا قوله وجزم به
على اني اقول انما لم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق عن العمل استغناء بنصوصهم بان لها صدر الكلام كالاستفهامية وذلك
مقتض لتعليقها العامل عن العمل اذ كل ماله الصدر يعلق وغاية ما في كلام الزمخشري التصريح بما افهمه كلامهم وان لم يكن صريحا
وعلى هذا فلا ينبغي ان يكون خلاف في ان كم الخبرية تعلق عن العمل اللهم الا ان يعتد من لا يرى لها الصدر كما نقله ابن عصفور وهي
لغة رديئة وليس مجرد سكوت النحاة عن كونها تعلق مسوغا للنقل عنهم بانها لا تعلق فان كان المصنف ظفر من جهتهم بتصريح في ذلك او
ظاهر فيه اشكل على من لم ير ان لها الصدر والله اعلم قال ومن الوهم في الثاني قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال على
طول الصدود يدوم اقول سر انشاده ذلك عن بيته وسر انه لاوهم فيه على مذهب سيبويه فانه يرى تقدم الفاعل لضرورة الشعر
وتمام صدر البيت صددت فاطولت الصدود قال وفي بيت الكتاب ايضا اظبي كان امك ام حمار اقول هذا عجز بيت صدره
فانك لا تبالي بعد حول وبعد هذا البيت قوله لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابي
قبيس وسيق مع المعلهجة العشار الحول السنة وماج اللوم استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطرب امواجه
والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعاد صار والعبد هنا المملوك والا فهو الانسان مطلقا سواء كان حرا او رقيقا و
ابي قبيس اراد به ابا قابوس وهو النعمان ابن المنذر ملك العرب ولكن صغر المضاف اليه تصغير ترخيم ويروى الفند بكسر الفا
وسكون النون مكان العبد وهو الجبل العظيم او قطعة منه طولا كذا في القاموس والمراد على هذا ابي قبيس جبل مكة شرفها
الله تعالى والمعلهجة تانيث المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اي ابوه خير من امه وبرذون هجين اي غير عتيق
والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بالمد وهي الناقة التي اتت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل عليها الفحل يريد الشاعر
ان كثر اللوم والدناءة فاشتبه الاصل بالنسب واكتسب الناس اخلاق اللئام فلو نفوا على هذا الوصف منه لا يبالي انسان
الحجيا كان ام غير هجين وصار الخسيس مثل الرئيس وحصلت الاموال للئام قال واما على الثاني فخبر ظبي انما هو الجملة والجمل
نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان امك على ان ضمير النكرة عنده نكرة اقول يعني ان سيبويه قال في هذا البيت انه
اخبر عن النكرة بالمعرفة وقد علمت ان فيه اعرابين فاما على الاعراب الاول وهو ان يكون ظبي اسم كان وامك خبرها فواضح واما
على الاعراب الثاني وهو ان يكون ظبي مبتدا اخبر عنه بالجملة الفعلية الواقعة بعده فقد يقال لم يخبر فيه بمعرفة عن نكرة وانما
اخبر بنكرة لان الظبي مبتدا كما فرض وهو نكرة وخبره الجملة وهي نكرة فلدفع المصنف هذا الوهم بان قال الاستشهاد انما هو باسم كان
وذلك لانه قد كان ضميرا يعود الى ظبي وهو نكرة فيكون الضمير ايضا نكرة كمعاده واسم هو الخبر فقول سيبويه اخبر عن النكرة با
لمعرفة في هذا الوجه مبني على ان ضمير النكرة نكرة وهي مسئلة خلاف والصحيح انه معرفة لما فيه من التعيين والاشارة الى الرجوع
اليه ما النسبة المظهر النكرة والمعنى للتعريف سوى التعيين والاشارة الى معلوم من حيث هو معلوم ولو كان مبهما الا ترى
انك اذا اردت تفسير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعطني شيئا ما يكفيني ذلك الشيء لا شيء ما ولهذا يجري عليه احكام المعا

بلا

بلا خلاف وانما الخلاف في ربه رجلا ونعم رجلا واما قول المص والجملة نكرات فهو الجاري على السنتهم ووجهه بعضهم بان
الجملة حكم والاحكام نكرات يشير الى ان الحكم لشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا
نحو السماء فوقنا والارض تحتنا قال الرضي وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه ان لا يكون الذات
مشارا بها الى خارج في الوضع ولو سلمنا ان كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر
حتى يجب كونها نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب
العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به والحق ان الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التعريف
والتنكير من عوارض الاسم والجملة من حيث جملة ليست اسما وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها للنكرة من حيث صحة
تاويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى مررت
برجل كائن ابوه زيدا قال وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا ان عنه مرفوع المحل
بمسئولا لخ اقول مر الكلام على ذلك في الباب الاول في فصل كل من حرف الكاف ويجوز ان يكون هذا القائل اراد ان عنه مرفوع
المحل بمسئولا محذوف مدلول عليه بالمذكور فلا يتم رد المص عليه قال وقول بعضهم في قوله البث حب العراق الدهر اطعمه
انه من باب الاشتغال لا على اسقاط على كما قال سيبويه وذلك مردود لان اطعمه بمعنى لا اطعمه اقول عجز هذا الصدر قوله
والحب ياكله في القرية السوس وقد انشد المص هذا الصدر في الباب الاول في فصل اذا من حرف الهمزة وفي فصل لا من حرف اللام
وقدم توجيه امتناع سيبويه من جعل حب العراق منصوبا على الاشتغال وذكره المص في الجهة الثامنة الاتية فقال واما قول
سيبويه في قوله البث حب العراق الدهر اطعمه ان اصله البث على حب العراق مع امكان جعله على الاشتغال وهو قياس بخلاف
حذف الجار فجوابه ان اطعمه بمعنى لا اطعمه ولا النافية في جواب القسم لها الصدر فتحولها محل ادوات الصدر كلام الابتداء
وما النافية وما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قال وقول الفراء في وان كلا لما ليوفينهم فيمن خفف
ان انه ايضا من باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها اقول
فيه نظر اما اولا فلا يلزم من كون اللام بمعنى الا ان تعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى كلمة اخرى وهما مختلفان في الاحكام واما ثانيا
فلان المشهور عن الكوفيين ان المبتدا والخبر ترافعا فكل منهما عامل في الاخر فيلزم ان يكون قائم من نحو قائما ما زيد الا قائم عاملا
في زيد مع وقوعه بعد الا فحكاية الاجماع على هذا مشكلة قال واما قوله نعم ويقول الانسان ائذا ما مت لسوف اخرج
حيا ان اذا ظرف لاخرج وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظروف اقول الظاهر ان جواب اما هو قوله ان
اذا ظرف فيجب اقترانه بالفاء ولم اره ثابتة في شيء من النسخ التي وقفت عليها والتقدير واما قوله نعم ويقول الانسان ائذا
ما مت لسوف اخرج حيا فان اذا فيه ظرفية لكن هنا بحث وهو ان المص ذكر في فصل اذا في حرف الهمزة على ان التوسع في الظرف
بالتقديم في مثل قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا خاص بالشعر فكيف ساغ له تخريج الاية على ذلك وقد قدم قطعه هذا

النوع الثالث عشر

الاعتراض في حروف اللام النوع الثالث عشر قال في الاول الفاعل ونائبه اقول بريد بهما هو مرفوع بغير المصدر واما المرفوع به كما في قولك اعجبني ضرب الامير اللص بتنوين ضرب ورفع الامير على انه فاعل به فلا نزاع في انه يجوز حذفه فتقول اعجبني ضرب اللص والسبب فيه شدة امتزاج الفاعل بالفعل وتنزله منه منزلة الجزء من الكلمة فكما هو لا يحذف منها كالجزء منها بخلاف الفاعل مع المصدر على انهم صرحوا في نحو ما قام وقعد الا زيد وما قام وقعد الا انت بانه تركيب صحيح وانه محمول على الحذف فالتقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد وما قام الا انت وما ادعاه بعضهم من انه من باب التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من انه لو كان من هذا الباب لوجب ان يكون في احدهما ضمير لانهما موجهان الى الفاعل فيقال مثلا ما ضربت وما اكرم الا انت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينفي احد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه واذا كان مثل هذا التركيب محمولا على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل في مثله فيكون اطلاق القول بامتناع حذف الفاعل كما صنع المص مستدركا وقد حاول بعضهم الجواب عن ذلك بان المتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى اما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا انت مثلا فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف قال والجار الباقي عمله الا في مواضع نحو لم الله لافعلن وبكم درهم اشتريت اي والله وبكم من درهم اقول الجار يحذف ويبقى عمله في مواضع فيجر بعد كم وبعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد اقل وقد مر ذكر ذلك وذكر شواهده في الباب الاول في حرف الواو ويجر ايضا به بمحل وقع في جواب ما تضمن مثله كان يقال لك بمن اصبحت فتقول خير بالجر وكذا معطوف على ما تضمن بحرف منفصل نحو وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون فجر الاختلاف بني مقدره لا مضافا له بالواو وفيه ضمير ما قبله ابا ها وكذا اذا كان معطوفا على ما تضمن مثل ذلك الحرف بعاطف منفصل بلا كقوله ما لمحب جلد ان هجرا ولا حبيب رأفة فجبرا وكذا لو كان العاطف في الصورة المذكورة منفصلا بلو كقولك جيء بزيد وعمرو ولو احدهما بجر لا احد وكذا في المقرون بالهمزة بعد اللفظ الذي تضمن الحرف الجار نحو ان يقول قائل مررت بزيد فتقول ازيد بن عمرو وحكاه الاخفش في كتاب المسائل الكبير وكذا في المقرون بعد ذلك بهلا كان يقول جئت بدرهم فتقول هلا دينار او بان او الفا الجزائيتين نحو ما حكى يونس مررت برجل الا صالح فطالح قال ابن مالك في التسهيل ويقاس على جميعها خلافا للفراء في جواب بمن مررت وقد يجر بغير ما ذكر ولا يقاس الا على ما ذكر في باب كم يعني من جر تمييز الاستفهامية بمن محذوفة اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت وهذا احد المثالين اللذين ذكرهما المص وعلى ما ذكر في باب كان ومثل في شرح التسهيل بقول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فهذا عند غيره لا ينقاس لانه من باب التوهم وعلى ما ذكر في باب لا التبرئة بان يعني به قول الشاعر الا رجل جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت اي الا من رجل والصواب انه ذلك مسموع لا مقيس لانه لم يكثر وعلى ما يذكر في باب القسم يعني من جر لفظ الجلالة دون عوض نحو الله لافعلن وهذا هو المثال الاخر الذي ذكره المص قال كما عاد الضمير من نحو قوله فان كن نساء على البنات المفهومات من الاولاد في قوله يوصيكم الله في اولادكم اقول عليه سؤال مشهور وهو ان الخبر يفيد ما لا يفيده المخبر عنه ولا شك ان الضمير اذا جعل عائدا على البنات وهن نساء لم يفد الخبر

بشا

النوع الرابع عشر

شيا غير ما افاد المخبر عنه وجوابه مفهوم من كلام الزمخشري فانه قال فان كن نساء فان كانت البنات المولودات نساء خلصا ليس معهن رجل يعني بنات ليس معهن ابن ثم قال فان قلت هل يصح ان يكون الضميران في كن وكانت مبهمين ويكون نساء وواحدة تفسيرا لهما على ان كانت تامة قلت لا ابعد ذلك هذا كلامه يعني فيكون نساء وواحدة منصوبين على التمييز كما في ربه رجلا على ما ذكر في قوله ثم استوى الى السماء فسويهن سبع سموات وقد للعدم ذكر المرجع صريحا كان في حكم الصريح نظرا الى ذكر الاولاد قال لا ابعد قال كحذفها في قوله ورب السموات العلى وبر وبحرها والارض وما فيها المقلد كابن وقال ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة اقول ومثل قول بعض العرب اقسم بمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين هو سيدهم اجمعين قال لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم اقول صرح ابن مالك بان حذف اللام من الجملة المجاب بها القسم دون استطالة قليل كما يقول ابي بكر والله انا كنت اظلم منه قال واما ان كان في القسم به استطالة فالحذف حسن وساق المثل المتقدم قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا الاستغناء عن اللام او عن ان الجملة الاسمية فينبغي ان يحمل على الندور بحيث لا يقاس عليه النوع الرابع عشر قال وعكسه وهو غريب جدا وذلك بدل الغلط والنسيان وزعم بعض القدما انه لا يجوز في الشعر لانه يقع عا يا من يرو ومحو اقول استدل المثبتون لوقوع بدل الغلط في كلام العرب بقول ذي الرمة لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب فان الحوة السواد واللعس سواد مشرب بحمرة وفي استدلالهم بذلك دليل على وقوع البدل المذكور في الشعر وهو خلاف ما زعم ذلك المتقدم فان قلت لا دليل في هذا البيت على ذلك فقال بعضهم انه محمول على التقديم والتاخير اي في شفتيها حوة وفي لثاتها لعس قلت يلزم عليه تقديم ما في حيز الواو العاطفة عليها وهو باطل فان قلت ذكر المص وهو بدل الغلط والنسيان ثم اعاد الضمير في قوله انه بصيغة الافراد فما وجهه قلت اراد ان المذكور من بدل الغلط والنسيان لا يجوز في الشعر فان قلت ما الفرق بين هذين البدلين قلت القصد وعدمه فبدل الغلط هو ما يستدل به ما وقع اللفظ على سبيل سبق اللسان من غير قصد كما اذا اردت ان تقول رايت رجلا فسبق لسانك من غير قصد الى ذكر الحمار فقلت رايت حمارا فتحتاج الى استدراك ما فرط باتيان بالمقصود فتقول بعد حمارا رجلا وبدل النسيان هو ما يستدل به ما وقع عن قصد كما اذا قلت اكلت خبزا قاصدا لذكر الخبز ثم ذكرت ان ذلك لم يكن وانما كان الماكول لحما فاتيت به بعد الخبز وقال خطاب لم يقع بدل الغلط في نثر ولا نظم وذكر انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه قال فاما قوله وبنجى البلد لا يستطيع بها حابها الكلب الاهر بان وقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذلك وحجتان فنادر وهذا الحكم خفي على اكثر النحويين اقول كل هذا كلام جمال الدين ابن مالك قاله في التسهيل وعود ضمير من الجملة الى اسم الزمان المضاف اليها نادر وانشد في شرحه البيت الاول وكذا الثاني فيما اظنه وعلل ذلك بان المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير الى المصدر من معناها فكما لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع مثل ذلك نادرا قال في شرح التسهيل وهذا مما خفي على اكثر النحويين لان الجملة صفة ولا يضاف موصوف الى صفة قلت وقضيته هذا امتناع عود الضمير من الجملة المذكورة

الى المضاف لانه عمومه لا تجده فيما استشهد به على ذلك لجواز ان يتعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من الجملة الاخرى وتكون
الجملة المضاف اليها خالية من الضمير على ما هو الواجب قوله ننحى مضارع نحى بالفتح والضم والنحو نية خلاف البروبة ولا تخفى ان
حرف المضارع هنا نون اونا ونباح الكلب بضم النون صياحه وهريره صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد والسنة و
العام مترادفان ولام السنة هاء او واو وقالوا في الجمع سنهات وسنوات وعين العام واو قالوا عاملته معاومة كما
قالوا مشاهرة والحجة بكسر الحاء المهملة السنة ايضا وقادد من قول المص وقادد صفة لمحذوف اي فتى قادد وعدلها لواجب التثنية
للمطابقة قال ولو كان توكيدا لكانت الياء فيه زائدة مثلها في قوله هذا وجدكم الصغار بعينه اقول هذا صدر بيت عجزه لا
ام لي ان كان ذاك ولا اب وقبل هذا البيت قوله واذا تكون كريهة ادعى لها واذا يحاس الحيس يدعى جندب والجد بفتح
الجيم الحظ والبخت والبخت وفي الدعاء ولا ينفع ذا الجد منك الجد اي لا ينفع ذا الغنا عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك
منك ومعناه عندك كذا في الصحاح وقد مر الكلام عليه في الباب الاول في فصل من الجارة في حروف الميم والصغار بالفتح الذل والضم و
الكريهة الشدة في الحرب وفي الصحاح الحيس الخلط ومنه سمي الحيس وهو تمر يخلط بسمن واقط قال الراجز التمر والسمن معا ثم الاقط
الحيس الا انه لم يختلط تقول منه حاس الحيس يحيس حيسا اي اتخذه وفي القاموس الحيس الخلط وتمر يخلط بسمن واقط فيعجن شديدا
ثم يندر منه نواه وربما جعل فيه سويق وقد حاسه يحيسه وجندب بضم الجيم والدال المهملة اسم رجل قال سيبويه نونه زائدة
وحكى داله الفتح البحث التاسع اصلحها قول الزمخشري في مخرج الميت من الحي انه عطف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج
الحي من الميت لان عطف الاسم على الاسم اولى ولكن مجيء قوله يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف
ذلك اقول سبقه ابن المنير على هذا الانتقاد فقال في الانتصاف تكرر في القران يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي في
سورة يونس والروم وغيرهما فيبعد قطعها عن نظيرها والوجه ان قياس الاية ان يكون الصفات باسم الفاعل كقوله فالق
الحب فالق الاصباح جاعل الليل وانما عدل الى صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك وتمثيله واستحضاره كقوله ثم فتصبح
الارض مخضرة وكقوله انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والاشراق والطير محشورة واخراج الحي من الميت اعظم في القدرة
فكانت العناية به اتم ولذلك جاء مقدما في القران وحسن عطف المضارع على الاسم لانه بمعناه انتهى قلت لكن في كلام الزمخشري
ما يندفع به هذا الانتقاد وذلك انه قال ان يخرج الحي من الميت موقعه الجملة المبينة كقوله فالق الحب والنوى لان فلق الحب
والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس اخراج الحي من الميت لان النامي في حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحيي الارض بعد
موتها هذا كلامه واذا كان قوله يخرج الحي موقع البيان لفالق الحب والنوى لم يات عطف يخرج الميت عليه في هذا المحل
لا يصلح بيانا لما لاول فلذا لم يجعله معطوفا على فالق الحب حتى تلك الايات وجد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الاية وجد ما
يرجح العطف على غيره فحمل كل بمقتضاه وظهر بذلك ان كلام المصنف غير متجه قال الثاني قول مكي وغيره في قوله ثم ماذا اراد
الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا او مستانفة والصواب الثاني لقوله ثم في سورة المدثر وماذا اراد الله

بهذا

بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء اقول جوز جماعة الامرين في الاية الاولى لاستقلالها واما الاية الثانية فوجد
فيها ما يعين الاستئناف فصير اليه وليس تعينه هنا يقتضي تعينه في موضع اخر وجد فيه ما يجوز غيره قال السابع قول
بعضهم في ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعلا من عزم الامور مبالغة و
الصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ولم يقل انكم اقول قد يستشكل
جعل الاشارة راجعة للصبر والغفران بانه يلزم عدم الارتباط اذ يؤول الامر الى قولك ولمن صبر وغفر ان الصبر والغفران
لمن عزم الامور وجوابه ان الاشارة وقعت للصبر والغفران المضاف كل منهما الى ضمير من فكانه قيل ان صبره وغفرانه فحصل
الربط بهذا الاعتبار واما الاية الثانية فيتعين فيها ان يكون الاشارة راجعة الى الصبر والتقوى لا الى الصابر والمتقي
لانهما مخاطبان والمخاطب لا يشار اليه من حيث هو مخاطب فلو اريد خطاب جماعة لقيل انكم قال ومن القليل فيهما قوله
تعشي شجا ولبنت لتشج وقوله لعل شفاء النفس فهو عدوها اقول ضمير منهما يعود الى زعم وتعلم وما انشده اولا صدره
بيت عجزه انما الشيخ من يدب دبيبا وما انشده ثانيا صدر بيت اخر عجزه فبالغ بلطف في التحيل والمكر في القاموس الشيخ
من استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين ودب يدب دبا ودبيبا مشى على هينته
والتحيل الحذق وجودة النظر والقدرة على التصرف والقهر الغلبة والمكر الخديعة قال وعكسها في هب بمعنى ظن والغالب تعديه
الى صريح المفعولين كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرأ هالكا اقول كون هب من افعال القلوب مذهب الكوفيين واختاره
ابن مالك وانشد عليه هذا البيت واجرني اي اضرني وامنع ظالمي من ان يظلمني قال ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري
ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن اقول لعله استند في ذلك الى قول صاحب الصحاح وهبني فعلت كذا اي احسبني واعددني و
لا يقال هب اني كذا نقل المص في حواشيه على التسهيل قال وذهل عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا اقول يشير الى الفريضة
المعروفة عند علماء الفرائض بالحمارية والمشتركة وهي زوج وام واخوان لام واخوان لاب وحكم فيها عمر بن الخطاب بجعل الثلث
للاخوين للام ولم يجعل للاخوة للاب والام شيئا فقالوا يا عمر هب ان ابانا كان حمارا اشركنا بقرابة امنا فشركهم قال والثامن
قوله في سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون مستانف وخبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل سواء
عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون اقول هذا من نمط ما تقدم من انه قد وجد في اية البقرة ما يصلح ان
يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الاية الاخرى وهي اية يس فرتب على كل منهما ما يقتضيه ثم الباب موضوع لذكر
الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والمص قد اعترف بان ما ذكره خلاف الاولى فلا يكون خطاء فليس ثم خلل في ذلك
على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما نحن فيه في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فما
قال السابع قولهم في نحو وما ربك بظلام للعبيد وما ربك بغافل ان المجرور في موضع نصب او رفع على الحجازية والتميمية و
الصواب الاول لان الخبر لم يجيء في التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا اقول اذا كان

هذا هو الصواب للمعنى الذي ذكره فهلا حمل قول الفارسي والزمخشري ان الحجازية متعينة في قوله تعالى وما الله بغافل على ذلك
ولم اساء الظن بهما حيث جعلهما ظانين ان زيادة الباء منوطة بنصب الخبر مع انه ليس كلامهما صريحا بالمنع عليهما وقد تقدم
ذلك ثم ليت التنزيل من مثل ما الحجازية المعضوية الخبر لفظا سوى الايتين تلاهما قوله تعالى ما هذا بشرا وقوله ما هن امهاتهم
فما معنى ادخال الكلمة نحو في هذا الموضع وقد ظهر بعد كتابة هذه المقالة ما يندفع به الاعتراض على المص في نسبته الى كلام الزمخشري
وذكرنا ذلك في محله من باب كان وما جرى مجراها من الجهة الخامسة فراجعه قال والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سالتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز الحكيم اقول هذا معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا
وخفية لئن انجينا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب وسيأتي في ذلك كلام في خاتمة الحذف حيث ترجم
بقوله اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا قال التاسع قول ابي البقاء في افمن اسس بنيانه
على تقوى ان الظرف حال اي على قصد تقوى او مفعول اسس وهذا الوجه الذي اخره هو المعتمد عندي لتعينه في لمسجد اسس على
التقوى اقول لم يظهر لي ترجيح الوجه الذي عينه على الوجه الاخر وهو كونه ظرفا متعلقا باسس هذا مع احتماله لان يكون
ظرفا مستقرا في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في اسس كما كان حالا من بنيانه في تلك الاية والله اعلم بالصواب واختلف الراي
بالمسجد الذي اسس على التقوى فقيل مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وفي صحيح مسلم والترمذي والنسائي انه
تمارى رجلان في المسجد الذي اسس على التقوى فقال رجل هو مسجد قبا وقال الاخر هو مسجد رسول الله ص فقال رسول الله ص مسجدي
هذا الجهة الثامنة قال كنفي الاثم عن المتاخر فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة اقول وقيل الجهة الثامنة
ان اهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتعجل اثما ومنهم من جعل المتاخر اثما فورد القران بنفي الاثم عنهما جميعا فنفي في الكلام
ح ليس لاجل التخيير بل لاجل نفي الاثم المتوهم على التقديرين قال والصواب ان هم مفعول فيهما لرسم الواو بغير الف بعدها ولان الحديث
في الفعل لا في الفاعل اذ المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا الى اخره اقول اخذ الكلام في هذا المحل من عبارة الكشاف الا انه
اسقط منها ان التعليق بعد كون الضمير موكدا برسم كيلا حفظا سلفناه في حرف اللام وفي كلام المص في اوايل الباب السابع
من الكتاب قولهم وان كان الكلام على حرف ينطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونافية علا ومفعول والاحسن ان يعبر
عنه بقولك الضمير لئلا ينطق بالمتصل مستقلا وعلى هذا قوله هذا انهم مفعول اتى على غير الاحسن قال قول كثير من النحويين
في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين انه دليل على جواز استثناء الاكثر من الاقل والصواب ان
المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في اية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان
وكفى بربك وكيلا اقول فيه نظر اما اولا فلان معنى قوله استثناء الاكثر من الاقل اذ هو غير مقصود والصواب اسقاط من
الاول كما وقع في بعض النسخ واما ثانيا فلان اختياره لكون الاستثناء منقطعا مقدوح فيه بانه ارتكاب لخلاف الاصل من
غير ضرورة وما المانع منها الى ليس به وذلك لامكان حمل الاستثناء على الاتصال الذي هو الاصل فيه وح يكون المراد بالعباد
عموم

عموم المملوكين مخلصين وغيرهم ولا ينافي في ذلك ورود اية سبحان بدون استثناء لانه اريد بالعباد فيها المخلصون فترك
الاستثناء واما ثالثا فلان هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعة لان يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه
وظاهر ان الدافع عندي لدعوى الجماعة ورود اية سبحان مجردة عن الاستثناء فهو من امثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام
على شيء ويشهد استعمال اخر بخلافه قال وبعد قول الزمخشري في لا انه خلاف الظاهر اقول الظاهر والله اعلم
لعله امضى نفيه فقول الزمخشري في لا انه خلاف الظ وقدر مثل هذا في حرف الفاتحة لعله فعندي ان ابن الشجري لم يتامل
كلام الفارسي ومر مثله في الباب الثاني حيث قال في اخر الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب وبعده لتحقيق ان
العطف في الباب من العطف على المعنى قال ولا لبس واقع في القرينة بدليل اسماء الاجناس والمشتركات اقول لكنه
خلاف الاصل والاصل مراعاة ما يدفع الالتباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير في مسئلة جريان الوصف
على غير صاحبه ومنع الترخيم في نحو يا مسلمة على لغة التمام وترك اعلال نحو ابيض وترك بناء افعل التعجب واسم التفضيل من
الفعل المبني للمجهول قال وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في اية الحجر اقول اجاب الرضي بما يقتضي ان الاستثناء
متصل ولا تناقض وذلك انه قال اسر وان كان مطلقا في الظ الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسرا
لا التفات فيه الا امرأتك فانها تسري بها مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من لا يلتفت اليه وهذا كما
تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه كانه قيل ولا يلتفت منكم احد في الاسراء وكذا امش ولا تتبختر في المشي فحذف
الجار والمجرور للعلم بمعناه كلامه وفي شرح الكشاف للتمني وقال ابن الحاجب هذا التفصيل باطل يعني حمل القراءة بالرفع
محمولة على البدل من قوله ولا يلتفت منكم احد وقراءة النصب محمولة على الاستثناء من الموجب في قوله فاسر باهلك فان
القراءتين ثابتتان قطعا فيمتنع حملهما على وجهين احدهما باطل قطعا والقضية واحدة فهو اما ان يكون اسرى بها او ما اسرى
فان كان قد اسرى بها فليس مستثنى الا من قوله ولا يلتفت منكم احد وان كان ما اسرى بها فهو مستثنى من قوله فاسر باهلك
فقد ثبت ان احد التاويلين باطل قطعا فالبصارى في احدى القراءتين قطعا والاولى في هذا ان يكون الا امراتك في الرفع و
النصب مثل قوله ما فعلوه الا قليل منهم رفعا ونصبا ولا بعد في ان يكون اقل القراء على الوجه الذي دون الوجه الاخر بل
قد التزم بعض الناس انه يجوز ان تجمع القراء على قراءة غير الاقوى قال التمني والجواب عن هذا من وجهين احدهما ان الا
وان كان مطلقا الا انه في المعنى مقيد بعدم التفات احد من المسري والمسري بهم فاستثنى على هذا فاسر باهلك اسرا
لا التفات فيه من احد الا امراتك فلا تسر بها هذا الاسراء المقيد وثانيهما ان نهيه عن ان تسري بها غير مانع من ان تكون
سرت بنفسها فيجوز ان يكون سرت بنفسها وعلى هذا يصح الاستثناء من كل واحد من المذكورين وقد سالني عماد الاسلام
الكرماني في طريق الحجاز واورد علي هذا السؤال الذي اورده ابن الحاجب واجبته بالجوابين المذكورين ادلجا لانه
في الاستحسان ودعا لي بالرحمة والرضوان ورايت بعد ذلك في حواشي الطيبي ان بعض فضلاء العرب اجاب بالجواب الثاني

ولا عجب فان الخاطر قد يوافق الخاطر الى هنا كلامه قلت وقد اجاب الرضي بالجواب الاول كما علمت وهو مسطور في شرحه للكافية
بقالب الالفاظ التي ساقها اليمني فيبعد ان يكون وافق خاطره في المعنى وجعل الالفاظ لا سيما وقد بنى الاعتماد في شرحه للكشاف
على كلام الرضي ونقل كثيرا من عباراته بحروفها ومن طالع كلاميهما تحقق ذلك **قال** ولكنه قال ويجاء النصب على اللغة الحجازية
والرفع على التميمية وهذا يدل على انه جعل الاستثناء من جملة النهي **اقول** الامر كما ذكر والاولى جعله من جملة الامر ليحتمل النصب على الحجازية
الجهة التاسعة
والتميمية جميعا على تقدير الانقطاع والله اعلم **الجهة التاسعة قال** احدها زيدا احصى ذهنا وعمرو واحصى ما لا **اقول** قد يتوهم
ذهنا مضبوطا بالباء الموحدة بقرينة ذكر المال وليس كذلك بل هو بالنون واحد الاذهان **قال** واذا حمل قوله تعالى وتركهم في
ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان مكرر **اقول** مراده بالاول جعل ترك بمعنى صير وعلى هذا لا
يتصور للفعل مفاعيل متعددة اكثر من ثلثة وليس احدها تابعا لما تقدمه كما تقول ظننت زيدا فقيها عالما شاعرا كاتبا ظريفا
وفي عبارته بحث وذلك ان الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا ينافي اما اولا فلانه مناف لغرضه من
جعل كل منهما مفعولا واما ثانيا فلان وصفه بالمكرر غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر والصواب ان يقال ان الظرف مفعول ثان ولا
يبصرون مفعول اخر مكرر اي ذكر ثانيا بعد ان ذكر مثله في الثاني بل انما ذكره من جهة كونه مفعولا ثانيا لا من جهة خصوصية
الجهة العاشرة
اللفظ فان لا يبصرون لم يذكر الا مرة واحدة **الجهة العاشرة قال** كقول مكي في لا تبطلوا صدقاتكم ان الكاف نعت لمصدر
اي ابطالا كالذي ويلزمه ان يقدر ابطالا كابطال انفاق الذي ينفق والوجه ان يكون كالذي حالا **اقول** ذكر الزمخشري الوجهين
وصدر كلامه بالاول فقال كابطال انفاق الذي ينفق ماله رئاء الناس ولا يريد بانفاقه وجه الله ولا ثواب الاخرة ثم قال ويجوز
ان يكون الكاف في محل النصب على الحال اي لا تبطلوا صدقاتكم مماثلين الذي ينفق **قال** وقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب
الكلمة لفظ اصله الكلمة هي لفظ **اقول** وجد في بعض حواشي هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ ابي العباس تلميذ المصنف ان المراد
بهذا الرجل العصري ابن الاكفاني الحكيم المشهور **قال** ويجاب بان ذلك جاء كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد **اقول** سبق
الكلام على هذا في الباب الاول في فصل الا من حرف الالف وقلنا هناك انه يمكن في هذه الاية ان يكون جملة ليس له ولد حالا
من الضمير المستكن في هلك لا صفة لامرؤ وذكرنا هناك ايضا ان ثم من نازع في ذلك محتجا بان المسند اليه حقيقة هو الاسم الظاهر المعمول
المحذوف فهو الذي ينبغي ان يكون التقييد له واما الضمير فجملة مفسرة ولا موضع لها فهي كالمؤكدة واذا دار الامر بين هذين فتعين
الاسناد اولى بالتقييد فلو قلت ضربت زيدا ضربت زيدا الجاهل انبغى ان يكون الجاهل صفة للاول لا الثاني **قال** وانما قال
في قل اللهم فاطر السموات والارض انه على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل لان عنده ان اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم
المعوضة عن حرف النداء اشبه الاصوات فلم يجز نعته **اقول** وكذا قال في قل اللهم مالك الملك انه نداء ثان لان اللهم لا يوصف
لانه بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا فصار مثل حيهل اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائهما على معنيهما
بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزءا من الكلمة هكذا قرره بعضهم وهو خير من تعليل المصنف وجوز قوم الوصف

في ذلك

في ذلك ولم يلتفتوا الى هذه العلة **قال** وانما قال في قوله اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج اهواءك المكنونة الطلل
ربع قواء اذاع المعصرات به وكل حيران سار ماؤه خضل ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع اكثر
منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل **اقول** الذي ذكره سيبويه انه يرفع على اضمار مبتدا لا يجوز اظهاره وينصب على اضمار فعل لا
يظهر ايضا تقديره اذكر وانما لم يجز اظهار الرافع ولا الناصب مع ذكر الدار والديار ونحو ذلك لكثرة ما جرى في اشعارهم
مع تقدم ذكر المنازل فجرى عندهم كالمثل هكذا وانشد عليه قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها
عجم ولا عرب وقول الشاعر اعتاد قلبك من سلمى عوائده البيتين قال سيبويه فاذا رفعت فالذي في اظهرت و
اذا نصبت فانما تقدر الفعل وهو غير المنصوب في المعنى ولم يتعرض الى امتناع البدلية للعلة التي ابداها المصنف والامر فيها
مشكل لانه كما يمتنع بدل الاكثر من الاقل بدل كل لعدم صدق احدهما على الاخر يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق ايضا
وقد صرح بان الاخبار يصح ولا بد له من مصحح فاي شيء فرض مصححا للاخبار كان بعينه مصححا للبدلية كما اذا قدر مضاف محذوف
والتقدير هو طلل ربع وبهذا التقدير يجوز البدلية ايضا والطلل ما شخص من اثار الدار والدار الربع بعينها والقواء بالفتح
المنزل الذي لا انيس به والمعصرات السحائب اذا اعصرت اي شارفت ان تعصرها الرياح فتمطر والحيران صفة للسحاب
ايضا لكن لم اقف عليه بهذه الصيغة وانما رايت في الصحاح ما نصه والمتحير سحاب ثقيل متردد ليس له ريح تسوقه والخضل
بفتح الخاء المعجمة وكسر الضاد المعجمة ايضا الندي الرطب فان جعل صفة للربع فواضح وان جعل خبرا عن الماء فالاسناد مجاز
خاتمة
ومفعول اذاع محذوف اي الخصب واذاع افنى **خاتمة قال** واذ قد انجز بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه **اقول**
كانه اجرى اجاء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله تعالى واذ اعتزلتموهم
وما يعبدون الا الله فاووا الى الكهف وقوله تعالى فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلوة لكن يصد عن ذلك وجود
قد لامتناع دخولها في الشرط **قال** ومنه واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا **اقول** في الكشاف ما نصه خيرا انزل خيرا
ثم قال وقوله للذين احسنوا وما بعده بدل من خيرا حكاية لقول الذين اتقوا اي قالوا هذا القول فقدم عليه تسميته خيرا ثم
حكاه انتهى قلت وهو نص في ان خيرا مفعول بانزل وقوله للذين احسنوا الحسنى وما بعده بدل من خيرا يقتضي ان يكون عامله
انزل محذوفا على مقتضاه في عامل البدل وهو مشكل من حيث ان مذهب البصريين ان الجمل لا تحكى الا بما فيه حروف القول
غير مضاف وقوله فقدم عليه تسميته خيرا ثم حكاه يقتضي ان تكون كلمة خيرا ليس من مقول المتقين وانما اتي بها مقدمة على
مقولهم المحكي ابتداء من اول الامر بانه خير ثم وقعت الحكاية فيلزم ان يكون العامل في كلمة خيرا غير فعل القول كما تقول قال زيد خيرا
ان الله غفور رحيم فانما نصبها بفعل القول وان كانت لفظا مفردا لتاديتها معنى الجملة وهذا كله مخالف لتقديره انزل خيرا فان
العامل على هذا التقدير انزل وكلمة خيرا من مقول المتقين من جملة اجزاء المحكي لا من كلام من حكى عنهم **قال** ولكن يشترط
ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي **اقول** يعني ما كان في حذفه ضرر معنوي اشترط فيه وجدان الدليل فهذا في معنى الاستثناء مما

تقدم قال ولا اشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف نحو رأيت رجلا أبيض أقول يعني أنك لو حذفت الموصوف
هنا فقلت رأيت أبيض حصل ضرر معنوي لوجود اللبس إذ لا يدرى هل الموصوف رجل أو غيره فإن قلت كيف قال ولا اشتراط
الدليل الخ مع أنه لم يشترط لحذف مثل هذا دليلا وإنما اشترط انتفاء الضرر المعنوي قلت قد سلف أن قوله ولكن يشترط
أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الأول فكأنه قال فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل إلا عند حصول
ضرر معنوي فيشترط وجود الدليل ح قال بخلاف رأيت رجلا كاتبا أقول فيه نظر لأن الموصوف هو رجل بخصوصه فلو
حذف لم يدل الصفة وهي كاتبا على خصوصية الرجل وإنما تدل على أعم منه وهو إنسان قال وأما نحو لا أحد أغير من الله و
قولك مبتداء لا رجل يفعل كذا فإثبات الخبر فيه إجماع الخ أقول هذا الكلام مناف لما يأتي له وذلك أن قوله إثبات الخبر
في مثل هذا إجماع يقتضي أن هذا تركيب عربي وأن إثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما يأتي وذلك أن تجيب
عن الجمهور الخ يقتضي أن الجمهور قائلون بأن هذا التركيب غير عربي من حيث إثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب
لا وأنه إذا أريد التعبير عن هذا المعنى احذف صد ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدا أو اسم لا وأضيف إلى ما كان مبتدا في الأصل
وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب فنقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولولا ذهاب رجل
قال وأما لولا قومك حديثو عهد فلعله مما روي بالمعنى أقول يعني فلا يكون حجة بل لا مرية أنه يحتمل أن لا يكون لفظه
وهذا إنما يؤدي إلى عدم الاستدلال بالأحاديث النبوية على الأحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق
الاحتمال المذكور إلى كل لفظ يستدل به منها وقد اتخذ الشيخ أبو حيان هذا المعنى وزاوله في الرد على الإمام جمال الدين
ابن مالك حيث يستدل على بعض أحكام النحو بالألفاظ الحديثية وقد كتب في عام ثلث وتسعين وسبعمائة كتبت في ذلك
سؤالا نصه ما جوابكم رضي الله عنكم في الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية هل هو صحيح أو لا فقد منع
من ذلك بعضهم مستدلا بأن الحديث يجوز نقله بالمعنى فلا يجزم بأن هذا لفظه حتى يصح الاستدلال به وقد أشار الشيخ
أثير الدين أبو حيان إلى هذا المعنى في بعض كتبه وخالفني في ذلك بعضهم محتجا بأن تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الا
ستدلال بالحديث ثابت في أشعار العرب وكلامهم فيجب أن لا يستدل بها أيضا وهو خلاف الإجماع وزعم هذا القائل أن
الاستدلال بالحديث إنما يسقط إذا أثبت المنكر أن الحديث المستدل به ليس لفظه صلى الله عليه وسلم وأن لفظه كان كذا وأن الناقل غيره
إلى كذا فما الراجح من ذلك أفتونا مأجورين فكتب مولانا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني ومن خطه
نقلت ما مثاله اللهم أرشد للصواب إثبات القواعد النحوية يحتاج إلى استقراء تام من كلام العرب ومجرد وجود لفظة في
حديث لا يثبت بها قاعدة نحوية وكذلك مجرد وجود لفظة في كلام العرب والذي يقع للشيخ ابن مالك من ذلك في مواضع
فكم وقع من بعض البلغاء القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وغير ذلك فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب
لذلك الذي في الحديث فيأتي به للاعتضاد لا للإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك وشيخنا أبو حيان يتوقف في ذلك من جهة

ما دخله

ما دخله من تغيير الرواة وأما ما نقل عن العرب من منظوم ومنثور مع الاستقراء فذلك الذي يثبت به قواعد أبواب
النحو والذي ذهب إليه الشيخ ابن مالك من الاعتضاد حسن راجح والحالة هذه والله أعلم بالصواب وكتب شيخنا قاضي
القضاة ولي الدين بن خلدون المالكي ومن خطه نقلت أيضا ما مثاله الحمد لله هذه الشبهة لم تزل تعرض في هذا الأصل
الذي عليه كافة العلماء في كل عصر من الاستدلال على القواعد النحوية بمتون الأحاديث وصيغها والمروي من كلام العرب
وأشعارهم مع تجويز نقل ذلك بالمعنى على رأي من جوزه فيتطرق إلى تلك الصيغ احتمال التبديل والتغيير فيسقط الاستدلال
بها وما ذكره المانع من أن سقوط الاستدلال إنما هو حيث يثبت التغيير إحالة لغرض المسئلة وعدول عن صورة الخلاف
إلى صورة الوفاق لأن فرض الكلام إنما هو حيث يقوم احتمال التغيير ولم يتبين ثبوته من انتفائه حتى يسقط الاستدلال
وأما حيث يتعين التغيير بدليله فلا يكاد أحد يخالف في سقوط الاستدلال ح ولنا في الجواب عن هذه الشبهة مسالك الأول
ادعاء القطع بأن صيغ هذه الأحاديث وكلمات العرب التي يستدلون بها لم يتبدل ولم ينقل شيء منها بالمعنى بدليل إطباقهم
في كل عصر على الاستدلال بذلك ولولا أنهم قاطعون بأن صيغها لم يتبدل لما كان ذلك لأن العادة تحيل أن يتواطؤا
على صحة الاستدلال بما ليس بصحيح فيكون إطباقهم على الاستدلال بها دليلا قاطعا على إحالة التبديل فيها وأنهم حصل
لهم علم يقين بأنها منقولة بصيغها لأن صحة الاستدلال بها لازم خاص لعدم التبديل فيها فيقع الاستدلال من الجانبين
أعني بالملزوم على اللازم وباللازم على الملزوم ونظير هذا استدلالهم على اشتراط اليقين في مقدمات البرهان بأن النتيجة
قطعية وقولهم في المتواتر هو ما حصل العلم عنده فيجعلون حصول العلم دليلا على حصول صفة التواتر فكذا اتفاقهم على الا
ستدلال بها دليل على أنها لم تغير صيغتها ويكشف عن هذا وينبه على سره ما وقع لبعض المحققين في الرد على ما ذهب إليه
الإمام فخر الدين بن خطيب من أن الدلائل اللفظية لا تفيد اليقين لتوقفها على نقل اللغة فيها أو صاحبها وإعرابها وعلى نفي
احتمال غير المراد والاشتراك والنقل والمجاز والتخصيص والتقديم والتأخير وعلى نفي احتمال النسخ والمعارض العقلي ولا
طمع ببلوغ شيء من الدلائل اللفظية قال بعض المحققين في جواب ذلك أن القطع بالمدلولات موجود في كثير من الألفاظ
مع قيام هذه الاحتمالات ألا ترى إلى قول القائل المشافه اسقني الماء وناولني الكتاب فإن المخاطب يفهم مراده على القطع
ويبادر إلى سقيه الماء أو مناولته الكتاب مع أن هذه الاحتمالات قائمة وما ذاك إلا لوجود قرائن حالية اقترنت بالخطاب
وعينت المراد منه على القطع وألغيت الاحتمالات وانتفت قال وكذا نجد في الأدلة الشرعية ما استفيد مدلوله على
القطع مع توهم هذه الاحتمالات وذلك لأنه كما نقل لفظه الآخر عن الأول جاز أن ينقل معه تلك القرائن الحالية التي فهم
بها المخاطب الأول مراده على القطع فيحصل اليقين بالمراد مع إلغاء أمر هذه الاحتمالات لأنها وإن كانت متوهمة من حيث
مجرد اللفظ فقرائن الحالية المذكورة تدفعها وتنفيها قال وهذا يدفع شبهة الإمام قلنا نحن أن نقول هنا مثل ذلك
وإن هذه الأحاديث النبوية والكلمات اللغوية قامت عند المستدلين بها قرائن حالية دالة بالقطع على عدم تغير ألفاظها

وجهيا وتنوقلت بينهم تلك القرائن واخذها الاخر عن الاول فتوا صحة الاستدلال بها على ذلك اليقين المتناقل بينهم
المسلك الثاني التنزل عن ادعاء القطع الى دعوى غلبة الظن الذي هو مناط الاحكام الشرعية كلها وكذا ما يتوقف عليه من
مفردات الالفاظ وقوانين الاعراب فليس اليقين بمطلوب في شيء من ذلك وهذا الذي عليه كافة العلما في ان اكثر مدارك الاحكام
ظنية واذا غلب على الظن ان جميع هذه الاحاديث والكلمات المنقولة لم تبدل كان ذلك كافيا في صحة الاستدلال بها وانما قلنا
يغلب على الظن انها لا تبدل لان الاصل عدم التبديل والاصل هو الذي يرجح ويغلب على الظن ويقويه ما والتشديد في الضبط
والتحري في نقل هذه الصيغ شايع بين المحدثين والناقلين وهو الاولى عندهم ومنهم من يقول بالجواز فانما هو بمعنى التجويز
العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون فيه مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب على
الظن من هذا كله انها لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها المسلك الثالث
ان هذه الاحاديث والكلمات المروية انما الخلاف في جواز النقل بالمعنى فيها فيما لم يدون ولا كتب واما ما دون وحصل
في بطون الكتب فلا يجوز تبديل الفاظه من غير خلاف بينهم في ذلك قال ابن الصلاح بعد ان ذكر خلافهم في نقل الحديث بالمعنى
ان هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا اجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد ان يغير لفظ شيء من كتاب مصنف
ويثبت بدله فيه لفظا اخر بمعناه فان الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الالفاظ والجمود عليها من الحرج
والتعب وذلك مفقود فيما اشتملت عليه بطون الاوراق والكتب انتهى كلام ابن الصلاح وتدوين الاحاديث والاخبار بل وكثير
من المرويات وقع في الصدر الاول قبل فساد العربية وحين كان كلام اولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به
وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دون ذلك المبدل و
منع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح فبقي حجة في بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم
المتاخر والله اعلم هذا كلامه برمته وقد سمعته من لفظه بالقاهرة في السنة المذكورة واجاز لي روايته عنه ولا يخفى ما في مسلكه
الاول من التكلف والضعف قال وفي انها الابل ام شاء لان ام المنقطعة لا تعطف الا الجمل اقول لو قال لا يقع بعدها الا الجمل
كان احسن فان كثيرا من النحاة لا يرون ام المنقطعة عاطفة كبل الداخلة على الجمل قال ورده الفارسي بان المشبه للفعل هو لكن المشددة
لا المخففة اقول يمكن ان يجاب عنه بان شبه لكن المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول فبناؤها على الفتح كالماضي و
اما الثاني فلانها بمعنى استدركت وهذه الشبه المعنوي موجود في لكن المخففة فلعل سيبويه اعتبره ولم يبال بفقد الشبه
اللفظي قال شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف اقول يعني في المعنى سواء كان طبقه في اللفظ نحو زيدا اضربه او لا نحو
عمرا مررت به وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي بل يكفي عنده ان يكون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وان اختلف المعنيان
قال بان تقدر احدهما بمعنى السفر والاخر بمعنى الايلام المعروف اقول ان اراد كون الضرب بمعنى الايلام هو مدلوله الموضوع
له لغة فلا نسلم قال صاحب الكشف الضرب ثم لفعل يتعدى بصورة مفعوله اي معلومه وهو استعمال آلة التاديب في محل صالح للتاديب

ومعنى

ومعنى مقصود وهو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا لو حلف ان لا يضرب فلانا فضربه بعد موته
لا يحنث لفوات معنى الايلام الذي هو المقصود ثم استعمال آلة التاديب هو المعنى اللغوي الذي دل عليه اللفظ بالوضع وان
معنى الايلام هو المقصود لغيره من ذلك المعنى لا من اللفظ اذ لم يوضع للايلام قال ومن هنا اجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو وان
زيدا قائم وعمرو وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكان اقول حكاية الاجماع على منع ذلك في ليت ولعل وكان نازع
لا يحتمل مثله من المصنف فان الخلاف في المسئلة مشهور ومذكور في التسهيل وغيره وقد اعتنى هو بالتسهيل وكتب منه بخطه
نسخا واكثر من كتابة الحواشي عليه وغيره ما نصه يجوز رفع المعطوف على اسم ان ولكن بعد الخبر باجماع ثم قال بعد كلام وان في
ذلك كان على الاصح وكذا البواقي عند الفراء انتهى فحكى عن الفراء انه يجوز عنده رفع المعطوف بعد ليت ولعل وكان
كما يجوز في الاحرف الثلثة الاخر واستدل بقوله يا ليتني وانت يا لميس في بلدة ليس به انيس وخرجه الجماعة على ان انت
مبتدا حذف خبره اي وانت معي والجملة حال او على ان التقدير انا وانت وانا مبتدا وانت معطوف عليه والخبر في بلدة وهذه
الجملة التي حذف مبتدؤها المعطوف عليه خبر ليت واعلم ان في حكاية ابن مالك الاجماع على جواز رفع المعطوف على اسم ان
ولكن نظرا فان المجمع عليه انما هو جواز هذا التركيب نحو ان زيدا قائم وعمرو وما زيد شاعرا لكن اخاه شاعر وابوه واما توجيهه ذلك
فمختلف فيه فقيل المرفوع معطوف على محل الاسم وقيل على محل الحرف والاسم وقيل ليس بمعطوف على شيء من ذلك وانما هو مبتدا
وخبره محذوف والجملة معطوفة على الجملة وصرح بعضهم بان هذا القول هو الصحيح وقد قررنا ذلك في شرح التسهيل بما فيه كفاية
قال والصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملئكة الاستغفار
والى الادميين دعاء بعضهم لبعض اقول هذا هو الذي اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتايج الفكر فقال
الصلوة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف
ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف العطف بالنسبة الى الله تعالى الى الرحمة لا ينافي على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة
هي رقة القلب قال ثم المثبتون يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه اقول يعني واذا حملت الصلوة
على معنى كلي وهو العطف كان ذلك من قبيل التواطي والتشكيك وهو اولى من الاشتراك والمجاز وجوابه ان ذلك انما
يكون اولى اذا دار اللفظ بين المشترك من غير دليل مقتض لاحدهما بخصوصه اما اذا دل دليل على الاشتراك او المجاز بخصوصه
فانه يتعين وقد دل الدليل هنا على ان الصلوة مشتركة بين الرحمة والاستغفار لتبادر الذهن اليه عند الاطلاق كذا
قرره بعض المتاخرين قال الا ترى انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد
حقيقيا اقول بل ذلك معروف يقال لاذ الرجل ولاذ الجذع والاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد واختلف
معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل معنى ادعا او ذكر ومعناه عند اسناده الى الجذع معنى اكلته
الارضة وهي دويبة تاكل الخشب ومنه كلا بمثلثة وهمزة اذا اسند الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصفى الماء

من نحشر وان اسند الى النبت كان معناه طلع او غلظ وطال وان اسند الى الغدد كان معناه اذبد وتبين
ثم فان اسند الى الرجل كان معناه ذل وصغر وان اسند الى شيء من الاشياء كان معناه وسمن ومن تتبع الافعال
في اللغة وجد من هذا القبيل شيا كثيرا قال وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الاخر اقول في هذه المسئلة وهي
هل يجب صحة اقامة كل واحد من المترادفين مكان الاخر ثلثة مذاهب احدها انه غير واجب قال الامام وهو الحق والثاني
انه واجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو اختيار ابن الحاجب وعليه اعتمد المصنف والثالث التفصيل وهو اختيار البيضاوي
والصفي الهندي ان كانا من لغة واحدة صح والا فلا والمسئلة مقررة بادلتها في اصول الفقه قال وقال الكسائي وهشام
والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف لا مضمر اقول شبهتهم في ذلك قول الشاعر وهل يرجع
التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والرسوم البلاقع وذلك انه على تقدير اعمال الثاني يجب ان يقول يرجعن وعلى تقدير
اعمال الاول يجب ان يقول يكشفن ولم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل اما من الاول او الثاني قال وهذا لازم للزمخشري
فانه قال تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه على ان تمييزه فاعل نعم وبئس لا يحذف اقول مجرد نص سيبويه على ذلك لا ينهض
ردا على الزمخشري فله ان يقول الحذف لا ينافي التمييز فقد اجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال الله تعالى ان يكن منكم
عشرون صابرون وقال الله تعالى عليها تسعة عشر وقد سمع في نعم في الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالسنة
اخذ ونعمت رخصة وادعاء شذوذه ممنوع وسياق الكلام فيه قال وقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اقول المائح
اسم فاعل من ماح يميح وفي الصحاح المائح الذي ينزل البئر فيملا الدلو وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة وفي الحديث فنزلنا فيها ستة ماحة
وقد ماح يميح قيل يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا قال فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب
انما التقدير خذ دلوي والزم دلوا والزم الخ ويجوز في دلوي ان يكون مبتدا ودونك خبره اقول لعله نسب هذا الكلام اليهم
بصيغة قالوا كالمتبري منه لان ظاهر كلام سيبويه انه تفسير صناعي وقد صرح ابن مالك بجواز اعمال الفعل مضمرا ونسبه
الى سيبويه وفي شرح الكافية للرضي في باب اسماء الافعال ولا يتقدم عند البصريين منصوبها عليها اذ انحطت عن الاصل
لان الاغلب فيها اما المصادر ومعلوم امتناع تقديم معمولها عليها واما صوت جامد في تصرفه نقل الى المصدر ثم نقل
منها الى اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك
استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل
بل هو ظرف خبر لدلوي اي دلوي قدامك فخذها الى هنا كلامه قال الخامس ان لا يكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار
والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها اقول
يعني لا يجوز ان يقاس على تلك العوامل التي كثر استعمالها وقويت الدلالة عليها غيرها مثلا سمع الجر عن مضمرة مقدرة بعد
كم الاستفهامية في نحو بكم درهم اشتريت فليس لنا ان نقيس على من غيرها في هذا الباب ولا غيره وسمع حذف لام الطلب

مطردا

مطردا عند بعضهم في نحو قل له يفعل فليس لنا ان نقيس على ذلك غيره عند هذا القائل وسمع حذف ان الناصبة في مواضع
مخصوصة فليس لنا ان نقيس عليها غيرها من النواصب قال والسادس ان لا يكون عوضا عن شيء فلا تحذف ما في اما انت
منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا اقول نص في الباب الاول في فصل ما من حروف المبني على ان ما غير الكافة
نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين احدهما نحو قولهم اما انت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا
فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجيء بما للتعويض وادغمت النون للتقارب والثاني نحو
قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت لا تفعل غيره فهذا تصريح منه بان العوض في المثال الثاني كلمة ما وهو مخالف لقوله
هنا ان لا فيه عوض قال فاما قوله تعالى واقام الصلوة فمما يجب الوقوف عنده اقول يعني فلا يجوز ان يتعدى ويحمل امر
يقاس عليه قال الزمخشري في تفسير سورة النور التاء في اقامة عوض من العين الساقطة للاعلال والاصل اقوام فلما
اضيفت اقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت ونحوه واخلفوك عد الامر الذي وعدوا وقال بعض الفضلاء
من شارحي شافية ابن الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض في اقامة غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض في مصدر افعل تقول
اريته اراء قال الله تعالى واقام الصلوة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس عليه قلت الحمل على الشائع اولى
لئلا يلزم ورود القران على اللغة النادرة وايضا نص النحاة على جواز تركه فلا يناف النص وعلى هذا ذهب الفراء الى ان
جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف اليه سادا مسد التاء وعند سيبويه الجواز مطلقا ثابت وقولهم
اريته اراء كما ذكرنا يقوي الاصح انتهى قلت فعلى هذا يكون ادعاء المصنف انه لا تحذف من اقامة وان اقام الصلوة
مما يجب الوقوف عنده بمعنى انه لا يقاس عليه متعقبا على ان الحكم بان التاء في عدة واقامة واستقامة للتعويض فلا تحذف
ليس من وظيفة المعربين وانما هو من وظيفة اهل الصرف فيحرره قال ولاجتماعهما مع الالباس منع الجمع تقديم الخبر في زيد
قام اقول انما يريد بالجمع اهل البصرة والا فالكوفيون قاطبة يجوزون تقديم الخبر وتفرد بحكاه عن جميع البصريين انك
لو قدمت الخبر في المثال المذكور فقلت قام زيد على ان يكون زيد مبتدا وقام خبره اجتمع الامران المذكوران وهما تهيئة
العامل للعمل وقطعه عنه واعمال العامل الضعيف مع امكان الاعمال العامل القوي اما الاول فلان في تقدم قام على زيد
تسلطه على العمل فيه مع قطعه عنه لانك اعملته عن ضمير زيد لا في زيد واما الثاني فلان اعمال الابتداء في زيد اذ هو مبتدا
لفرض مع التمكن من اعمال الفعل فيه لتقدمه وعمل الابتداء ضعيف وعمل الفعل قوي واما حصول الالباس فظاهر اذ لا يدري
على هذا التقدير هل الجملة اسمية او فعلية قال فالاول كقوله وخالد يحمد ساداتنا اقول هذا صدر بيت عجزه بالحق
لا يحمد بالباطل فالمراد بهذا القسم الاول ما خالف الشرطين المقدمين وهما ان لا يؤدي الحذف الى تهيئة العامل للعمل
وقطعه عنه وان لا يؤدي الى اعمال الضعيف مع التمكن من اعمال القوي ومخالفة الشرطين في البيت واضح فان الاصل وخالد
يحمده ساداتنا فحذف هذا الضمير يؤدي الى تسلط يحمد على العمل في خالد النصب على المفعولية وقطع عن ذلك برفع خالد

بالابتداء في جميع الامران قال وهو له كله لم اصنع اقول يشير الى قول ابي النجم في ابياته قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع
من ان رات راسي كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع مر الليالي ابطئي او اسرعي افناه قيل الله للشمس اطلعي حتى اذا واراك
افق فارجعي وقد مر الكلام على ذلك في الباب الاول في فصل كل من حروف الكاف ورايت كلاما للبهمني عند كتابه لحل المحال
ابياته قال في قول ابي النجم هذا معناه ان هذه المراة اصبحت تدعي على ذنبا وهو الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات
الشيخوخة ولم يقل ذنوبا بل قال ذنبا لان المراد ذكر الجنس المشتمل على كل عيب ولم اصنع شيئا من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه
لو نصب مع تقدمه على ناصبه لافاد تخصيص النفي بالكل ويعود تنبيها على انه فعل بعض ذلك الذنب ومراده تبرئة نفسه عن كل جزء
منه فلذلك رفعه ايذانا بانه لم يصنع منه شيئا فطابل كلية جميع اجزائه غير مصنوع والتقدير لم اصنعه فحذف الضمير للتخفيف والحاصل
ان النصب يفيد سلب العموم والرفع يفيد عموم السلب ثم قال ولقائل ان يقول لما كان الضمير في كله عائدا الى ذنبا وهو نكرة والنكرة
لواحد غير معين لا بد ان يكون الضمير هو ذلك الذنب الذي ليس بمعين فقط لاعادة الضمير اليه فلا يكون نفيا لجميع الذنوب فلا يلزم
ما ذكره من تبرئة نفسه من جملة الذنوب لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة المذكورة ودخول النفي عليها يقتضي العموم فدخول
النفي عليه ايضا يقتضي ذلك لانا نقول ان الفرق ظاهر بين قولنا لم اصنع ذنبا وبين قولنا لم اصنع ذلك الذنب المذكور الذي ليس بمعين
في اقتضاء الاول العموم دون الثاني ثم نقول لا يكون النصب ح مخصصا والتقدير كل الذنب غير مصنوع لي وانما يمكن ذلك اذا كان هناك
ذنب ذو جزء ويمكن ان لا يتصاف ببعضه دون بعض وعلى هذا اما ان يكون المراد بالكل الكل المجموعي وهو الغالب الظاهر من دخوله
في الشخص فلا تفاوت في تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب في عدم اقتضاء شمول النفي جميع الاجزاء او يكون المراد كل واحد
واحد من الاجزاء كما يستعمل في الكلي باعتبار الجزئيات فحينئذ يظهر الفرق بينهما لانه اذا رفعت الكل لزم عموم النفي لجميع الاجزاء وان
نصبته لا يلزم والاستعمال على هذا الوجه في الشخص قليل فانه لا يلزم صدق ما ذكره من تبرئة نفسه من جملة اجزاء ذلك الذنب الواحد
فلا يكون ذلك الكلام منطبقا انتهى قال والثاني كقوله بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه اقول هذا بيت مدح من بحر
الكامل والمرفل واخر صدره ياء الجمع واول عجزه النون منه وعكاظ بعين مهملة مضمومة وظاء معجمة في اخره اسم سوق للعرب بناحية
مكة كانوا يجتمعون بها في كل سنة فيقيمون شهرا ويتبايعون ويتناشدون الشعر ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك كذا
في الصحاح وفي القاموس انها سوق بصحراء بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما تجتمع قبائل
العرب فيتعاكظون اي يتفاخرون ويتناشدون انتهى ويعشي الناظرين يعمي ابصارهم من العشا بالقصر وهو سواد البصر بالليل
ويحتمل ان يكون بالغين المعجمة وفتح حروف المضارعة وفي القاموس وشعاع الشمس وشعها بضمهما الذي تراه كانه الحبال مقبلة
عليك اذا نظرت اليها او الذي ينتشر من ضوءها او الذي تراه ممتدا اي كالرماح بعد الطلوع وما اشبهه والواحدة بهاء قال
وليس فيه اعمال ضعيف دون قوي اقول لان العاملين في البيت فعلان فلا قوة لاحدهما بالنسبة الى الاخر بل هما مستويان في
اصل العمل ان يرجح اعمال يعشيهما عند الكوفيين واولهما عند البصريين قال وذكر ابن مالك في قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم

معنى عكاظ

فكنت

فكنت مالك ذي غي وذي رشد انه يروى غواتهم بالاوجه الثلثة فان ثبتت رواية الرفع فهي من الوارد من النوع الاول
اقول وجه كونها من الوارد من النوع الاول وهو ما لو خولف فيه مقتضى الشرطين ان الجزء غير مذكور نصبه بعينه العامل للعمل
وقطع عنه واعمال الابتداء المبتدا مع ضعفه وترك اعمال الفعل مع قوته وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول
في فصل حتى من حروف الحاء المهملة وشك المصنف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام الثقة العدل بثبوتها غير مناسب
وايضا فهو مناف لجزمه به في فصل حتى حيث قال هناك وقد روي بالاوجه الثلثة قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم البيت
بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه قال فجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال الحصل جربوا ونحب اقول
في هذا الكلام قلب والصواب ان يقال فجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام قال ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الاية
الاولى انه عليه السلام انما رحمهما اذ كانتا على صفة الذياد وقومهما على السقي لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم ابلا وكذلك المقصود
من قولهما لا نسقي لا المسقي ومن لم يتامل قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما ولا نسقي غنما اقول يشير المصنف بذلك
الى الخلاف الواقع في هذه الاية وذلك ان الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف ذهبا الى ان ترك المفعول في ذلك للقصد الى
نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود
بل يوهم خلافه اذ لو قيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي
بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث
هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما ولو كان الناس يسقون
غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه فقد اعترضها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وفضل عليهما الجمهور
فاستحسنوا كلامهما قال الشريف الجرجاني وتحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا ان المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل
الاخر وجعلا ما يضاف اليه احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حال واحدة مع تقدير المفعول فلو
قدر في الاية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب
المفتاح اعتبر ان المفعول هو الغنم المضاف اليهما والمواشي المضافة اليهم والتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه فلو لم يقدر
المفعول لفسد المعنى الا ترى انهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا يسقون غنمهما لم يكن هناك ترحم فلا يكون يصح ان يقال
ان ترحمه كان لاجل انهما على صفة الذود والناس على السقي وهذا ادق نظرا واوضح معنى الى هنا كلامه مجموعا من شرح المفتاح
وحاشية المطول قال وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اقول
وضح الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعلقه بمفعوله فاذا لم يذكر جزمنا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد
سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكلا وعد الله الحسنى او لم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلى بيان مكان المقدر قال
فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رايته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ

بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه

بيان مكان المقدر

ولبس الامر كما توهموا **اقول** بل لبس الامر كما توهم هو فانه لا يفيد دونه من تقدم الخبر الا الاختصاص الا عند وجود المقتضي لذلك
وقد واضعهم هو على ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي لذلك فما وجه اعتراضه عليهم
قال واذا قلت كان تطلقت زيد جاز الوجهان لو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الاسمية بالفعلية
اقول يعني ان المانع من تقديم الخبر الفعلي في نحو زيد قام هو حصول الالتباس على تقدير جواز التقديم بين الاسمية والفعلية اذ
لو قدم الخبر في هذا المثال فقيل قام زيد لم يدر هل الجملة اسمية لو قدر زيد مبتدا او فعلية ان قدر فاعلا ولا شك ان مفاد الجملتين
مختلف فارتكاب ما يلبس بينهما محذور وهذا بخلاف كان زيد يقوم اذ الجملة فعلية سواء قدمت زيدا او اخرته فالمانع منتف فيثبت
الجواز ولقائل ان يقول الالتباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليه الناسخ وذلك لانه مع تاخير زيد يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم
جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل ان يكون مبتدا مؤخرا اخبر عنه بالفعلية المقدمة عليه وهي يقوم
وليس ثم ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابت ودخوله لا يغيرهما كانتا مختلفتين بحسب اعتبار معنوي الحكم وعدمه
فيجوز تقديمه يوقع في الالتباس بعد دخول الناسخ ايضا على ان ابن عصفور صحح منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لان الذي استقر
في باب كان انها اذا حذفت منها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر واذا اسقطتها في كاد يقوم زيد لم يرجعا الى ذلك **قال** وكان
تقديم الامر بالقراءة فيها اهم **اقول** يعني اهم من الامر باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من ان غير اسم الله تعالى اهم
قال ذكروا انه اذا اعترض شرط على اخر نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف
مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتاخر عن القسم والشرط ولهذا قال محققوا الفقهاء في المثال المذكور انها
لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لان التقدير ان شربت فان اكلت فانت طالق **اقول** يعني بهؤلاء الفقهاء
المحققين طائفة الشافعية لان الحكم في مذهبهم على ما ذكره في تاريخ قاضي القضاة شمس الدين بن خلكان ما معناه دخل على ابن
الحاجب لاداء شهادة فسالته عن وجه قول الفقهاء فيما اذا قال ان شربت ان اكلت فانت طالق انها لا تطلق حتى تاكل ثم تشرب
فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب وارسل بجواب حسن كبير قلت وقد ظفرت من مدة طويلة بهذا الجواب المشار اليه وحاصله على ما
احفظه الا انه قد وجد في هذه الصورة شرطان وليس فيهما ما يصلح للجواب الا شيء واحد فلا يخلو اما ان يجعل جوابا لهما معا
ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان لا يجعل جوابا لهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الاتيان
بما لا مدخل له في الكلام وربما لم يدخل فيه وهو عيب واما ان يجعل جوابا للثاني دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم حينئذ
ان يكون الثاني وجوابه جوابا للاول فيجب الاتيان بالفاء اذ الرابط ولا فاء فتعين القسم الرابع وهو ان يكون جوابا للاول
دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني فالاصل ان اكلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام
لم تطلق حتى تاكل ثم تشرب فكذا ما هو في معناه هذا ما انتهى الان الي ووقفت عليه من الجواب المشار اليه وانما قصد الشيخ ابن
الحاجب بهذا توجيه مذهب الشافعي في المسالة والا فلا يخفى عليه ان مذهبه وهو مذهب مالك انها تطلق سواء انت

بالشرطين

بيان مقدار المحذوف

بالشرطين مرتبين كما هو في اللفظ او عكس الترتيب وبعض اصحابنا يوجه ذلك بانه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر
كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم قلت ولا ادري وجه اشتراط اهل المذهبين فعلهما المجموع
الامرين في وقوع الطلاق مع انه يمكن ان يكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثاني اي ان اكلت فانت طالق ان
شربت فانت طالق وغاية ما في هذا حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو اسهل من تقدير ما قدروه من الحذف والفصل
بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني **قال** وكما في قول الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها
كرم وقول ابن دريد فان عثرت بعدها ان وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا **اقول** الاستغاثة طلب الاغاثة يقال استغاثه
فاغاثه اغاثة والذعر بضم الذال المعجمة وسكون العين المهملة الخوف والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف وهو الملجأ وزانها
زينتها من الزين وهو خلاف الشين وعثرت ذلت بعدها اي بعد هذه الواقعة وان وألت نفسي ان طلبت النجاة من هاتا
اي من هذه القضية فقولا لا لعا اي لا انتعاش لك يقال للعاثر لعا لك وهو دعاء له بان ينتعش اي يرتفع **بيان مقدار
المحذوف** **قال** ينبغي تقليله ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش في ضربي زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير
البصريين حاصل اذا كان او اذ كان قائما **اقول** وذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر لهذا المبتدا لكونه بمعنى الفعل فمعنى
ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى
والمصدر المذكور الذي هو المبتدا عامل فيه والخبر مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وكلاهما باطل اذ لا
خلاف بين الجميع ان معنى ضربي زيدا قائما اما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين
والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهو ان اسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ واحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه
ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فاذا تقرر هذا قلنا ان المبتدا وهو الجنس الذي هو
مصدر غير مقيد عند الاخفش وباقي البصريين بحال تخصصه بل الحال عنده وعندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم ويكون
المعنى كل ضرب واقع مني على زيد حاصل في حال قيامه وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما
عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصصة ويكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال قيامه حاصل وهو غير مطابق للمعنى
المتفق عليه ولا يمنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود في وقت اخر فليس في تقديرهم اذا معنى
الحصر المراد المتفق عليه ولا يمنع من حصول الضرب وهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا اذ لا حصر في قولك اضرب زيدا
قائما كذا قرره الرضي وما استظهره المصنف من مذهب الاخفش وان كان مفيد الحصر المطلوب من قلة التقدير يرد عليه حذف
المصدر مع بقاء بعض معمولاته وذلك عندهم ممتنع اذ هو مقدر بالحرف المصدري وصلته والموصول لا يحذف ويبقى بعض
صلته اللهم الا ان يقال اذا قامت قرينة دالة عليه فلا باس بالحذف كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان التقدير
في ما لك وزيدا ما لك وملابستك زيدا **قال** وكان تقديره فانت مني فرسخان بعدك مني فرسخان اولى من تقدير

القاموس انث متى ذو مسافة و سخين لانه قد د مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الظرف فصحيح والقاموس قدر
شيئين يحتاج معهما الى تقدير امر ثالث اقول اما كون ما قدره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الظرف فصحيح
لكنه يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يصح معه الاخبار وذلك لان فوسخان ليس نفس البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير
مضاف آخر يصح معه الاخبار اى مسافة بعد لمنى فرسخان قال وضعف قول بعضهم في واشربوا في قلوبهم العجل ان التقدير
حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط اقول تقدير حب العبادة ادخل في ذمهم والتشنيع عليهم والتسجيل بسوء صنيعهم
فينبغى ان يكون هو المقدر ويدل عليه قوله تعالى بكفرهم والاقلبس المتنى عليهم مجرد حب العجل بدون عبادة له قال ولك ان
لا تقدر وقد لا يتشبا البته وذلك بان يجعل الموصول مبتدا فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذا امتنع في نحو زيد في الدار وعمرو
اقول هذا ظاهر وقد وقع للشريف الجرجاني في شرح المفتاح ما يخالف ذلك فانه قال اذا قلت زيد عندك ام عمرو كانت
ام منقطعة قصد بها الاضطراب عن الاستفهام السابق لا متصلة اذ ليست هي والهمزة داخلتين على المتساويين ثم قال فان قلت
لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد والمشاركة في المسند المذكور اعني عندك كما في
قولك قام زيد وعمرو ولا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حاصل او حصل عندك ام عمرو فقد
المقدر مستتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكر من المثال فانه دال على مطلق القيام
وليس فيه ما يقتضى ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم يجز اسناد قام اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد
هذا كلامه وفيه بحث فان عمرو اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر على تقدير
انه لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين في
قولك ازيد ام عمرو قام وقياسه على زيد قام وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو بالعطف بام التي هي لاحد
الشيئين او الاشياء بيان كيفية التقدير قال والثاني كقوله اذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل
اقول ضمير الاثنين عائد الى ام الحويرث وام الرباب المذكورتين في البيت الذي قبل هذا وهو كدابك من ام الحويرث قبلها
وجارتها ام الرباب بماسل وتضوع المسك انتشاره والنسيم والريا الرائحة الطيبة وفي القاموس القرنفل والقرنفول ثمر
شجرة بسفالة الهند افضل الافاويه الحادة واذكاها ومنه زهر يسمى الذكر ومنه ثمر ويسمى الانثى وزهره اذكى وكلاهما
لطيف مصفيا للقلب والدماغ مقو لهما نافع للخفقان والبصر والغشاوة والكهبة هضوم وطعام مفرح ويمسك البطن
انتهى والداب العادة قال التبريزي في شرحه للمعلقات ومأسل بفتح السين جبل بعينه ومأسل بكسر السين ماء بعينه
الرواية بفتح السين قال والثالث كقوله تعالى اتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اى لا تجزي فيه ثم حذف في فصار
لا تجزيه ثم حذف الضمير الى آخره اقول مر هذا بجملته في الباب الرابع في ترجمة الاشياء التي تحتاج الى الرابط عند ذكر الامر الثاني
منها ينبغي ان يكون المحذوف من اللفظ المذكور مهما امكن وحسن قال فلا يقدر في نحو زيدا اضربه اضرب اخاه بل يقدر في اضرب دون اضرب اقول لان تقدير

اضرب

باب كيفية التقدير

ينبغي ان يكون المحذوف من اللفظ المذكور مهما امكن وحسن

اضرب في هذا المثال يؤدي الى خلاف المقصود اذ غرض المتكلم الامر بضرب الاخ لا الامر بضرب زيد فلما لم يقدر اضرب
لهذا المعنى قدر ما يلزمه بحسب العرف وهو فعل الاهانة لكن وقع للمصنف في حواشي التسهيل انه قال لو قدرت العامل في زيدا من
قولك زيدا اضربت اخاه لفظ ضربت لم يكن عندي بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب
الحقيقي وهذا مخالف لما ذكره في المغني من ان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف بمعنى بمعناه كما مر هنا ملزوم في قوله والضرب
المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظر قال ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله ايها المائح دلوي دونكا اذا قدر دلوي
منصوبا فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى اقول مضى قريبا في الشرط الثالث من شروط الحذف المشار اليها في اول الخاتمة
قد يتوهم الناظر انما انشده المصنف بيت من الرمل وليس كذلك انما هو من بحر الرجز وقد انشده فيما مر تاما وهو يا
ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا وانما قال اذا قدر دلوي منصوبا لانه يمكن ان يكون مبتدا ودونك خبره
فلا يكون مما هو بصدده وانما ذكر هنا مذهب البصريين وقد مر الكلام فيه قال وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا
اقول هذا عجز بيت صدره اكر واحمى للحقيقة منهم وقبل هذا البيت ولم ار مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا
فوارسا والشعر للعباس بن مرداس السلمي يصف به قوما وجيشا اغار عليه قومه فانتصفا للقسمين وملح الفريقين وهذا انما
انتظم في سلك الاشعار المنصفة والمنصفة والمراد بالحي خصوم قومه واعداؤهم والمصبح الذي يوقى صبحا للغارة والكر
الرجوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل ان يحميه والقوانس جمع قونس على زنة كوثر يطلق على اعلى البيضة من الحديد
على عظم ناتئ بين اذني الفرس فوصف الحي المغار عليهم بعد ذكر البيتين اي لم ار مثل الحي الذي اغرنا عليهم صباحا ولم ار
اكر منهم واحمى للحقيقة ووصف بالعجز بين قومه اي لم ار مثلنا فوارس عند ملاقاتهم ولم ار اضرب منا بالسيوف نضرب
القوانس قال ويجب ان يقدر ما والذي فطرنا لا نؤثرك لان القسم لا يجاب بلن الا في الضرورة اقول كما يجب ان يقدر جوابا
لما في قوله تعالى ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا اما ضيا مجردا من قد وان كان دليل الجواب مقترنا بها لما ثبت من
ان لما لا يقترن جوابها بقد هذا ان قلنا بانها حرف وجود لوجود وان قلنا انه ظرف بمعنى حين كان عاملها اهلكنا
المذكور ولا جواب بقدر قال كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا اقول مر انشاد هذا
البيت في الباب الاول في فصل لن من حرف اللام وانه يحتمل ان يكون مما حذف فيه الجواب للالة طلبه بما بعده اي والله انك
لا من على نفسك فلا دليل فيه على ان الجواب يكون جملة مصدرة بلن كما سبق اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا
فايهما اولى قال قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه الخبر لان
التجوز في آخر الجملة اسهل اقول هنا سؤال اورده بعض الفضلاء وهو انه قد تقرر انه لا بد في الحذف من استحضار المحذوف
ضرورة انه لا حذف الا مع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف واذا كان كذلك فكيف طابق كلام واحد ان يقدر المسند

اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا او كونه خبرا فايهما اولى

نادرة والمسند اليه لغوى على وجوه مختلفة والجواب ان ذلك جاز باعتبار تعارض القراين فاعتبار كون قرينة تعين محذوف

قال ومثال المسئلة قوله تعالى فصبر جميل اى شانى صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره اقول رجح الاول بان حذف المبتدا

اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل امثل لا يدل على حصوله وبانه فى الاصل

من المصادر المنصوبة اى صبرت صبرا جميلا فاثبت فى حالة النصب تخبر بحصول الصبر لك واذا جعلت المبتدا محذوفا كنت مخبرا

ايضا باتصافك بالصبر فالرفع والنصب متفقان فى هذه الحيثية وهذا بخلاف حذف الخبر وهو ظاهر وقد رجح الاول ايضا بان

قيام الصبر بيدنا يعقوب ع قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اعنى امثل من غيره قرينة لفظية ولا حالية

واعترض بان وجود القرينة شرط الحذف فحيث لا يجوز الحذف اصلا والقرينة هنا هى انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول

الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ورجح ايضا الاول بقراءة من قرا فصبرا جميلا بالنصب قال معناه آمر

صبرا جميلا وبان الاصل فى المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا فيه معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم

من قولنا صبر جميل امثل انه امثل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه امثل من الجزع وبث الشكوى اذا دار الامر بين كون

المحذوف فعلا والثانى فاعلا وبين كونه مبتدا والثانى خبرا فالثانى اولى قال وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة فيمن

رواه مبنيا للمفعول اقول هذا صدر بيت عجزه ومختبط مما تطيح الطوايح وهو من ابيات سيبويه يروى للحارث بن ضرار

النهشلى وقيل للحارث بن نهيك وقيل لمزرد بن عمرو النهشلى ويزيد المذكور فى البيت هو يزيد بن نهشل والضارع الذليل الخاضع

والمختبط الطالب للمعروف واصله الضارب الشجر ليسقط ورقها للابل وتطيح تهلك والطوايح جمع مطيحة وقياسه المطاوح لكن

جمع على حذف الزوايد كلواقح جمع ملقحة قال بعض المتاخرين يحتمل البيت ان لا يكون من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اى

ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل لو كانت الرواية فتح البا لا بضمها قلت يحتاج مع فتح البا الى ان يثبت الرواية

بضم يزيد فى هذه الحالة ليكون منادى والا فالمعروف مع بنا ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لانه فى محل

الرفع نايب عن الفاعل لا منادى قال ولا تفتقر هذه المرفوعات مبتدات حذفت اخبارها اقول فى العبارة قلب لانا لمرفوعات

اخبار حذفت مبتداتها لا مبتدات حذفت اخبارها قال والثانى كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر

الله خلقهم بل خلقهم الله لمجى ذلك فى شبه هذا الموضع وهو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم

اقول اقتصر المصنف على ترجيح الفعل بالحمل على النظائر ولم يرجح بما ذكره بعضهم من ان السؤال عن الفاعل وان القرينة فعلية

فتقدير الفعلية اولى وكانه عدل عن ذلك لما يرد عليه من انه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحى فممنوع بل لا معنى له وان

اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فقد يعبر عنه بمبتدا كقولنا الله خلقهم لا سيما وان السؤال بجملة اسمية لا فعلية ومن ثم

قيل الاولى انه مبتدا وان الخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم

واجاب

اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والثانى فاعلا وبين كونه مبتدا والثانى خبرا فالثانى اولى

واجاب التفتازانى بان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية

نحو قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فاما قوله ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله

على جملتين لما فيه من الزيادة فقد اعترض بان تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال فى

كون كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية والتطابق بينهما امر مهم عندهم كما صرح به فيما اذا صنعت فيما فالحمل على جملتين اولى فلعل

مرادهم بالجملتين الجملة ذات الوجهين وهى الاسمية الصدر الفعلية العجز واما قوله ان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية وهو

الوجه الذى اقتصر عليه المصنف كما تقدم صحيح لكن الكلام فى الجهة الباعثة على ترك المطابقة المهمة قال بعض المتاخرين والحق فى الجواب

ان يقال ان السؤال بجملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك ما قام اصله اقام زيد ام قام عمرو ام قام خالد وذلك لان

الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة

هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمين وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقديم ما يدل

على الذات وفى الحقيقة هى فعلية فتبين بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السؤال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التقدير الا

اذا منع منه مانع كما فى قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين

قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب فان قصد الاختصاص ههنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من يحيى العظام وهى

رميم قل يحييها الذى انشاها اول مرة وقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد

وردا على الاصل اذ لا مانع فيهما فالمطابقة ثم حسن اذا دار الامر بين كون المحذوف فاعلا وثانيا فكونه ثانيا اولى قال الثالثة

نون الوقاية مع نون الاناث فى نحو قوله تبوء الفاليات اذا فلينى اقول هذا عجز بيت صدره تراه كالثغام يعل مسكا يسوء

تراه راجع الى الشيب والثغام نبت له نور ابيض يشبه به الشيب ونحن نعجز الكلام على معناه فى فصل ما من حروف الجر فى الباب الاول ويعل مسكا

يجعل فيه المسك مرة بعد اخرى من العلل وهو الشرب الثانى يقال عله يعله بالضم ويعله بالكسر اذا سقاه السقية الثانية وتسوء

الفاليات بفعل يفعل ما يكرهنه والفاليات بالفاء هى التى تتبع الشعر وتستخرج ما فيه من القمل قال ولكن فى التسهيل ان

المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه اقول الامر كما قال ونص ما فى التسهيل فى باب المضمر فى الفصل المعقود لنون الوقاية

وهى الباقية فى فلينى لا الاولى وفاقا لسيبويه واقول يلزم على هذا الراى حذف الفاعل وهو خلاف مذهب سيبويه واصحابه

قال ثم ان التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو نارا تلظى ولقد كنتم تمنون الموت اقول يعنى انه وقع فى

القران مواضع كثيرة من ذلك جاء فيها الفعل مضارعا لا ماضيا والتاء محذوفة منه فلا شك فى كونه مضارعا اذ لو كان

ماضيا لوجب ان يقال تلظت لاسناده الى ضمير المؤنث وحذف علامة التانيث حينئذ واجب وان كان التانيث غير حقيقى و

تمنون لا شك فى كونه مضارعا للحذف نون الرفع له ولا يتصور كونه ماضيا اصلا قال الرابعة نحو مصول وبيع المحذوف منهما

واو مفعول والباقى عين الكلمة خلافا للاخفش اقول هذه المسئلة والتى بعدها وهى الخامسة ليستا من الاعراب فى شىء و

اذا دار الامر بين كون المحذوف فاعلا وثانيا فكونه ثانيا اولى

ارادهما غير مناسب واصل مقول ومبيع مقوول ومبيوع نقلت حركة الواو والياء الى القاف لثقلها فالتقى ساكنان احدهما عين الكلمة
والاخر حرف المد وهو واو مفعول فحذف احدهما ومذهب سيبويه والخليل ان المحذوف واو مفعول كما ذكر المصنف لانها زائدة
وقربه من الطرف ومذهب الاخفش ان المحذوف هو عين الكلمة لان واو مفعول زيدت لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة
حذف الاول وتظهر ثمرة الخلاف في مسوء اذا خفف فعلى مذهب سيبويه والخليل تقول مسو بتخفيف الواو كما تقول في خبء
وعلى مذهب الاخفش تقول مسو بتشديد الواو كمقرو في تخفيف مقروء **قال** السادسة يا زيد زيد اليعملات **اقول** هذا بعض
بيت من مشطور الكامل والبيت يا زيد زيد اليعملات الذبل وبعده هذا البيت تطاول الليل عليك فانزل اليعملات جمع
يعملة بفتح الميم الناقة النجيبة اوله والميم بعد العين الساكن وهي الناقة النجيبة المطبوعة على العمل والجمل يعمل قال في القاموس ولا يوصف
بهما انما هما اسمان والذبل الضوامر جمع ذابل **قال** وبين ذراعي وجبهة الاسد **اقول** الواو من لفظ المصنف وما بعدها
عجز بيت للفرزدق والمعنى نحو يا زيد زيد اليعملات ويحتمل الشاعر كذا وصدره يا من راى عارضا اسر به العارض السحاب
الذي يعترض في الافق واسر مضارع مبني للمفعول اي اجعل مسرورا وقوعا وذراعا الاسد كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة
الاسد اربعة انجم ينزلها القمر ايضا والمنادى محذوف اي يا قوم ومن استفهامية ويحتمل ان يكون موصولة وهي المنادى فلا حذف
وحكى شارح من شارحي ابيات المفصل عن مخدوم له وصفه باسناد الفعل ان الشاعر يصف الممدوح بالشجاعة فوصفه
بالاسد ويصف فعله بالسماحة فوصفه بالسحاب العارض بين ذراعي الاسد وجبهته قال واسر به يحتمل وجهين احدهما اسر
اي جعل مسرورا وعلى هذا يكون من موصولة يعني من راى عارضا بين ذراعي وجبهة الاسد جعل مسرورا والوثوق بالمطر والاخر
اسر اي اخفى به السر وعلى هذا يكون من استفهامية يعني من راى سحابا مخفيا بين ذراعي وجبهة الاسد كانه يتعجب منه قال ومعنى
هذا البيت مما لم يخطر ببال احد من الشارحين من قبل قلت ظاهر كلامه انه جعل اسر في تاويله الاول ماضيا مبنيا للمفعول من السرور
وهذا لحن من اسناد العالم اذ الفعل بهذا المعنى ثلاثي متعد بنفسه تقول سرني الله اي جعلني الله مسرورا وفي التنزيل وينقلب
الى اهله مسرورا **قال** خلافا للمبرد **اقول** يعني ان الحذف من الثاني في الموضعين المذكورين فزيد الاول مضاف الى اليعملات الملفوظ
بها وزيد الثاني مضاف الى يعملات محذوفة وذراعي مضاف الى الاسد المذكور وجبهة مضاف الى مثله محذوفة وخالف المبرد فعكس
حيث ذهب الى ان الحذف من الاول لا من الثاني وشبهته انه يلزم على المذهب الاول محذوران احدهما التقديم والتاخير من غير
فائدة والاخر الفصل بين المضاف والمضاف اليه وجوابه ان الجماعة ارتكبوا ذلك لاستغنائه فلا يضر بيانه انه حذف المضاف اليه من
الثاني وزيد الاول مضاف الى اليعملات المذكورة فصار يا زيد اليعملات زيد فبقي زيد الثاني غير تام لان تمام الاسم اذا لم يكن
فيه اللام بالتنوين او الاضافة فاخروا اليعملات لتكون عوضا بحسب اللفظ عن تمام زيد الثاني وتم الاول بما بعده وهكذا القول في
بين ذراعي وجبهة الاسد وحيث قلنا ان المضاف اليه حذف من الثاني فينبغي ان يكون التقدير بين ذراعي الاسد وجبهته
وبذلك يتجلى ما اشار اليه ابن الحاجب من الاشكال في فرع ذكره في مختصره الفقهي وذلك انه قال فيه ولو قال انت في نصف وربع طلقة

طلقة

طلقة وفي نصف طلقة وربع طلقة طلقتان والظاهر عود الاشكال الى الفرع الاول لجريان الثاني على اصل تكميل الطلقة
وتقرير الاشكال في الاول ان نصف مضاف قطعا في النية والنية مع اللفظ كالملفوظ فتساوى الفرعان فاشكل افتراقهما
في الحكم قال شيخنا الامام ابو عبد الله محمد بن عرفة وجوابه على اصلين من الفقه والعربية واضح اما الفقهي فهو لو قال لها
انت طالق نصف طلقة وربعها لم يلزمه الا طلقة واحدة لاضافة الجزئين لطلقة واحدة لا بقيد مجموعهما عليها كما تقرر
في نصفي طلقة واما اصل العربية فقول جمهور النحويين ان المضاف اليه اذا حذف فلا بد من تنوين المضاف الا ان يكون المضاف
بعد الحذف على هيئته قبل الحذف كقولهم قطع الله يد ورجل من قاله قالوا التقدير قطع الله يد من قاله ورجله فحذف المضاف
اليه من الثاني واقحم المعطوف بين المضاف والمضاف اليه وحذف التنوين من يد لاضافته الى من وحذفه من رجل لانه
مضاف الى من في المعنى وبمنزلة المضاف ثم المضاف اليه في اللفظ وهذا الاصل يوجب تقرير تركيب لفظ المسئلة انت طالق
نصف طلقة وربعها وقد قررنا ان اللازم في هذا اللفظ طلقة واحدة فقط **قال** السابعة نحو زيد وعمرو قائم ومذهب
سيبويه ان الحذف فيه من الاول لسلامته من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور ولكن مذهبه في نحو زيد زيد اليعملات ان
الحذف من الثاني **اقول** نقل الرضي عن سيبويه غير هذا وذلك انه قال ان الضم في الاول يعني في رواية من روى يا تيم تيم عدي
بضم تيم الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على ما ياتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه
ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد تقرر في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي
في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه
ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جيء بتاكيد المضاف
لفظا بينه وبين المضاف اليه لئلا يبعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم
وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في
الاغلب لانه لما تكرر الاول بلفظه بحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هنالك هذا كلامه **قال**
وقيل ايضا كل من المبتدأين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه **اقول** جعل هذا القائل من باب التنازع ولم يجزه الجماعة
فيه **قال** ومن الثاني قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذا القران لا ياتون بمثله **اقول** اذ لو كان
الجواب للثاني لجزم قلنا بذلك في نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق هذا الكلام ظاهر فان جعلنا الجواب للشرط الاول
لا للثاني فانه متحقق وهو عدم الفاء الداخلة على الشرط الثاني اذ لو كان الجواب له وهو جوابه جوابا للاول لوجب اقترانه
بالفاء ولا فاء فامتنع كونه مع الجواب المتاخر جوابا وقد عرفت ما اسلفناه من احتمال كون الجواب للثاني وان جواب الاول
محذوف لدلالة الثاني عليه اي ان اكلت فانت طالق ان شربت **قال** وفي فاما ان كان من المقربين فروح
ولولا رجال مؤمنون ثم قال لو تزيلوا لعذبنا **اقول** هذا يقتضي ان يكون لعذبنا جوابا للولا ولو وجوابها دليلا على الجواب

او المحذوف على قاعدة قول الشرطين وهذا مشكل في هذا والظاهر انه ليس من ذلك القبيل فيجعل جواب لولا محذوفا اي
ولولا كراهة ان تهلكوا اناسا مؤمنين بين ظهراني المشركين وانتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف
ايديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام قال الزمخشري ويجوز ان يكون لو تزيلوا كالتكرير للولا رجال مؤمنون لمرجعهما
الى معنى واحد فيكون لعذبنا هو الجواب وفي الانتصاف انما كان مرجعهما ههنا واحدا وان كانت لولا تدل على امتناع الشيء
لوجود غيره ولو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره لان لو دخلت هنا على وجود معناه العدم اذ التزيل معناه المفارقة
فصار معناه ثبوتا قال وقد تكلف بعضهم في البيت الاول فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبره ولا يحفظ نحو نحن قائم
اقول قد يعترض بان مثله محفوظ بدليل قول الشاعر والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر وايضا
ان هذا محمول على الحذف والاصل نحن عامروه فحذف الواو واجتزاء عنها بالضمة كما في قوله اذا ما شاء ضروا من سواهم ولا يا
لهم احد ضرارا قال بل يجب في الخبر المطابقة نحن وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون اقول ليس هذا مما الكلام فيه فان الخبر ههنا
وجب جمعه ليطابق ما قبله فان نحن للجماعة لا للمعظم نفسه اذ المراد بهم الملائكة وكان اللائق به التمثيل لذلك بقوله تعالى
وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون قال واما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان خبر المبتدا والخبر لا يجب لهما من التطابق
ما يجب لهما اقول هذا مشكل لان التطابق ليس مخصوصا بالمبتدا والخبر بل يجري في الصفة والحال ونحوهما نحو جاء الرجلان
الفاضلان وذهب الزيدان راكبين واقبل اللذان اكرمتهما حذف الاسم المضاف قال ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي الى ذات
لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال نحو حرمت عليكم امهاتكم اي استمتاعهن اقول لو قال لان الحكم لا يتعلق الا بالافعال لكان
اولى ليشمل المباح فانه حكم شرعي ولا طلب فيه على ان فخر الاسلام البزدوي وشمس الائمة وصاحب الميزان من الحنفية ومن
تابعهم ذهبوا الى ان التحريم والتحليل المضافين الى الاعيان نحو حرمت عليكم امهاتكم حرمت عليكم الميتة احلت لكم بهيمة الانعام
ونحو انه حرمت الخمر لعينها احلت لنا ميتتان مضافان الى الاعيان بطريق الحقيقة كالتحليل والتحريم المضافين الى الفعل
فيوصف المحل اولا بالحرمة ثم يثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما وتمسك هؤلاء بانه يصح وصف العين بالحرمة حقيقة
كما يصح وصف الفعل بها ومعنى اتصافها بها خروجها عن ان تكون محلا للفعل شرعا كما ان معنى وصف الفعل بالحرمة خروجه
عن الاعتبار شرعا فاذا امكن العمل بالحقيقة فلا معنى للاضمار لانه ضروري يصار اليه عند تعذر العمل بظاهر اللفظ ولا شك
ان الحرمة عبارة عن المنع قال الله تعالى وحرمنا عليه المراضع اي منعناه فيوصف الفعل بالحرمة على معنى ان العبد منع عن
اكتسابه وتحصيله فيصير العبد ممنوعا والفعل ممنوعا عنه ويوصف العين بالحرمة على معنى ان العين منعت عن العبد تصرفا
فيها فتصير العين ممنوعة والعبد ممنوعا عنها واذا امكن تحقيق اضافة العين الى التحريم واتصافها بالحرمة بالطريق المذكور كان
جعلها مجازا خطاء فاحشا وقد اطال صاحب الكشف من الحنفية الكلام فيها وما ذكرناه هنا هو بعض كلامه قال والتقدير
على حبه بدليل شغفها حبا او في مراودته بدليل تراود فتاها اقول او في شانه حتى لا يمر بين الحب والمراودة قال وهو

اوكل

اولى لان فعلها بخلاف الحب اقول يعني ان تقدير في مراودته اولى من تقدير في حبه لان المراودة فعلها والحب ليس فعلها
وهي لا تقدر على دفعه لان الغرض كونه مفرطا بدليل قد شغفها والحب المفرط يقهر صاحبه ولا يطيق ان يدفعه بخلاف
المراودة فانها حصلت باكتسابها وهي قادرة على دفعها فيناسب اللوم عليها وقضية هذا ان يكون تقدير في مراودته عينا
لا اولى كما ادعاه قال واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل القرية واهل العير اقول ذهب قوم الى ان
القرية عبر بها عن اهلها فالثابت فيها على اللفظ فيكون مجازا ولا حذف فيه وقيل وبه الحنفية على سبيل المعجزة وقيل القرية
اسم مشترك بين المكان والاهل نقله ابن داود الظاهري عن بعض اهل اللغة كذا في شرح التلخيص للشيخ بهاء الدين السبكي قال
وقال الاعشى الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اقول هذا اصل بيت من افتتاح قصيدة وعجزه وبت كما بات السليم مسهدا
ومن جملة هذه القصيدة يذكر فاخره وقصد بها الوفادة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتفق له ذلك لامر اراده الله فآليت لا ارثي لها من كلالة
ولا من حفى حتى تلاقي محمدا السليم اللديغ كانهم تفاءلوا له بالسلامة كذا في الصحاح وما احسن قول الشيخ جمال الدين بن نباتة المصري
ان السليم هو اللديغ كما دعوا وكم بقلبي اي لدغ كامن ولعاذلي طمع بصبري عنكم اما والعذول ذا اسليما الباطن قلت وفي قوله
على جواز تنشيز المشترك باعتبار معنييه معا والمسهد اسم مفعول من قولك سهد اذا جعلته قليل النوم والبيت حلفت
ولا ارثي لا ارق والكلالة التعب والاعياء والحفا هنا رقة اخفافها من كثرة المشي حذف المضاف اليه قال وجاء في غير من
نحو فلا خوف عليهم فيمن ضم ولم ينون اي فلا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك اي سلام الله عليكم او اضمار
ال اقول لا وجه لتفريق المصنف بين الابيتين حيث جزم في الاولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على امرين مع ان الاولى
كذلك اذ يحتمل ان يقدر فلا الخوف عليهم حذف اسمين مضافين قال فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي
تقوى القلوب اقول هكذا قرره الزمخشري حيث تكلم في تفسير قوله تعالى ذلك ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب
قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من لاربط به فقوله فان تعظيمها من
افعال ذوي تقوى القلوب ليس في شيء منه ضمير يعود على من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط الذي اداته من قال واصلاحه ما
قدره ان يكون التقدير فان تعظيمها منه فيكون الضمير في منه عائدا على من فيرتبط الجزاء بالشرط هذا كلامه وهذا الذي قدره
ابو حيان قدره ابو البقاء ايضا واجاز عود ضمير فانها الى الحرمة او الحرمة او الخصلة وقال السفاقسي الظاهر والله اعلم ان مراد
الزمخشري بالراجع من حيث المعنى وقد قدر مضافا ظاهرا هو من في المعنى وهو قوله ذوي ويكون قد بنى على مذهب من يرى الربط
بالمعنى انتهى قلت الذي يظهر لي ان في تقدير الزمخشري اشارة الى معنى الراجع لا من الجهة التي ذكرها السفاقسي بل من جهة ان
المصدر من قوله فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضميرا يعود الى من والتقدير فان
تعظيمه اياها فالربط على هذا بالضمير وهو امر مجمع عليه وغايته انه حذف لفهم المعنى واضيف المصدر الى المفعول فلزم الاتيان
به منفصلا وهذا الاحوج فيه ويظهر ايضا ان من الجائز ان يكون للتعليل اي ان تعظيمها لاجل التقوى او لابتداء الغاية

حذف المضاف اليه

حذف اسمين مضافين

حذف الاسم المضاف

اى ان نغطيهما ناش من نقوى القلوب وعليها فلا يحتاج الى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم جمع القلب وافرد الضمير
قلت حملا على معنى من ولفظها قال وقال رؤبة وقد جعلتنى من حزيمة اصبعا اى ذا مسافة اصبع اقول تنبيه هذا الى رؤبة
سهو فانه من اهل الرجز وليس هذا برجز ولنسبه فى المفصل الى الاسود وصدره فادرك ابقاء العرادة ظلعها والعرادة
بفتح العين المهملة اسم فرس الشاعر وهو فى الاصل اسم الجرادة والظلع بفتح الظاء المعجمة واسكان اللام عرج فى المشى و
حزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاء قبيلة من باهلة قال بعض شارحى ابيات المفصل والمراد بالابقاء لما ابقته الفرس من
عدوها اذ من عادة عتاق الخيل ان لا تعطى كل ما عندها من العدو بل يبقى منه شيئا فتظهره وقت الحاجة اليه ومفعول ابقاء
محذوف اى ذخيرتها يريد ان هذه الفرس ادركها الظلع وقاد ذلك من هذه القبيلة وبقى بينى وبينها مقدار مسافة اصبع
هذا معنى كلام ذلك الشارح ورايت فى بعض الحواشى لفظ انقاء العرادة مضبوطا بالنون وهو جمع نقو بالكسر وهو كل عظم
ذى مخ اى ان الوجع الذى نشا منه عرجها فى شيها ادرك عظامها التى فيها المخ وذلك دليل على شدة الوجع وتمكنه والله
اعلم قال ويحتمل انه من تقدير مضاف اى بعد لك منى فرسخان وبهذا المقدر يتعلق من فهو اطلى اقول مراده هذا فى بيان
مقدار المقدر وذكرنا هنالك انه لابد من تقدير مضاف اخر لتصحيح الحمل اى مسافة بعدك فرسخان ولك ان تقدره بقولك بعد
منى بعدفرسخين ثلث متضايفات قال قيل هو على القلب فالتقدير فابى قوس والواو بهذا الاخير عند ذكر القوس اقول
كيف يصح الاعتنا بذكر القوس عن ذكر القابين والمراد القرب باعتبار ان ما بين طرفى القابين هو مقبض القوس ولولا ذلك
لا تقبا فيهما فى غاية القرب وهذا لا يفيده ذكر القوس مجردا عن اضافة القابين اليه حذف الموصول الاسمى قال ومن حججهم
امنوا بالذى انزل الينا وانزل اليكم اقول هكذا ثبت فيما رايته من النسخ والتلاوة ليست كذلك وانما الاية وقولوا امنا بالذى
انزل الينا وانزل اليكم والهنا والهكم واحد ونحن له مسلمون كذا هى فى سورة العنكبوت والاحتجاج بهذه الاية قابل للدفع
قال وقول حوشا الذى دابه احتياط وحزم وهواه اطاع يستويان اقول الداب بفتح الدال المهملة وسكون الهمزة العادة
والشان وقد تفتح الهمزة والاحتياط الاخذ بما فيه الثقة والحزم ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة حذف الصلة قال يجوز
قليلا لدلالة الصلة الاخرى كقوله وعند الذى واللات عدنك احنة عليك فلا يغررك كيد العوايد اقول عدتك من
العيادة وهى زيارة المريض والاحنة الحقد والجمع احن قال الشاعر اذا كان فى صدر ابن عمك احنة فلا تستثرها
سوف يبدو دفينها وفى بيت المتن تغليب المؤنث على المذكر اذ العوايد جمع عايدة لا عايد والمراد جميع من تقدم ذكره ومنه
مذكر فدخوله فى ذلك انما هو بطريق التغليب ويحتمل ان يكون على حذف عاطف ومعطوف اى كيد العوايد والعايد فلا تغلب
قال وقال بعد اللتيا واللتيا والتى اذا علتها انفس تردت اقول اللتيا بفتح اللام والمثناة الفوقية بعدها فى تشديد
المثناة التحتية تصغير التى وسمع فى لام اللتيا واللذيا الضم وهو لغة خارج عن قياس تصغير المبهمات لكنها جارية على قياس تصغير
المتمكن وقال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام فى اللتيا الا الاخفش فانه اجاز ضمها وتردت سقطت قال قيل

حذف الموصول الاسمى

حذف الصلة

هذه

يقدر مع اللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية اقول فيكون من قبيل حذف الصلة لدلالة صلة اخرى عليها كما فى قوله وعند الذى
واللات عدنك احنة قال وقيل بعد اللتيا ذف لان التصغير يقتضى ذلك اقول فيكون من قبيل حذف الصلة لدلالة غيرها
كقوله نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا حذف الموصوف قال فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اى ضحكا قليلا وبكا
كثيرا كما قيل وفيه بحث سياتى اقول هذا البحث مذكور فى الباب السادس المعقود لامور اشتهرت بين المعربين والصواب
خلافها فحكى هنالك عن بعضهم ان مذهب سيبويه والمحققين ان المنصوب فى مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل وعليه فالتقدير
لتقدير هنا فليضحكوه اى الضحك فى حال كونه قليلا وليبكوه اى البكا فى حال كونه كثيرا وسياق الكلام فيه هناك قال ودت
دين القيمة اى دين الامة القيمة اقول ذكر عن النضر بن شميل انه قال سالت الخليل عنها فقال القيمة جمع القيم والقيم
القايم ومعناه وذلك دين القائمين بالتوحيد وهذا معنى ما قدره المصنف وقدره الزمخشري وجماعة بقولهم دين
الملة القيمة اى الملة المستقيمة المعتدلة قال وقال سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا اقول هذا صدر بيت عجزه متى اضع
العمامة تعرفونى وقد ذكره المصنف لبعضه فى الباب الاول فى اواخر فصل غير من حروف الغين المعجمة وانشدناه هناك
تاما وتكلمنا عليه قال وقيل تقديره انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكى على انه منقول من قولك زيد جلا فيكون
جملة لا من قولك جلا زيد اقول انما امتنع عند هذا القائل كونه منقولا من جلا فى قولك جلا زيد لانه لو كان كذلك لكان
مفردا منصرفا اذ هذا الوزن غير مؤثر فى منع الصرف عند الجمهور لانه وزن مشترك فيه وخالف فيه عيسى بن عمر فراه مؤثرا
فحكم بمنع الصرف وقد قال به فى هذا البيت واما اذا جعلناه جملة فهل هى مبنية او لا صرح بعض شارحى الكافية انه نحو
تابط شرا من قبيل المبنيات المحكية الباقية على ما كانت عليه قبل والحق ان الجملة من حيث هى جملة قبل جعلها علما مبنية بل حدث فيها
رابعا من مبنيات الاصل وان كانت اجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجرى الا
عراب على اخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكى للدلالة على القصد امتنع ظهور الاعراب
فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات المقدر به لا من المبنيات قال ونظيره قوله نبئت اخوالى بنى يزيد
ظلما علينا لهم فديد فيزيد منقول من قولك المال يزيد لا من قولك يزيد المال والا لاعرب غير منصرف فكان يفتح
لانه مضاف اليه اقول هذا صريح فى ان يزيد فى هذا البيت بالمثناة التحتية قال ابن يعيش وفى نسخ المفصل بالباء وصوابه
تزيد بالتاء المعجمة بثنتين من فوق وهو تزيد بن حلوان ابو قبيلة معروفة اليه تنسب البرود التزيدية وقال ابن الحاجب
قول من قال انما هو نبئت اخوالى بنى تزيد يعنى بالمثناة الفوقية تنطع منه ونحج بانه قد علم ان فى العرب تزيد بالتاء واليه
تنسب البرود التزيدية وهو مردود من وجهين احدهما ان الرواية هنا بالياء يعنى المثناة التحتية والثانى ان تزيد فى كلامهم
مفرد لا جملة قال الشاعر يعثرن فى حد الظباة كانما كسيت برود بنى تزيد الاذرع فاستعماله كالجملة خطا الى هنا كلامه
فى شرح المفصل والفديد الصوت يقال فد الرجل يفد فديدا اذا صوت قال وبنى تزيد منصوب على البدل من اخوالى

حذف الموصوف

ولهم نديد جملة في موضع المفعول الثالث ولهم متعلق بمحذوف وعلينا متعلق بلهم ولا يمنع تقديمه عليه وان كان العامل
معنى كما في لوا كل يوم لك ثوب ولا يعمل فيه نديد لانه مصدر وكالتهديد فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه وظلما مصدر في
موضع الحال او مفعول له والعامل فيه محذوف دل عليه لهم نديد والتقدير حملوا علينا او شدوا علينا ظلما ويجوز ان
يكون ظلما منصوبا على انه مفعول ثالث اي ذوو ظلم ويكون لهم نديد في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما الى هنا كلامه
قلت ويجب ان تضبط الميم من قوله لهم بضمة مشبعة ليكون قوله ظلما علينا لهم ونديد موافقا لقوله تمشي الى بني يزيد في
الوزن وانما نبهت على ذلك لانه بلغني عن بعض المتصدين للاقراء انه اقرأه باسكان الميم من لهم واصر على ذلك ولا شك ان
الوزن لا ينكسر بالاسكان لكن يلزم عليه الاختلاف اذ الثاني من مخلع البسيط قطعا ان سكنت الميم والاول انما هو نصف البيت
من مصرع الرجز او مشطور السريع المكشوف ومثل ذلك محذور عندهم وفي قول المصنف والا اعرابيا دخال اللام على جواب
ان الشرطية وقد سبق التنبيه عليه مرارا حذف الصغرى قال والا كان مفهومه كفرا اقول هو مثل والا اعرب فيرد عليه
حذف الصغرى
ما مر قال وما نريهم من آية الا هي اكبر من اختها اقول وجه الاشكال فيه ان افعل التفضيل اذا نسب الى شيء لم وجب ان يكون فيه
زيادة على المفضل عليه فلا يستقيم ان يقال الزيدان كل منهما افضل من الآخر لما يؤدي اليه من اثبات الزيادة ونقيضها في كل واحد
منهما فقوله نعم هي اكبر من اختها شامل للجميع فيلزم ان يكون كل واحدة منها اكبر من الاخرى وذلك يؤدي الى ان تكون اكبر وغير
اكبر واجاب ابن الحاجب عن ذلك بثلثة اجوبة احدها ما ذكره المصنف من تقدير الصغرى اي اختها السابقة عليها الثاني ان
يكون المراد الا هي اكبر من اختها من وجه فقد يكون الشيئان كل واحد منهما افضل من الآخر من وجه الثالث ان يكون المراد الا هي
اكبر من اختها عندهم وقت حصولها لان لمشاهدة الآية اثرا في النفس عظيما ليس للغائب منها وان كان الغائب اكبر فان الانسان
يعظم عنده مشاهده وهي تقلب عقربا اكبر من عظم علمه بانها تقلب جمرا وان كان انقلابها جمرا اعظم في التعجب وانما الشاهد
لها اثر في تعظيم الشيء في النفس والله اعلم قال وقال فلم اعط شيئا ولم امنع وقال وليس دارنا هاتا بدار اقول اما
الشاهد الاول فهو للعباس بن مرداس السلمي بضم السين يكنى ابا الهيثم وامه الخنساء الشاعرة على خلاف فيه وسبب قوله
هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم حين اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة اعطاه هو اباعر فتسخطها وقال اتجعل نهبي ونهب العبيد
بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في
مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فاعطوه حتى رضي والعبيد اسم فرس
ويعني عيينة ابن حصن والاقرع بن حابس وروى مغيرة بن عامر الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينشد بيت عباس هذا بين الاقرع وعيينة
كذا في شرح امالي القالي لابي عبيد البكري والتدرءة بضم التاء المثناة الفوقية واسكان الدال المهملة وفتح الراء ساكنة على همزة
القوة والعدة واما الشاهد الثاني فهو عجز بيت لعمران بن حطان السدوسي الخارجي وانشده في الصحاح وليس لعيشنا
هذا مهاه وليس دارنا هاتا بدار وكذا انشده اللبلي في شرح الفصيح قال والمهاه في البيت البقاء وقيل اللذة وقيل الصفا

وقيل

وقيل حسن الوجه ومعنى البيت انه يذم الدنيا وكدورة عيشها ولهو الخادع استحالتها وسرعة انتقالها قال وموضع
الشاهد من البيت مهاه بالهاء واستدل بذلك بعض صاحب التفصيح على ان الهاء اصلية لان المهاه كذا بهائين معناه الصفا
والرونق وقيل النضارة واللين وقد وردت مهاة بالتاء التي تبدل في الوقف هاء قال دفعا للتناقض فيهن اقول يمكن
ان يكون التقدير في قوله فلم اعط شيئا انما هو لتحري الصدق فان الواقع انه اعطى شيئا كما تقدم لكنه لم يرضه فيحتاج الى
تقييد بصفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق ويجلي زينة الحق والا فعدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع حذف المعطوف قال
حذف المعطوف
ورد بانه يقتضي حينئذ ان المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد صلى الله عليه وسلم وغيره في النبوة وفي لزوم هذا
نظر اقول وجه النظر ان نفي التفريق بين كل الرسل تعريض بمن لم يفعل ذلك فيصدق على من فرق بين بعض وبعض فلا يلزم ان
يكون المعرض بهم فرقوا بين الكل قال والذي يظهر لي وجه التقدير وانا نتقدر بين احد وبين الله تعالى اقول ليس ما ذهب
اليه ارجح مما ذهب اليه القائل بان احدا هو الموضوع للعموم فان هذا محصل للمراد مع عدم الحذف وذلك لان التفريق بين
الرسل في الايمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله تعالى في ذلك فان من آمن ببعضهم وكفر ببعضهم لم يؤمن بالله سبحانه و
تعالى قال والآية من اللف والنشر وبهذا التقدير يندفع شبهة المعتزلة الزمخشري وغيره اقول يعني انا نقدر [illegible]
معطوف على فاعل ينفع وهو ايمانها والتقدير لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها فيكون نفي نفع الايمان راجعا الى النفس التي
لم يصدر منها ايمان قبل ذلك ويكون نفي نفع الكسب راجعا الى النفس التي صدر منها الايمان قبل ذلك ولكنها لم تكن كسبت
في ايمانها خيرا يقولوا او كسبت في ايمانها خيرا عطف على امنت والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت وهي آيات ملجئة مضطرة
ذهب اوان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الآيات او مقدمة ايمانها غير
كاسبة خيرا في ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا آمنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي آمنت في وقته
ولم تكسب خيرا هذا كلامه قال التفتازاني وجه التمسك بالآية على ان مجرد الايمان بدون ان يكون فيه كسب خير ليس بنافع
ظاهر من كلامه ولا اعتراض بان او لاحد الامرين فيسبا في النفي يفيد العموم كالنكرة على ما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم
آثما او كفورا فعدم النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا كسب الخير مدفوع بانه لا يستقيم ههنا لانه اذا انتفى الايمان
انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغوا من الكلام فيجب حمل او ههنا على المعنى الذي ذكره المصنف يعني الزمخشري
وهو التسوية بين النفس التي لم تؤمن من قبل ذلك اليوم والتي آمنت ولم تكسب خيرا ثم قال والجواب عن التمسك بان الآية من
قبيل اللف والنشر التقديري اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها في الايمان لم تكن آمنت من قبل او كسبت فيه خيرا فيوافق الآيات
والاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع ويوجب النجاة من العذاب ولو بعد حين ويلائم مقصود الآية حيث وردت
بخبر الذين اختلفوا اما وعدوا من الرسوخ في الهداية عند انزال الكتاب حيث كذبوا به وصدوا واعتدوا اي يوم ياتي الآيات
لا ينفعهم التلهف على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك ما قال ابن الحاجب المعنى لا ينفع

نفسا ايمانها لا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن امنت من قبل او لم تعمل العمل الصالح قبله فاختصر للعلم به الى هنا كلام التفتازاني

حذف المعطوف عليه قال ويجوز الزمخشري ومن تبعه ان تكون فاء الجواب اى فان ضربت فقد انفجرت اقول نص ما في الكشاف

فانفجرت الفاء متعلقة بمحذوف اى فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله فتاب عليكم فهي على هذا فاء فصيحة

لا تقع الا في كلام فصيح انتهى وقد يتوهم ان كون الفاء فصيحة مختص بتقدير التعلق بالشرط لا سيما والعلامة في الفاء الفصيحة قول الشاعر

قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا وهي على تقدير ان كان الامر كذلك فقد جئنا وفي المفتاح انها

فصيحة على التقدير الاول وهو كونها للعطف على محذوف والاكثرون انها فصيحة على كلا التقديرين فالاشارة في قول الزمخشري

وهي على هذا ترجع الى التعلق بمحذوف سواء كان شرطا او معطوفا عليه ووجه فصاحتها ابناؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو

ذكر لم يكن بذلك الحسن في حسن موقع ذوقي لا يمكن التعبير عنه لكن في حذف كلمة قد بعض نقصان كذا ذكر التفتازاني قال واما

ما يقال في وجه فصاحتها من الدلالة على ان المامور لم يتمثل من غير توقف وظهر اثره وعلى ان المقصود بالامر هو ذلك الاثر

لا الضرب نفسه والايماء الى ان السبب لا اصل هو امره لا فعل موسى م فانما هو في مثل هذه الصورة خاصة قال ويرده ان

ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسر فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار

على ضربك اقول لا يبعد ما ذكره في هذا الاستثناء شيئا من دفع الاعتراض من جهة ان اقتران الماضي بقد يجعله مقربة بمعنى

فلا يصلح ان يكون جوابا للشرط مستقبل حذف المبتدا قال فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان اى فالشاهد اقول

الانسب بقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم ان يكون هذا من حذف الفعل اى فليستشهد رجل وامرأتان من

الاستشهاد وقد دل الزمخشري خلافه من الشهادة فقال فليشهد رجل وامرأتان وما قدرناه اولى اذ المامور هم المخاطبون لا

الشهداء لا تقدير ان يكون المحذوف مبتدا كما قال المصنف فليقدر فلتشهدان لا فهم الشاهد قال وبعد القول نحو وقالوا

اساطير الاولين اقول تقديره هذه اساطير الاولين والاية في سورة الفرقان قال الله تعالى وقالوا اساطير الاولين اكتتبها

فهي تملى عليه بكرة واصيلا وكون اساطير الاولين خبر مبتدا محذوف كما ذكر المصنف قاله غير واحد ولا مانع من ان يكون مبتدا

وخبره اكتتبها فلا يكون فيه حذفا للمبتدا وقال الزمخشري في قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين ما

ذا منصوب بانزل بمعنى اى شيء انزل ربكم او مرفوع بالابتداء بمعنى اى شيء انزله ربكم فاذا نصب فمعنى اساطير الاولين ما

تدعون نزوله اساطير الاولين واذا رفعت فالمعنى المنزل اساطير الاولين كقوله ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع هذا كلامه

وفيه اشكال من جهة انه لا يظهر وجه لتخصيص ما تدعون نزوله بصورة النصب وتخصيص المنزل بصورة الرفع اذ هذان المبتدآن

المقدران مؤداهما بحسب المعنى واحد فانه ليس المراد بالمنزل الذي انزل حقيقة والا كان مناقضا لاساطير الاولين وانما

هو على سبيل التهكم من المشركين كما ذكره الزمخشري بعد هذا اى الذي انزل عليكم بزعمكم هو اساطير الاولين وهذا بعينه هو

معنى ما تدعون نزوله اساطير الاولين واذا استويا من حيث المعنى فكيف يتاتى القول بان احد المقدرين يختص بصورة النصب

والاخر يختص بصورة الرفع وكنت من سنين كتبت بهذا الى مولانا وسيدنا وشيخنا قاضي القضاة جلال الدين البلقيني ذكره الله

بالصالحات فاجاب بانه انما اختص به لان اساطير الاولين مرفوعة في قراءة السبعة فقدر وجه الرفع ما يظهر فيه الرفع ولا

يتناول نصبه بالمعنى وذلك انه قوله ما تدعون نزوله اساطير الاولين مرفوع اللفظ ظاهرا وهو في معنى تدعون اساطير

الاولين منصوب بتدعون لتحصل مطابقة الجواب للسؤال من حيث اللفظ بدل عليه قوله فيمن رفع قل العفو

وهي قراءة ابي عمرو وجوزوا على قراءة ابي عمرو وجهين احدهما وهو الاولى ان تكون ما في موضع رفع بالابتداء وذا موصول

بمعنى الذي وهو خبره لتطابق الجواب السؤال ويكون العفو خبر مبتدا محذوف اى قل المنفق العفو والثاني ان يكون ماذا كلمة

استفهام منصوبا بينفقون وتكون المطابقة من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كذلك هنا يكون ما مبتدا وذا موصول بمعنى

الذي والمقدر المنزل اساطير الاولين ويجوز ان يكون ماذا كلمة اسما واحدا استفهاما في موضع نصب بانزل والمقدر

الذي تدعون نزوله اساطير الاولين ويتناول بتدعون اساطير الاولين فليتامل ذلك فانه حسن ولم ار من ذكره وتعقب

الشيخ ابو حيان على الزمخشري في قوله او مرفوع بالابتداء فقال اجاز الزمخشري ان يكون ماذا مرفوعا بالابتداء قال بمعنى اى شيء

انزله ربكم وهذا لا يجوز عند البصريين الا في ضرورة الشعر وكان الزمخشري اراد المعنى الاول الذي ذكرناه ان يكون ما مبتدا

وذا موصولا بمعنى الذي فلم يحسن العبارة عنه والله اعلم بالصواب الى هنا كلامه ابده الله ومن خطه نقلت قال صاحب

التقريب في كلام الزمخشري نظر اذ لا مقتضى للتقديرين في احدهما بما فيه صورة فعل وهو ما تدعون وفي الاخر بالمنزل وابطال

خالف بين لفظي الدعوى والانزال في التقدير مع انه حمل الانزال على التهكم ثم قال ويمكن ان يجاب عن الاول بان الرفع ادل

على اثبات الانزال من النصب لانه جملة اسمية فقال الخبر المنزل اساطير وعن النصب تدعون اساطير او ان انزل في النصب

باق على فعليته فيقتضي في الجواب فعلا ولم يمكن مطابقة الجواب للسؤال مطلقا لان اساطير مرفوع فاتى بما فيه صورة فعل

الجملة وهو ما تدعون وانزل في الرفع مفرد بمفرد لانه خبر اى اى شيء المنزل فاتى في الجواب بالمجانسة فقال المنزل اساطير

الاولين انتهى وسلك ابن الحاجب طريقا اخر في الكلام على هذه الاية وامثالها فقال في شرح المفصل حيث ذكر وجهي الرفع و

النصب في جواب ماذا وهذا كله انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل في اعتقاد ثبوته فخذ وما استغنى عنه بدلالة كلام السائل

عليه مثل قوله ماكتبت وقد كتب فيقول مصحفا او شبهه فاذا لم يكن موافقا له في الفعل فينبغي ان يعدل به لا محالة الى المعنى

الذي يبهم منه الاثبات وهو غير مريد له كما اذا قال له وقد سمع صوتا ظنه ضربا منه من ضربت فيقول له القائل هو صوت منام

فالنصب ههنا لا يستقيم لان المجيب قاصد نفيه في المعنى مثبت لغيره فهو بعيد المعنى فحينئذ ليس قوله اساطير الاولين بعد

قوله ماذا انزل ربكم بجواب من هذا الباب فانه لم يرد ان الكفار قالوا ان الذي انزله ربنا اساطير الاولين ولا انزل ربنا

اساطير الاولين وانما قصدوا الى كلام مستانف اى هذا اساطير الاولين اى نحو ذلك هذا كلامه قال ووقع في غير ذلك

ايضا نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل ولا تقولوا ثلثة اقول ايراد الاية الثانية ههنا سهو فان الكلام

فيما اذا كان حذف المبتدا واقعا بعد نحو القول والحذف انما وقع فيها بعد القول وهذا ظاهر قال سورة انزلناها اى هذه
سورة اقول اجاز الزمخشري هذا الوجه وغيره فقال سورة خبر مبتدا محذوف وانزلناها صفة او هي مبتدا موصوف و
الخبر محذوف اى فيما اوحينا اليك سورة انزلناها وقرئ بالنصب على حد زيدا ضربته ولا محل لانزلناها لانها مفسرة للمضمر فكان
في حكمه او على دونك سورة او اتل سورة وانزلناها صفة هذا كلامه قلت اجاز نصب النصب بدونك مضمرة بآباه البصريون

حذف الخبر

كما مر حذف الخبر قال واما انت اعلم ومالك فمشكل لانه ان عطف على انت لزم كونه اعلم خبرا عنها الخ اقول قد اسلفنا عن
الرضى في الباب الاول في فصل الواو ان اصل التركيب انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف
المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كل من المحذوفين والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك
بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه قال لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين ليس مجير اقول اللهف بفتح
الهاء الحزن والتحسر يقال لهف لهفا كحزن حزنا وباللهفة باسكان الهاء كلمة يتحسر بها على ما فات وحرف النداء في البيت
محذوف اى لهفي وعليك يتعلق باللهف وكذا اللهفة ايضا اى الهف عليك لاجل لهفة من خائف ويبغي يطلب والجوار
ان يعطي الرجل ذمة يكون بها جارك فتجيره كذا في القاموس قال وقولهم ثانيا اصاب او كاد ومن استعجل اخطا او كاد اقول
تحذف خبر كاد في الموضعين اى اصاب او كاد يصيب واخطا او كاد يخطئ قال وقد مر البحث في ان الذين كفروا ويصدون عن
سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم مستوفى اقول كانه سهو في الاحالة بل وعد البحث في الاية الاولى فان البحث فيها لم يمر
في شيء مما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب لا مستوفى ولا غير مستوفى والله اعلم وهذه الاية في سورة الحج قال الله تعالى ان الذين
كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه
من عذاب اليم قال الزمخشري وخبر ان محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وعن
المسجد الحرام نذيقهم من العذاب الاليم والاية الثانية في سورة حم السجدة قال الله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وانه
لكتاب عزيز لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك
لذو مغفرة وذو عقاب اليم ولو جعلناه قرانا اعجميا لقالوا لولا فصلت اياته ءاعجمي وعربي قل هو للذين امنوا هدى وشفاء و
الذين لا يؤمنون في اذانهم وقر وهو عليهم عمى اولئك ينادون من مكان بعيد فخبر ان من قوله ان الذين كفروا بالذكر محذوف
اى يعذبون او هالكون ويحتمل ان يكون مذكورا وهو اولئك ينادون من مكان بعيد وما بينهما اعتراض وهذا الاية محل
البحث فيها مستوفى في المثال الاول من امثلة الجملة الرابعة في الجمل قال وقال الحماسي من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
اقول هذا الشاعر هو سعد بن مالك وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في فصل لا من حروف اللام قال
وقال اخر اذا قيل سيروا ان ليلى لعلها جرى دون ليلى مائل القرن اعضب اقول خبر ان قوله لعلها مع الخبر المحذوف وقائل مثله
معروف وجواب اذا قوله جرى والاعضب بالعين المهملة والضاد المعجمة هو المكسور القرن الداخل وهو المشاش وهذه استعارة

م

حذف النوعين

شبه ما يحول بينهم وبين مرجوهم من قرب ليلى بكبش مائل قرنه وعضب في القبح وسوء الحال ونفور النفس منه وكراهته حذف
المؤمنين قال ومثله طاعة وقول معروف اى امرنا او امثل وبدل للاولى فقالت على اسم الله امرك طاعة اقول فيه نظر فانه
لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدا مذكور وهو لفظ الامر ان يكون كذلك في كل تركيب ولم يذكر فيه المبتدا

حذف الفعل

ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد الاوامر وهو ضد النهي اى امرك ذو طاعة اى مطاع ممتثل والامر المقيد في الاية واحد الامور
وهو بمعنى الشان فكيف يجعل الاول دليلا على الثاني حذف الفعل قال وعن البصريين انه لا يجوز لو زيد قام الا في الشعر او
الندور نحو لو ذات سوار لطمتني اقول قال ابن عصفور لا يلي لو الا الفعل ظاهرا فاما المقدر فلا يلي الا نادرا ونقل ابن
الضائع تصريح البصريين لامتناعه فصيحا وجوازه نادرا وهذا عجيب لما صادمه ما وقع في افصح الكلام قال الله تعالى قل لو انتم تملكون
وقد مر الكلام في المثل في الباب الاول في فصل لو من حرف اللام قال واكثر من ذلك كله حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم
من كل باب سلام عليكم اقول يحتمل ان يكون المحذوف جملة فعلية هي حال اى يقولون سلام عليكم فيكون الاية مثالا لما حذف
منه الفعل مع مضمر مرفوع ويحتمل ان يكون المحذوف اسم فاعل اى قائلين فلا يكون الاية من امثلة حذف الفعل لكنها على
كل حال مما حذف فيه القول قال ويأتي حذف الفعل في غيره للسخوا انتهوا خيرا لكم اى ائتوا خيرا لكم اقول هذا مذهب سيبويه
ومنه قولهم حسبك خيرا ووراءك اوسع لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك وكذا قول الشاعر
فواعديه سرحتي مالك او الربا بينهما اسهلا وكذا قولهم انتهى امرا قاصدا اى انته عن هذا وائت امرا قاصدا وقد يثبت
في هذا الموضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بائت او اضمار ما
يفيد هذا المعنى كذا قال الرضى قلت لا ينافي له ذلك في البيت المذكور مع انه ساقه في الامثلة التي اوردناها قال والذين
تبوؤا الدار والايمان من قبلهم اى واعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم اقول فيكون الايمان على هذا التقدير باقيا على
حقيقته والعطف من قبيل عطف الجمل وقد اجاز ان يكون من عطف المفردات على ان يكون التجوز واقعا في الايمان على طريق
الاستعارة فيكون قد شبه من حيث ان المؤمنين من الانصار تمكنوا فيه تمكن المالك المسلط في مكانه ومستقره بمدينتهم
المدائن الحصينة بتوابعها ومرافقها ثم جعل الايمان مدينة بعينها تخييلا محضا فاطلق على المتخيل اسم الايمان المشبه و
جعلت القرينة نسبة التبوء اللازم للمشبه به على سبيل الاستعارة التخييلية لتكون ما نحن فيه من واد الحقيقة كذا قال اليمني في
شرح الكشاف قال فلن موه محجين بقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر اقول هذا عجز بيت صدره اعمرو بن هند
ما ترى راى صرمة الصرمة بكسر الصاد المهملة واسكان الراء القطعة من الابل نحو الثلثين او الى الخمسين والاربعين او ما

حذف المفعول

بين العشرين الى الاربعين او ما بين عشرة الى بضع عشرة حذف المفعول قال يكثر بعد لو شئت اقول وكذا بعد لو اردت ولو
اخترت ونحو ذلك فان الجواب يدل على المفعول المحذوف ويبينه اللهم الا ان يكون تعلقه به غريبا كقوله ولو شئت ان ابكي
دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع

وبانس به قال وبعد نفي العلم بنحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون اقول يحتمل ان يكون هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة
القاصر فلا حذف وهو ابلغ في الذم قال ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اي هو سحر
بدليل اسحر هذا اقول كان ظهر لي انه يحتمل ان يكون اسحر هذا من مقول قوم موسى فلا يكون فيه حذف اصلا ثم وقفت على هذا
الاحتمال في الكشاف واما اسوق هذا الفصل منه بمنه قال فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا سحر مبين على انه سحر فكيف قيل
لهم اتقولون اسحر هذا قلت فيه اوجه ان يكون معنى قوله اتقولون للحق اتعيبونه وتطعنون فيه وكان عليكم ان تذعنوا له وتعظموه
من قولهم فلان يخاف القالة وبين الناس تقاول اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذكر في قوله سمعنا فتى يذكرهم ثم قال
اسحر هذا فانكر ما قالوه في عيبه والطعن عليه وان يحذف مفعول اتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا لسحر مبين كانه قيل اتقولون
ما تقولون يعني قولهم ان هذا لسحر مبين ثم قيل اسحر هذا وان يكون جملة قوله اسحر هذا ولا يفلح الساحرون حكاية لكلامهم كانهم قالوا
اجئتما بالسحر تطلبان به الفلاح كما قال موسى للسحرة ما جئتم به السحر ان الله سيبطله الى هنا كلامه والوجه الثالث هو
الذي ظننته اولا وبالله التوفيق قال ويجوز حذف مفعولي اعطى اقول هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا يقال حذف
مفعولاه وقول المصنف ذلك في المتن قبل هذا حذف التمييز قال وهو شاذ في باب نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت
اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة اقول في صحيح مسلم من حديث جابر ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساق
الى ان قال فيه ثم يجيء احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته قال فيدنيه منه فيقول نعم انت وتخريج ذلك على هذا
وهو ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اي نعم فتانا او نعم شيطانا انت وانت هو المخصوص
بالمدح حذف واو الحال قال تقدم في قوله نصف النهار الماء غامره اي انتصف النهار والحال ان الماء غامر هذا الغائص
اقول تقدم في الباب الرابع في ترجمة الاشياء التي تحتاج الى الرابط وتر هناك انشاد هذا البيت وهو قوله ورفيقه بالغيب
لا يدري والبيت للمسيب انه على نصف غراسا والنهار يروى بالنصب على ان نصف من قولك نصفت الشيء بمعنى بلغت نصفه
ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد على الغائص وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة
على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط وانما الشاهد على رواية رفع النهار من نصف الشيء بمعنى انتصف على ما ذكره في الصحاح
فالجملة الحالية خالية عن ضمير ذي الحال وهو النهار فيحتاج الى تقدير واو محذوفة تحصل الربط وقد اسلفنا ان البيت لا يتعين
لذلك لجواز تقدير ضمير يعود الى النهار اي غامره فيه حذف قد قال زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه
من قد اقول تقدم هذا في الباب الاول في فصل قد من حروف القاف وعلل كثيرون هذا الحكم بان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من
اجزاء الزمان الماضي فاذا دخلت عليه قد قربته من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال فصلح للحال وهو مشكل لما اشرنا اليه هناك
من ان كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين هيئة الفاعل او المفعول فان الحال
بهذا المعنى الذي فيه الكلام على حسب عاملها قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا فهذا اغلاط نشأ من اشتراك

حذف التمييز

حذف واو الحال

حذف قد

لفظ

لفظ الحال قال الشريف الجرجاني والجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها
وحاليتها بالنسبة الى ذلك المقيد لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما
ذكرناه فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم
وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا تقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربه
الى زمان المجيء فيفهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان متقدما الا انه قارن المجيء في الدوام هذا كلامه وهو قريب
من معنى كلام التفتازاني وقد حكيناه عن بعضهم فيما سلف في حرف الفاء وهو منظور فيه فانا لا نسلم ان قولك جاء زيد
ركب يفهم منه تقدم الركوب على المجيء ولا ان تقربه من زمان المجيء في قولك قد ركب يفهم مقارنته اياه وانما المفهم للمقارنة وقوع
جملته قيدا للعامل فلا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون قال واشترطوا ذلك في الماضي الواقع
خبرا لكان كقوله لبعض اصحابه البس قد صليت معنا وقول الشاعر وكاحسنا اكل بيضاء شحمة اقول هذا صدر بيت عجزه
عشية لاقينا جذام وحميرا جذام بجيم مضمومة وذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل بجبال الحسمى وتزعم نسابة مضر انهم من معد
قال الكميت بصحة انتقالهم الى اليمن بنسبهم نفاى جذاما غير موت ولا قتل ولكن فراقا للدعائم والاصل وحسمى بحاء مهملة
مكسورة اسم ارض بالبادية فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها كذا في الصحاح وحمير ابو قبيلة من اليمن و
غرض الشاعر انهم طمعوا في هاتين القبيلتين يظنون القوم ضعفا فاذا هم اقوياء ومعنى كلام المصنف ان الكوفيين اشترطوا
في الماضي الواقع خبرا لكان او احدى اخواتها الاقتران بقد ظاهرة كما في الحديث او مقدرة كما في البيت قال وقال حلفت
لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال فاضمر قد اقول هذا البيت لامرئ القيس وقد سبق انشاده في
فصل قد من حروف القاف من الباب الاول ومر هناك ان ابن عصفور ذكر ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا
من الحال جيء باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وان كان بعيدا جيء باللام وحدها وانشد هذا البيت شاهدا عليه
وفيه بحث مضى هنالك قال حذف لا النافية وغيرها اقول يريد بغيرها لا الناهية وفي بعض النسخ حذف لا الناهية
وغيرها لا النافية ولم يذكر في هذه الترجمة مثالا يحذف لا الناهية وما اخاله جاريا بطريق الاستقلال لا يجوز ان تقول
نعم على ان المراد لا تقم واما بطريق التبعية فقد يكون نحو لا يهن العالم ويكرم الجاهل اي ولا يكرم قال وقوله فقلت
يمين الله ابرح قاعدا اقول هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه ولو قطعوا راسي لديك واوصالي وقبل هذا البيت
فقالت سباك الله انك فاضحي الست ترى السمار والناس احوالي سباك الله دعاء عليه بالسبي وهو الاسر و
السمار الذين يتحدثون بالليل جمع سامر واحوالي بمعنى حولي اي بازائي يقال جلس حوله وحواليه وحواله وحوليه
بمعنى والاوصال المفاصل او مجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم لكل عظم لا يكسر ولا يخلط بغيره كذا في القاموس قال
ويقل مع الماضي كقوله فان شئت آليت بين المقام والركن والحجر الاسود نسيتك ما دام عقلي معي امد به امد السرمد

حذف لا النافية وغيرها

اقول هذان البيتان من بحر المتقارب والاول منهما مدرج ختم صدره الالف من المقام واول عجزه ميمه هذا هو الاول
ويحتمل ان لا يكون مدرجا بان يكون اخر الصدر ميم المقام واول العجز واو الركن فيكون قبل الثلم والشاهد الذي اورده له مدرج
المصنف في قولك تبتك ماض لفظا مستقبل معنى لعمله في ظرف مستقبل وهو قوله ما دام وعقلى اذا التقدير مدة دوام عقلى
فسهل حذف النافي معه كما سهل حذفه مع المضارع المستقبل والسرمد الدائم اي امد الزمان الدائم قال ويسهل بعد
لا على القسم كقوله فلا والله نادى الحي قومي اقول هذا احد ربيت للمتنخل عجزه هدوا بالمساة والعلاط وروى ضيفي
مكان قومي وهدوا ايضا دقولك هدا بالهمزة هداء وهدوا اى سكن ويجوز تخفيف الهمزة بقلبها واوا فتدغم الواو الزايدة
فيها كما في مقرو ويالمساة يتعلق بنادى وهو مصدر ساءه اى فعل به ما يكرهه والعلاط بعين وطاء مهملتين على زنة كتاب
الخصومة مصدر عالطه بشرا اذا ذكره بسوء اقسم الشاعر بالله على ان الحي لا يناد دون بما يكرهه من مساءة وخصومة بان يقولوا
له اسكن ولا تتحرك عندنا يريدان ضيفهم عزيز مكرم لا يقابل الا بما يرضيه وفي ذلك ايماء الى شرف الشاعر وعزته وقد جعل المص
وغيره النافي المحذوف من هذا البيت كلمة لا وهو قابل للبحث وذلك لان الفعل هنا ماض لفظا ومعنى لان الانشاد انما يمتدح بما
وقع لا بما يتوقع فلا ينبغي كون المقدر لا فانها لا تدخل على الماضي لفظا ومعنى الا مكررة ولا تكرير في البيت فينبغي ان يقدر ما وزعم
الكوفيون ان لا حذف في مثل هذا البيت وان لا المذكورة اولا هي النافية في الجواب قدم اعتناء بالنفي وقد يقدم النافي في جملة على جملة
اخرى مع انه لا ينافي في نحو قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم قال وسمع بدونا القسم كقوله وقول
اذا ما الطلعوا حن بعيرهم بلا قومه حتى يؤوب المتخل اقول هذا البيت للنمري تولب والمتخل بفتح الخاء المشددة شاعر قال في
القاموس ومنه لا افعله حتى يؤوب المتخل انتهى واظنه احد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا افعله او
يؤوب القارظان قال ابو ذؤيب وحتى يؤوب القارظان كلاهما وينشر في القتلى كليب لوايل وقد انشد ابن مالك بيت
المصنف في شرح الكافية وادعى انه مثال لجمع فيه بين حذف القسم وحذف حرف النفي من الجواب قال اراد والله لا تلاقونه وحذف
القسم وحرف النفي وهذا في غاية الغرابة وجماعة من النحاة يرونه مما حذف فيه لا النافية بدون اضمار القسم ومنهم المصنف والكلام
ان راى ابن مالك اولى ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس باعتبار حذف لا في جواب القسم والله اعلم حذف ما النافية قال حذف ما النافية
وانشد ابن مالك فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب وقال اصله ما ما نلتم ثم في بعض كتبه قدر المحذوف
ما النافية وفي بعضها قدره ما الموصولة اقول يحتمل ان يجعل قوله بمعتدل مفعولا به والباء زايدة وما المذكورة نافية في
الموضعين والفعلين متنازعاه وحذف المفعول من احدهما فلا يحتاج الى تقدير ما لا نافية ولا موصولة وفي الصحاح الوفق الموا
بين الشيئين كالالتحام يقال حلوبته وفق عيال اي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه حذف اداة الاستثناء قال لا اعلم ان احدا حذف اداة الاستثناء
اجاز ذه الخ اقول هذا عجيب جدا فكيف لا يعلم المصنف احدا اجازه غير السهيلي والمسئلة مسطورة في التسهيل وقد كتب منه نسخا
وملاه بحواشيه وقرئ في باب التنازع وتحوما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم بعني ان التقدير

ما قام الا زيد وما قعد الا زيد فيحمل هذا الا حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة ايضا
ولحا وفيها ذلك السائح انها محمولة على الحذف دون التنازع وقد مرت المسئلة في كلامنا على النوع الثالث عشر من الجهة السادسة
قال والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال اي الا قولا مصحوبا بان يشاء الله الى اخره اقول هذا
الكلام ماخوذ من كلام ابن الحاجب في الامالي فلنورده بمتنه قال في تقرير البحث في قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل
ذلك غدا الا ان يشاء الله والوجه فيه ان يكون الاستثناء مفرغا كقولك لا تجئ الا باذن زيد ولا تخرج الا بمشيئة فلان
على ان يكون الاعم المحذوف حالا او مصدرا فقدر الحال لا تخرج على حال الا مصحوبا لذلك وقدر المصدر ولا تخرج خروجا
الا خروجا مصحوبا لذلك كقولك ما كتبت بالقلم وما تجرت الا بالقدوم وحذفت الباء والتقدير الا بان يشاء الله اي
الا بذكر المشيئة وقد علم ان ذكر المشيئة المستحبة في الاخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة بحرف الشرط او ما في معناه
كقولك لا فعلن ان شاء الله او لا فعلن بمشيئة الله او الا ان يشاء الله وما اشبه ذلك وما ذكر من انه استثناء منقطع او متصل
على غير ذلك فبعيد اما الانقطاع فلا يصح لانه يؤدي الى نهي كل احد عن ان يقول اني فاعل غدا كذا مطلقا فيدخل فيه ذلك ولا يفيد
وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف في جواز قول القائل لا فعلن غدا كذا ان شاء الله وجعله منقطعا يدرجه في النهي واما ما ذكر
من انه متصل باعتبار النهي فيؤدي الى ان يكون المعنى فيحكم الا ان اشاء والنهي لا يتقيد بالمشيئة لانه ان اريد تحقيق الاخبار
نهي محقق فلا يصح تعليقه بالمشيئة وان اريد نفس النهي الذي هو انشاء فلا يقبل تعليقه على المشيئة وان اريد دوامه الى ان
ياتي نقيضه فذلك معلوم من كل امر ونهي وكل حكم ثم يلزم ان يكون كل احد منهيا عن ان يقول اني فاعل غدا مطلقا لان الاستثناء
بالمشيئة لم يتعرض له وانما تعرض لنفس النهي او دوام النهي كما تقدم واما ما ذكر من انه متصل بقوله اني فاعل فلفساد اذ يصير المعنى
اني فاعل بكل حال الا في حال مشيئة الله خصيصه منهيا عن ذلك وهو خلاف الاجماع اذ يصير المعنى النهي عن ان يقول اني فاعل انشاء
الله واني فاعل الا ان يشاء الله وهذا لا يقوله احد واما ما ذكر من ان بعض المتاخرين زعم ان لا هنا لتثبيت باستثناء وان ادم
انها لتثبيت باستثناء اتصال فقد تقدم الكلام عليه وان اراد انها لتثبيت باستثناء اصلا لا منقطع ولا متصل فلا يصح
ذلك الا عن جهل وغباوة والله اعلم بالصواب الى هنا كلامه حذف الجار قال وقد يحذف مع بقاء الحركة كقول روبة حذف الجار
وقيل كيف اصبحت خير عافاك الله اقول صرح ابن مالك بجواز حذف الجار قياسا في مثل قولك زيد لمن قال بمن مررت قال
وهذا هو الصحيح لقوله اقرب بهما مثلك بابا بالجر في جواب قولها ان لي جارين فالى ايهما اهدى ولقول العرب خير بالجر لمن قال كيف
اصبحت فحذف الباء وابقى عملها لان معنى كيف باي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا فلو لفظ به لكانت الدلالة اقوى وجواز الحذف
اولى قال ابو حيان وينبغي ان يثبت في القياس على ذلك وقد ذكر طرف صالح من الكلام على حذف الجار وبقاء عمله حيث تكلمنا في حذف حرف النداء
النوع الثالث عشر من الجهة السادسة حذف حرف النداء قال وشذ في اسمي الجنس والاشارة اقول يريد باسم الجنس ما كان
نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل بالضم او لم يتعرف نحو يا رجلا بالنصب وسوا كان مفردا كما مر او مضافا نحو يا

غلام رجل يا حسن الوجه او مضارعا للمضاف نحو يا ضاربا زيدا فضدت بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا والسر في امتناعهم
من حذفه من النكرة ان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة
واما المعرفة المعرفة بحرف النداء فامتنعوا من حذف حرف النداء منها لان الحرف المذكور حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف
مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف
اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب فان قيل يجوز حذف حرف النداء من اي نحو ايها الثقلان وهو جنس معرف بالنداء فرد
فالجواب ان المقصود بالنداء هو وصفها اي كانفرد وهو معرف قبل النداء باللام فجاز حذفه لذلك الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها
ذا من غير ان ضعف هذا بدون اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا اقتباسا انه لا اعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف
وصفه نحو يا ايها ذا الرجل كذا قاله الرضي واما اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شيء وبين كون الاسم مشارا اليه
كونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا
وهي حرف النداء وتقييد المصنف بشذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسم الجنس والاشارة ظاهر في ان حذفه من منادى غيرهما
ليس شاذا فيرد عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع تعويض الميم المشددة في الاخر وذلك لانه لما قبح اللام ان يتوصل
الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا **قال** نحو اصبح ليل
اقول معناه يا ليل ادخل في الصباح وصر صباحا قاله امرء جندب زوجة امرء القيس تبرما به وكان مفركا وقيل انه سال الهاعب
تقريب البناء له فقالت له انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة **قال** ونحو بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت لنا
فهجت رسيسا **اقول** هذا صدر بيت عطلع قصيدة وعجزه ثم انثنيت وما شفيت نسيسا الرسيس ابتداء الحب والحمى كالرس كذا
في القاموس والنسيس بقية الروح وغاية جهد الانسان كذا قيل ايضا **قال** واجيب بان هذا مفعول مطلق اي برزت هذه البرزة
اقول يمكن ان يجعل هذه منادى ولا يتم التلحين وذلك لان المتنبي كوفي وهو مذهب اصحابه نحاة الكوفة جواز حذف حرف النداء
من اسم الاشارة فلا ينكر ارتكابه لذلك ولا يتجه تلحينه **قال** وبرده بيت انشده هو وهو يا عمرو انك قد مللت صحابتي و
صحابتك اخاك ذاك قليل **اقول** الذي يظهر لي ان ذاك اشارة الى الملل المفهوم من قوله مللت او الى الاسر الذي تضمنه هذا
البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك اياي وصحبتي اياك فيما اخاله واظنه وهذا الامر قليل في الاصحاب فقوله ذاك مبتدأ
اخبر عنه بقليل وقوله اخال جملة الغي عملها واتى بها بعد الجملة السابقة لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها ناشئ من الظن لا اليقين
كما تقول زيد قائم اظن وحمل قلبت الاشارة بذاك الى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت فتامله
حذف همزة الاستفهام **قال** قد ذكر في اول الباب الاول من الكتاب **اقول** وقع في صحيح البخاري ان الحسن او الحسين عليهما السلام
اخذ تمرة من الصدقة فجعلها في فيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخرجها من فيه وقال اما علمت وفي بعض النسخ ما علمت بدون همزة
قال ابن مالك في التوضيح وقد كثر حذف الهمزة اذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم الا بتقديرها كقوله تعالى وتلك نعمة تمنها

حذف همزة الاستفهام

على ان عبدت بني اسرائيل قال ابو الفتح وغيره اراد او تلك ومن ذلك قراءة ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم بهمزة واحدة
ومثله قراءة ابي جعفر سواء عليهم استغفرت لهم بهمزة وصل ومن حذف الهمزة لظهور المعنى قول الكميت طربت وما شوقا
الى البيض اطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب اراد او ذو الشيب يلعب ومثله قول الاخر فاصبحت فيهم آمنا
لا كمعشر اتوني فقالوا من ربيعة او مضر اراد امن ربيعة ام منهم ومن حذف الهمزة قبل ما النافية عند قصد التقرير ما
انشده البطليوسي من قول الشاعر ما ترى الدهر قد اباد معدا وابادا القرون من قوم عاد قلت تقدم في فصل اما من حروف
الالف من الباب الاول انشاد هذا البيت على غير هذه الصورة واسلفنا ما ابديناه فيه من احتمال ان لا يكون من قبيل ما حذف
منه الهمزة فراجعه ثم قال ابن مالك ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر عيرته بامه اراد اعيرته ومنه قول النبي
اتاني جبرائيل فبشرني انه من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة قلت وان سرق وزنى قال وان سرق وزنى هذا كلامه
وقد ذكر المصنف بعض هذه المثل في حرف الهمزة اول الكتاب وقدمنا هناك ان بعضهم ادعى ان حذف همزة الاستفهام ضرورة
وان كلام سيبويه يدل عليه وان ابن القاسم قال المختار اطراد حذفها اذا كان بعدها ام المتصلة لكثرته نظما ونثرا **حذف**
نون التثنية والجمع **قال** وللضرورة نحو قوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر فيمن رواه برفع
اسار ومنة واما من خفض فبالاضافة وفصل بين المتضايفين فلم يخرج البيت عن ضرورة **اقول** ظاهر كلام ابن جني ان
الفصل باما بين المتضايفين غير ضرورة فانه قال وعلى هذا نقول هما غلاما اما زيد واما جعفر كذا في شرح مشكل الحماسة له
والخطتان تثنية خطة وهي الامر والقصة ويجوز بعض شارحي الحماسة ان يكون رفع اسار ومنة ودم على الحكاية وان
حذف النون مع ذلك للاضافة كانه قال هما خطتا قولكم لي اما كذا واما كذا وكانهم كانوا يريدونه على الخصلتين فاختار بهكم
عليهم ويحكي مقالهم والمعنى ليس لي الا احدى خصلتين على زعمكم اما الاسر والتزام منكم ان دام العفو واما القتل وهو اولى بالحر
من الغرض لما فيه ذلة فاما ان هما الخصلتان اللتان اشار اليهما بقوله هما خطتا وقد تلتهما بخطة اخرى ذكرها بعد قوله ولحر
اصادي النفس عنها وانها لمورد حزم ان فعلت ومصدر فرشت لها صدري فزل عن الصفا به جؤجؤ عبل ومتن
مخصر والمراد بهذه الخصلة القرار بالجملة التي ذكرها والمصاداة ادارة الراي في تدبير الشيء والاباء به على النفس و
والصفا الصخر الاملس والجؤجؤ بجيمين وهمزتين على زنة الهدهد الصدر كذا في القاموس وقال في الصحاح جؤجؤ الطائر
والسفينة صدرهما وعبل ضخم ومتناه الظهر بالمثناة الفوقية مكتنفاه الصلب عن يمين وشمال ومخصر دقيق **قال** و
اختلفوا في قوله لا يزالون ضاربين القباب **اقول** هذا عجز بيت صدره كل حي عرندس ذي طلال وقد اسلفنا
انشاده في فصل كل من حرف الكاف في الباب الاول **حذف نون التنوين** **قال** فاما قوله ام مسلمي الى قومي شراحي فضرورة
خلافا لهشام **اقول** يعني ان ثبوت النون هذه في نحو مسلمي انما يكون في ضرورة الشعر وخالف هشام فقال يجوز في السعة
زيد ضاربني بنون قبل الياء والياء في محل نصب على المفعول لا في محل خفض على الاضافة هذا مذهبه وفي البيت ضرورة اخرى

حذف نون التثنية والجمع

حذف نون التنوين

ومن الترخيم في غير النداء وذلك في قوله شراحي قال الفراء اراد شراحيل فرخم في غير النداء قلت يمكن ان يكون شراحي منادى
ومسلمي خبراعن محذوف اي انت مسلمي الى قومي يا شراحي وشراحيل اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه في معرفة ولا نكرة
لانه بزنة الجمع وينصرف عند الاخفش في النكرة كذا في الصحاح قال ثم هو نون وقاية لا تنوين كقوله وليس الموافيني ليرفد
خائبا اذ لا يجتمع التنوين مع ال اقول قصد بهذا الكلام الرد على هشام فان مذهبه ان النون في نحو مسلمي ليست نون وقاية
بل هي تنوين والياء مفعول لا مضافا اليه كما سبق ولا شك ان هذه الدعوى لا يتاتي له في نحو الموافيني لان ال صادة عن التنوين
فلم يبق الا ان يقال النون في كلا الموضعين نون وقاية لحقت الاسم على سبيل الشذوذ للضرورة قال ولكونا لاسم علما موصوفا
بمن اتصل به واضيفا الى علم من ابن او ابنة اتفاقا اقول ظاهره سواء كان هذا العلم الذي اضيف اليه ابن او ابنة اسما للاب او
الجد وبعضهم لم يشترط ان يكون ابا لا جدا وكان وجهه ان هذا الحذف منوط بالكثرة والاكثر نسبة الانسان الى ابيه لا جده
قال فاما قوله جارية من قيس بن ثعلبة فضرورة اقول بعد هذا قوله كريمة اخوالها والعصبة قال ابن جني والذي ارى
انه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه ان يجري ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد ان يجري
ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشيء الواحد فوجب لذلك ان ينوي انفصال ابن عما قبله واذا قدر ذلك
فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدا وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كانك قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل
اذ البدل في التقدير من جملة اخرى غير جملة البدل منه وقال بعض المتاخرين لو كان الامر على ما قال ابن جني لكان مثل كلمت زيدا
ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجه ان يحمل على انه ضرورة واعلم انه اذا وقع ابن
صفة بين علمين كان ذلك سببا في تخفيفين احدهما لفظي وهو حذف التنوين وقد ذكره المصنف والاخر خطي وهو حذف الالف
ولم يتعرض له المصنف ولا باس بذكره تكميلا للفائدة فنقول تحذف الالف خطا من ابن المذكور وان لم يقع ابتداء سطر قال ابن
الحاجب في امالية وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان تكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف
الدليل على ذلك كتابتهم في الله بالف اثبات الباقي في واثباتا لالف في اسه ولذلك اذا كتبت قد زيدا كتبت قاف وهاء لانك لو
وقفت لقلت قه فدل على ان قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدات به قلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا
لكثرتها ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الاول فالعلة التي حذفت العرب التنوين لاجلها هي التي حذفت الكتاب
الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا
كان اول سطر كان في محل يبتدا به غالبا لان القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده فكرهوا ان يكتبوه على
غير ما يوجبه النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه اجرى مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات
ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه قال وتحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فالفيته غير مستعتب ولا
ذاكر الله الا قليلا اقول البيت لابي الاسود الدؤلي وقبله فذكرته ثم عاتبته عتابا رفيقا وقولا جميلا والاصل

ذاكر

ذاكرٍ بالتنوين مجرورا معطوفا على مستعتب ولا اضافة لان الله منصوب واسم الفاعل معتمد على النفي او على المبتدا
في التقدير كما تقول انت غير ضارب زيدا اي لا ضارب والمعنى ذكرته ما كان بيننا من العهود والمودات وما بيننا اوفي
عتاب فما وجدته طالبا رضاي يقال استعتبته فاعتبني اي استرضيته فارضاني قال حذف لام لافعلن قال يختص بالضرورة
كقول عامر بن الطفيل وقتيل مرة اثارن فانه فرغ وان اخاكم لم يثار اقول مرة بضم الميم وبهاء التانيث ابو قبيلة من قريش وابو
قبيلة من قيس عيلان واثارن اطلب دمه واقتل قاتله مضارع ثار بفتح المثلثة والهمزة والفرغ بفتح الفاء وكسرها وبالغين
المعجمة الهدر يقال ذهب دمه فرغا اي هدرا لم يطلب قال الشاعر اهان دماء فرغا بعد عزة يا عمرو بعبك صار اعلى
الحد وفيه شاهد على ان الدم يجي مضعفا قال حذف جواب القسم قال فالاول نحو زيد قائم والله ومنه انجاني زيد وامه
اكرمته اقول ليس هذا المثال الثاني من القسم الاول قطعا وانما هو من القسم الثاني وقد صرح بذلك في اول الترجمة الثانية
ثاني وهو حذف جملة جواب الشرط والظاهر ان ما هنا سهوا وسبق قلم حذف الجملة الشرطية قال وجعل منه الزمخشري و
تبعه ابن مالك بل والذين فلم تقتلوهم اي ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ويرده ان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفا اقول
ليس الجواب هنا جملة فعلها منفي بلم حتى يتوجه هذا الرد وانما هو جملة اسمية حذف مبتداها اي فانتم لم تقتلوهم وقد
صرح الزمخشري بذلك حيث قال والفا جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم هذا
كلامه فالعاطف على هذا ولجيه لوقوع الجواب جملة اسمية وهذا نظير ما قالوه في ومن عاد فينتقم الله منه انه على تقدير مبتدا محذوف
اي فهو ينتقم الله منه والا فالمضارع بدون تقدير لا تدخل عليه الفا وياعجبا من المصنف كيف يقع منه مثل هذا قال وحذف
جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام اي وان لم تطلقها اقول الاكثرون
على ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداة جائز وذهب بعضهم الى انه لا يحذف الفعل الا مع بقاء لا النافية ايضا كهذا البيت
وهو الذي ذكره ابو حيان في تفسير قوله تعالى فتاب عليكم واذ كان اختار في شرح التسهيل الجواز مطلقا فلا ادري
كيف وقع المخالف المقدم ذكره في اشتراط كون فعل الشرط المحذوف منفيا بلا النافية مع انه يسمع مثل قوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك ونحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ونحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا
فسيف وان خنجرا فخنجر اللهم الا ان يكون مراده ان اشتراط بقاء لا النافية انما هو حيث يكون الشرط منفيا بها وليس المعنى
ان فعل الشرط لا يحذف الا اذا كان منفيا فيسهل الامر والله اعلم بالصواب حذف جملة جواب الشرط قال ولو ان
قرانا سيرت به الجبال الاية اي لما امنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القران وما
قدرته اظهر اقول ظاهر هذا يشعر بانه مخترع هذا التقدير وليس كذلك قال الزمخشري ولو ان قرانا سيرت به الجبال
عن مقارها وزعزعت عن مضاجعها او قطعت به الارض حتى تتصدع وتزايل قطعا او كلم به الموتى فتسمع وتجيب لكان
هذا القران لكونه غاية في التذكير ونهاية في الانذار والتخويف كما قال لو انزلنا هذا القران على جبل لرايته خاشعا متصدعا

حذف لام لافعلن

حذف جواب القسم

حذف الجملة الشرطية

حذف جملة جواب الشرط

من خشية الله وهذا يعضد ما فسرت به قوله تعالى لتتلو عليهم الذي اوحينا اليك من ارادة تعظيم ما اوحى الى رسول الله صلعم
من القران وجليل معناه ولو ان قرانا وقع به تسيير الجبال وتقطيع الارض وتكليم الموتى وتنبيههم لما امنوا ولا تنبهوا عليه
كقوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة هذا كلامه فقد دابت حكاية القولين صريحا ولكل وجه ظاهر فلم يتفرد المصنف
انفرد به دون النحاة ولم يتبين كون تقديره اظهر من تقديرهم قال قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري
تقديره الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام لا تكون جوابا الا بالفا اقول
لم يقع في الكشاف هذا الكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان جملة الاستفهام جواب ونص ما فيه والمعنى قل اخبروني ان
اجتمع كون القران من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة اعلم بني اسرائيل على نزول مثله فايمانه به مع استكباركم عنه وعن
الايمان به الستم اضل الناس واظلمهم الى هنا كلامه فان قلت فهذه الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا للشرط فما موقعها قلت موقعها
ان يكون مفعولا لاخبروني والعامل معلق كما هي كذلك في قوله تعالى قل ارايتم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا
القوم الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف يدل عليه الجملتان المكتنفتان له والتقدير في ابية الاحقاف
ان كان من عند الله الخ فخبروني الستم ظالمين وكذا تقدير الاية الاخرى ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة فاخبروني هل
يهلك الا القوم الظالمون قال التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله فان اجل الله لات الخ اقول لكن الموضع
الذي وقع فيها فعل الشرط مضارعا نحو وان تجهر بالقول فانه يعلم السر ونحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك ونحو
ان يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله يشكل على هذا التحقيق فانهم نصوا على ان الجواب لا يحذف في السعة الا اذا كان فعل
الشرط ماضيا لفظا فلذا للسعة وامن الضرورات قوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع حذف
الكلام بجملته قال ومن ذلك قوله قالوا اخت قلت ان وجمعتني مال ان نزال متوطه وجاق فان هنا بمعنى نعم اقول
انما كان كذلك ولم يجز كونها العاملة للزوم حذف اسمها وخبرها جميعا وهو ممتنع والمتوطة المعلقة اسم مفعول من قولك
نطت الشيء انوطه اذا علقته والرجا توقع امر محبوب وهو ضد الياس قال الرابع بعد ان الشرطية كقوله قالت بنات
العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان كذلك وضبطه الخامس في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل
غيره فافعله اقول لا يخفى انك اذا قلت ان جاء زيد اكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب اي الشرطية وجملتاها وليس
شيء من الجملتين حالة تعلق ان به وارتباطه بها كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك
فالمحذوف في هذين الموضعين اللذين ذكرهما المصنف بعض الكلام لا الكلام بجملته والعجب قيل بعين محله وشاة تحته
من العي وهو خلاف البيان حذف اكثر من جملة في غير ما ذكر قال انشد ابو الحسن ان يكن طبك الدلال فلو في
سالف الدهر والسنين الخوالي اي ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك اقول فحذف جملة الشرط
لو وجملة جوابها وذلك اكثر من جملة لكنه لم يخرج عما ذكره اولا من حذف الشرط وحذف الجزاء فمن كون هذا مثالا الملاحق

منه اكثر

منه اكثر من جملة في غير ما ذكر نظر قال ولم اذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم وانشد وهل انا الا من غزية ان غوت
غويت وان ترشد غزية ارشد اقول يحتمل ان يكون انشد منصوبا بان مضمرة والعطف على المصدر المتقدم على حد قوله
ولبس عباءة وتقر عيني ويحتمل ان يكون مرفوعا على الاستئناف والبيت لدريد بن الصمة وغزية بغين معجمة مضمومة وزاي
قبيلة والمضارع يجوز فيه فتح الشين وضمها يقال رشد يرشد كنصر ينصر ورشد يرشد كفرح يفرح وغرضه انه لم
يذكر بعض ما اورده في كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقتفاء اثر غيره ممن فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى ان ينشد
هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعله لاسرار وهو انه وضع كتابه ليفيد به من يتعاطى التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى
الاعتذار مثل ذلك العذر قال واما قوله في راكب الناقة طليحان انه على حذف عاطف ومعطوف اي والناقة فلازم لهم لبطانه
بالخبر عنه اقول قدروا ذلك ولم يقدروا الناقة وراكب الناقة طليحان لان حق الدليل ان يتقدم ولانه يحوج الى ان
يدعى ان الاصل الناقة وراكبها ثم لما حذف المعطوف عليه عدل عن الضمير الى الظاهر ولانهم اذا حذفوا المعطوف عليه ابقوا
العاطف وفي الحكم الطلاق لا جمعا من الشيء ومن كلامهم راكب الناقة طليحان اي والناقة فحذفا العاطف والمعطوف
كما قال الله تعالى فانفجرت اي فضرب فانفجرت وكما قال الثعلبي اذا ما الماء خالطها سخينا اي خالطها فشربناها ولا يكون
التقدير الناقة وراكب الناقة لان الحذف اتساع وبابه اواسط الكلام واخره لا اوله الا ترى ان كان تزاد وسطا واخرا لا
اولا ولان حذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وانما حكي منه ابو عثمان اكلت خبزا وسمكا تمرا انتهى قلت في شرح
التعليل الاول نظر لورود حذف فعل الفاعل وحذف المبتدا اللهم الا ان يكون مراده انه اذا وقع التردد في الحذف من
الوسط او الاخر او من الاول رجح ذلك على هذا فتامله الباب السادس من الكتاب قال وعلى المعرب ان يتامل
في كل موضع هل هي متضمنة لمعنى الشرط ام لا اقول تقدم في اول الكتاب انه لا يوفي لهم بما دل فقد يستشكل ذكر ذلك
المصنف له هنا وجوابه ان ام هيهنا منقطعة لا متصلة قال واما الافراد والتذكير واضدادهما فهو فيهما كالفعل اقول
لكن بينهما فرق من جهة ان ضعف مررت برجلين قائمين ابوهما وقائمين اباؤهم اقل من ضعف يقوما ابواهما ويقومون
اباؤهم لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب بخلافهما لكونهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف بخلاف الواو والالف
في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للتثنية والجمع ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رايت قائمين
وقائمين ومررت بقائمين وقائمين بل هما في المثنى مثلهما في غير المثنى الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاء
قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانه اذا كثر الاسم المشابه للفعل خرج لفظا من موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما في قاعدون غلمانه لمشابهته يقعدون غلمانه لذلك
اجتمع فيه علامتان في الصورة الظاهرة الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الجملة الفعلية
خبرا مقدما على المبتدا قال كقوله بكرت عليه بكرة فوجدته قعودا لديه بالصريم عواذله اقول البكرة بالضم الغدوة

حذف الكلام بجملته
حذف اكثر من جملة في غير ما ذكر

ويقال بكرت على الشيء وابكرت عليه بكورا وبكرت بالتشديد وابتكرت وابكرت وباكرت كل ذلك بمعنى اغتنم بكرة وكل
من بادر الى شيء فقد ابكر اليه في اي وقت كان مثل ان يقال بكروا بصلوة المغرب اي صلوها عند سقوط القرص كذا في
الصحاح والظاهر ان المراد بالصريم الصبح ويطلق على الليل وهو من الاضداد والصريم ايضا الارض المحصود زرعها ويحتمل
ان تراد في البيت قال والرابع قولهم في كل منها اذ غدا نعت مصدر محذوف الخ اقول لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشتهر
بينهم والصواب خلافه لان الذي اشتهر بينهم قد رده بقول سيبويه والمحققين والمصنف قد بين من نسبه اليهم على التحقيق
فقال قيل كذا ثم رد الاحتجاج المذكور ثم بما قرره فآل الامر الى ان الذي اشتهر بين المعربين صواب وان تخطئتهم بما نقل عن
سيبويه وغيره لم يصادف المحز قال اما الاول فلجواز ان المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين اقول لا نسلم ان اجتماع
مجازين امر مستكره ولا انه مانع لما ذكره وكيف ولا نزاع بينهم في ان مثل قولنا احيا الارض شباب الزمان من مستحسنات
الكلام قال ومما يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم اشتمل الصما اي الشملة الصما والحالة منعقدة لغريبة اقول تعذر الحالة
في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع والشملة بكسر الشين هيئة الاشتمال واشتمل
الثوب اداره على جسده كله حتى لا تخرج منه يده واشتمال الصما ان يرد الكسا من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه
الايسر ثم يرده من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا او هو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه
من احد جانبيه على منكبيه فيبدو منه فرجه كذا في القاموس قال الخامس قولهم الفا جواب الشرط والصواب ان يقال
رابطة لجواب الشرط وانما جواب الشرط الجملة والسادس قولهم العطف على عاملين والصواب العطف على معمولي عاملين
اقول غاية ما فعلوه في هذين الامرين انهم حذفوا مضافا لقيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك ولا يقال ان الصواب
خلافه ففي كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة قال والعاشر قولهم امتنع نحو سكران من
الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين واما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة
المشبهة لالفي التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة اقول يعني لان هذه الزيادة
حكمها حكم الفي التانيث في الاستقلال بمنع الصرف فينبغي اسقاطها استغناء بعد التانيث الشامل للالفين و
ما هو مشابه لهما وفيه نظر ظاهر قال عجز عن دركه الخ اقول اي عن ادراكه وهو بفتح الدال والراء بمعنى اللحاق قال
وضم يوفي به لا ينضم بعضه الى بعض وانما يراد الانفراد لا الاجتماع وهو الاعداد المعدولة كهذه الابنة وابنة سود
فطر اقول قال الزمخشري وانما منعت الصرف لما فيها من العدلين عدلها عن صيغتها وعدلها عن تكررها فانها عدلت
عن اوزانها الاصلية اولا وثانيا عن تكرارها الى التوحيد وذهب اكثر النحاة الى ان فيها العدل والصفة الاصلية
لا انها معدولة لا تكون الا صفة ومنع الزمخشري اعتبار الوصفية فيها بناء على عدم اعتبارها في المعدول عنه بدليل
انصراف اربع في قولك مررت بنسوة اربع ورده ابن الحاجب بان الصفة في اسماء العدد انما لم تعتبر لان شرط الاعتبار

معقود

معقود وهو كونه موضوعا صفة في الاصل واسماء العدد ليست كذلك وهذه الاسماء المعدولة وان كانت
معدولة عن اسماء العدد فانما عدلت عنها باعتبار وقوعها صفة لا باعتبار كونها عددا الا ترى انا ثنين اثنين لا
يكون الا صفة فكذلك مثنى وشبهه وهو الموضع الاصلي له فان قيل فينبغي ان لا ينصرف مثل قولك اشتريت الجواري اربعا
او ربعا لانه لا يستعمل الا صفة قلنا الفرق للسيبويه لان هذا كان موضوعا للعدد على التحقيق بهذا اللفظ وانما اريد المتكرر
لمعنى اقتضاه بخلاف مثنى وشبهه فانه موضوع في الاصل صفة واذا كان كذلك فلا حاجة الى تكلف تقدير عدل ثان
مع الاستغناء عنه قال وقال الشاعر ولكنما اهلي بواد انيسه ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد اقول هذا البيت
بن جوية الهذلي وهو من ابيات الكتاب وانشده في الكتاب وفيه سباع مكان ذئاب تبغي بتشديد الغين المعجمة اي تطلب
واصله تبتغي بتائين حذفت احديهما ومثنى وموحد صفة ذئاب او سباع وذلك انه يجعلهما اخرين يجيء ويحذف في بعضها مثنى
وبعضها موحدة قال وللجهل يتوهم هذه الالفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم فقال احاد ام سداس في احاد
لييلتنا المنوطة بالتناد اقول قد مر في فصل الهمزة من حرف الالف في الباب الاول الكلام على هذا البيت وذكرنا هنالك انها
تستعمل للتقسيم على الوجه الذي حررناه ثم فلا وجه قال ولو افردت لم يكن له معنى اقول لو افردت وقلت اقتسموا هذا
المال درهما واقتسموه اربعة لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهما حالا من المال الذي هو الف درهم مثلا بخلاف ما اذا
كررت فان القصد فيه الى الوصف والتفصيل في حكم الاقسام وكذا الطيبات في حكم النكاح قال ولو جئت فيه باو لاعلمت انه
لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على احد انواع القسمة اقول وجه ذلك ان او لاحد الامرين او الامور لا غير واما الاباحة وجواز
الجمع مثل جالس الحسن او ابن سيرين فانه يكون بدليل من خارج مثل ان مجالستهما اخرى بزيادة في الفضيلة وتعلم العلم فيكون
اولى بالجواز وحاصله ان او لاحد الا ان الحال بيان لكيفية الفعل والقيد في الكلام يكون نفيا لما يقابله فمعنى او ان يكون الاقسام
على احد هذه الانواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو ان يكون على هذه الانواع غير متجاوز بها الى ما فوقها وهذا
معنى قوله محظورا عليهم ما وراء ذلك وفيه اشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز التسع متمسكا بان الواو للجمع فيجوز الثنتان
والثلاث والاربع وهي تسع وذلك ان من نكح الخمس فما فوقها لم يحافظ على القيد اعني كيفية النكاح وهي كونه على هذا التعديد
والتفصيل بل جاوز الى خماس وسداس كذا في حاشية التفتازاني على الكشاف قال ونظيره ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها
وكذلك يفعلون ليس من كلامها اقول تقدم ان ذلك من كلامها على ما قرره الزمخشري وذلك انه قال ثم قالت وكذلك
يفعلون ارادت وهذه عادتهم الثابتة المستمرة التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورات
وقد مر ذكره وما عليه في الباب الثاني وهو من باب وهذا اجلى شيخا قال قلنا العامل المعنوي لا يحذف اقول الظاهر
انه لا يمتنع الحذف مثل قولك زيد قائما جوابا لمن قال من في الدار اي زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف وفي
التسهيل ويضمر عاملها جوازا للحضور معناه او تقدم ذكره في استفهام او غيره وهذا يشمل المعنوي وغيره قال احتج

بقوله ولا ارض ابقل ابقالها **اقول** هذا عجز بيت صدره * فلا مزنة ودقت ودقها * المزنة السحابة البيضاء والودق المطر وضمير ودقها عائد الى السحابة التي شبه بها الجيش في بيت قبل هذا * وابقلت الارض خرج بقلها يقول فلا سحابة مطرت مثل مطر السحابة التي شبه بها الجيش ولا ارض ابقلت ابقالا كارض اصابها مطر تلك السحابة المشبه بها **قال** الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى وللحائح **اقول** حكى الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص قولين فيها اذا كان الاسم الاول معرفة والثاني نكرة قال وقال ابن الشجري في اماليه يكون الاول غير الثاني لا نفسه قال ابن الخباز في اماليه نحو قوله تعالى غدوها شهر ورواحها شهر الفائدة في اعادة لفظ الشهر الاعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح والالفاظ التي تاتي مبينة للمقادير لا يحسن فيها الاضمار ولو اضمر فالضمير انما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته فاذا لم يكن له خصوصية وجب العدول عن المضمر الى الظاهر الا ترى لو اكرمت رجلا وكسوته كانت العبارة عنه اكرمت رجلا وكسوته ولو اكرمت رجلا وكسوت غيره كانت العبارة اكرمت رجلا وكسوت رجلا فتبين ان هذا ليس من جعل الظاهر موضع المضمر لانه لو اتى بالمضمر لم يستقم وشرط الطيبي في هذه القاعدة ان لا يقصد التكرير وجعل من قصد التكرير قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فان فيه نكرتين والثاني هو الاول قال هو من باب التكرير لاناطة امر زائد ويدل عليه تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله سبحانه وتعالى سبحان رب السموات ورب الارض رب العالمين و الذي استدعى هذا التكرير تنزيهه عز وجل عن نسبة الولد اليه قال الشيخ بهاء الدين وهذه القاعدة يكثر ذكرها في كتب الحنفية قالوا لو قال له علي سدس مال الى اهلان ثم قال في ذلك الوقت او غيره سدس مالي لفلان فله سدس واحد لان السدس ذكر معرفا بالاضافة والمعرفة متى اعيدت يراد بالثاني عين الاول هذا هو المعهود في العرف وفي النهاية من كتبهم ايضا فيما لو قال انت طالق نصف طلقة وثلثها وسدسها لم تطلق الا واحدة للاضافة وفي شرح المنار لحافظ الدين النكرة اذا اعيدت معرفة فالثاني عين الاول لدلالة العهد ثم قال الشيخ بهاء الدين والظاهر ان هذه القاعدة غير محررة والتحقيق ان يقال ان كان الاسم عاما في الموضعين فالثاني هو الاول لان من ضرورة العموم ان لا يكون الثاني غير الاول استيفاء لعموم الاول للافراد وسواء كانا معرفتين عامتين او نكرتين عامتين لوقوعهما في حيز النفي اما اذا كانا عامتين وهما معرفة ونكرة فسيأتي وان كان الثاني عاما فالاول داخل فيه ضرورة شمول العام لذلك الفرد سواء كان معرفا او منكرا وسواء كان الاول معرفا بالالف واللام العهدية او منكرا ويلتحق بهذا القسم في دخول الاول في الثاني اذا كانا عامين والاول نكرة كقوله تعالى لا يملكون لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق اي لا يملكون لكم شيئا من الرزق فابتغوا عند الله كل رزق وكذلك عكسه وان كانا خاصين بان يكونا معرفين باداة عهد بتقدم للتعجب القرينة الصارفة الى المعهود فانصرفا معا الى ما انصرف اليه الاول منهما فالظاهر ان الثاني مثله وان كانا مشتملين على الاول واللام الجنسية فالاول هو الثاني لان الجنس لا يقبل التعدد قال التنوخي في قوله تعالى ان مع العسر يسرا انما كانا لعسر واحد لان اللام طبيعية والطبيعة لا تأتي لها يعني ان الجنس كلي والكلي

لا يوصف بوحدة ولا تعدد وان كانا نكرتين فالظاهر ان الاول غير الثاني لانه لو كان اياه لكان اعادة النكرة وضعا للظاهر موضع المضمر وهو خلاف الاصل ويحتمل خلافه ولاجل الاحتمال بين ورد في حديث الاستسقاء ثم جاء رجل من ذلك الباب فاعاد ذكر الرجل منكرا كما بدا به منكرا مع تردده في انه الاول او غيره كما ورد مصرحا به في الرواية الاخرى حيث قال ثم جاء رجل لا ادري الاول ام غيره وان كانا معرفتين باداة جنسية فالثاني هو الاول لان الجنس غير متعدد وان كان الثاني خاصا والاول عاما فهو داخل في الاول ضرورة اشتمال العام على الخاص كما يشتمل الاعم على الاخص هذا هو التحقيق في هذه المسئلة انتهى كلامه **قال** والرابع قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل * وقلنا القوم اخوان * عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا **اقول** البيتان من بحر الهزج والثاني منهما اوضح دليل على الرجع والاول مجزوء يونها ومعنى صفحنا عفونا وحقيقته اعرضنا عنهم وولينا هم صفحة اعناقنا ووجوهنا وهي جانبها فلم نواخذهم بما كان منهم ومعنى يرجعن قوما كالذي كانوا يرددن امرهم الى الايتلاف والتواد الذي كانوا اي كما كانوا عليه ويجوز ان يكون المراد كالذين كانوا فحذف النون تخفيفا كما في قول الشاعر * وان الذي حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا ام خالد **قال** فان ادعى ان القاعدة فيهن انما هي مستمرة مع عدم القرينة فاما ان وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الامر **اقول** لا يرتاب في ان هذا صحيح ولا يجوز حمل كلامهم على غيره وكيف يتوهم انهم ارادوا حمل الثاني على انه عين الاول مع قيام القرينة الصارفة الى ان المراد غيره او ارادوا حمل الثاني على انه غير الاول مع وجود قرينة تدل على ان المراد به نفس الاول هذا مما لا ينبغي ان يجعل اصلا وفي التاريخ للتفتازاني بعد جواب هذه المسئلة واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القرينة والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقوله لولا انزل عليه اية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل اية الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يعني قوة الشباب ومنه باب التاكيد اللفظي وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك ثم قال ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهو الذي انزل عليكم الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الحكم اله واحد ومثله في الكلام كثير كقولهم هذا العلم علم كذا وكذا او ذلك الذاد ذراب دار كذا وكذا ومنه بيت الحماسي الى هنا كلامه **قال** الخامس عشر قولهم يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها **اقول** عد هذا الموضع في هذا الباب مبني على ان قول سيبويه في المسئلة صواب وقد رده بعد هذا فقال الا ان سلامة مما اشتهر بينهم في ذلك من المعارض فلا ينبغي ان يبنى عليهم وبعد فقيل من هو من الخطاء **قال** وقال هذا ذا صبح النصح فاضحى له **اقول** هذا صدر بيت عجزه * وطع فطاعه مهل بنحو رشده * وقد انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الخامس في الجهة الخامسة في الترجمة التي ضمنها من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين **قال** ولقول النحويين عليك ورحمة الله السلام **اقول** هذا عجز بيت صدره * الا يا نخلة من ذات عرق * كنى بالنخلة عن امراة وذات عرق موضع

بابا دبه كذا فى الصحاح قلت هو ميقات العراقيين الذى وقته لهم عمر بن الخطاب قال واما مسئلتا المضاف اليه فضابط حينئذ
المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف اليه كانه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط فى المسئلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا اقول
قال التفتازانى فى حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا ما نصه حنيفا حال من المضاف اليه طباق لا
على جواز ذلك اذا كان المضاف جزء من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اى اتبعوا ملته
ورايت هندا اى رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند قائمة ولذلك اختلفوا فى عامل مثل هذا الحال فقيل معنى الاضافة لما فيه من
معنى الفعل المشعر بحرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف لما بينهما من الاتحاد الذى
المذكور واما مثل اعجبنى ضرب زيد راكبا فلا كلام فى جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه وهو ظاهر هذا كلامه قلت يرد
على الاول انه اذا كان العامل معنى الاضافة بتلك الطريق فلا معنى لتخصيص ذلك بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء ويلزم تجويز
وقوع الحال حينئذ من كل مضاف اليه وهو باطل والحاصل ان الحال لا يقع من المضاف اليه الا فى الصور الثلث وهى التى ذكرها
ابن مالك فى الفيته حيث يقول ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل
جزئه فلا تحيفا قال السادس عشر قولهم يغلب المؤنث على المذكر فى مسئلتين احديهما ضبعان فى تثنية ضبع للمؤنث و
ضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان اقول وكذا الجمع قالوا اضباع فى جمع ضبع وضبعان مثلا وكان القياس ضباعين
كما يقال فى جمع ضبعان حيث لا انثى معه وحكى ابن الانبارى انهم قالوا للمذكر ضبع كما قالوا للانثى وعلى هذا فلا تغليب
قال والثانية التاريخ الى قوله وانما المسئلة الصحيحة قولك كتبته لثلث بين يوم وليلة وضابطها ان يكون معنا عدد مميز
بمذكر ومؤنث وكلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين اقول لكن لا اختصاص لهذه المسئلة بالتاريخ فانه يقال فى
غيره اشتريت عشرا بين جمل وناقة ولم يقع التغليب بدون هذا الضابط حتى التزيل والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا والمراد عشرة ايام بلياليهن لكن انث لتغليب الليالى وقوله تعالى ان لبثتم الا يوما بعد
قوله ان لبثتم الا عشرا ظاهر فى ان المراد بالعشر الايام فانث تغليبا لليالى وقد علم بما ذكرناه انه لا اختصاص للتغليب بتينك
المسئلتين وزعم زاعم انه غلب التانيث فى قوله حبب الى من دنياكم ثلث النساء والطيب وجعلت قرة عينى فى الصلوة
فهما بالنساء وهذا الحديث رواه النسائى عن انس وليس فيه ذكر الثلث ولا اصلها ثابتة من طريق صحيح وساق الزمخشرى
الحديث فى الكشاف حبب الى من دنياكم ثلث الطيب والنساء وقرة عينى فى الصلوة قال وطوى ذكر الثالث قال التفتازانى
وقرة عينى فى الصلوة كلام مبتدأ قصد به الاعراض عن ذكر الدنيا وما يحب فيها وليست عطفا على الطيب والنساء كما سبق الى
الفهم لانها ليست من الدنيا قال وخلق السموات مفعول به كما تقول زيد معمول بل لم يصح اقول هذه دعوى لا دليل
عليها وهى مبنية على ان السموات فى قولك خلق الله السموات مفعول مطلق وهو ممنوع قال المفعول به ما كان موجودا قبل
الفعل الذى عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا الخ اقول هذا من النمط الاول واى دليل يدل على ذلك قال والا لكان الاجا

جحة.

حينئذ بحصوله لا بمقارنته حصوله اقول فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد كثر تكرره منه ونبهنا عليه فى محاله قال
والاحسن حرفا استقبال اقول فيه هذا ان يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسنا وكل حسن ثواب فيلزم ان يكون عد
هذا الموضع فى هذا الباب غير صواب لان الباب معقود لان يذكر ما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه وقد بينا ان
يكون تعبيرهم يقتضى ان يكون ما اشتهر بينهم صوابا لا خطا فليس من موضع هذا الباب فى شيء قال تنبيهان احدهما ان
الزمخشرى قال فى اولئك سيرحمهم الله الى اخره قال فيهما اقول اما التنبيه الثانى فهو تكرير محض اذ قد تقدم بنصه فى
الباب الاول فى حرف الجيم والسين ولم يجدد بذكره هنا فائدة واما التنبيه الاول فقد تقدم منه فى حرف السين ايضا
حكاية قول الزمخشرى فى الاية المذكورة وزاد هنا ذكر الاعتراض عليه والجواب عنه قال تمام العشرين قولهم فى نحو جلست امام
زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة اقول هذا تمام فيه نقض وذلك لان الصحيح ان العامل فى
المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا للذى هو المضاف اليه فالتعبير بقولهم
زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو ظرف وانما ارادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح
بهذه الحيثية لظهور المراد ودعواه ان الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح عندهم
فالبناء فى تخطئة الجماعة عليه واه قال خاتمة ينبغى للمعرب ان يتخير من العبارات اوجزها واجمعها للمراد الخ اقول لا معنى
لذكر هذه الخاتمة فى هذا الباب اذ ليس فيها شيء من امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وكان اللائق اثباتها
فى الباب السابع والله الموفق للصواب وايا نسال حسن الخاتمة الباب السابع من الكتاب قال ولا يقال فعل
كما يلقنه بعض المعلمين اذ لا يكون اسم ظاهر هكذا اقول اذا قصد بكلمة لفظها دون معناها مثل قولك لست حرف نفى
علم لذلك اللفظ لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره فيكون علما فيكون من قبيل الاسماء الظاهرة وليس فيها
ما هو موضوع على حرف واحد غير تم امتنع ان يعبر عن تاء ضربت بقولك ت فاعل لانه خروج عن المنهج المستقر للاسم الظاهر
واعلم انهم قالوا اذا سمى بحرف واحد متحرك ولم يكن بعض كلمة فانه يكمل بتضعيف مجانس حركته فيقول فى التسمية بتاء المتكلم تو
وفى التسمية بتاء المخاطب تا بالف ممدودة بناء على قلب الالف الثانية همزة كما فى حمراء وفى التسمية بتاء المخاطبة
تى ولم ادرهم اجروا ذلك فى اعلام الالفاظ ولا مانع منه فيما يظهر فان قلت يمنع ان هذه الزيادة تخل بفهم المراد
وذلك انه قد يسبق الى الفهم ان المراد لفظ تو مثلا علمية كذلك قلت صرحوا بانه اذا كان ثانى الثنائى حرف علة وجب تضعيفه
اذا اعرب سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفى وت قلم يعتبروا هذا التوهم الذى ذكرته مانعا قال وان كان اللفظ
على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام اقول ظاهر هذا عدم التفصيل بين ان يكون ثانى الحرفين حرف
لين او لا وقد عرفت انه ان كان حرف لين ضعف واما ان كان حرفا صحيحا كقد وهل بقيت الكلمة على حالها ولم تضعف
انه لم يقصد الاعراب واما اذا قصد فالتضعيف تقول من نو موصولة وشرطية مثلا وكم نحو استفهامية وخبرية

الباب السابع من الكتاب

بالتشديد فيهما وهذا بخلاف ما اذا جعلت مثل ذلك علما لغير اللفظ فانه لا يضعف تقول جاء من ورايت كما بالتخفيف
فيهما قال الرضي فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة وكذا تصغيره على كمى كيد يد وانما جعلتها من باب المحذوف
اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره واذا جعلتها من باب يد اى مما
حذفت لامه نسيا لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام فى الموضع فكان جعلها من باب يد اى مما جعل لامه المحذوف كانه لم
يوضع اولى وتقول فى لا ولى اكثرت من الكم ومن الحل مشددين لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا بد
بتغير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف
لكان تغيرا ظاهرا فى اللفظ والمعنى الى هنا كلامه قال وعلى هذا اقول لهم ال اقبس من قولهم الالف واللام اقول هذا مناف
لقوله ولا يجوز ان ينطق باسم شىء من ذلك كراهية الاطالة قال وضرب هذه اسم ولهذا اخبر عنها بقولك فعل ماض وانما
فتحت على الحكاية اقول اذا جعلت الكلمة المبنية علما على اللفظ سواء كان ذلك اللفظ فى الاصل اسما او فعلا او حرفا فلا كثير منهم
فيها الحكاية كقولك من يستفهم بها وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال وليت الاعراب فتقول مثلا ليت شعرى وان تمنى
ليت ان ليتا وان لوا عاده ثم ان اولته بمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة اواللفظة فان كان ثلاثيا
ساكن الوسط كسوف وليت فهو كهند فى الصرف وتركه وان كان على اكثر او ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعا قال
ومن هنا قلت حرف التعريف ال فقطعت الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ منا لحرفية الى الاسمية اجريت عليه قياس همزات
الاسماء اقول اجراء قياس همزات الاسماء يقتضى القطع لان ال عند التسمية به يكون اسما صرفا اذ ليس جاريا مجرى الفعل فى
همزة الوصل انما تكون فى الاسم الصرف اذا كان من الاسماء العشرة المحفوظة والليس منها فيجب قطع همزته ولا يرد المصدر
كالانطلاق والاقتدار لانه ليس باسم صرف بالتفسير المذكور اذ هو جار مجرى الفعل قال كما انك اذا سميت باضرب قطعت
همزته اقول لانه اسم صرف لا وجود لهمزة الوصل فى شىء من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة وهذا ليس منها
فوجب قطع همزته فان قلت فيلزم اذا قطع همزة مثل الانطلاق اذا سمى به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسماء
العشرة قلنا بقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل فيستصحب ما كان ثابتا لها قبل التسمية بها
بخلاف مثل ال واضرب قال وان عينا المفعول فيه فقبل ظرف زمان او ظرف مكان مختص اقول لانه يترتب على تعيينه فائدة
وهى البحث فى كونه مختصا او غير مختص فيعتقد بكونه ظرف مكان مع الاختصاص ينظر هل هو من الالفاظ التى تسامحوا فى انتصابها
على انها ظرف مكان مع اختصاصها او لا وان كان غير مختص اى مبهما فلا كلام وكذا اذا كان ظرف زمان لم يحتج الى البحث فى
المختص لانه ينتصب من غير شرط قال وتقول فى نحو تلظى فعل مضارع اصله تتلظى اقول يعنى فى نحو نارا تلظى واما فى مثل قوله
تلظى انا وفيحتمل ان يكون ماضيا احذف منه علامة التانيث لاسناد الفعل الى ظاهر المؤنث غير الحقيقى ويحتمل ان يكون مضارعا
قال وقد سمعت من يعرب الحبكم التكاثر مبتدا وخبرا انتهى مثل قول المطلق زيدا اقول لا عيب على هذا المعرب لا فاصح

بان الحبكم نفسه هو المبتدا واما اذا اطلق القول فى ذلك ولم يعين فيجوز ان يحمل كلامه على ان التكاثر مبتدا موخر والهبكم خبر
مقدم بناء على مذهب الكوفيين فى تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف
قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصد ان الهبكم مبتدا والتكاثر خبره ولقد سالنى فى صفر فى سنة عشر وثمانمائة
ماية بالاسكندرية بعض المتصدرين بها وقد عرض اجتماعنا بضريح الشيخ ابى العباس المرسى نفع الله ببركاته والقراء
يتلون هذه السورة فقال اى شىء يظهر فى الحبكم هل الالف واللام فيه للعهد او للجنس فسال الله الهداية الى سلوك
جادة الصواب بمنه وجوده وكرمه قال وذكر لى عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرى علم العربية انه استشكل قول الشريف
المرتضى ابيت ريان الجفون من الكرى وابيت منك بليلة الملسوع اقول الريان ضد العطشان والكرى النوم والملسوع
الذى اصابه ذو سم باتونيه كالعقرب مثلا وفى البيت استعارة بتغييره وذلك انه شبه امتلاء الجفون المحجوبة من النوم بامتلاء
الجوف من الماء المذهب لمشقة العطش فى حصول الراحة فجرت الاستعارة على الرى ولا يطريق الاصالة ثم فى الريان ثانيا بطريق
التبعية وفيه كناية وذلك انه كنى بليلة الملسوع عن ليلة السهر لان السهر والارق من لوازم ذلك وفيه طباق بين النوم المستفاد
من المصدر صريحا والسهر المستفاد من المجاز كناية قال وقال جماعة من المعربين فى وكذلك ننجى المومنين فى قراة ابن عامر وابى بكر بنون
واحدة ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان اخره مفتوحا والمومنين مرفوعا ان قيل سكنت الياء للتخفيف كقوله هو الخليفة فارضوا
ما رضى لكم وانيب ضمير المصدر مقام الفاعل وقلنا الاسكان ضرورة وانه مع غير المفعول به مع وجوده ممتنع بل اقامة ضمير المصدر
ممتنعة ولو كان وحده لانه مبهم اقول قد اسلفنا المصنف فى اخر الجهة الرابعة من الباب الخامس انه قد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح
فلا حرج على مخرجه كقراة ابن عامر وعاصم وكذلك ننجى المومنين وذكر هناك التخريج الذى ذكره هنا وتخريجا اخر وهو ان يكون نجى
مضارعا اصله ننجى ليكون ثانيه وضعفه هنا له بان النون عند الجيم تخفى فلا تدغم وقد سبقه الى تضعيف التخريجين بما ذكر ابو على
الفارسى والزمخشرى قال اليمنى فى شرح الكشاف واعلم ان ما ذكره المصنف وابو على ضعيف لانه لا بعد فى تخفيف الياء بالاسكان
ولا بعد ايضا فى اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر ابلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم ومتعد لا بد له
من مصدر ولا ما شد فكان قيامه مقام الفاعل اولى من قيام المفعول به خصوصا فى موضع يكون الغرض منوطا بذلك الفعل وهو التنجيه
ههنا واذا اقيم المصدر مقام الفاعل نصب المومنون بالفعل لان المصدر قام مقام الفاعل فبقى المومنون مفعولا به صريحا و
تقديره ونجى النجاة المومنين او تقول ننجى فعل مضارع ادغم نونه فى الجيم واصله ننجى وتقول هذه القراة تدل على جواز هذا الادغام
فان العربية توخذ من القران المعجز بفصاحته وقول من يقول مثله لم يجى من العرب يشير الى انه احاط بجميع كلام العرب فيحجر ومنع
وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ باقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه بجهله او لعدم عدالته او بجهالة علمه وعدالته ويترك الاخذ
والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبت عصمته من الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم افصح العرب مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون
فان قلت القراات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الاداء واما ما هو من قبيل الاداء كالمد والامالة وتخفيف الهمزة والادغام ولا خفاء

غير مستوار كما ذكره ابن الحاجب في اصوله وذكره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل الفراء هذه الاشياء اقل من نقل ناقلي العربية والاشعار
والاقوال فكيف يطعن فيما نقله الفراء الثقات بانه لم يجئ مثله ومن اين عرف انه لم يجئ مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه
فقبول هذا اولى وايضا فقد ذكر المص في سورة الجاثية انه قرئ ليجزى قوما وقال معناه ليجزي الجزاء قوما فوضع المصدر موضع
الفاعل ونصب المفعول فقد ثبت عنهم في غير هذا الموضع ايضا الى هنا كلام اليمني قلت وامتناع اقامة غير المفعول به مع وجوده
مذهب بصري والكوفيون قائلون بالجواز وضمير المصدر انما يمتنع اقامته مقام الفاعل اذا كان معاده مصدرا مؤكدا واما
اذا كان مختصا فلا يمتنع فيقدر في الاية عوده على مصدر نوعي ويصح فالتقدير يجئ هو اي المجاء المعروف كما قالوا في قوله وقالت
متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك وان تكشف غرامك تدرب اي ويعتلل هو اي الاعتلال المعهود وقد اسلفنا ذلك
في الباب الرابع في اواخر الترجمة التي نصها الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة قبيل قلت **قال** قبل ادخال اللام على جواب
ان الشرطية وكذا قوله بعد ذلك بنحو وقد والا المختص او ضع بالكسر وقد اكثر من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش في عبارة
غيره من المصنفين **اقول** فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم الاية قد اهمتهم صفة للطائفة
ويظنون صفة اخرى او حال بمعنى قد اهمتهم انفسهم ظانين او استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكان
نفي المبتدا فلم يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا عنه قلت لعله راى ان الخبر محذوف اي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت والظاهر
ان الجملة الاولى خبر وان الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة اي وطائفة من غيركم مثل السمن منوان بدرهم اي منوان منه
او اعتماده على واو الحال كما جاء في الحديث دخل وبرمة على النار **قال** فان اراد هذا السؤال الايراد على الزمخشري ما لا يخفى
ولم يكن اراده ما الذي يليق بالمص والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر بعد رسوخ قدم الزمخشري في علوم اللسان وعلو شأنه
فيها مما لا ينكره منصف وفي حاشية التفتازاني على الكشاف في هذا المحل نحو الاخبار به هي قد اهمتهم انفسهم يظنون بالله يقولون هل لنا
يخفون في انفسهم يقولون لو كان والواحدة الطلبية التي هي قل ان الامر ولم يجعل شيئا من الجمل في موضع الخبر لطائفة قصدا الى ان
مضمونها مقرر معلوم الثبوت للمنافقين لا حاجة الى الاخبار عنه فالخبر محذوف اي وثمة طائفة او وفيكم طائفة على ان الخطاب للجميع من
المؤمنين والمنافقين او وطائفة اخرى لم يغشهم النعاس وذهب الزجاج الى ان قد اهمتهم صفة ويظنون خبر ولا يبعد ان يكون قد اهمتهم
خبرا لان النكرة موصوفة في التقدير اي وطائفة اخرى وبالجملة الواو والحال يعني وهو مسوغ نص عليه سيبويه **قال** وعكس ابن مالك
المولى فيح بتعبا لوهم قبل ان المولى خبر بناء على ان المصاب اسم مفعول وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل
مجيء الخبر بعده **اقول** لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال ولا يكون مصدرا والمولى هو الخبر وقبيح خبر مبتدا محذوف
اي ان الذي اصبته هو مولاك هذا قبيح وهذا معنى صحيح ينطبق عليه التركيب بهذه الطريقة السابقة فلا سبيل الى انكاره **قال**
ومن هنا لخطأ من قال في مجلس الواثق بالله في قوله اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم انه برفع رجلا وقد نصب الحكاية
اقول مضت في اواخر الجهة الاولى من الباب الخامس واسلفنا هناك ان رفع الرجل صواب وذكرنا توجيهه وهو نظير توجيه هذا المثال

فى جعل

الباب الثامن من الكتاب

القاعدة الاولى

في جعل المصاب اسم مفعول والمولى خبرا **قال** وما ان طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما احسن زيدا فقال ذا بيده بناء منه
على ان المثال المسئول عنه ما كان احسن زيدا او لبس في السؤال فتبين ذلك **اقول** في السؤال ما يشعر بانه كان يذكر في هذا التركيب
الخاص على ما هو عليه وكان لا يمنع فيه عند ذلك الا زايده فلا يعيب على الطالب في عدم التفصيل اذ له ان يقول متى كان بعد احسن
وجب الاتيان بما المصدرية وهو لفظ زائد على ما كان في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فيخرج التركيب عن ذلك
التركيب الى تركيب اخر وهو خلاف ظاهر السؤال **الباب الثامن من الكتاب** **قال** في ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من
الامور الجزئية وهي احدى عشرة قاعدة **القاعدة الاولى** **قال** لا يقول انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب **اقول** الصحيح في المثالين المنع
وحكى ثعلب عن الكسائي جواز التقديم في الاول وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم في الثاني فان كان المضاف كلمة حق فقد
زعم بعضهم انه يجوز التقديم استنادا الى قول الشاعر ولا اكل النجاح فانني بضرب الطلى والهام حق عليم قال ابو حيان والصحيح
المنع قلت وشبهة المجوز لذلك ان هذا المضاف وهو كلمة حق لما كان لا يفيد شيئا سوى التأكيد من جهة المعنى لم يعتد به وحمل
الكلام على المعنى لا على اللفظ فكانه قال فانني بضرب الطلى والهام عليم جدا وان كان المضاف كلمة غير فثلاثة اقوال المنع مطلقا وهو
راي ابن السراج واختاره ابو حيان والجواز مطلقا وقال به السيرافي والزمخشري وابن مالك وهو ظاهر كلام المص والتفصيل
فان كان المعمول المقدم ظرفا جاز والا امتنع واما اذا كان المضاف ليس شيئا مما ذكر فتقديم المعمول يمتنع اتفاقا **قال** ودليل المسئلة
قوله تعالى وهو في الخصام غير مبين **اقول** المسئلة مفروضة في تقديم معمول ما اضيف اليه غير عليها سواء كان ذلك المعمول ظرفا
او غيره فالاية دليل على جواز تقديم الجار والمجرور اذ قوله في الخصام متعلق بالمضاف اليه من قوله غير مبين **قال** وقوله فتى هو حقا
غير ملغ قوله ولا تخذ يوما سواه خليلا **اقول** هذا البيت دليل على جواز تقديم الاسم الذي ليس ظرفا ولا شبهه اذ قوله حقا
مفعول به ناصبه المضاف اليه من قوله غير ملغ وفتى منصوب بعامل محذوف على شريطة التفسير او قوله فتى هو غير ملغ حقا وجملة النهي
معطوفة على جملة الامر المحذوف لا المذكور لان تلك هي المقصودة بالاصالة والمذكورة انما سيقت لغرض التفسير **قال** وقوله
ان امرا خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور **اقول** هذا البيت دليل جواز تقديم الظرف فان عندي متعلق
بمكفور من قوله غير مكفور وهذا استوفيت اقسام المعمول الثلث ومعنى خصني بكذا افردني به بحيث لا مشارك لي فيه والتنائي
التباعد وعلى للمصاحبة كمع نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والكفر هنا جحود النعمة ويقابله الشكر ان امرا بهذه المثابة
لغير مجحود النعمة عندي وبعد هذا البيت قوله ادعى وادنى وادناني واظهرني على العدو بنصر غير تعذير والبيتان معا
لابي زبيد الطائي يمدح بهما اخاه لامه وليد بن عقبة عامل الكوفة في خلافة عثمان وسبب ذلك ان بني تغلب اخوال هذا الشاعر
كانوا قد اخذوا له ابلا فقتلها منهم وليد بن عقبة المذكور وردها فمدحه ومعنى رعى جعل الابل ترعى الكلا وادنى اسقاها
فذهب عطشها واظهرني على العدو جعلني ظاهرا عليه غالبا له والتعذير التقصير ويروى بلفظ تقصير مكان تعذير فان قلت
بما انتصب مودته قلت اما بالفعل المذكور على اسقاط الخافض اي خصني بمودته واما به على تضمنه معنى منح واعطى اي منح مودته

قال ولو قلت جائني غير ضارب زيدا لم يجز التقديم لان الباقي لم يحل هنا مكان غير اقول حكم المصنف بجواز انا زيدا غير ضارب
لانه عنده في معنى انا زيدا لا اضرب وجعل لا داخلة على المتناوح ليكون تكريرها غير واجب فلذلك قال لان الثاني لا يحل هنا
محل غير اذ لو قلت جاءني لا اضرب زيدا لم يجز لكن قال الزمخشري وتقول انا زيدا غير ضارب مع امتناع قولك انا زيدا مثل ضارب
لانه بمنزلة قولك انا زيدا لا ضارب هذا كلامه فجعل لا داخلة على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال التفتازاني في حاشيته فان قلت
هب انه يصح التقديم في مثل انا زيدا لا اضرب لما ذكرتم لكن لا ينبغي ان يمتنع في مثل انا زيدا لا ضارب لانه اسم بمعنى غير على ما صرح به
السخاوي غايته انه جعل اعرابه فيما بعده لكونه على صورة الحرف تقول جائني بلا شيء ورايت لا فارسا وفي التنزيل لا فارض ولا
بكر ولا شرقية ولا غربية ولا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظرا الى صورة الحرفية الى هنا كلامه قال
ودليل المسئلة قوله غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغتر بعارض سلم اقول هذا البيت مدرج من بحر الخفيف ولم اعرف قائله
اللهو واول عجزه الواو منه والاغترار الانخداع والطمع يقال غرته الدنيا اي خدعته والمعتر بالباطل فاغتر والعارض ما يبدو
ويظهر من غير ثبات والسلم بفتح السين وكسرها الصلح يقول ان اعداك ليسوا بلاهين عن الحرب والاعتداء بل هم قاعدون انت بصدا
ولا تلتفت ولا تنخدع بما عرض من صلح لا ثبات له ووجه الاستدلال بالبيت ان عداك بمعنى الاعداء قال في الصحاح العدى بكسر العين
الاعداء وهو جمع لا نظير له فاما ان يرفع على انه مبتدأ خبره ما تقدم او على انه فاعل بالوصف لكون التركيب في معنى ما لاه عداك لا
سبيل الى الاول لان غير مضاف الى لاه وهو مفرد فيؤدي الى قولك الاعداء غير لاه وهو ممتنع اذ لا يقال الزيدون غير قائم فتعين
الثاني فثبت المطلوب قلت وللمانع ان يمنع كون لاه مفردا لفظا ومعنى لجواز كونه صفة لفريق او نحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى انك
لو قلت عداك غير فريق لاه صح فيبطل الاستدلال الخ قال وهو احسن ما قيل في بيت ابي نواس غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم
والحزن اقول معنى انشاده هذا البيت في فصل غير من حرف الغين المعجمة في الباب الاول وسر هنالك ذكر ما فيه من الاعاريب وهي
ثلاثة احدها هذا وهو ان الظرف مرفوع بالوصف وغير مبتدأ لا خبر له والثاني ان غير خبر مقدم والمبتدأ محذوف وجملة ينقضي
صفة والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه والثالث انه خبر لمحذوف وماسوف مصدر كالمعسور والمراد به اسم الفاعل
والمعنى غير اسف وسبق ما في ذلك من البحث قال والخامس اعداؤهم ضارب زيدا الآن او غدا حكم ضارب زيدا في التنكير
لانه في معناه ولهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ال اقول ظاهر هذا الكلام ان النحاة
او العرب اجمعوا ادخال ال على اسم الفاعل من قولك ضارب زيدا الآن او غدا فتقول الضارب زيد بجر زيد ومثل هذا عند الجمهور
ممتنع قال ابن الحاجب اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلت على الصفة بعد الحكم باضافتها لحصول التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل فانه جازت الاضافة فيه مع عدم التخفيف فليجز في
هذا ايضا وكلا الامرين غير مستقيم اما الاول فلانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر ولا يخفى ان اللام سابقة
حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما انشعبت الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف يتسبب حذف التنوين الى الاضافة

بلا دليل

بلا دليل قطع ولا ظن مرجح واما الثاني فليس بوجه لان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة محمول على ما حصل فيه
تخفيف بها فيشبه به وذلك نحو الحسن الوجه بالجر على ما هو مقرر في باب الصفة المشبهة قال السابع العطف بلا بعد الايجاب
اقول فيه تسامح اذ العطف انما هو بالواو لا بمجموع قولك ولا وقد تقدم التنبيه على مثله في الباب الثاني في التنبيهات التي ذكرها
في اوائل الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب قال في قوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب اقول هذا عجز بيت لعامر بن الطفيل
وصدره فما سودتني عامر عن وراثة وقبل هذا البيت واني وان كنت ابن سيد عامر وفارسها المشهور في كل موكب عامر
قبيلة من العرب وضمير فارسها يعود اليها والمضاف مجرور بالعطف على سيد عامر وسودتني جعلتني سيدا يعني انه ساد بنفسه
لا بنسبه قال نفس عصام سودت عصاما وخبر ان محذوف وان مفصلة والجملة حالية والتقدير واني لا افتخر بنسبي وان كان
من العظمة بهذا المحل والفاء في البيت الثاني فصيحة اي واذا كان الامر كذلك فما سودتني عامر عن وراثة قال ومثلهم لكن
فتقول لا ان قولا فهي بعضب الفتنة وان شئت فقل اقول هذا مبني على ان المصدر المأول به هو المقول او المقال ولكن ذلك مشعر
بجواز ان يأول بالمقالة وهي مصدر ايضا تقول قال زيد كذا قولا وقالا ومقالا ومقالة فطول الثابت وقع بهذا الاعتبار قال ولقد
حكى ابو عمرو بن العلاء انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول فلان لغوب اتته كتابي فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته كتابي فقال اليس
الكتاب في معنى الصحيفة اقول ذكر الجوهري هذه القصة في حرف الباء في مادة لغب بالغين المعجمة وفي سياقها زيادة فائدة
على ما في المتن فقال ما نصه الاصمعي عن ابي عمرو بن العلاء قال سمعت اعرابيا يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت
اتقول جاءته كتابي فقال اليس بصحيفة فقلت ما اللغوب قال الاحمق انتهى قال وقال ابو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما انشد
فيها خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كانها او السواد والبلق فقل كانهما فقال اردت
كان ذلك ويلك اقول يجوز ان يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشياء كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم
كما يكنى عن افعال كثيرة سابقة بلفظ فعل بقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر ذلك افعالا كثيرة وقصد طول كلامه
كما تقول له ما احسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في اسم الاشارة اشهر واكثر ولهذا قال رؤبة اردت ذلك واتى
بلفظ ويلك على عادة العرب تحذيرا وتنبيها وفي الاساس شيء مولع ملمع وفرس مولع وفي لونه توليع وهو استطالة البلق و
قال الاصمعي اذا كان في الدابة ضروب من الالوان من غير بلق فذلك التوليع ولعمر جبله مخططا وقيل هذين البيتين فوق ثمان
مثل امهر الاتن اي افراس طوال الظهور والاعناق مثل حبال القنب كذا في حاشية التفتازاني والذي رايته في فتح المغني
اردت كان ذلك بلا ميم قبل الكاف وبيت الكشاف وغيره كذلك بدون لام قال فهذان محمولان على نحو قوله ما ان دراء
ولا سمعت بثلة اقول هذا صدر بيت عجزه يوما بها في ابنتي جوب وبعد هذا البيت مثل الايد ومحاسنه يضع الهناء
مواضع النقب والشعر لدريد بن الصمة وقيل للخنساء ومثل لا بفعال بمعجمة اي لبس مصون مترفع والهناء بكسر الهاء
بالمد القطران والنقب بضم النون واسكان القاف متفرقة والهاء في الطالي بالهناء والابنتين جمع ناقة اصلها الاولى انوق

كافالوا انوق فابدلوا العين فى اينق يا لكن هذا الابدال صحبه قلبان احدهما انهم نقلوا العين سالمنزال موضع اللام
فصار انقوا ثم نقلوا ايضا ما نقلوا فى ادل واجو وبابهما فصار انقيا ثم لما صارت الواو المتطرفة ياء لموجب ذلك قلبوها على
ما لها الموضع الفا وهذا هو القلب الثانى فصار اينقا وعادت بنية الجمع الى اصلها لخروج حرف العلة من التطرف لنقله الى
موضع الفاء فقد صار هذا الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذى هو لاجل الكلمة وبالقلب الثانى الذى هو لاجلها قال ابو القاسم
الزجاجى فى نوادره هذا المذهب فى هذه الكلمة قول المازنى وحذاق اهل التصريف والجرب جمع جرباء وهى التى اصابها الجرب
وقوله كاليوم فى موضع نصب كان فى الاصل صفة لها فا اينق ثم قدم عليه فانتصب على الحال منه والتقدير بحسب الاصل مالى رأيت
ها فا اينق كها فى اليوم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحصل التقديم قال الخامسة دخول لام الابتدا بعد ان التى
بمعنى نعم تشبيها فى اللفظ بان المؤكدة قال بعضهم فى قراءة من قرا ان هذان لساحران وقد وقد مضى البحث فيها اقول مضى ذلك فى
الباب الاول فى فصل ان المكسورة المشددة من حرف الالف وحكى هناك ان جعل انّ فى الاية بمعنى نعم منقول عن المبرد واسلفنا
ثم ان ابا على الفارسى رد ذلك بان ما قبل ان المذكورة لا يصح ان يجاب بنعم اذ لا يصح كونه جوابا بالقول موسى ويلكم لا تفتروا على
الله كذبا فيسحتكم بعذاب ولا كونه جوابا للكلام الاخر وهو فتنازعوا امرهم بينهم قال وعليه وجه قوله يا ابن خلى من جدالك
الضائق والفصل ان تركنى كفاف اقول الجدا بفتح الجيم والدال المهملة مقصور وهو العطية والضائق اسم من الكد وهذا
على سبيل التهكم اى يا ابن خلى من احسانك وعطائك الذى تزعم انه لا شئ يكدره من من وغيره ان تركنى كافا عن اسائة
الى او تركنى تركا كفافا عن ذلك فلا لى ولا على قال ومنه عند ابى تمام قوله جاءت لتصرعنى فقلت لها اقصرى انى امرء
صرعى عليك حرام اقول هكذا انشد هذا البيت بما وقفت عليه من نسخ المغنى جاءت من المجى واقصرى بالراء وضم الصاد من قولك
قصرت عن الامر بمعنى قصرت والذى رايته فى نسخة صحيحة من شعر امرئ القيس مقروءة على الامام ابى زكريا الخطيب التبريزى
وعليها خطه بما قرئت عليه قراءة صحيحة وضبطها انه من الجولان وثبت فيها اقصدى بكسر الصاد والدال المهملة من القصد
وهو الرمى قال الله تعالى واقصد فى مشيك وصف الشاعر فرسا يجمح براكبه فرسها ان تقصد بنفسها ان لا تنال الغرض من
ومبه لفوته وثباته قال ولو اوتى لكان اولى اقول الاقواء عندهم اختلاف حركة الروى بالضم والكسر والقصيدة التى
منها هذا البيت مكسورة الروى منها عوجا على الطلل المحيل لاننا نبكى الديار كما بكى ابن خذام والطلل ما شخص من رسم الدار
المحيل الذى احال اى اتى عليه حول لاننا بفتح اللام والهمزة اى لعلنا وابن خذام بالخاء والذال المعجمتين اول من بكى الديار
من شعراء العرب فمعنى كلام المصنف ان الشاعر لو ارتكب الاقواء فضم ميم خذام لكان اولى من انقاص حركة الروى لما نشأ عنه
من ارتكاب التخريج على الوجوه الضعيفة والاقواء وان كان عيبا الا انه اسهل من هذا الذى خرج البيت عليه لان كثيرا من فصحاء
المتقدمين استعملوه وقد وقع لهذا الشاعر نفسه فى قصيدة دون قوله قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم عفت اياته منذ ازمان
بالاطلاق فالنون مكسورة وبعد ذلك قوله فى هذه القصيدة نبات بجرف طها دى نعبه واحجم بعض المشاق عفران فانهن

مضموم

مضموم مروح فالامر فيه خفيف بالنسبة الى ما ذكر فى التخريج وفيه نظر ثم كلام المص يقتضى ان الشاعر لم يرتكب الاقواء وقد
رايت فى النسخة التى تقدمت الاشارة اليها انفا هذه الكلمة وهى حوام بضم الميم فيكون الشاعر قد اقوى قال الثامنة بناء
حاشا فى وقلن حاشا لله تشبيها فى اللفظ بحاشا الحرفية اقول تقدم انه مجرد مشابهة الاسم للحرف فى اللفظ لا ينهض مقتضيا
لذلك البناء لذلك الاسم قال ومن نونها اعربها على الغاء هذا الشبه اقول تقدم ايضا فى فصل حاشا من حرف الحاء المهملة
فى الباب الاول انه يجوز كون هذا التنوين للتنكير لا للتمكين فلا يدل ثبوته على الاعراب قال العاشرة اعطاء الحرف حكم مقاربه
فى المخرج حتى ادغم فيه نحو خلق كل شئ وبل طبع اقول هذا لا مدخل له فى الاعراب فما باله قد ذكره مع انه التزم تجنب مثله
كما سبق فى ديباجة الكتاب قال وحتى اجتمعا فى بيت كقوله نبئت ان البرشى هبنى المنطق الطيب والطعيم وقول ابى جهل
ما تنقم الحرب العوان منى بازل عامين حديث سنى لمثل هذا ولدتنى امى وقول الاخر اذا ركبت فاجعلونى وسطا انى
كبير لا اطيق العندا وسمى ذلك الاكفاء اقول الاشارة بذلك الى اجتماع رويين متقاربين فى المخرج اى انه عندهم الاكفاء دفع
عن اجتماع ذلك فى شعر واحد اخذا من الاكفاء وهو الانقلاب لان الشاعر ينقلب بالروى من طريقه كذا قال بعضهم وقد خص
الافعال من الانفعال اخبر به لابد وقد سمع من كلام العرب اكفات بمعنى قلبت صرح به فى القاموس واكفات بمعنى املت كما فسر
فى الصحاح فهذا كله مناسب للتسمية بالاكفاء لانه قلب للروى او امالة له عن طريقه ثم شوته الى البيتين الاولين مقطوع بعدم
صلاحية الواو فيهما لان يكون رويا اذ هى حرف اطلاق فالروى ما قبلها وهو النون فى الاول والميم فى الثانى وهما متقاربان
والعند بعين مهملة مضمومة ونون مشددة مفتوحة ودال مهملة قال الجوهرى العاند البعير الذى يجوز عن الطريق ويعدل
عن القصد والجمع عند مثل راكع وركع وانشد هذا البيت عن ابى عبيدة لكنه انشده فاجعلانى والذى رايته فى نسخ
المغنى فاجعلونى واما ابيات ابى جهل لعنه الله فلا نسلم ان فيها اكفاء لجواز جعل ياء المتكلم فيها رويا وقد نص بعض علماء القوافى
على جواز مثل ذلك اعنى كون الياء الساكنة التى لم ينفتح ما قبلها رويا سواء كانت للمتكلم او لغيره وان كان قليلا كقوله
وبغد وحاجاتنا وحاجة من عاش لا تنقضى تموت مع المرء حاجاته وتبقى له حاجة ما بقى وكقول الراجز انى امرؤ احمى
ديار اخوتى اذا اداوا اكتهم يرمون بى رميتك بالدلى فى فقر الركى وقد سبق فى فصل ام من حرف اللام فى الباب
الاول الكلام على ابيات ابى جهل هذه قال يا ما امليح غزلانا شدن لنا من هاؤليائكن الضال والسمر اقول هذا صدر
بيت عجزه من هاؤليائكن الغزال والسمر يقال شدن الغزال يشدن شدونا اذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن امه
وفى الصحاح انشد الصدر المذكور وفيه عطون مكان شدن والعطو التناول ورفع الراس والظاهر ان المراد هنا الثانى
اى رفعن رؤسهن والضال السدر البرى والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم من شجر الطلح وهى شجرة عظيمة ذات شوك
قال ولم يطلب ابن مالك اقتباسه الا عن ابن كيسان فى اطراده وقياس افعل عليه هذا نصه قوله مسئلة اخرى لم يتعرض لها
المصنف وهى انه يجوز ان يقال عند ابن كيسان امليح بزيد قياسا على ما امليحه قال ابو حيان وكلام ابن مالك لم يطلع على

القاعدة الثانية

كلام النحويين في المسئلة اذ لم يحط اقتباس ذلك الا عن ابن كيسان وما حكاه في ذلك عنه هو نص كلام البصريين والكوفيين
اما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية افعل فهو عندهم مقيس فيه واما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا
عن القياس القاعدة الثانية قال كبير اناس في بجاد مزمل اقول هذا عجز بيت لامرء القيس صدره كان ابانا في عرانين وبله
وقد تقدم في اواخر الباب الرابع في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة في الامر التاسع منها انشاد هذا البيت بتمامه
الكلام عليه وقد سئلت بعنايته في سنة احدى وعشرين عن عامل المخفوض في الجوار ما هو فان العامل في مجاورة لا يصح ان
يكون عاملا فيه من حيث انه ليس له في المعنى وانما هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي خفضه اذ هو غير مخصوص بالغرض الا ترى لفظ
مزمل في بيت امرء القيس صفة لكبير وكبير مرفوع فعامله انما اقتضى فيه الرفع فكذا في صفته وصفته مرفوعة فلا يصح اسناد العمل
فيها الى العامل الموصوف لتخلف اثره وهو الرفع ولا الى عامل بجاد لانه انما يعمل فيه وفيما يتعلق به ومزمل غير متعلق به في المعنى قطعا
فالامر مشكل فظلت السؤال مبني على ان حركة المخفض على الجوار اعرابية وهو ممنوع وانما هي حركة لجلب المناسبة بين اللفظين
المتجاورين فليست اعرابية ولا بانية فلا تحتاج الى عامل لان الاتيان بها انما هو لمجرد امر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى ولفظ
مزمل في مثالنا وان كان مخفوضا فهو مرفوع تقديرا والعامل انما يتسلط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه اياها من جهة
المعنى ولا تسلط له على الحركة اللفظية لانه غير مقتض لها وانما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية وهذا كما تقول في الحمد لله بكسر
الدال اتباعا لكسرة اللام هو مرفوع تقديرا مخفوض لفظا واثر العامل هو الحركة المقدرة لا الملفوظ بها والحاصل ان حركة الخفض
على الجوار من جملة صور الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه وقد ذكرت ذلك في شرحي على التسهيل قال وفي التوكيد نادرا
كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب اقول يا صاح مما شذ ترخيمه من المناديات لانه
نكرة مقصودة عارية من هاء التانيث اذ اصله يا صاحب ومثله لا يرخم الا شذوذا وزعم بعضهم ان اصله يا صاحبي بالاضافة وانه
اجري مجرى المركب المزجي فرخم بحذف الكلمة الثانية واذ كر ترخيم اخر بعد ذلك الترخيم فحذف الباء من صاحب وهذا
تعسف لا داعي اليه وفي قوله عرى الذنب استعارة مكنية وتخييلية شبه ذلك الشيء في الشدة والتمسك بعدل مثلا مما سلك
بعراه المتمسك في بني له ثم اثبت لذلك الشيء ما هو من لوازم المشبه به وهو العرى وانحلت ترشيح وهو كناية عن الضعف
وعدم القدرة على الوطي يعني ان الرجل متى فتر عن الوقاع ولم يستطع هجرة النساء وترك مواصلته لو غيبهن عنه قال ولا يكون
في النسق لان العاطف يمنع من التجاور اقول وقع في شرح ابن مالك لكتابه المسمى بالعمدة في النحو تفرد الواو بجواز العطف
على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم في قراءة ابن كثير وابي عمرو وحمزة وابي بكر وقوله تعالى يرسل عليكما
شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وابي عمرو انتهى قلت اخبرني صاحبنا الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الحنفي المعروف بابن
الشادف وكان من العدول الثقات انه كان بيده كراسة من تفسير الثعلبي او جزء الثلاثين وفيها ان ارجلكم في اية الوضوء
المخفوض على الجوار قال فجئت الى الشيخ جمال الدين ابن هشام يعني صاحب المغني وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص فاديته

الكلام

الكلام المذكور في تلك الاية طالبا ان يتكلم عليه فنظر في تلك الكراسة ثم القاها الي وقال لي بحدة خذ فاساو اكشط به
هذا الكلام وادم في وجه صاحبه فتركته وضحكت قال وقال الزمخشري لما كانت من الارجل من بين الاعضاء الثلثة
المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا للمسح بل لينبه على وجوب
الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين فجيء بالغاية اماطة لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم تضرب له
غاية في الشريعة انتهى اقول ان كان غرض المصنف من ايراده هذا الكلام ان الزمخشري ذهب الى ان الخفض في الاية
على الجوار ففيه نظر اذ لا دلالة لكلامه على هذا قال التفتازاني فان قيل العطف على الممسوح لا للمسح يكون جمعا بين الحقيقة
والمجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قلت لا كلام في قوة الاشكال و
لا مخلص سوى الحمل على تقدير اعادة العامل في المعطوف مرادا به المعنى المجازي فتكون الارجل معطوفة على الراس في الظاهر
ومن عطف الجملة في التحقيق اي فامسحوا بارجلكم اغسلوا غسلا اشبيها بالمسح لكن لا يخفى ان هذا يفضي الى اضمار الجار وهو ضعيف
وقيل مراده بالعطف على الممسوح الجر بالجوار كما في عذاب يوم محيط وجحر ضب خرب وهو في المعنى منصوب معطوف على المغسول
والتنبيه على الاقتصاد يستفاد من صورة العطف ولما ورد عليه ان الجر بالجوار لم يجئ مع الالباس وههنا ملبس اجاب
بانه لا الباس لان المسح لم تضرب له غاية في الشرع وههنا قد ذكر غايته بقوله الى الكعبين فدل على ان ليس جزوه و
عطفه على الممسوح لقصد تعلق فعل المسح به لئلا يفضي الى ما ليس في الشرع وهذا لا يتوقف على ان يكون كل غسل في الشرع
له غاية كما فهمه البعض ليرد الاعتراض بغسل الوجه بل على ان كل مسح فهو لم تضرب له غاية في الشرع والنقض بمسح الخف وهم
لانه لم يذكر في الكتاب والسنة غاية لا يجيء هو بدونها او انت خبير بانه لا دلالة لكلام المص على هذا المراد بوجه من الوجوه
وقد يقال ان العطف على الممسوح من قبيل علفتها تبنا وماء باردا وهو مع انه ليس من كلام المص مفتقر الى دفع اشكال الجمع بين
الحقيقة والمجاز ان كان العطف من عطف المفرد والى بيان كيفية تعلق الغسل بالمجرور ان كان من عطف الجملة على معنى فاغسلوا
ارجلكم واقرب ما قيل في ايجاب غسل الارجل ان قراءة النصب توجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجار والمجرور
مع الالباس فوجب حمل قراءة الجر عليه بطريق المشاكلة او الجر على الجوار لانتفاء الالباس بضرب الغاية او بتقدير وامسحوا
بارجلكم مرادا به الغسل الشبيه بالمسح تنبيها على وجوب الاقتصاد او بالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفعا لاختلاف القراءتين
ولو سلم تساويهما فجواز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على المحل يعترضه ان في العطف على المنصوب تخلل الفاصل
بالاجنبي فغايته ان تصير لانه بمنزلة المجمل او تدل على جواز الامرين وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل
والوعيد على الترك وكان هذا اوفق بما عليه الاكثرون واوفى بتحصيل الطهارة المقصودة من الوضوء واقرب الى
الاحتياط لما في الغسل من المسح اذ لا اسالة بدون الاصابة فيتعين الرجوع اليه انتهى كلام التفتازاني وانما كان الاشكال
على الزمخشري في الجمع بين الحقيقة والمجاز فقط لانه يمنعه قال في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله

فان قلت هلا زعمت ان الله حمزته السموات والارض كا يقول المتكلمون الله في كل مكان على معنى ان علمه في الاماكن كلها فكان
ذاته فيها حتى لا تخلو على مذهب بني تميم قلت يابي ذلك ان كونه في السموات والارض مجاز او كونهم فيهن حقيقة وارادة
المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازا غير صحيحة هذا نصه قال ومن ذلك قولهم هناني ومراني والاصل امراني اقول معنى
هناني اتاني هنيا بلا مشقة ومعنى امراني جعل عيشي مريا اي حميدا لمعيشة مستحسنا الا ان الهمزة حذفت منه عند اقترانه
بهناني طلبا للمشاكلة وهذا لا تعلق له بالاعراب فلم يكن لذكره معنى لان المصنف التزم اجتناب ما هو من هذا القبيل كما مر قال
وقولهم هو رجس نجس بكسر الجيم والاصل نجس بفتحة فكسرة لنحو اقول هذا ايضا ليس من الاعراب في شيء فالكلام فيه كما في الذي
قبله قال اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق اقول ولا فرق في ذلك بين ما عينه
حرف حلق كفخذ او غير حرف حلق كما ذكره من الامثلة ولهم في تخفيف ذلك وجه اخر وهو اسكان العين وابقاء الفاء على الفتح
كفخذ وكتف هذا في الاسم واما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه كذلك فيكون لك في مثل شهد من
الوجوه الفرعية ثلثة شهد بفتح الشين واسكان الهاء وشهد بكسر الشين واسكان الهاء وشهد بكسرهما وان لم تكن عينه
حرفا حلقيا نحو علم فليس فيه من الفرعية الاوجه واحد وهو اسكان العين مع ابقاء الفاء على فتحها وفي الكشاف في تفسير
سورة النساء عند الكلام على قوله تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم ما نصه وقرئ لعلمه باسكان اللام كقوله فان اهجه
يضجر كما ضجر بازل من الادم دبرت صفحتاه وغاربه قلت الشاهد منه في موضعين ضجر ودبرت باسكان العين والبازل البعير
الشاب والادم الشديد البياض والادمة اوفى جلوده او صفحتاه جانبا ظهره وغاربه ما بين سنامه وعنقه وعلى هذا يتخرج اللغز
المشهور وهو قوله خليلي دمع العين جونا سوى القليبا وتوجيه السؤال ان يقال كيف نصب الدمع مع انه في الظاهر مبتداء
وكيف ضمت العين مع انها وجوابه دمع فعل لا اسم وهو مكسور العين في الاصل من باب علم الا انها سكنت تخفيفا كما مر والعين
فاعل ولم يوت بتاء التانيث لان الفعل مسند الى ظاهر مونث غير حقيقي كما في طلع الشمس وجونا مفعول لاجله وثوى القلب صفة
له قال وقالوا الحذه مافلم وحلث بضم دال حلث اقول والاصل فيها الفتح الا انه اوثر الضم للمزاوجة بينه وبين الفعل
الاول وهذا ايضا من نمط ما تقدم لا تعلق له بالاعراب وكذا ايضا ما ذكره من الحلابث ارجعن مازورات غير ماجورات و
ما بعده كل ذلك اجنبي عما هو بصدده من ذكر ما يتعلق بالاعراب والله اعلم القاعدة الثالثة قال قد يشربون لفظا معنى
لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تودي الكلمة مودى كلمتين اقول الظاهر انه بنى ذلك على راي من يجوز
استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها الا ترى ان الفعل من قوله تعالى للذين يولون من نسائهم تربص اربعة اشهر يسمعون من نسائهم بالحلف
وليس حقيقة الايلاء الا الحلف واستعماله في الامتناع من وطي المراة انما هو بطريق المجاز من باب اطلاق السبب على المسبب
فاطلق فعل الايلاء مرادا به ذانك المعنيان جميعا على ما يقتضيه قوله وفائدته ان تودي كلمة مودى كلمتين وذلك الجمع بين
الحقيقة والمجاز بلا شك وفي حاشية الكشاف للتفتازاني وحقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر يناسبه

القاعدة الثالثة

وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قيل الفعل المذكور ان كان في
معناه الحقيقي فلا دلالة له على المعنى الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما
لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية
فقولنا احمد اليك فلانا معناه احمد منهيا اليك حمده ويقلب كفيه على كذا اي نادما على كذا وفي العكس على ما يشعر به قوله
يعترفون به اي قول الزمخشري في الايمان واما تعديته بالباء فلتضمينه معنى اقر واعترف اي يعترفون به ثم قال
التفتازاني ولا بد من اعتبار الحال اي يعترفون به مومنين والا كان مجازا محضا لا تضمينا او تمام ما قال ان صلة المتروك
تدل على زيادة القصد اليه فجعله اصلا والمذكور حالا وتبعا اولى ويجاب بان ذكر صلته يدل على اعتباره في الجملة لا
على زيادة القصد اليه اذ لا دلالة لذلك نونه فتعين جعل الاصل اصلا والتبع حالا قال وقال ابو كبير الهذلي حملت به
في ليلة مزؤدة كرها وعقد نطاقها لم يحلل وقال قبله ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل اقول هذا
الشعر لابي كبير بالموحدة من شعراء الحماسة يصف به تابط شرا واوله ولقد سريت على الظلام بمغشم جلد من الفتيان
غير مثقل وبعده ممن حملن بهن البيت وبليه ومبرأ من كل غبر حيضة وفساد مرضعة وداء معضل وبعده حملت به
في ليلة البيت وبليه فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل وقد انشد المصنف هذا البيت
في الباب الرابع حيث ترجم بقوله الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة وعلى من قوله ولقد سريت على الظلام اما بمعنى
في فيتعلق بسريت او للاستعلاء فيتعلق بمحذوف وهو حال من تاء سريت اي كائنا على الظلام شبهه بالمركوب لتمكنه
منه ففيه استعارة طبعية والمغشم بكسر الميم وبغين معجمة ساكنة وشين معجمة مفتوحة العسوف والجلد الصلب والمثقل
البطي الحركات الكسل ويحتمل ان يكون معنى غير مثقل انه حسن القبول محبب الى القلوب وضمير حملن للنساء وان لم يجر
لهن ذكر لان المراد مفهوم وعواقد لحكاية الحال الماضية ولهذا اعمله نحو وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد والحبك
جمع حبيكة وهي الطريقة والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المراة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى الى الركبة والاسفل يجر
الى الارض فشب اي كان في زمن الشباب غير مهبل اي غير مدعو عليه بالهبل او غير كثير اللحم من قولك هبله اللحم اذا اثقله و
في حديث الافك والنساء يومئذ لم يهبلهن اللحم والمعنى ان هذا الفتى من الفتيان اللذين حملت بهم الامهات ومن غير المستعملات
للفراش فنشأ محمودا مرضيا وضمير به عائد على من باعتبار لفظها ومبرا بالنصب معطوف على المضاف من قوله غير مهبل او بالجر
معطوفا على جلد او غير مثقل وغبر الحيض باقيها والمعضل الشديد والمعنى ان الام حملت به طاهرا ليس به بقية حيضة ووضعته
سليما ليس به داء ولم ترضعه على وجه يحصل به فساد وهو ان ترضعه وهي حبلى والمزؤدة المذعورة كما ذكر في المتن و
تروى بالجر على انها صفة لليلة فالاسناد مجاز وقيل على الجوار وبالنصب وقد ذكر في المتن وجهه والكلام عليه ولم
يحلل مفكول على اللغة التميمية وانما ذكر انها كانت مكروهة لان ذلك عند العرب من الحالات التي تقتضي نجابة الولد

ومن كلام بعضهم اذا اردت ان تنجب المراة اى تاتى بالولد نجيبا كريما فاغضبها عند الجماع قلت وكان السر فيه ان غضب المراة
فى تلك الحالة يكسر سورة شهوتها فلا يكون لحاق الولد حظه كاملا ويكون كمال الشهوة للاب فيكتسب بذلك تمام خصال
الرجولية والله اعلم قال وقال الفرزدق كيف ترانى قاليا مجنى قد قتل الله زيادا عنى اقول المجن بكسر الميم الترس
والجمع مجان يقيها اخذا من الجنة وهى الستر لان صاحبه يستتر به عما يقصده من مكروه وزياد هو ابن ابيه الذى استلحقه
معوية ابن ابى سفيان بنسبه واعترف به اخوة من ابيه القاعدة الرابعة قال انهم يغلبون على الشئ ما لغيره لتناسب
بينهما او لهذا قالوا الابوين فى الاب والام اقول هذا من تغليب احد المتناسبين بان يطلق اسمه على الاخر ويثنى بهذا الاعتبار
قصدا اليه والى الاخر جميعا حتى يكون معنى الابوين المسميين بالاب قال التفتازانى فما يبان مجازية التغليب والعلاقة
فيه من اى انواعه فلم ار احدا حام حوله قال ومنه ولابويه لكل واحد منهما السدس اقول ادعى بعضهم ان لابويه خبر
مبتدا محذوف اى لابويه الثلث ثم بين تعالى قسمة الثلث عليهما بقوله لكل واحد منهما السدس دفعا لتوهم ان يكون للاب
ضعف ما للام واعترض بان هذا غير محتاج اليه وذلك لان الحكم المعلق بالمثنى والمجموع قد يقصد تعلقه بالمجموع وقد يقصد
تعلقه بكل فرد فيبين بالبدل ان القصد الى الثانى ولهذا يندفع ما يقال ان البدل ينبغى ان يكون بحيث لو اسقط لاستقام
الكلام معنى وههنا لو قيل لابويه السدس لم يستقم قال وفى الاب والخالة ومنه ورفع ابويه على العرش اقول
هذا على احد القولين وهو ان ام يوسف كانت قد ماتت فتزوج يعقوب اختها وقال ابن اسحق كانت امه باقية فعلى
هذا هو من الاول قال ومثله الخافقان المشرق والمغرب فان الخافق المغرب ثم انما سمى خافقا مجازا لانه مخفوق فيه
اقول من قبيل المجاز العقلى وهو المجاز الواقع فى الاسناد كما فى قولهم نهر جار لان الماء جار فيه فالفعل للماء حقيقة
لكنه اسند الى ملابس له وهو المكان الذى يجرى فيه وكذا الخفوق الذى هو الغيبوبة انما هو للنجم لكن اسند الى المغرب
الذى هو مكان الخفوق ومنهم من يجعل الخافق هو المشرق لانه يخفق منه الكوكب اى يطلع وقال ابن السكيت الخافقان انهما
المشرق والمغرب لان الليل والنهار يخفقان فيهما اى يضطربان وعلى هذا لا يكون من التغليب فى شئ قال والقمرين فى
الشمس والقمر قال المتنبى واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتنى القمرين فى وقت معا اى الشمس وهو وجهها وقمر السماء
اقول يعتبر فى التغليب اخف الاسمين كالعمرين فى ابى بكر وعمر الا ان يكون الاثقل مذكرا والاخف مؤنثا فيعتبر التذكير
كالقمرين فى الشمس والقمر وقال ابن الحاجب فى اماليه شرطه تغليب الادنى على الاعلى لان القمر دون الشمس وابا بكر افضل
من عمر وقال الشيخ بهاء الدين السبكى وقد يرد عليه البحران للملح والعذب فغلب فيه البحر المالح وهو اعظم من العذب
قلت فيه نظر اما اولا فلان كون البحر حقيقة فى المالح دون العذب ليس امرا متفقا عليه فقد ذهب جماعة من اهل اللغة
الى ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا فعلى هذا لا يكون من باب التغليب واما ثانيا فلان العذب اعلى باعتبار انه مما
تلذه النفوس وتقوم به البنية بالشرب والازدراع به وغير ذلك بخلاف الملح وان كان المالح اعظم جرما وعكسه

غير ابن الحاجب فقال شرطه تغليب الاعلى على الادنى على ما نقله السبكى عن شرح التبيان للطيبى قلت لا يبنى ذلك فى كثير من
امثلة التغليب وقال ابن الشيخ فى العمدة ان الكشاف قال ان التغليب فى العمرين انما هو لكثرة الاستعمال فان ايام عمر اطول من
ايام ابى بكر وكذلك ذكره ابن الشجرى والذى اراده المتنبى بكونه راى القمرين معا فى وقت واحد لما استقبلت قمر السماء ان
وجهها وشدة صفائه انطبعت صورة القمر فيه كما تنطبع الصورة فى المراة فراى برؤيته وجهها الشمس والقمر فى ان واحد قال
وقال التبريزى يجوز انه اراد قمرا وقمر الارض لا يجتمع قمران فى ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر اقول يعنى انه راى القمرين فى
واحد وهما قمر السماء ووجهها الذى هو قمر الارض بالطريقة التى اسلفناها قلت الانطباع وما احسن قول القائل رات
قمر السماء فذكرتنى ليالى وصلنا بالرقمتين كلانا ناظر قمرا ولكن رايت بعينها ورات بعينى وهذا من المبالغة حيث ادعى ان
القمر الحقيقى هو وجهها وان قمر السماء ليس قمرا حقيقيا وانما اطلق عليه ذلك مجازا للمشابهة لوجهها وقوله رايت بعينها ورات
بعينى يرشد اليه قال وما ذكرناه املح والقمران فى العرف الشمس والقمر اقول يعنى انه يرجح ما ذكره هو على ما ذكره
التبريزى من وجهين احدهما ان جعل وجهها شمسا املح من جعله قمرا وهذا هو الذى جزم به ابن الشجرى والثانى ان المتبادر
الى الفهم فى العرف من القمرين الشمس والقمر وما حمل البيت عليه من هذا القبيل فيكون راجحا بالنسبة الى الراى الاخر قال
واسم المخاطبين على الغائبين فى قوله تعالى اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا
باعبدوا اقول يعنى ولاجل الاختلاط اطلق اسم المخاطبين على الغائبين بطريق التغليب فى هذه الاية وذلك لان لعلكم
متعلقة اى لها تعلق وارتباط بخلقكم والخلق واقع على المخاطبين وعلى الغائبين وهم المعبر عنهم بالموصول المعطوف وحاصل
المعنى خلقكم والذين من قبلكم لاجل التقوى فكان مقتضى الظاهر ان يقول لعلكم تتقون ولعلهم يتقون لكن غلب المخاطبين على
الغائبين فقيل لعلكم تتقون والمراد الجميع وليست لعل متعلقة باعبدوا لينتفى التغليب لظهور انه ليس المراد اعبدوا ربكم لاجل
التقوى لما يقتضى ان من تعليل الشئ بنفسه قال والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم فى وكانت من القانتين اقول يعنى
لاجل الاختلاط اطلق وصف المذكرين على المؤنث وهذا هو تغليب المذكر على المؤنث فى صفة مشتركة بينهما اطلق على كل منهما
بصيغة تمتاز على الصيغة الاخرى بعلامة فاذا ذكرا معا اتى بصيغة المذكر كقوله تعالى وكانت اى مريم من القانتين اى
المطيعين فعدت الانثى من الذكور حيث جعلت بمنزلتهم فى التعبير بلفظ مختص بالمذكر وضعا قال والملئكة على ابليس حتى
استثنى منهم فى فسجد الا ابليس هذا من تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس الاخر مغمور فيما بين تلك الافراد بان يطلق
اسم الجنس متناولا لذلك الفرد كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا الاية فان ابليس داخل فيها اريد بلفظ الملئكة ولذا
تناوله الامر بالسجود وكان استثناؤه من قوله فسجد واستثناء متصلا على ما هو الاصل فى الاستثناء ويجوز ان يكون منقطعا اقول
وجهه انه ليس بملك ولا يتناوله اسم الملئكة لكن ذكر الاباء والاستكبار يدل على انه مامور بالسجود وان لم يتناوله لفظ الملئكة
قال ومن التغليب او لتعودن فى ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا اقول هذا من تغليب الاكثر من

جرى على افله فنسب الى الجمع ما هو منسب الى اكثره كما فى قصة شعيب وفى الاية تغليبان احدهما تغليب اتباعه عليه فى نسبة العود الى تلك الملة وهذا مذكور فى المتن والثانى تغليب شعيب فى الخطاب عليهم وقد يكون فى المتن اشارة اليه لمن تامل قال فغلب المخاطبون والعاقلون على المخاطبين والانعام اقول فههنا تغليبان لان المعنى فجعل لكم اى خلق لكم ايها الناس من انفسكم اى من جنسكم ازواجا اى حلائل ذكورا واناثا وخلق للانعام من جنسها ازواجا ذكورا واناثا اى يبثكم ويكثر ايها الناس والانعام فيه اى فى هذا الجعل الذى هو منبع الكثير بالتناسل والتوالد ففى لفظ كم غلب المخاطبون اعنى الناس على الغيب اعنى الانعام والقبيل بذكر وايا من وغلب فيه ايضا العقلاء على غيرهم والقبيل بذكر وايا من قال بعضهم ونعم ما قال لتغليب المخاطبين على الغيب جئ بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء جئ بالميم لا بالنون هكذا ذكره بعض الافاضل قال وزعم جماعة ان منه يا ايها الذين امنوا وبل انتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ اقول يعنى ان الاية الثانية من قبيل ما روعى فيه المعنى دون اللفظ وذلك لان تجهلون صفة لقوم فمقتضى الظاهر ان يكون الضمير العائد عليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر فطريقه الغيبة لكن لما كان المعنى به هنا المخاطبين بقوله انتم روعى معناه فجعل ضميره ضمير خطاب والاية الاولى انما روعى فيها اللفظ اذ الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادى مخاطب فروعى لفظه دون معناه فقيل امنوا بضمير الغيبة ولم يقل امنتم بضمير الخطاب القاعدة الخامسة قال ومما لم يتقدم ذكره قوله الى ملك كاد الجمال لفقده تزول وزال الراسيات من التحير اقول الشاهد فيه فى قوله وزال الراسيات فان المراد وشارفت الزوال لان زوالها دفع وانفصل قال وقوله فاد فقا قبل ان تفارقه لما قضى من جماعنا وطرا اقول وقع فى الحماسة لابى تمام قول ربيع بن مالك بن زهير العبسى من كان مسرورا بمقتل مالك فليات نسوتنا بوجه نهار يجد النساء حواسرا يندبنه بالصبح قبل تبلج الاسحار ويروى يلطمن اوجههن بالاسحار وقال الامام المرزوقى فى لا نعجب من ابى تمام مع تكفيره وجواب ما انتقاه من الابيات كيف نزل قوله فليات نسوتنا وهى لفظة شنيعة جدا واصلحه المرزوقى بقوله فليات ساحتنا قال التبريزى وانا اتعجب من جار الله كيف لم يورده على هذا الوجه وحافظ على لفظ التشنيع وروايته فى القران ان القرابة قرئت بوابهم قلت انا اتعجب من انشاد صاحب المغنى لمثل البيت الذى اورده هنا مع انه اشنع من بيت الحماسة وافحش ولقد كان فى غنية بما اورده من الكتاب والسنة عن ايراد هذا البيت الشنيع قال ابن نباتة فى مطلع الفوائد وجمع الفرائد فى قوله بالصبح قبل تبلج الاسحار سؤال لطيف وهو ان الصبح لا يكون الا بعد تبلج الاسحار فكيف يقول قبله والجواب انه اراد بقوله يندبنه بالصبح انهن يصفنه بالخلال المضيئة والمناقب الواضحة التى هى كالصبح القاعدة السادسة قال ومثلها قوله جاريه فى رمضان الماضى تقطع الحديث بالايماض اقول يعنى ومثل الاية الاولى وهى كلهم باسط ذراعيه فى حكاية الحال الماضية ما انشده ويجوز رفع جاريه على انها خبر مبتدا محذوف يرجع الى ما تقدم ان كان اول المعنى محبوبتى جارية او ما اشبه ذلك وجوه ايضا محذوف والايماض مصدر اومض البرق اذا اشار فيه النظر قال ولولا حكاية

القاعدة الخامسة

القاعدة السادسة

الحال فى قول حسان يغشون حتى لا تهر كلابهم لا يسالون عن السواد المقبل اقول هذا صدر بيت بعجزه لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا وهو الحال وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه فى فصل حتى من حرف الحاء فى الباب الاول وقبل هذا البيت اولاد جفنة حول قبر ابيهم قبر ابن مارية الكريم المفضل بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول القاعدة السابعة قال ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير اخر نحو وما كان هذا القران ان يفترى من دون الله فان يفترى مأول بالافتراء والافتراء مأول بمفترى اقول قد اسلفت فى الباب الاول فى فصل ان المفتوحة الساكنة النون فى حرف الالف انه لو قيل بان كان تامة وان يفترى فى محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى ما وقع افتراء هذا القران لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تاويل على تاويل وتقدم بحث الرضى هناك فراجعه قال وقال الحماسى ان نبت اللحى ولكنما الفتيان كل فتى ندى اقول ان نبت اللحى فى تاويل نبات اللحى ثم هذا المصدر فى تاويل اسم الفاعل اى ما الفتيان نابتة اللحى ويحتمل ان يكون ثم مضاف محذوف ولا يحتاج الى هذا التاويل على التاويل اى ما فوة الفتيان انبات اللحى ولكن عجز البيت يناسب الاحتمال الاول واللحى بكسر اللام وضمها كلاهما جمع لحية بكسر اللام فاما الكسر فيهما فمثل قربة وقرب واما الضم فى الجمع والكسر فى المفرد فمثل ذروة وذرى والنداء الجواد يقال ندا اذا جاد فهو ندى قال والزائدة لا تعمل خلافا لابى الحسن واما قول ابى الفتح فى بيت الحماسة حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار يجوز كون ان زائدة فلان النصب هناك يكون بالعطف لا بان اقول غير ابى الفتح يرى انها فى البيت زائدة وانما ظهر النصب فى المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لا تمنع الانصاف الاول نظرا الى ان يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل فيكون البيت من امثلة القاعدة الثامنة الاتية ويمكن وجه ثالث وهو ان تكون ان مصدرية وما بعدها فى تاويل مصدر كالذى قبله لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا على تاويل المصدر باسم الفاعل اى حتى يكون عزيزا او بائنا فلا يكون البيت من امثلة هذه القاعدة السابعة التى نحن فيها الكلام الان وقبل هذا البيت ومن يكرمهم فالحال انهم لا يعلم الجار فيهم انه جار اى من تكلفهم الكرم فى زمن القحط والمجاعة كانهم لا يرضون فى مثل ذلك الوقت بما طبعوا عليه من الكرم حتى يتكلفوا الكثير منه انهم يجلون جارهم من العناية به والاحسان اليه محلا يشكل به فى نفسه هل هو جارهم او هو من انفسهم وجبلتهم وعلى هذا يتعلق حتى من قوله حتى يكون عزيزا بالمعنى الذى دل عليه قوله لا يعلم الجار فيهم انه جار اى يعاملونه بهذه المعاملة الى ان يكون عزيزا بمثابة واحد من انفسهم او يختار مفارقتهم ويجوز ان يكون البيت متضمنا بان يكون المعنى لا يحس الجار بجار ودار حتى يحلوه هذا المحل كذا قيل والاول اظهر ومعنى او ان يبين جميعا او ان يفارق وهو مجمع الحال غير منتشرها مختارا لذلك غير مضطر القاعدة الثامنة قال ولا يجوز كل متخلفها اقول علله بعد هذا فى المغنى بان كلا لا تضاف الى مفرد معرفة وهو مشكل بقد سبق له فى الباب الاول فى فصل كل انها لاستغراق اجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن وانك اذا قلت اكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الافراد فان اضفت الرغيف الى

القاعدة السابعة

القاعدة الثامنة

زيد صادق لعموم اجزاء فرد واحد فما هذا الذى قاله هنا نعم يمكن ان يمنع كل سخلها بدرهم ابتداء لا اضافة الى خلاف المراد
لا لامتناع اضافة كل الى المفرد المعرف وذلك لان المقصود ان كل فرد من افراد سخال الشاة بدرهم لا ان مجموع اجزاء السخلة
الواحدة بدرهم لكنهم اغتفروه فى حال التبعية حيث قالوا كل شاة وسخلها بدرهم مع ان مرادهم كل شاة وسخلة من سخالها
والسخل بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة اسم للذكر والانثى من ولد الضان والمعز ساعة وضعه كذا فى الصحاح وفى
فى القاموس ان السخلة ولد الشاة ما كان **قال** ولا يجوز ان يعمر زيد قام عمرو الا فى الشعر كقوله ان يسمعوا سبة طاروا بها
فرحا عنى وما سمعوا من صالح دفنوا **اقول** هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص ذلك بالشعر بل يقع النثر واختار
ابن مالك هذا المذهب مستدلا عليه بقوله من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه **قال** ولا يكون
فى النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا **اقول** اى فايدة لهذا بعد قوله اولا ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو الا فى الشعر و
الجواب مرفوع بالعطف على المضاف من قوله فعل الشرط ولا يجوز خفضه بالعطف على الشرط لما يؤدى اليه من العطف
على معمولين عاملين وهو ممتنع فى مثل ذلك على الصحيح **قال** وقال الشاعر ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا
معشر نزل فقال يونس اراد او انتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط **اقول** يعنى وجملة الشرط لا تكون الا فعلية
فيكون عطف الاسمية عليها جاريا على قاعدة اغتفارهم فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل وينبغى ان يكون مثل هذا عند
الكوفيين والاخفش جائزا من غير حاجة الى هذا الاعتذار لانهم يجيزون فى نحو وان امراة خافت من بعلها نشوزا كون امراة
مبتدا خبره ما بعده ويخاف وقد سبق الكلام فيه فى النوع السابع من الجهة السادسة فى الباب الخامس والنزل بضم النون والزاى
جمع نازل كبزل وبازل بالموحدة والزاء المضمومة بنص عليه فى القاموس **القاعدة التاسعة قال** انهم يتسعون فى الظرف
والمجرور ما لا يتسعون فى غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان فى الدار وعندك زيد جالسا **اقول** هذا هو مذهب
جمع البصريين والا فابن السراج وابو على الفارسى ومن تبعهما يقولون بجواز ان يلى كان واخواتها غير الظرف وشبهه مع انتصاب
العامل نحو كان طعامك ياكل زيد والكوفيون يجوزون ذلك مطلقا تمسكا بقول الشاعر فاصبحوا والنوى عالى معرسهم وليس كل النوى يلقى المساكين والمانعون باولون
كان اياهم عطية عودا وبقول الاخر فاصبحوا والنوى عالى معرسهم وليس كل النوى يلقى المساكين والمانعون يأولون
ذلك على تقدير ضمير الشان فى الفعل الناقص فلا يكون معمول خبر الناقص قد وليه وانما يكون المقدم معمولا لخبر المبتدا وهذه
ايضا مسئلة خلافية واما اقول استدلال الكوفيين بالبيت الثانى غير متات لعدم صلاحية المساكين ان يكون اسم ليس اذ لو
كان كذلك لوجب ان يقال يلقون اى يلقى بالياء المثناة فوق واما هو فاعل يلقى وكل النوى مفعول به واسم ليس ضمير شان
والفعلية خبرها لا وجه لغير ذلك **قال** نحو قوله فلا تلحنى فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله **اقول** لا تلحنى لا تلمنى
تقول لحيت الرجل بفتح الحاء المهملة اذا لمته ومما اعرفه من محاسن الشيخ جمال الدين بن نباتة المصرى ان الصفى الحلى كتب اليه قصيدة
يمدحه اولها من بعث ادنى العباد وفاته منذ عداه وصف الحبيب وفاته ودفع فى بعض قوافى قصيدته هذه كلمة

هاته

هاته بفتح التاء فكتب اليه ابن نباتة يجيبه بقصيدة اولها ما الظبى الحمى اليه التفاته بعد ما كدر المشيب حياته ومنها
فيها الى ان قال يعرض بتلك اللحنة الواقعة فى هات ساقنى الراح بادكار لقاه لا عدمنا ذاك اللقا وسقاته هات كاسى
وان تحثه من الشكر فلا تلحنى اذا قلت هاته والجم الكثير وبلابل جمع بلبال وهو الهم ووسواس الصدر **قال** وبين الا
ستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم ام دوام البعد
محتوما **اقول** هذا اصدر بيت عجزه شملى بهم ام دوام البعد محتوما الشمل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم قال الجوهرى جمع الله شمله اى ما تشتت من امره وفرق الله شمله اى ما اجتمع من
امره ومحتوما اى مقضيا موجبا وعلى المص هنا مؤاخذة وذلك لان الفصل بين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن ليس
منوطا بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما اذ الفصل باحد المفعولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه ذى
التسهيل وغيره قال الشاعر اجهالا تقول بنى لوى لعمر ابيك ام متجاهلينا **قال** فان كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله
وما كل من وافى منى انا عارف **اقول** هذا عجز بيت صدره وقالوا تعرفها المنازل من منى والمنازل منصوب على اسقاط
الجار توسعا فى المنازل وليس ظرفا لانه اسم مكان مختص فلا ينتصب على الظرفية فهو كقوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل
الطريق الثعلب وقد مر انشاد هذا البيت الاخير والكلام عليه فى ديباجة الكتاب **قال** ومعمولين اصله النحو كانوا فيه من لنا
فى قوله **اقول** مر هذا الكلام فى المثال السادس من امثلة الجهة الثانية فى الباب الخامس واسلفنا هناك كلام ابن الحاجب فى
اماليه وانه فرق فى ذلك بين ال وغيرها من الموصولات بان ال لما كانت صورتها صورة الحرف المتنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها
من الاجزاء التى لا تمنع التقدم وهو مفقود فى غيرها من الموصولات **قال** وقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومى لم تاكلهم
الضبع **اقول** مر انشاد هذا البيت والكلام عليه فى الباب الاول فى فصل ان المفتوحة الساكنة النون من حرف الالف وقد
مر انشاده هنا ايضا فى فصل اما بالفتح والتشديد فى الحرف المذكور **قال** واما المسئلة الاخيرة فمن اجاز زيد جالسا فى الدار
لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف **اقول** المراد بالمسئلة الاخيرة قولهم اكل يوم لك ثوب وفى هذا الكلام من المصنف اشارة الى
الاعتراض على من قال بان تقديم الظرف وشبهه على العامل المعنوى من باب الاتساع فاغتفر وتقرير الاعتراض انه من اجاز
تقديم الحال ايضا على العامل المعنوى نحو زيد جالسا فى الدار فقد تقدم المعمول وهو غير ظرف ولا شبهه على العامل المعنوى
فلم يكن للظرف نحو اختصاص بذلك الحكم على هذا الراى قلت وفيه نظر اما اولا فالظاهر ان ذلك القائل بنى على غير هذا المذهب
الراجح فى امتناع تقديم الحال على عاملها المعنوى فلا يرد هذا عليه واما ثانيا فان سلم وورود مثل ذلك ورد بعينه على المص
حيث ادعى فيما تقدم ان الفصل بين الفعل الناقص ومعموله بالظرف وشبهه من باب الاتساع فيهما فيقال قد اجاز قوم الفصل
بغيرهما كما اسلفناه فعند هؤلاء لا يختص الظرف وشبهه بذلك **القاعدة العاشرة قال** من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه
فى الشعر كقول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء **اقول** هذا البيت له من قصيدة يمدح بها النبى صلى الله عليه وسلم ويهجو
ابا سفيان قبل اسلامه واولها عفت ذات الاصابع فالجواء الى عذراء منزلها خلاء والسبيئة بالهمزة الخمرة المشتراة الشبر

القاعدة التاسعة

القاعدة العاشرة

اوماء المحوله من بلد الى بلد فهى سبيه بالباء لا غير صرح به الجوهرى ونبه التفتازانى على ذلك فى شرح المفتاح ووقع فى القاموس
ان الجوهرى وهم وبروى سلافة موضع سبيه والسلافة والسلاف ما ذال من عصير العنب قبل ان يعصر وتسمى الخمر سلافة وسلافا
وبيت راس قرية بالشام اشتهرت بجودة خمورها وخبر كان قوله بعده على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء
شبه ريقها بخمر مزجت بعسل او بطعم تفاح طرى كسره اجتناؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته قال وقول رؤبة ومهمه مغبرة
ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه اقول المهمه المفازة والمغبرة المتلونة بلون الغبار وارجاؤه نواحيه واطرافه جمع رجا بالقصر
قال فعكس التشبيه مبالغة اقول يعنى مبالغة فى غبرة لون السماء حتى كانه اصل فى الغبرة قال وقال فان انت لا تفرق فى نجدة
فلا يهيبنك ان تقدما اقول النجدة تطلق على الشدة وعلى القتال وعلى الهول والفزع كما فى القاموس وكل هذه المعانى يمكن
هنا والنهيب الخوف والفعل بالمثناة التحتية مسند الى ان تقدم اى لا يخف الاقدام والمعنى لا تخف الاقدام على ملاقاة
العدو والدخول فى الحرب والقلب فيه ظاهر قال وقال ابن مقبل ولا تهيبنى الموماة اركبها اذا تجاوبت الاصداء بالسحر
اقول الاصل تهيبنى فحذف احدى التائين والموماة المفازة والاصداء جمع صدى وهو هنا ذكر الهموم او طائر يطير بالليل
ويقفز قفزا اى يثب والسحر الزمن الذى قبل الصبح بيسير قال وقول عروة بن الورد فديت بنفسه نفسى ومالى وما
آلوك الا ما اطيق اقول القلب فيه واضح اذ المعنى فديت نفسه بنفسى ومالى ثم التفت فقال وما آلوك يقال آلوت
الشى آلوا والوا بمعنى ما ادركه كذا فى القاموس فيكون معنى الوت على هذا اصلت لكن ضمن فى البيت معنى المنع والاعطاء فعدى الى
اثنين اى وما امنعك الا ما اطيقه وافدك عليه قال وقول القطامى فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا
اقول القطامى بضم القاف ووقع لبعض المعاصرين من اهل الشام كلام عجيب فى هذا البيت فقال ومن خطه نقلت المقصد
كما طينت الفدن بالسياع فقلب وليس فيه نكتة سوى تشبيه بما اكثر عليه سمن بالقصر الذى طين بالسياع هذا كلام فتعقبا
ادعاؤه بان الشاعر وصف نوقا عليه سمن فهو غلط فاحش نشأ من تصحيف السمن بكسر السين وفتح الميم بالسمن بفتح السين و
سكون الميم وانما وصف الشاعر ناقة بالضخامة والسمن وجواب لما الواقعة هنا قوله بعد ذلك امرت بها الرجال ليأخذوها
ونحن نظن ان لن تستطاعا وقبل هذين البيتين فلما ان مضت سنتان عنها وصارت حقة تعلو الجذاعا عرفنا ما يرى
البصراء فيها فآلينا عليها ان تباعا وقلنا مهلوا لتنشئها لكى نعدا للسفر اطلاعا فلما ان جرى سمن عليها البيت وهذا
صريح فى انه يصف الناقة لا الثريد واما ادعاؤه ان القلب فى البيت خال من نكتة فقد تبع فيه صاحب التلخيص وغيره والحق
بانا لا نسلم خلوه عن النكتة لانه يتضمن من المبالغة فى سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع
بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن قال الشيخ بهاء الدين و
يروى كما بطنت كذا رايته فى الصحاح للجوهرى وحاشية المحاضرة للحاتمى وانه شعر لابن السكيت وجعله قلبا فيه نظر لانه يجوز
ان يريد انه جعل القصر بطانة الطين لانه داخله فلا قلب وكل ما كان ظهارة لغيره كان الغير بطانة له الى هنا كلامه قلت رايت

البيت المذكور فى شعر القطامى فى نسخة قديمة مصححة على هذه الصورة فلما ان جرى عنس عليها كما بطنت بالفدن السياعا
والعنس بالضم الشحم القديم كما فى الصحاح قال واختاره ابو حيان ورد على قول الزمخشرى فى الاية اقول قال ابو حيان لما ذكر
كلام الزمخشرى فى ويوم يعرض الذين كفروا على النار لا ينبغى حمل القران على القلب اذ الصحيح انه مردود واذا كان المعنى صحيحا دونه
فما الحامل عليه وليس فى قولهم عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحان
هذا كلام ابى حيان وقال تلميذه الشيخ بهاء الدين السبكى لم ينفرد الزمخشرى بجعل عرض الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهرى
وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه فانه قد يقبل وقد يرد فعرض الحوض على الناقة لا قلب
فيه لانها قد تقبله وقد ترده وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار على النار ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذى اشرنا اليه
وهو ان الكفار مقهورون فكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذى يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت
الجارية على البيع وعرضت القائل على السيف والجانى على السوط والنار لما كانت هى المتصرفة فى العود قيل عرضت العود على
النار وهذا الذى قلناه غير ما قاله شيخنا وغير ما قاله الزمخشرى وحاصله ان الذى فى الاية قلب معنوى ولا شك وذلك والذى
فى عرضت الناقة قلب لفظى وهو شاذ والحق ما قلنا ان شاء الله تعالى الى هنا كلامه قال وبقال اذا طلعت الجوزاء انتصب
العود فى الحرباء اقول الجوزاء برج فى السماء كذا فى القاموس واذا حلت الشمس بهذا البرج قصر الليل وطال النهار وذلك بعكس
حلولها برج القوس والى هذا المعنى يشير القائل يصف حاله عند زيارة الحبيب وعدمها فالشمس بالقوس امست وهى نازلة
ان لم يزرنى وبالجوزاء ان زارا اى ان لم يزر كان الليل طويلا وان زار كان الليل قصيرا والحرباء قال الجوهرى دويبة اكبر
من العظاءة شيئا تستقبل الشمس وتدور معها كيف دارت وتتلون الوانا بحر الشمس وهو ذكر ام حبين والجمع الحرابى والانثى
حرباءة وقال فى العظاءة هى دويبة اكبر من الوزغة قال وفى حقيق على ان لا اقول الا بضمين جو بعلى ان وصلها على ان
حقيق على بادخالها على ياء المتكلم كما قرا نافع اقول توجيه القلب فيه ان المعنى واجب على قول الحق فان وصلها كما قرا نافع فى
محل رفع بالابتداء وحقيق خبر وضمير المتكلم فى محل جر بعلى هذا هو الاصل ثم صار فى قراءة الجماعة ضمير المتكلم مبتدا اى انا حقيق
وان وصلها فى محل جر بعلى فحصل قلب فى اللفظ اذ ما كان مبتدا صار مجرورا بعلى وما كان مجرورا بعلى صار مبتدا واما اذا
قيل ان حقيق ضمن معنى حريص فلا قلب البتة والله اعلم القاعدة الحادية عشرة قال من ملح كلامهم تقارض اللفظين اقول الملح
الاحاديث التى تستملح وتستطرف واحدها ملحة كغرفة وغرف والتقارض تفاعل من القرض وهو هنا استعارة شبه تلبس كل
واحد من اللفظين بحكم الاخر بالقرض الذى ياخذه الانسان من غيره فيكون بيده بغير طريق الاصالة قال الثانى اعطاء
ان المصدرية حكم ما المصدرية فى الاهمال كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما منى السلام وان لا تشعرا احدا الشاهد فى ان
الاولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها اقول لا مانع من عطفها ان الناصبة وصلها على ان المخففة اذ هو
من عطف مصدر على مصدر ولا يمنعه احد كما تقول عندى ان لا اجئ الى مجلسك وان نحن الى عدوك بوقع شئ على ان مخففة

القاعدة الحادية عشر

من التثنية ونصب بحسن على ان ان ناصبة مجيئه لا يستقيم دليله مع ان في قوله بدليل ان المعطوف عليها انشاها اذا لحق
لا يعطف على الحرف وقد انشد المص هذا البيت في اوايل الكتاب في فصل ان المفتوحة الساكنة النون قال واعمال ما حملا
على ان كما روي من قوله صم كما تكونوا يولى عليكم اقول لا حاجة الى حمل ما ناصبة هنا فان في ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في
غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوف وقد سمع ذلك نظما ونثرا قال الشاعر ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك
بالعنبر والمسك الذكي وقد خرجت على ذلك قراءة وردت عن ابي عمرو في قالوا ساحران تظاهرا مشدد بدل الظا اي انتما
ساحران تظاهران فحذف المبتدا وادغمت التاء في الظا وحذفت نون الرفع وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا
تؤمنوا حتى تحابوا فحذفت النون من موضعين لا تدخلوا ومن لا تؤمنوا فيخرج كما تكونوا على ذلك ولا داعي الى دعوى امر لم يثبت
قال اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك اقول قد مضى في الباب الاول في فصل
لو من حروف اللام ان ابن السيد البطليوسي خرج قوله كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا على انه جاء على لغة من قال رآ احذف
الالف لالتقاء الساكنين ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا لوقوعها بعد فتحة ومثل هذا في الحديث مثله قال والظاهر انه يخرج
على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله باثبات ياء يتقي وجزم يصبر اقول تقدم في الباب الرابع
في اثناء الكلام على اقسام العطف ان الظاهر تخريج هذه القراءة على ان من موصولة لا شرطية فاثبات ياء يتقي حينئذ حتم
بل هو الواجب واسكان الرا ليس جزما وانما هو تخفيف لحركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الرا وهو فصيح وان كان قليلا فالاولى
تخريج التنزيل عليه قال واعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله لن يخب الان من رجائك من حرك دون بابك الحلقة الرواية بكسر اللام
اقول معنى انشاد هذا البيت في اخر فصل لن من حروف اللام وتاويل هذا مع قول المص قبل ذلك بنحو سطرين وانما يصح او يحسن
حمل الشي على ما يحل محله فان فيه تنافيا وذلك انه اذا اتى المتكلم بلن علم انه غرضه النفي في المستقبل لا الماضي فليس المحل للم فكيف
يصح او يحسن حمل لن عليها قال اعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان ومنه الحديث فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض اقول
مر ايضا في الباب الرابع في اقسام العطف ذكر هذه المسئلة والاستشهاد عليها بهذا الحديث واوردت هناك من الشواهد
النبوية وغيرها شيا كثيرا فليراجعه قال قد بلغت نجران او بلغت سواتهم هجر اقول هذا عجز كامل وبعض صدر من بيت
وتمامه مثل القنافذ هداجون قد بلغت ... القنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ على وزن برثن وهو دويبة معروفة كثيرة الشوك والهداج
الذي يمشي في ارتعاش ونجران على وزن سكران بلد باليمن وهجر اسم بلد مذكر مصروف كذا في الصحاح وقال في القاموس
وهجر محركة بلد باليمن بينه وبين عثر يوم وليلة مذكر مصروف وقد يؤنث ويمنع والنسبة هجري وهاجري واسم لجميع ارض
البحرين ومنه المثل كمبضع تمرا الى هجر وقرية كانت قرب المدينة اليها تنسب القلال او تنسب الى هجر اليمن الى هنا كلامه
قال الجوهري والقافية مرفوعة وانما السوءة هي التي لغة الا انه قلبها قال وقبل الغد ما نيبه حذف نونه للضرورة كقوله
ها حظينا اما اسارى ومنة فيمن رواه برفع اسارى ومنه اقول عجز هذا البيت واما دم والقتل بالحر اجدر وقد تقدم

انشاده

انشاده والكلام عليه في اواخر الباب الخامس عند الكلام في حذف نوني التثنية والجمع قال وسمع ايضا دخولها كقوله
ان من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم اقول لا دليل في البيت على ذلك لجواز ان يكون الشاعر استعمل
عقعقان على لغة من يلزم المثنى الالف في الاحوال الثلث ويكون بوم مرفوعا على انه مبتدا حذف خبره اي ومعها بوم
والعقعق طاير ابلق ببياض وسواد يشبه صوته العين والقاف كذا في القاموس وفيها ايضا البوم والبومة بضمهما
طاير كلاهما للذكر والانثى قال التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن
الوجه في الجر اقول لا يخفى ان نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه لا يصح على جعله مفعولا به اذ الصفة ماخوذة من فعل لازم
لكنهم شبهوه بالمفعول به في قولك الضارب الرجل لما شابه فاعطي النصب واما اعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في
الجر فتقريره ان الاضافة في المحلين لفظية اذ هي اضافة الصفة الى معمولها وشرطها ان تفيد تخفيفا في اللفظ وهو متحقق في
الحسن الوجه لان اصله الحسن وجهه برفع وجهه على انه فاعل الصفة فقصدوا التخفيف فيه بالاضافة واضافة الى الفاعل على
خلاف الاصل لانه هو في المعنى فشبهوه اولا بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا
فيه الضمير المتصل بالوجه وعوض عن الضمير اللام لئلا يزول تعريفه ثم اضافوا الصفة اليه فحصل التخفيف بحذف الضمير من
الوجه واستتاره في الحسن وهذا مثل في الضارب الرجل غير متحقق فعلم انه محمول في الجر على الحسن الوجه ولكن انقضائي
من الكلام في الشرح على هذا الوجه الحسن ولنكف القلم عن شوطه فقد اطلت له الوثن هذا وانا من
اهل التقصير فالي والتطويل والله المسئول ان يمن بحسن الخاتمة فهو حسبي
ونعم الوكيل والصلوة على خاتم النبيين واله وفاتح ابواب
الهداية للخلق اجمعين محمد سيد الانام
ومسك الختام واله وصحبه
مصابيح الظلام
والنجوم
الطيبين
والسلام
عليهم
اجمعين

ستبقى خطوطي دهرا بعد موتي وكاتبه رميم بالتراب

اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين بحق محمد خاتم النبيين

لهما غفر الله الناسخ احمد المهدي

قد وقع الفراغ في يوم الجمعة الثامن من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٣٢ في دار السلطنة اصفهان وانا الراجي الى رحمة ربه الكريم محمد حسن ابن المرحوم حاجي مرزا

۱۴۹